سايمون سي. سميث

الكويت

في عهد عبدالله السَّالم (١٩٥٠ - ١٩٦٥م)

بريطانيا وآل صباح والنفط



ترجمة

بدر ناصر الحتيتة المطيري

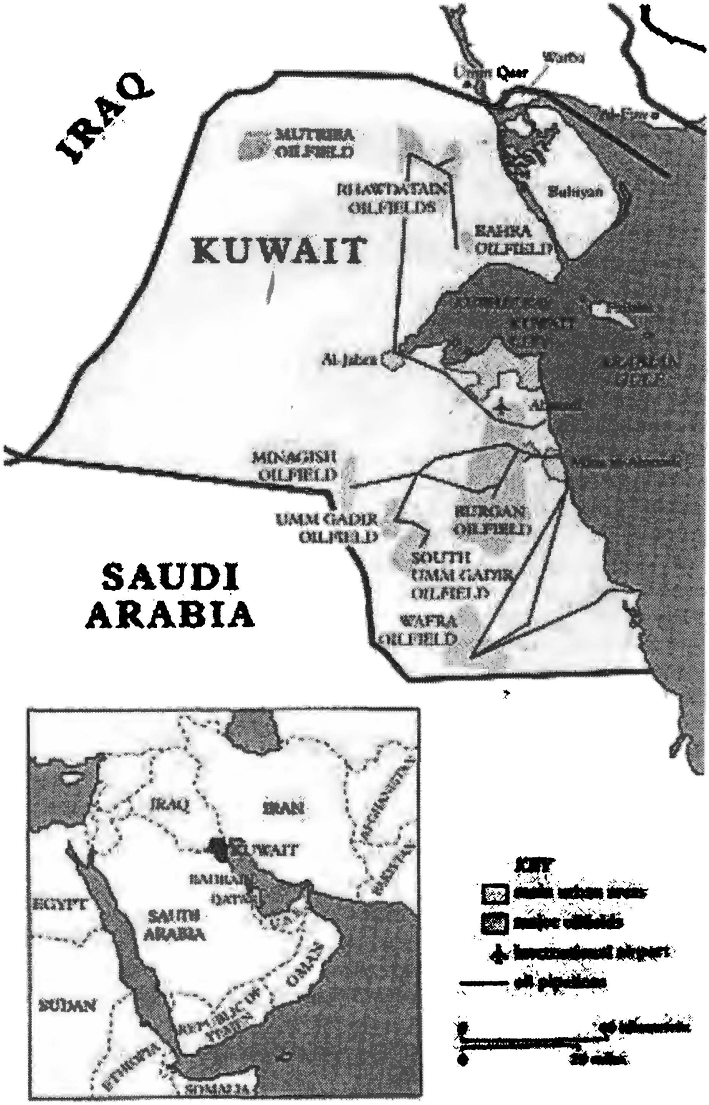
جسور للترجمة والنشر



الكويت

في عهد عبد الله السّالم (١٩٥٠ ـ ١٩٦٥م)

بريطانيا وآل صباح والنفط



الكويت: طليعة الخليج، بيتر مانسفيلد، لندن: هتشنسون، ١٩٩٠

الكويت

في عهد عبد الله السّالم (١٩٥٠ - ١٩٦٥م)
بريطانيا وآل صباح والنفط

سايمون سي. سميث

ترجمة

بدر ناصر الحتيتة المطيرى

جسور للترجمة والنشر

الفهرسة أثناء النشر - إعداد جسور للترجمة والنشر

الكويت في عهد عبد الله السّالم (١٩٥٠ ـ ١٩٦٥م) بريطانيا وآل صباح والنفط/ سايمون سي. سميث؛ ترجمة بدر ناصر الحتيتة المطيري.
٣٣٤ص.
ببليوغرافية: ص٣١٥ ـ ٣٣٤.
ISBN 978-614-431-777-8
١. الكويت ـ السياسة والحكومة. ٢. النفط ـ الكويت.
٣. بريطانيا ـ العلاقات الاقتصادية ـ الكويت.
953.67

Kuwait, 1950-1965
Britain, the al-Sabah, and Oil
by Simon C. Smith

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٨

جسور للترجمة والنشر

لبنان - بيروت
josour.pub@gmail.com

المحتويات

مقدمة المترجم

بسم الله الرحمن الرحيم. . . عثرت مصادفة على هذا الكتاب، وعنوانه الحرفي **الكويت، ١٩٥٠ ـ ١٩٦٥: بريطانيا وآل صباح والنفط** لمؤلّفه سايمون سي سميث، وهو من منشورات مطبعة جامعة أكسفورد، نيابة عن الأكاديمية البريطانية(١)، ضمن سلسلة إصدارات الأكاديمية المعنونة: دراسات زمالة ما بعد الدكتوراه، عندما كنت أتصفح محرك البحث الإلكتروني في شبكة الحاسوب الآلي العالمية غوغل، بحثاً عن مراجع تؤرّخ للكويت في الفترة ما بين ١٩٥٠ ـ ١٩٦٥م أي في عهد حكم الشيخ عبد الله السالم الصباح. وقد لجأت إلى طريقة البحث العشوائي هذه بعد أن أعياني البحث من خلال المختصّين الذين أكّدوا لي عدم وجود مرجع واحد يتناول هذه الحقبة الزمنية الهامة التي عاشتها الكويت، والتي قد توازي في أهمّيتها وعمق أثرها حقبة التأسيس الأول للكويت ككيان اجتماعي وسياسي واقتصادي.

هذه الحقبة السياسية التاريخية الحاسمة ـ موضوع الكتاب ـ هي

---

(١) الأكاديمية البريطانية هي الهيئة الوطنية في بريطانيا لدراسة الإنسانيات والعلوم الاجتماعية.

التي يطلق عليها الكويتيون مسمّى «عهد حكم الشيخ عبد الله السالم» تحبّباً وشوقاً وإعجاباً بها، وبما تحقّق خلالها من منجزات ضخمة على كافة الصُّعُد اقتصادياً، وسياسياً، واجتماعياً، ومدنياً، وعمرانياً، وفي السياسة الخارجية كذلك. وقد أحسن د. علي فهد الزميع وصف هذا العهد في رسالته للدكتوراة حيث قال:

«كان من حسْن الطالع أنّ اكتشاف النفط في الكويت بكميّات تجارية ـ والتي حوّلت البلد في ليلة وضحاها من الأفقر إلى الأغنى ـ قد تزامن مع انتقال الحُكْم بعد وفاة الشيخ أحمد الجابر الصباح، وتولّي ابن عمّه وولي عهده الشيخ عبد الله السالم في مطلع عام ١٩٥٠م. لقد كان لآراء الشيخ عبد الله السالم وأسلوب إدارته أثرٌ على توظيف واستثمار العوائد النفطية، حيث عزّزت تطوّر الكويت، وجعلتها مميزة بين دول الجوار»[٢].

ويستطرد د. الزميع في وصفه وتعليقه بقوله: «وجد النظام، ممثّلاً بالأمير الشيخ عبد الله السالم، نفسه يواجه تحدّيات لم يتخيّلها أو يتوقّعها مطلقاً، أفرزتها الزيادة الضخمة في عوائد النفط، وتدفق سيل الوافدين إلى الكويت، وشعر النظام بضرورة تبنّي سياسة جديدة تساعد الكويت على تحقيق الاستقرار السياسي، وتمنحها القدرة على التوافق والتّأقلم مع الظروف الجديدة... فأخذ الشيخ عبد الله السالم موقفاً إيجابياً تجاه هذا الواقع الجديد، أظهر من خلاله تفهّمه لهذا الوضع الحسّاس ممّا جعله في عيون الكويتيين وغير الكويتيين

---

(٢) د. علي فهد الزميع، «الحركات الإسلامية السنّيّة والشيعيّة في الكويت: تطورها الفكري والتاريخي (١٩٥٠ ـ ١٩٨١م)،» ترجمة بدر ناصر المطيري، دار نهوض للدراسات والنشر، ط١، ٢٠١٨، ص٣٤.

على السّواء مُصلحاً وطنياً. وقد تحقّق ذلك من خلال توزيع عوائد الثروة النفطية على كافة شرائح المجتمع، وهكذا ضمن التأييد التام للنظام السياسي من الشعب، وقَلَّلَ من فاعلية المؤثّرات الخارجية: السياسية والفكرية التي تستهدف المواطنين الكويتيين والوافدين»[٣].

لقد كان العثور على هذا الكتاب الصادر عن مؤسسات أكاديمية بريطانية عريقة مفاجأة سارّة لي؛ وتضاعفت مفاجأتي وسروري بالكتاب بعد قراءتي له، حيث وجدته يتمتّع بأعلى درجات المهنية والحِرَفية العلمية في التأريخ لهذه الحقبة الهامّة؛ ممّا يؤهله لأن يكون مرجعاً رئيسياً لها، يتمّ تدريسه في الدوائر الأكاديمية والعامة. وقد خالط مشاعر الفرحة والسرور بالكتاب ـ وجوداً وموضوعاً ومنهجاً ـ شيء من مشاعر الحزن والغضب في آن لإهمال الكويت رسمياً وشعبياً لهذا الأثر العلمي عنها منذ صدوره في عام ١٩٩٩م وحتى تاريخه، وعدم ترجمته وإتاحة فرصة الاطلاع عليه للقارئ الكويتي والخليجي والعربي.

وهذا الكتاب ـ كأيّ كتاب علمي رصين ـ لا بدّ وأن يكون صادقاً وصريحاً وحيادياً في تناول موضوع الدراسة، وأن يبتعد عن الانحياز مع أو ضدّ مجريات الأحداث وأطرافها وشخوصها، توثيقاً وتحليلاً. ولعل درجة الصراحة المرتفعة التي يتّصف بها هذا الكتاب هي التي قد يعتبرها البعض سبباً لحساسية من نوع ما، رغم أنّ ما ورد فيه قد يكون معلوماً لدى الكثيرين، لكنّ الإشكال يكمن في التوثيق والنشر.

يركّز الكتاب ـ كما هو واضح من عنوانه الفرعي **بريطانيا وآل**

---

(٣) المرجع السابق، ص ٣٧.

صباح والنفط ـ على العلاقات بين الكويت وبريطانيا، ودور النفط والمؤثّرات الخارجية عليهما. يفتتح الكاتب كتابه بمقدّمة مطولة توازي فصلاً كاملاً، تناول فيها بالشرح أوضاع الكويت منذ تولّي الشيخ مبارك الصباح زمام الحكم فيها عام ١٨٩٦م، مع تركيز وتفصيل لمجريات الأحداث في حقبة حكم الشيخ أحمد الجابر الصباح (١٩٢١ ـ ١٩٥٠م) لا سيّما أحداث نشأة ونهاية المجلس التشريعي في عامي ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩م، وتتوالى فصول الكتاب الستة متناولة بتسلسل زمني ومنهجي مجريات الأحداث في الكويت خلال عهد حكم الشيخ عبد الله السالم الممتد ما بين ١٩٥٠ وحتى ١٩٦٥م، وذلك على النحو التالي:

١ ـ الفصل الأول: التوسّع النفطي ونتائجه، ١٩٥٠ ـ ١٩٥١م.

٢ ـ الفصل الثاني: الاستثمار والمشاكل الإدارية، ١٩٥٢ ـ ١٩٥٥م.

٣ ـ الفصل الثالث: الكويت ومصر وأزمة قناة السويس، ١٩٥٦م.

٤ ـ الفصل الرابع: الكويت والعالم العربي، ١٩٥٧ ـ ١٩٥٩م.

٥ ـ الفصل الخامس: مسيرة الكويت نحو الاستقلال، ١٩٥٩ ـ ١٩٦١م.

٦ ـ الفصل السادس: الكويت بين التبعيّة والاستقلال، ١٩٦١ ـ ١٩٦٥م.

لذلك فإنّ هذا الكتاب يمثّل رواية بريطانية تؤرّخ لهذه الحقبة من تاريخ الكويت، وفي هذه المجالات خصوصاً؛ قام ببحثها وروايتها مؤلّف الكتاب البريطاني سايمون سي سميث (أستاذ التاريخ الدولي

بقسم التاريخ بجامعة هل Hull University حالياً)، وتبنّت البحث فيها ونشر كتابها الأكاديمية البريطانية، وطبعته جامعة أكسفورد. واعتمد المؤلف في كتابه على الوثائق البريطانية والأمريكية كمصدر رئيسي لمادّته العلمية. ويحتاج التأريخ للكويت في حقبة حكم الشيخ عبد الله السالم إلى رواية كويتية أو أكثر لمجريات الأحداث فيها، رسمية وشعبية، لتتكامل الصورة وتتضح العِبر والدروس[٤]. وقد أكّد «بيتر سلجلت» Peter Sluglett، الذي كتب تقريظاً للكتاب، وأشاد بدرجة الإتقان الذي يتمتع به كتاب سايمون سميث، على ضرورة وجود رواية كويتية لمجريات الأحداث في تلك الحقبة، لتعمّ الفائدة والمتعة[٥].

لقد توفّرت لي ـ بحمد الله وعونه وتوفيقه ـ القدرة على ترجمة الكتاب، لغة وموضوعاً. وقد استعنت في إنجاز هذه الترجمة العلمية بعدد من المختصين والمراجع ـ لضبط أسماء الأشخاص والأمكنة والأحداث والاقتباسات العربية مع التزام الدقّة والحياد والأمانة العلمية قدر المستطاع ـ حتى يخرج الكتاب بمستوى يليق بمؤلَّف عن الكويت، موجّه للقارئ الكويتي، وعلى يد مترجم كويتي. ولقد

(٤) من الأعمال العلمية التي تتناول هذه الحقبة من زوايا معينة مذكرات د. أحمد الخطيب، وهي من جزأين: الجزء الأول هو: (الكويت من الإمارة إلى الدولة: ذكريات العمل الوطني والقومي، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٧م). والجزء الثاني هو: (الكويت من الدولة إلى الإمارة: ذكريات العمل الوطني والقومي، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٩م). كما توجد رسالة دكتوراه باللغة الإنكليزية غير منشورة للدكتور عبد الله أحمد النجدي، مقدّمة لجامعة أكستر ببريطانيا في عام ٢٠١٤م، وعنوانها: (الشيخ عبد الله السالم الصباح، ١٩٦٥ ـ ١٨٩٥م) http://ore.exeter.ac.uk/repository/handle/10871/15340

(٥) Peter Sluglett University of Utah. The American Historical Review, Vol. 107, No. 3 (June 2002), pp. 980- 981, http// www.jstor.org/ stable/10.1086/532646. Accessed 15-12- 2016.

حرصت على أن تكون الترجمة علمية وليست حرفية تجارية، راعيت فيها استعمال أسلوب أقرب للصياغة واللغة العربية السلسة، مع وضع القارئ الكويتي بالاعتبار عند المفاضلة بين بدائل الصياغة.

ويمكن تلخيص المنهج الذي اتبعته في الترجمة بالعناصر الأساسية التالية:

١ ـ اخترت للكتاب عنواناً جذّاباً هو **الكويت في عهد عبد الله السالم (١٩٥٠ ـ ١٩٦٥م): بريطانيا وآل صباح والنفط** بدلاً من العنوان الإنجليزي التقني وهو (الكويت (١٩٥٠ ـ ١٩٦٥م): بريطانيا وآل صباح والنفط). والعنوان الذي اخترته لا يجافي مضمون الكتاب من جهة، وله وقع وجاذبية لدى القارئ الكويتي الكريم من جهة أخرى.

٢ ـ حرصت أشدّ الحرص على الرجوع إلى المصادر العربية والإنجليزية لضبط النصوص، خصوصاً عند إيراد اقتباسات، ومن الأمثلة البارزة على ذلك ما قاله المرحوم جاسم القطامي في كلمته التاريخية التي كان لها أثر في تحريك ودفع مسيرة الإصلاح السياسي في الكويت، والتي ارتجلها أثناء مهرجان الاحتفال بالذكرى الأولى لقيام دولة الوحدة بين مصر وسوريا، المُقام في ثانوية الشويخ بتاريخ ١ شباط/ فبراير ١٩٥٩م.

٣ ـ التدقيق في أسماء الأشخاص والأمكنة، ومنها على سبيل المثال اسم المهندس «محيي الدين الجابري» و«قصر نايف» وغيرها.

٤ ـ إيراد شرح مختصر للمقصود عند ذِكر أسماء لشخصيات بريطانية، وأمكنة لتقريب الصورة لدى القارئ الإنجليزي، والتي قد يجدها القارئ العربي مقارنة غير مفهومة.

٥ ـ عدم ترجمة الهوامش بسبب كون الأغلبية الساحقة فيها عبارة عن أرقام لوثائق ومكاتبات، وآثرت تركها بلغتها الإنجليزية، تيسيراً لمن يرغب في استخدامها للبحث عنها والرجوع إليها في مظانّها. أمّا الهوامش التي فيها مضمون يخدم النص الأصلي للكتاب فقد قمت بترجمتها ووضعها بين قوسين في متن الكتاب قبل رقم الهامش.

٦ ـ تحاشي أسلوب الترجمة التفسيرية للنص، والالتزام بالمعنى المباشر الذي يقصده المؤلّف، وعدم التعليق على ما ورد من معلومات في الكتاب: سلباً أو إيجاباً أو تصويباً.

٧ ـ الالتزام بالدقة والأمانة في الترجمة، وخصوصاً في توصيفات البلاد والأشخاص وسلوكياتهم، رغم المعاناة من ذلك، والحرج الذي قد تسبّبه مادة الكتاب نتيجة للحساسية التي قد توجد لدى البعض، ولكنّي رجّحت في النهاية الإبقاء عليها، التزاماً بمعيار الأمانة والمهنية العلمية وتقديمها على ما عداها من اعتبارات؛ كما أن تلك المآخذ والسلبيات على قلّتها هي التي تفسّر ما قد وقع من أحداث لاحقة.

وختاماً، أتقدّم بالشكر والعرفان لكلّ من قدّم لي مساعدة معنوية وعلمية أعانتني على إتمام ترجمة هذا الكتاب الهام، والذي لا أشكّ في أنّه سيسد ثغرة علمية معيبة في سرد رواية الحقبة التاريخية التي عاشتها الكويت، والتي نجني ثمارها ونتغنّى بها حتى اليوم. ولعل هذا الجهد يسهم بردّ بعض الجميل الذي يستشعره الكويتيون عموماً تجاه المرحوم الشيخ عبد الله السالم الصباح، طيّب الله ثراه. والحمد لله رب العالمين...

بدر ناصر الحتيتة المطيري

الكويت، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦م

شكر وتقدير

لقد حظيت خلال بحثي وإعدادي لهذا الكتاب بمساعدة كريمة من عدد من المؤسسات والشخصيات، لذا أودّ أن أشكر أولاً الأكاديمية البريطانية British Academy لقيامها بتمويل بحثي طوال الثلاثة أعوام التي استغرقتها منحة زمالة ما بعد الدكتوراه، وكذلك لنشرها كتابي الذي أنجزْته خلالها ضمن سلسلتها لدراسات الموضوع الواحد (مونوغراف) بصيغة PDF. كما أحبّ أن أشكر المؤسسة الأكاديمية المُضيفة لي، وهي كلية رويال هولوواي Royal Holloway بجامعة لندن، وخصوصاً قسم التاريخ فيها، الذي أظهرت أسرته الأكاديمية اهتماماً كبيراً بموضوع بحثي، وجعلتني أشعر بأنّي في بيتي الثاني طوال فترة عملي معهم.

وأودّ أن أسجّل شكراً وامتناناً خاصّاً «لمرشدي» البروفيسور توني ستوكويل Tony Stockwell، ولرئيس القسم العلمي خلال مدّة زمالتي البروفيسور فرانسس روبنسون Francis Robinson، كما استفدت كثيراً من نقاشاتي مع د. ماثيو جونز Matthew Jones ود. كلوديا ليبزكند Claudia Liebeskind ود. كاثرين شِنك Catherine Schenk. وكان لمحررتي الأكاديمية د. فانيسا مارتن Vanessa Martin فضل أيضاً بتقديمها عدداً من الاقتراحات المفيدة لتحسين متن هذا الكتاب.

وأودّ أن أشكر كُلّاً من البروفيسور وليام روجر لويس William

Roger Louis والبروفيسور أندرو بورتر Andrew Porter اللذين قاما بقراءة مخطوطة الكتاب ومراجعتها.

وقد قدّم لي زملائي في جامعة هل Hull وهم سايمون جرارد Simon Garrard وريتشارد غورسكي Richard Gorski مساعدة لا تقدّر بثمن للتغلّب على المشاكل التقنية التي لا تعدّ ولا تحصى، التي واجهتني لإنجاز المخطوطة النهائية للكتاب.

وأقدّم شكري كذلك للعاملين في مكتب الوثائق العامة في لندن؛ ومركز أرشيفات تشرتشل Churchill Archives في كامبردج، وأرشيف شركة النفط البريطانية BP في وارويك Warwick ومكتبة البودليان Bodleian Library في أكسفورد؛ ومركز الشرق الأوسط في كلية سانت أنتوني St.Antoy's في أكسفورد؛ ومكتبات كلية رويال هولوواي وكلية الدراسات الشرقية والأفريقية SOAS بجامعة لندن؛ وجامعة هل.

كما أنّني مدين بشكر خاص لأرشيف شركة النفط البريطانية لإذنها لي بنشر صور من محفوظات شركة نفط الكويت.

ويتوجب عليَّ، علاوة على ذلك، أن أُعرب عن شكري لأعضاء الحلقات الدراسية التي شاركت بها خلال فترة زمالتي لدى الأكاديمية البريطانية، وأبرزها حلقة دراسة تاريخ الكومنولث/ ونهاية الاستعمار في معهد دراسات الكومنولث، وحلقة دراسة التاريخ الإمبريالي في معهد الدراسات التاريخية، والحلقة الدراسية لمؤرخي آسيا والشرق الأوسط في رويال هولوواي.

ويجب عليّ أخيراً أن أشكر أمّي وأختي لمساندتهما لي في السرّاء والضرّاء.

سايمون سي سميث

جامعة هل

أيار/مايو ١٩٩٨م



الشيخ أحمد الجابر الصباح (حَكَم، ١٩٢١م إلى ١٩٥٠م)
أُخذت الصورة بشهر يناير من عام ١٩٤٩م (منْ أرشيف شركة النفط Bp Amoco)

مقدمة

يبدو لي أن مشكلة الخليج الرئيسية هي التدفّق المفاجئ لثروة طائلة بين يدي قلّة من الشيوخ البسطاء الذين تتكوَّن ديارهم من مساحات صغيرة من الصحراء التي لا ماء فيها، والتي يستحيل تنميتها[١] (٨ نيسان/أبريل ١٩٤٨م).

قال المقيم السياسي البريطاني في الخليج تي سي فاولي في رسالته المؤرّخة في ١٨ تموز/يوليو ١٩٣٨م التي وجّهها إلى آر تي بيل في وزارة الهند: «يجب علينا وعلى شيوخ الخليج أن ندرك أنّ فكرة الحركات الشعبية... قد تغلغلت في الدول العربية، ويجب أن تُؤخذ بالحسبان[٢]». وكما تدلّ عليه هذه التعليقات فإنّ نمو الوعي السياسي في العالم العربي قد شكّل تحدّياً ليس فقط للبريطانيين، بل أيضاً للحُكّام المحليين التقليديين. ففي الوقت الذي أُزيح فيه العديد من هؤلاء الحكّام، إمّا عبر انقلابات عسكرية أو ثورات، فإنّ أسرة آل صباح الحاكمة في الكويت قد تجاوزت التحوّل من وضع التبعيّة إلى الاستقلال بنجاح.

---

(١) Letter from John Troutbeck to B. A. B. Burrows, No. 104/ 25/ 2 (A), 8 April 1948, FO 371/ 68319.

(٢) Letter from T. C. Fowle to R. T. Peel (India Office), No. 396-S, 18 July 1938, R/ 15/ 5/ 205.

إنّ استمرار بقاء أسرة آل صباح في الحُكم يستحق التنويه، خصوصاً إذا أخذنا في الاعتبار حجم الضغوط غير المسبوقة التي جوبهت بها الكويت، لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية؛ فلم تواجه الإمارة تحدّيات النّمو الاقتصادي الهائل نتيجة التوسّع الضّخم في إنتاج النفط فقط، بل تعرّضت لضغوط لا مثيل لها من الدول العربية الأخرى التي استولت عليها مشاعر الغيرة من ثروة الكويت الجديدة. إنّ التحدّي الأيديولوجي الذي مثّله اكتساح القومية العربية للعالم العربي كان أكثر التحدّيات خطورة على أسرة آل صباح بسبب علاقتها شبه الاستعمارية مع بريطانيا. على الرغم من الأهمية المتنامية التي توليها بريطانيا للخليج عموماً والكويت خصوصاً، فإنّ الدراسات المتوفّرة حول السياسة الاستعمارية البريطانية في حقبة نهاية الاستعمار قد أوْلت هذه المنطقة اهتماماً ضئيلاً(٣).

إنّ الوجود البريطاني في الكويت والخليج قد نما وزاد بعد عام ١٩٤٥م، وقد حدث هذا التطور في تناقض صارخ مع مسار الانكماش الحادّ للارتباطات الاستعمارية البريطانية مع مناطق أخرى من العالم. ورغم أنّ فقدان بريطانيا للهند كمستعمرة لها في عام ١٩٤٧م قد غيّر وقوّض الأهمية الاستراتيجية التقليدية للكويت ضمن المنظومة الاستعمارية البريطانية، إلّا أنّ هذا المُتغيّر قد تمّ تعويضه بدرجة أكبر عبر الأهمية الاقتصادية المتصاعدة للإمارة. وقد أكّد أحد

---

(٣) For example: R. F. Holland, *European Decolonization: An Introductory Survey,* Basingstoke: Macmillan, 1985; *John Darwin, Britain and Decolonisation: The Retreat from Empire in the Post-War World*, Basingstoke: Macmillan, 1988; A. N. Porter and A. J. Stockwell, *British Imperial Policy and Decolonization, 1938- 1964*, 2 vols, Basingstoke: Macmillan, 1987 and 1989; John Darwin *The End of the British Empire: The Historical Debate,* Oxford: Blackwell, 1991; P. J. Cain and A. G. Hopkins, *British Imperialism: Crisis and Deconstruction, 1914- 1990,* London: Longman, 1993.

مسئولي وزارة الخارجية البريطانية في معرض حديثه حول ميزانية بريطانيا الدفاعية في مطلع عام ١٩٦٢م، على: «أنّ الكويت ربّما تُعتبر المكان الوحيد الذي يمكن أن نشير إلى أنّه يحقق لنا مكاسب فعلية»(٤).

أعطى التوسّع السريع في إنتاج الكويت للنفط منذ أواخر الأربعينيات من القرن العشرين بريطانيا دافعاً قوياً وجديداً لتعزيز موقعها فيها، والمحافظة على وحدة أراضي الكويت في مواجهة الضغوط من القوى العربية المُعادية. ولتحقيق هذه الأهداف فقد عوّلت بريطانيا واعتمدت على أسرة آل صباح الحاكمة. إنّ الوجود البريطاني بأكمله قد أصبح يرتكز فعلاً على أُسرة حاكمة محليّة؛ فبخلاف الأُسرة الهاشمية في العراق التي اعتمدت عليها بريطانيا اعتماداً كبيراً في المحافظة على مصالحها، فإنّ أسرة آل صباح قد نجت من التقلّبات الضخمة التي شهدتها سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وتعزو الباحثة جيل كرستال في تحليلها للبقاء المُلفت للنظر لأسرة آل صباح في الحكم إلى التحالفات الجديدة التي تمّت حياكتها في الكويت في حقبة ما بعد الإنتاج الضّخم من النفط؛ فنجد طبقة التجّار التي كانت المنافس التقليدي للأسرة الحاكمة على السلطة من جهة، «وقد تخلّى أعضاؤها عن طموحهم التاريخي في المشاركة في عملية صُنع القرار السياسي» في مُقابل أن «يضمن لهم الشيوخ نصيباً من عوائد النفط»(٥). وبكلمات أخرى، فإنّ النُّخب

---

(٤) Minute by J. G. S. Beith, 23 Jan 1962, FO 371/ 156670.

(٥) Jill Crystal, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar*, Cambridge: Cambridge University Press, 1995, p. 187.

الاقتصادية المتنفّذة قد قايضت السُّلطة بالثروة. وقد أتاحت عوائد النفط للأُسرة الحاكمة من جهة أخرى إمكانية تبنّي سياسات توزيع للثروة، تهدف إلى تشكيل تحالفات سياسية جديدة. وكما تقول كرستال: «فقد منح النفط الشيوخ ـ ليس فقط الحريّة للتحلّل من حُلفائهم التاريخيين، ولكن منحهم كذلك ـ القدرة أيضاً على استخدام الجهاز الوظيفي البيروقراطي الجديد الناشئ من عوائد النفط لتكوين حلفاء جدد من بين موظفي الدولة والمستفيدين من خدماتها الجديدة»(٦).

إنّ تحليل كرستال له قدرة تفسير كبيرة؛ فلا يوجد في الكويت فجوةٌ واسعةٌ تفصل بين انغماس الأُسرة الحاكمة بملذّاتها وإهمال المحكومين. ومع هذا، فإنّ العلاقة الوطيدة التي نسجها آل صباح مع البريطانيين كانت أيضاً عاملاً محورياً في قدرتهم على تجاوز الأزمات المتلاحقة التي هزّت العالم العربي. ورغم أنّ الأُسرة الحاكمة كانت تعتمد في الملاذ الأخير على بريطانيا لحمايتها عسكرياً من التهديد الخارجي، إلّا أنّها تجنّبت الدخول في علاقة لصيقة خانقة مع البريطانيين. لقد كان ذلك الوضع عاملاً هامّاً خصوصاً في ظلّ نمو تيّار القومية العربية بعد عام ١٩٤٥م، الذي كانت ترتكز طروحاته على مُعاداة الاستعمار. إنّ قُدرة أُسرة آل صباح على معالجة وتجاوز خلافاتهم الشخصية عند بروز مخاطر تهدّد كيان الأُسرة بأكمله كانت أيضاً عاملاً حاسماً عزّز من قدرتهم على البقاء. إنّ الأخطار الناجمة عن تفرّق شمل الأُسرة قد تجلّت في عام ١٩٣٨م من خلال بروز الحركة الدستورية المُصاحبة لنشأة المجلس التشريعي، ولكن قبل الدخول في تحليل هذا الفصل من

(٦) Ibid., p. 188.

الأحداث، سنقوم بتناول التركيبة السياسية للكويت منذ بداية الحماية البريطانية في أواخر القرن التاسع عشر، مروراً بتقلُّبات الحرب العالمية الأولى، وصولاً إلى تطوّر إنتاج النفط، بدءاً من عقد الثلاثينيات من القرن العشرين.

١

تأسست الكويت في بداية القرن الثامن عشر؛ وشكّلت منذ ذلك التاريخ بؤرة ونقطة ارتكاز لكيان سياسي واضح، وإن كانت معالمه سيئة التّحديد[٧]. استوطن العتوب ـ المُنحدرين من قبيلة عنزة ـ الكويت حوالى سنة ١٧١٦م. وبرزت أسرة آل صباح كعائلة سياسية حاكمة فيها، وجاء منها سلسلة غير منقطعة من الحُكّام منذ منتصف القرن الثامن عشر[٨]. طوّرت الكويت ـ انطلاقاً من موقعها الاستراتيجي على رأس الخليج ـ اقتصاداً نشطاً يعتمد على الغوص، وبناء السفن، وتجارة السفر البحري بعيدة المدى. لكنّ الأهمية الدولية للكويت بقيت مُبهمة رغم ذلك. وقد لاحظ المُقيم السياسي البريطاني السابق في الخليج أرنولد كِمبال مشيراً إلى الكويت في عام ١٨٦٦م: «أنّ شيخها يدين بالولاء للسلطان العثماني، وأنّ سفن الكويت الكثيرة ترفع العلم العثماني، ولكنّ سكّانها ـ وكلّهم من العرب ـ لا يدفعون ضريبة أو إتاوة للخزينة التركية»[٩]. وتقديراً من

(٧) For an account of origins of modern Kuwait, see Ahmad Mustafa Abu-Hakima, *History of Eastern Arabia, 1750- 1800: the Rise and Development of Bahrain and Kuwait*, Beirut: Khayats, 1965.

(٨) See Alan Rush, *Al-Sabah: History and Geneology of Kuwait's Ruling Family, 1752- 1987*, London: Ithaca Press, 1987. The first Ruler of Kuwait, Shaikh Sabah I, ruled from c. 1752- 64.

(٩) Richard Schofield, *Kuwait and Iraq: Historical Claims and Territorial Disputes*, second edition, London: Royal Institute of International Affairs, 1993, p. 11.

العثمانيين للمساعدة التي قدّمها شيخ الكويت عبد الله (الثاني) بن صباح للحملة العسكرية العثمانية على الأحساء بقيادة والي بغداد التركي في عام ١٨٧١م، فقد تمّ منح شيخ الكويت لقب قائمقام عثماني أي حاكم منطقة[١٠]، وهذا المسمّى ليس له أيّ تبعات وواجبات إدارية، بل يجب النّظر إليه على أنّه لقبٌ شرفيّ يُمنح لأفراد نظير خدماتهم المميزة[١١]. وأدرجت السلطات العثمانية الكويت في سجلّاتها المنشورة ضمن توابع ولاية أو إقليم البصرة الجديد بعد ذلك بأربعة أعوام[١٢]. وعلى الرغم من ذلك، فلم يوجد موظفون تابعون للسُّلطة العثمانية مقيمون في الإمارة؛ بل واستمر سكّان الكويت على وضعهم دون أن يدفعوا ضرائب للسُّلطات العثمانية. وكتب المستشار القانوني للسفارة البريطانية في القسطنطينية في عام ١٨٩٦م، مشيراً إلى ذلك: «بأنّ الكويت ـ كبلد ـ رغم أنّها مستقلّة بالكامل، فإنّها تظهر في الخرائط جزءاً من الإمبراطورية العثمانية»[١٣]. والمعنى نفسه ذكره السفير السير فيليب كوري عندما قال: إنّ أمير الكويت كان «في الواقع حاكماً فاعلاً مستقلاً وإن كان يُعتبر رمزياً من رعايا سلطان تركيا»[١٤].

استولى الشيخ مبارك الصباح على الحكم في عام ١٨٩٦م من

---

(١٠) Maurice Mendelson and Susan Hulton, "Iraq's Claim to Sovereignty over Kuwait," in Richard Schofield (ed.), *Territorial Foundations of the Gulf States*, London: UCL Press, 1994, p. 119.

(١١) Ahmad Mustafa Abu-Hakima, *The Modern History of Kuwait, 1750- 1965*, London: Luzac and Company, 1983, p. 90.

(١٢) David Finnie, *Shifting Lines in the Sand: Kuwait's Elusive Frontier with Iraq*, London: I. B. Tauris, 1992, p. 7.

(١٣) Schofield, *Kuwait and Iraq*, p. 14.

(١٤) H. Rahman, *The Making of the Gulf War: Origins of Kuwait's Long-Standing Territorial Dispute with Iraq*, Reading: Ithaca Press, 1997, p. 10.

أخيه الشيخ محمد الصباح في انقلاب عنيف، ورغم أنّ مبارك سعى في البداية للحصول من الإمبراطورية العثمانية على اعتراف به أميراً للكويت، إلّا أنّ المقترحات العثمانية بتعيين مسئول عثماني للحجْر الصحيّ مقيم في الكويت قد أقنعته بمزايا التقارب مع بريطانيا للحفاظ على استقلاله(١٥). وعلى الرغم من تردّد بريطانيا ومماطلتها الأولية في التجاوب مع مساعيه، إلّا أنّ القلق من مدّ النفوذ الألماني والروسي إلى المنطقة في أواخر القرن التاسع عشر دفعت البريطانيين إلى حسم موقفهم بضمّ الكويت بشكل نهائي إلى مناطق نفوذهم(١٦). وأشار الوكيل البريطاني الدائم في وزارة الهند السير آرثر قودلي إلى ذلك قائلاً: «إنّنا لا نريد الكويت، ولكنّنا لا نريد أن يأخذها آخرون»(١٧). وتبعاً لذلك، وقّعت بريطانيا معاهدة سريّة مع الشيخ مبارك الصباح في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٨٩٩م، تعهّد الشيخ مبارك بموجبها وألزم نفسه «ألّا يقبل وكيلاً أو قائمقام من جانب أيّ دولة أو حكومة في الكويت أو في أي قطعة أخرى من حدوده بغير رخصة من الدولة البهية القيصرية الإنجليزية»(١٨). كما ألزم مبارك نفسه وورثته وخلَفَه من بعده «بألّا يفوّض، ولا يبيع، ولا يؤجّر، ولا

(١٥) Salwa Alghanim, *The Reign of Mubarak al-Sabah: Shaikh of Kuwait 1896-1915*, London: I. B. Tauris, 1998, pp. 38, 199. See also Malcolm Yapp, "The Nineteenth and Twentieth Centuries," in Alvin J. Cottrell (ed.), *The Persian Gulf States: A general Survey*, Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1980, p. 57.

(١٦) Majid Khadduri, "Iraq's Claim to the Sovereignty of Kuwayt," *New York University Journal of International Law and Politics*, 23 (1990): 10; Rahman, *Making of the Gulf War*, pp. 13-14; Alghanim, *The Reign of Mubarak al-Sabah*, pp. 59-73.

(١٧) Briton Cooper Busch, "Britain and the Status of Kuwayt, 1896-1899," *Middle East Journal*, 21, 2 (1967): 196.

(١٨) J. G. Lorimer, *Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia*, Vol. 1, Part I B, Westmead, Farnborough: Gregg International Publishers Limited, 1970 (first published Calcutta, 1915), pp. 1048-9.

يرهن، ولا ينقل بنوع آخر، ولا يعطي للسكن قطعة من أراضيه إلى دولة أو رعيّة من الدول الأخرى بغير أن يحصل على الإجازة أولاً من الدولة جلالة الملكة البريطانية العظمى [هكذا في الأصل العربي للمعاهدة]». وقامت حكومة الهند التي تولّت مسئولية رعاية المصالح البريطانية في الخليج منذ عام ١٨٧٣م بتعيين النقيب إس. جي. نوكس كأوّل وكيل سياسي بريطاني في الكويت بعد ذلك بخمسة أعوام (أي في عام ١٩٠٤م). وقد تمّ سحب الوكيل السياسي البريطاني من الكويت في شهر أيار/مايو ١٩٠٥م عقب صدور احتجاجات تركية على تنصيبه هذا، وقد أُعيد تثبيته بعدها بخمسة شهور. ورغم أنّ الوكيل السياسي قد أصبح علامةً دائمةً دالّةً على وجود الحكومة البريطانية في الكويت إلّا أنّه «بقي شخصاً في خلفية المشهد، يضع حدوداً وسقفاً للخلافات السياسية، ولكنّه ظل يمارس دوراً صغيراً في الشأن المحلّي»(١٩). لم يكن كلّ من الوكيل السياسي ولا المقيم السياسي في الخليج - ومقرّه في بوشهْر في جنوب فارس - البريطانيان يملكان في الواقع أيّ صلاحيات رسمية للتدخّل في الشئون الداخلية للكويت. قد تُطلب مشورتهم أحياناً، لكنّ أمير الكويت لم يكن مُلزماً بقبول ما يشيران به.

ظلّ وضع الكويت عصيّاً على التّحديد الدقيق، على الرغم من معاهدة عام ١٨٩٩م، وزاد من هذا الغموض اعتراف بريطانيا بالسيادة العثمانية (الإسمية) على الإمارة في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٠١م. فقد قال اللورد كيرزون نائب ملك بريطانيا في الهند: «يبدو لي أنّنا الآن في وضع شاذ، حيث أقررنا ونفينا في نفس الوقت سيادة السلطان، وقبلنا ورفضنا وصايته، وأكّدنا أيضاً على استقلال

(١٩) Crystal, *Oil and Politics in the Gulf*, p. 66.

الشيخ وفرّطنا فيه»[٢٠]. وأعلن وزير الخارجية البريطاني اللورد لانسداون في السياق نفسه: «أنّه لا أحد يعلم أين تبدأ أراضي الشيخ مبارك وأين تنتهي، كما أنّ التزاماتنا تجاهه محدّدة أيضاً بشكل سيئ مثل حال حدود إمارته»[٢١]. وقد تمّ توضيح ذلك وتحديده في المعاهدة الإنجليزية التركية الموقّعة في ٢٩ تموز/يوليو ١٩١٣م التي أقرّ فيها العثمانيون بصحّة سريان معاهدة عام ١٨٩٩م، بينما اعترف البريطانيون بالكويت قضاءاً مستقلاً أو إقليماً فرعيّاً ضمن الإمبراطورية العثمانية؛ إلّا أنّ اندلاع الحرب العالمية الأولى تسبّب في الحيلولة دون المُصادقة على معاهدة عام ١٩١٣م. وقد اتّخذ الشيخ مبارك موقفاً مؤيّداً لبريطانيا في الحرب العالمية الأولى ضدّ العثمانيين في مقابل الاعتراف بإمارة الكويت «كحكومة مستقلّة تحت الحماية البريطانية»[٢٢].

على الرغم من المكانة الدولية المُتنامية التي كسبتها الكويت نتيجة تحالفها مع بريطانيا المُنتصرة في الحرب العالمية، فإنّ سنوات ما بين الحربين العالميتين قد فرضت تحدّيات جديدة على الإمارة، فنشوء قوى ودول مجاورة قويّة، لا سيّما السعودية والعراق، من بين حُطام الإمبراطورية العثمانية قد عرّض الكويت لمخاطر هدّدت استقلالها. وحاولت بريطانيا في مؤتمر العقير الذي عُقد في نهاية عام ١٩٢٢م حسْم رسْم الحدود بين العراق ونجْد (نواة المملكة العربية السعودية وقتها) والكويت. وفي مسعى منها لإرضاء حاكم

---

(٢٠) Briton Cooper Busch, *Britain and the Persian Gulf, 1894- 1914*, Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1967, p. 210.

(٢١) Alghanim, *The Reign of Mubarak al-Sabah*, p. 165.

(٢٢) Cited in Hassan A. al-Ebraheem, *Kuwait: A Political Study*, Kuwait: Kuwait University Press, 1975, p. 168.

نجْد عبد العزيز بن سعود، الذي أُرغم على التخلّي عن مناطق شاسعة لصالح العراق، قام راعي المؤتمر البريطاني السير برسي كوكس بإعطاء ثلثي الأراضي، التي تدّعي الكويت تبعيتها لها، لنجد وضمّها إليها[٢٣]. كما تمّ ترسيم منطقة حدودية محايدة على شكل ماسة بين نجد والكويت. وعلى الرغم من أنّ فُقدان الكويت لأراضيها لصالح نجْد كانت ضربة موجعة لها، إلّا أنّه كان هناك نوع من العزاء والمواساة عندما صادق كوكس في شهر نيسان/أبريل من عام ١٩٢٣م على مِلْكية الكويت للجزيرتين الاستراتيجيتين «وربة» و«بوبيان» الواقعتين في شمال غرب الخليج[٢٤]. وقد تسبّب تطلّع العراق وطمَعُه الدائمين بالجزيرتين في تشكيل مصدر تهديد دائم ومستمر للكويت من جارها الشمالي. وطوال الفترة ما بين عامي ١٩٢٨م و١٩٣٧م قام ابن سعود بفرْض عقوبات تجارية (منع المسابلة أو الحصار التجاري، واستمر منذ عام ١٩٢٢م حتى عام ١٩٣٩ فعلياً وعام ١٩٤٢م رسمياً، المترجم) ضدّ الكويت كردّ فعل على رفضها جباية رسوم الجمرك وتجارة الترانزيت نيابة عنه على البضائع المصدّرة إلى نجْد[٢٥]. وقد ضاعف التّكالب المفاجئ لشركات النفط على الكويت من حالة عدم الاستقرار الذي سبّبته النزاعات مع الدول المجاورة لها.

---

(٢٣) Malcolm Yapp, "British Policy in the Persian Gulf," in Cottrell, *The Persian Gulf States*, pp. 88-9; Ewan W. Anderson and Khalil H. Rashidian, *Iraq and the Continuing Middle East Crisis*, London: Printer Publishers, 1991, pp. 101- 2; John C. Wilkinson, *Arabia's Frontiers: The Story of Britain's Boundary Drawing in the Desert*, London: I. B. Tauris, 1991, p. 145.

(٢٤) Richard Schofield, The Kuwaiti Islands of Warbah and Bubiyan, and Iraqi Access to the Gulf, in Schofield, *Territorial Foundations*, p. 161; Habibur Rahman, Kuwaiti Ownership of Warba and Bubiyan Islands, *Middle Eastern Studies*, 29, 2 (1993): 304- 5.

(٢٥) Abdul-Reda Assiri, *Kuwait's Foreign Policy: City-State in World Politics*, Boulder, Colorado: Westview Press, 1990, p. 5.

لقد أدّت احتمالات وجود النفط في الكويت إلى جذب انتباه شركات النفط الكبرى إليها في فترة مبكّرة، بدأت منذ عام ١٩١١م. فقد بدأ مدير شركة النفط الإنجليزية الفارسية[٢٦] تشارلز جرينواي، في ذلك العام، في مراسلة المُقيم السياسي البريطاني في الخليج لاستطلاع إمكانية وفُرَص الحصول على امتياز نفطي في الكويت[٢٧]. وانسحبت الشركة الإنجليزية الفارسية من المفاوضات بسبب عدم الوصول إلى شروط مُرضية، إضافة إلى النتائج المخيّبة للآمال للمسح الجيولوجي الذي أُجري في عام ١٩٢٦م. لكنّ النتائج المُشجّعة لاختبارات استكشاف النفط في مناطق أخرى في الخليج قد أقنعت الشركة بمعاودة السعي والاهتمام بالكويت في عام ١٩٣١م. ودخلت حلبة المُنافسة على النفط في ذلك الوقت شركة أمريكية هي شركة نفط الخليج. وفي نهاية عام ١٩٣٣م اتّفق المُتنافسان على الدخول في مشروع استثمار مُشترك أثمر عن تأسيس شركة نفط الكويت. وقد حصلت شركة نفط الكويت في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٤م على امتياز نفطي لمدة خمسة وسبعين عاماً[٢٨]. وقد تمّ اكتشاف النفط بكمّيات تجارية في حقل «برقان» جنوب جون الكويت بعدها بأربعة أعوام[٢٩].

(٢٦) The Anglo-Persian Oil Company was renamed the Anglo-Iranian Oil Company in 1935.

(٢٧) J. H. Bamberg, *The History of the British Petroleum Company: Volume 2: The Anglo-Iranian Years, 1928- 1954*, Cambridge: Cambridge University Press, 1994, p. 147.

(٢٨) A. H. T. Chisholm, *The First Kuwait Oil Concession Agreement: A Record of the Negotiations, 1911- 1934*, London: Frank Cass, 1975, pp. 37- 80; Peter Mansfield, *Kuwait: Vanguard of the Gulf*, London: Hutchinson, 1990, pp. 30- 2; M. W. Khouja and P. G. Sadler, *The Economy of Kuwait: Development and Role in International Finance*, London: Macmillan, 1979, pp. 21- 3.

(٢٩) Foreign Office note on petroleum developments in the Arabian Peninsula, 11 June 1938, R/ 15/ 5/ 249.

لم تُبدِ أُسرة آل صباح على الإطلاق ما يدلُّ على أنّها كانت جبهة موحدة في مواجهة التحدّيات السياسية الجديدة في سنوات ما بين الحربين العالميتين. وكان التنافس على تولّي الحُكْم في وسط الأسرة شديداً بعد انقضاء العهدين القصيرين لحُكم كلّ من الشيخ جابر المبارك (١٩١٥ ـ ١٩١٧م) والشيخ سالم المبارك (١٩١٧ ـ ١٩٢١م). ولم يتكرس في ذلك الوقت مبدأ وراثة الابن الأكبر للحُكْم عن أبيه بحيث يصبح مبدأً راسخاً لذلك، فعندما تولّى الشيخ أحمد الجابر الحُكْم في عام ١٩٢١م فإنّ أبناء الشيخ سالم المبارك المُحبَطين دخلوا في طور مُعارضة طويل الأمد. وقاد هذا التنافس الرئيسي بين فرعي الأسرة كلّ من الشيخ أحمد الجابر والابن الأكبر للشيخ سالم المبارك الشيخ عبد الله السالم.

كان البريطانيون يؤيّدون سرّاً ترشيح الشيخ أحمد الجابر للحُكْم، وذلك قبل تولّيه الإمارة فعلاً. فقد صرّح الوكيل السياسي البريطاني جيمس كارمايكل مور: «أنّ أحمد الجابر سيكون حاكماً أفضل بكثير مقارنة مع سلفهْ الشيخ سالم المبارك»(٣٠). فقد كان الشيخ سالم المبارك يوصف في الواقع: «بأنّه غير متّزن، وجاهل بوجهات النّظر وأنماط الحياة الخارجة عن المألوف لدى البدوي»(٣١). ورغم أنّ الشيخ أحمد الجابر كان أكثر مدنيّةً وانفتاحاً، والوصول إليه سهل، إلّا أنّ له فكره المُستقلّ، كما أنّه كان حريصاً وغيوراً على سُلُطاته. فقد ذكر رئيس الإدارة الشرقيّة في وزارة الخارجية البريطانية جي. و. رِندل في تقريره عن جولته التي قام بها

---

(٣٠) Telegram from Political Agent (Kuwait) to the Civil Commissioner (Baghdad), No. 87/C, 28 Aug 1920, R/15/ 5/ 94.

(٣١) Letter from Political Agent (Kuwait) to the Civil Commissioner (Baghdad), No. 130 C, 19 Sept 1918, R/15/5/102.

في عام ١٩٣٧م في الخليج والسعودية، بأنّ: «الشيخ أحمد الجابر رجلٌ شابٌ، وذو شخصيّة قويّة، ويتمتّع بجاذبية، كما أنّ له عزيمة على تحقيق ما يريد»(٣٢). ووصف رِندل أيضاً وضع بريطانيا في الكويت بأنّه «غريب وسيئ التحديد»، وأنّ محاولاتها للتأثير على الشيخ أحمد الجابر كانت تواجَه «بصدّ صريح». وألمح رِندل، بعدها بشهور قليلة إلى «أنّ السياسة الحالية لسمو الشيخ أحمد الجابر تبدو أنّها تقوم على استغلال التناقضات بين البريطانيين والعراقيين والسعوديين ومواجهتهم لبعضهم، وذلك ليحافظ على استقلاله وأملاكه عبر توازن خطِر بين هذه القوى الثلاث»(٣٣). وسرعان ما ظهرت المخاطر المُحدقة المُصاحبة والنّاتجة عن اتّباع مثل هذه الاستراتيجية.

لقد بدت فُرَص وجود علاقات ودّية بين الكويت والعراق جيدة في الشهور التي سبقت انضمام العراق لعُصبة الأمم كدولة مستقلّة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٢م. فقد أكّدت المراسلات المتبادلة بين رئيس الوزراء العراقي والشيخ أحمد الجابر في تموز/يوليو وآب/أغسطس على الحدود الحالية القائمة بين البلدين، بما فيها مِلْكية الكويت لجزيرتي وربة وبوبيان(٣٤). إلّا أنّه وخلال فترة وجيزة توتّرت العلاقات بين العراق والكويت، فقد كان العراقيون ساخطين خصوصاً بسبب عدم قدرة الشيخ أحمد الجابر على الحدّ من التجارة

---

(٣٢) Report by G. W. Rendel on his tour of the Persian Gulf and Saudi Arabia, Feb-March 1937, p. 10, R/15/1/540.

(٣٣) Kuwait, Memorandum by Rendel, 10 May 1937, R/15/1/540.

(٣٤) Schofield, *Kuwait and Iraq*, pp. 63-4; Finnie, *Shifting Lines*, pp. 78- 9; Rahman, 'Kuwaiti Ownership of Warba and Bubiyan', p. 305. The text of the letters is reproduced in *The GCC Border Disputes Seminar: With Special Reference to Iraq and Kuwait*, London: Gulf Centre for Strategic Studies, 1992, pp. 81- 2.

المزدهرة لتهريب البضائع بين البلدين، والتي كان من شأنها حِرمان الجمارك العراقية من إيراداتها. وبدأت الصحافة العراقية خلال هذه الفترة بالمطالبة بضمّ الإمارة[٣٥] كحلّ يعالج هذه المشكلة، ولم يكن من المُستغرب أن تحرص بريطانيا على مقاومة هذه الضغوط العراقية. ففي شهر أيار/مايو ١٩٣٧م ذكر رِندل: «أنّ من الأهمية القصوى بالنسبة لنا ـ انطلاقاً من وجهة نظر استعمارية استراتيجية ومُصادفةً أيضاً بسبب ظهور بوادر وجود الثروة النفطية الجديدة التي تأكّدت في الكويت ـ ألّا تتمكّن أيّ قوّة أُخرى من ترسيخ وجودها في الكويت، ويجب أن تبقى الكويت بشكل قاطع تحت الهيمنة البريطانية»[٣٦]. وتمّ خلال عام ١٩٣٨م بيان ونشر الحُجج التي تستند إليها الادّعاءات العراقية تجاه الكويت.

أعلن وزير الخارجية العراقي توفيق السويدي في شهر نيسان/أبريل ١٩٣٨م أن الكويت يجب ضمّها إلى العراق لأنّها كانت سابقاً جزءاً من ولاية البصرة[٣٧]. وردّ عليه السفير البريطاني في بغداد السير موريس باترسون مُستنداً إلى المادة ١٦ من معاهدة «لوزان» لعام ١٩٢٣م والتي جاء فيها: أنّ تركيا قد تخلّت وتنازلت عن كافّة الحقوق تجاه الكويت، ولذلك فإنّ هذه الحقوق لا يمكن توريثها لأيّ حكومة أُخرى[٣٨]. ولم تردع ردود باترسون المُصاغة بدقّة العراقيين من الاستمرار في مطلبهم، ففي شهر أيلول/سبتمبر من

---

(٣٥) Saeed Khalil Hashim, The Influence of Iraq on the Nationalist Movements of Kuwait and Bahrain, 1920- 1961, PhD. thesis, University of Exeter, 1984, p. 36. See also Rahman, *Making of the Gulf War*, pp. 100-4.

(٣٦) Memorandum by Rendel, 10 May 1937, R/15/1/540.

(٣٧) Schofield, *Kuwait and Iraq*, p. 75.

(٣٨) Letter from Sir Maurice Patterson (British Ambassador, Iraq) to Lord Halifax, No. 162, 19 April 1938, R/15/5/207.

العام نفسه سلّم السويدي للوكيل البرلماني لوزارة الدولة للشئون السياسية آر. أ. بتلر مذكّرة تنصّ على: «أنّ الحكومة العراقية، كوَريث للحكومة العثمانية في ولايات الموصل وبغداد والبصرة، تعتبر أنّ الكويت يجب ضمّها إلى العراق بشكل مناسب»(٣٩).

وبدأ العراقيون يقومون بحملة دعائية مُمنهجة صُمّمت لزعزعة استقرار الإمارة وتقويض شرعية حكم الشيخ أحمد الجابر في محاولة لتحقيق أطماعهم التوسّعية(٤٠). وقد تضمّن أحد المقالات البارزة، التي نُشرت في صحيفة «الكفاح» البغدادية في شهر شباط/فبراير ١٩٣٨م، توبيخاً للأمير على تخلّف إدارته وغياب الإصلاحات التي تقوم بها حكومته(٤١)، وبثّت محطّة الإذاعة الخاصّة لملك العراق غازي (إذاعة قصر الزهور) حملة تشهير متواصلة للغرض نفسه(٤٢). ولم تقتصر التحدّيات لسلطة الشيخ أحمد الجابر على الضغوط الخارجية، بل واجه أيضاً حراكاً داخلياً مُعارضاً.

بدأ الاستياء من حُكم الشيخ أحمد الجابر يطفو على السطح في أواخر عقد الثلاثينيات، فقد لاحظ الوكيل السياسي البريطاني في الكويت جي. إس. ديغوري في شهر آذار/مارس عام ١٩٣٨م ظاهرة انتشار شعارات مكتوبة على الجدران المطلّة على الشوارع في مدينة

---

(٣٩) Finnie, *Shifting Lines*, p. 114.

(٤٠) Letter from H. R. P. Dickson (Political Agent, Kuwait) to the Political Resident (Bushire), No. C-269, 5 Sept 1935, R/15/5/126; Schofield, *Kuwait and Iraq*, pp. 72-4; Daniel Silverfarb, *Britain's Informal Empire in the Middle East: A Case Study of Iraq, 1929- 1941*, New York: Oxford University Press, 1986, p. 68.

(٤١) Translation of an article in *Al-Kifah*, 12 Feb 1938, R/15/5/205.

(٤٢) Hashim, The Influence of Iraq, p. 81; Mattew Elliot, "The Death of King Ghazi: Iraqi Politics, Britain and Kuwait in 1939," *Contemporary British History*, 10, 3 (1996): 69.

الكويت تطالب بالإصلاح(٤٣). كما كان كثير من أفراد أُسرة آل صباح يشعرون أيضاً بعدم الارتياح من طريقة حكم الشيخ أحمد الجابر منذ فترة. فقد جاء في تقرير الوكيل السياسي ديغوري ما نصُّه:

إنّ أعضاء أسرة آل صباح مستاؤون بشدّة من المخصّصات المالية الضئيلة التي يعطيها الشيخ أحمد الجابر لهم... ويتعاطف معهم بسبب ذلك أعيان البلد، كما يخصّص الشيخ للدولة أو للبلدية القليل جدّاً من دخْلِه المالي للإنفاق على الخدمات العامة، ودخله المالي هو ذاته إيرادات الدولة أصلاً. لقد راكم الشيخ بسبب ذلك أرصدة مالية ضخمة جدّاً، واشترى أملاكاً في الخارج. هذا وقد أصبح البُخْل صفة ملازمة لاسمه في الكويت(٤٤).

لقد قام ثلاثة من الشخصيات البارزة في أسرة آل صباح، ومنهم الشيخ عبد الله السالم ابن عمّ الشيخ أحمد الجابر، بمقابلة الوكيل السياسي ديغوري ورجوه أن يتوسّط لدى الشيخ أحمد ليزيد من مخصّصاتهم الماليّة(٤٥). وقد جعل ذلك الموقف ديغوري يدوّن في تقريره قائلاً: «لعلّ تباشير عوائد امتياز النفط قد دفعتهم للتفكير بهذا الاتجاه».

لم تقتصر المعارضة للأمير على الظهور في وسط أسرة آل صباح، بل ظهرت أيضاً في صفوف «جماعات مؤثّرة ذات ميول

---

(٤٣) Telegram from Political Agent (Kuwait) to Political Resident (Bushire), No. C-98, 4 March 1938, R/15/5/205.

(٤٤) Ibid.

(٤٥) Letter from the Political Agent (Kuwait) to the Political Resident (Bushire), No. C/130, 19 March 1938, R/15/5/205.

وتطلّعات تقدّمية تشبه ما هو موجود في العراق»(٤٦). وقد قامت الصحف العراقية بدورها في إذكاء نار المعارضة ضدّ الشيخ أحمد الجابر من خلال شنّ حملة إعلامية متواصلة للتشهير به وتجريحه(٤٧). وقد تسبّب هاجس التدخّل العراقي المُتجدّد في الكويت في إثارة قلق حقيقي لدى البريطانيين. فكتب أحد مسئولي وزارة الهند ما نصّه: «ثمة خطرٌ سينجُم عن عدم فعلنا شيئاً لمعالجة الشكاوى الموجودة، لأنّ بعض المتذمّرين سوف يزداد تطلّعهم نحو العراق ليوفّر لهم التعاطف والتشجيع اللّازمين مما سيؤدّي إلى تهديد وضعنا في الكويت»(٤٨). وقد طفح الكُره والنفور من الأمير الشيخ أحمد الجابر وطريقة حكمه في شهر آذار/مارس سنة ١٩٣٨م بسبب اعتقال المُعارض محمد البرّاك وتعذيبه بالجلد الشديد بعد اتّهامه بتوزيع منشورات معارضة ضد الحكومة والتآمر على الشيخ(٤٩). وفي مسعى لتهدئة الوضع ـ الآخذ في الاحتقان في الكويت ـ قام الوكيل السياسي البريطاني ديغوري بمقابلة الشيخ أحمد الجابر للإعراب له عن اشمئزاز حكومة جلالة ملك بريطانيا من طريقة معاملة محمد البرّاك. وذكر ديغوري في تقريره أنّ الردّ الوحيد الذي أبداه الشيخ أحمد على هذا اللّوم والمُعاتبة هو العبوس بوجهه مثل «طفل على وشك البكاء»(٥٠). وأردف ديغوري بقوله: «إنّ الاقتراح على الشيخ بأنّ عليه أن يقوم باحتواء وتوجيه الحركة الديمقراطية الجديدة نحو

---

(٤٦) Letter from G. S. de Gaury to Fowle, No. C/129, 19 March 1938, FO 371/21832.

(٤٧) Hashim, 'The Influence of Iraq', pp. 89- 91.

(٤٨) Letter from Peel to L. Baggally (Foreign Office), 11 May 1938, R 15/5/205, cited in Falah Al-Mdairis, 'The Arab Nationalist Movement in Kuwait from its Origins to 1970', PhD. thesis, University of Oxford, 1987, p. 97.

(٤٩) Crystal, *Oil and Politics*, p. 47.

(٥٠) Letter from de Gaury to Fowle, No. C-212, 13 June 1938, R/15/5/205.

قنوات مُفيدة للبلد كان أكبر من قدرته على الفهم والاستيعاب... وأخشى أنّ مثل هذه القناعة التي ترسّخت لديه عن الأنماط السياسية في الحُكم قد جعلته منذ فترة طويلة في مصافّ الحُكّام المستبدّين»(٥١).

كان البريطانيون حريصين في البداية على أن تتم عملية الإصلاح من داخل حكومة الشيخ أحمد الجابر، فقد قال المقيم السياسي البريطاني في الخليج ت سي فاولي شارحاً رأيه: «لو أنّ الشيخ أحمد الجابر كان حاكماً عاقلاً متّزناً، فإنّ حقيقة كوْن حُكمه يأخذ شكل «استعراض الرجل الواحد» ليست أمراً ذا بال، ولكن، لأنّه كان أبعد ما يكون عمّن يُمكن وصفه بالحاكم السويّ والمُتّزن، فأشعر أنّ من الضّروري أن نحاول وضع بعض القيود على تصرُّفاته»(٥٢). وقد ذهب فاولي إلى حدّ الكتابة إلى الشيخ أحمد الجابر يناشده أن ينفتح على أُسرته وشعبه ويتواصل معهما، مُقترحاً تحقيق ذلك من خلال تشكيل مجلس يضمّ أعضاء من أسرة آل صباح وبعض الأعيان من بين العوائل البارزة في الكويت(٥٣).

كان الشيخ أحمد الجابر غير قادر على مقاومة الضغوط الشديدة المُطالِبة بالإصلاح السياسي، وفي نهاية شهر حزيران/ يونيو سنة ١٩٣٨م أعطى الشيخ موافقته ـ بعد تلكّؤ ـ على إجراء انتخابات

---

(٥١) Ibid.

(٥٢) Letter from Fowle to the Secretary of State for India, No. C/334, 18 June 1938, R/15/5/205.

(٥٣) Letter from Fowle to Shaikh Ahmad, No. C/333, 18 June 1938, R/15/5/205. Following the death of Shaikh Salim in 1921, a twelve-man council was established. Although it elicited from the new Shaikh, Ahmad, a commitment to ongoing consultation, internal disagreements brought about its swift demise. See Jill Crystal, *Kuwait: The Transformation of an Oil State*, Boulder, Colorado: Westview, 1992, p. 18.

مجلس تشريعي في الكويت[٥٤]. ولذلك فقد اجتمع رؤساء ١٥٠ عائلة بارزة في الكويت وانتخبوا مجلساً مكوّناً من أربعة عشر عضواً، ورأس المجلس الشيخ عبد الله السالم، وقامت حاشية الأمير، بقيادة أفراد من سكرتاريته ومدير البلدية وتاجر اسمه خالد الزيد في مسعى لشقّ صفّ المعارضة بعرض تقديم رشاوى مالية طائلة وإغراءات متنوعة لأيّ عضو من أعضاء المجلس ينشقّ عنه، وقد ردّ المجلس بغضب على هذه الأساليب المعيبة، واتّهموا الشيخ أحمد الجابر بالعمل ضدّ مصالح غالبية الكويتيين وأُسرة آل صباح، وأطلق الشيخ أحمد الجابر سراح المعتقل محمد البرّاك من السجن، في محاولة أخيرة منه لاستعادة زمام المبادرة؛ في حين سعى مؤيّدوه لإجهاض عمل المجلس عبر الادعاء بأنّ المجلس هو صنيعة مؤامرة خارجية، كما وصفوه أيضاً بأنّه مُخالفٌ للشريعة الإسلامية. ولقيت هذه التّصرفات قبولاً وتجاوباً ضعيفاً، ورضخ الشيخ أحمد الجابر أخيراً وأعطى موافقته المبدئية على إصدار قانون صلاحيات المجلس التشريعي في ٦ تموز/يوليو ١٩٣٨م. وعندما تمّ تقديم هذا القانون للشيخ أحمد الجابر لتوقيعه والمصادقة عليه في ٩ تموز/يوليو أُسقِط في يده «وانهار الشيخ أحمد بشكل كامل» كما قيل أمام هذه الوثيقة التي سلبته صلاحيّة التّصرُّف بإيرادات الدولة، مما حداه لتأجيل التوقيع عليها لعدّة ساعات[٥٥]. وقد وصف فاولي التغييرات السياسية التي طرأت على نظام الحكم بأنّها قد حوّلت الأمير إلى «صفر»[٥٦]. هذا ويُعزى استحواذ المجلس على مثل هذه الصلاحيات الواسعة إلى

---

(٥٤) The following is based on a letter from the Political Agent (Kuwait) to the Political Resident (Bushire), No. C-235, 6 July 1938, R/15/5/205.

(٥٥) Letter from de Gaury to Fowle, No. C-246, 12 July 1938, R/15/5/205.

(٥٦) Letter from the Political Resident (Bushire) to the Secretary of State for India, No. 275, 16 July 1938, R/15/5/205.

«الغباء المُطْبق» للشيخ أحمد الجابر الذي «ثابَر على القيام بمناورات عقيمة لإفشال المجلس، مما أدّى إلى تأليب أعضاء المجلس وإثارة الرأي العام عموماً ضدّه»[٥٧]. وقد ذهب فاولي في معرض حديثه عن السياسة البريطانية في الخليج، إلى حدّ القول: «إنّ الحكومة البريطانية - بوصفها الراعية الرئيسية للديموقراطية - لا يسعُها الاصطفاف والتحالف مع الشيوخ للقضاء على مثل هذه الحركات الشعبية، حتى وإن كان ذلك أمراً مُستساغاً».

كان تأسيس حُكْم نيابيّ في الكويت مع ذلك يخلق مشاكل للبريطانيين، وكان الشيخ أحمد الجابر من جانبه ينظر إلى المجلس التشريعي على أنّه «عدوّ» له وقد سعى «ليستقطب تأييد ودعم الحكومة البريطانية لمواجهته»[٥٨]. فقد ذكر فاولي فعلاً أنّ الشيخ أحمد قد لامَهُ لأنّه كان مُتساهلاً تجاه المجلس، وأوضح فاولي أنّ «الشيخ أحمد الجابر كان رجلاً عاجزاً لا حيلة له سوى ما يطرحه من تنظيرات وتكتيكات على الطاولة، وخصوصاً إذا كانت تلك التكتيكات سينفّذُها الآخرون بالنيابة عنه»[٥٩]. ويُضاف إلى ذلك، فإنّ قبول الشيخ أحمد المؤقّت لفكرة تعيين مستشار بريطاني للكويت قد تمّ النّظر إليها «كمحاولة منه لاستخدام نفوذ الحكومة البريطانية لتحطيم المجلس التشريعي»[٦٠]. وبدأ المجلس من جانبه في ممارسة صلاحيّات تتعارض مع المصالح البريطانية. فقد نصّت المادة الثالثة من قانون صلاحيّات المجلس على أنّ «مجلس الأمة التشريعي مرجعٌ

---

(٥٧) Letter from Fowle to Peel, No. 396-S, 18 July 1938, FO 371/ 21832.

(٥٨) Letter from H. Weightman to Peel, No. C/ 554, 22 Aug 1938, R/ 15/ 5/ 205.

(٥٩) Letter from Fowle to J. P. Gibson (India Office), No. C/ 804, 19 Oct 1938, R/ 15/ 1/ 548.

(٦٠) Letter from Weightman to Peel, No. C/ 554, 22 Aug 1938, R/ 15/ 5/ 205.

لجميع المعاهدات والامتيازات الداخلية والخارجية والاتفاقات. . . » مما يعني اختصاصه في تصريف الشئون الخارجية[٦١]. كما بدأ المجلس، زيادةً على ذلك في توجيه مراسلات لشركة نفط الكويت مباشرة، متجاوزاً الأمير والوكيل السياسي البريطاني[٦٢]. وفي محاولة لحلّ المشاكل الناجمة عن السلطة المنقسمة أو المزدوجة في الكويت فقد أكّد المقيم السياسي البريطاني بالنيابة هيو ويتمان بأنّ على بريطانيا أن تسعى:

> لتوضّح للطرفين ـ لا سيّما للشيخ أحمد الجابر ـ وتبدّد أيّ فكرة قد تكون موجودة في الأذهان مفادها أنّنا نعتبر أيّاً منهما بديلاً عن الآخر، وأنّ كليهما يمثّلان تجسيداً قبيحاً للسّلْطة في الكويت، أو أنّنا يمكن أن نصطفّ مع طرف ضدّ الآخر في خلافاتهما؛ وبأنّه لن يمكن تحقيق تقدّم حتى يدرك الشيخ أحمد أنّ حكومة صاحب الجلالة تعترف بأنّ المجلس هو مكوّن أساسيّ للسلْطة في الكويت، وأنّهم تبعاً لذلك غير مستعدّين للمساعدة في أيّ مناورات تهدف إلى تحطيمه. ومن جانب آخر، فإنّ على المجلس أن يُدرك أنّه وبغضّ النظر عن «قانون صلاحيّات المجلس» فإنّنا نعتبر الشيخ هو رمز للحُكْم في الكويت[٦٣].

كان من الواضح في النصف الثاني من عام ١٩٣٨م أنّ المجلس كانت له اليد العُليا في الصراع على السلطة مع الشيخ أحمد الجابر، فقد نجح المجلس على سبيل المثال في الحصول على موافقة الشيخ على إقالة سكرتيره خان بهادر ملّا صالح، وكذلك سكرتيره الشخصي

---

(٦١) Letter from Gibson to Fowle, 30 Sept 1938, R/ 15/ 1/ 548.

(٦٢) Letter from Fowle to Gibson, No. C/ 804, 19 Oct 1938, R/ 15/1/ 548.

(٦٣) Letter from Weightman to Peel, No. C/ 554, 22 Aug 1938, R/ 15/ 5/ 205.

المصري عزّت جعفر[٦٤]. وفوق ذلك، فقد تولّى الشيخ عبد الله السالم مسئولية إدارة بساتين نخيل أسرة آل صباح في العراق، في حين أنّ رسوم الامتياز المدفوعة من شركة نفط الكويت قد تمّ تسليمها إلى المجلس[٦٥]. وتولّى بعض أفراد أسرة آل صباح مسئولية توزيع العوائد من بساتين نخيل آل صباح عليهم وهي مهمّة كان يتولّاها سابقاً الشيخ أحمد الجابر أو سكرتيره نيابة عنه[٦٦]. إلّا أنّه في نهاية العام بدأ المدّ السياسي ينقلب ضدّ المجلس.

كانت جماعة الشيعة الكبيرة، التي شكّلت ما يزيد على رُبْع عدد السكان في الكويت، تعارض بشدّة المجلس المكوّن بأكمله من أعضاء من الغالبية السُّنّية[٦٧]. لقد كان الشيعة يميلون في الواقع لجانب الأمير، لأنّ سكرتير الحكومة لديه خان بهادر ملّا صالح وأصله شيعي فارسي، كان يرعى مصالحهم، ويتيح لهم الوصول بسهولة إلى رأس الدولة. وقد انضمّ إلى صفوف المعارضين للمجلس، بالإضافة إلى جماعة الشيعة المُهمّشين، ليس فقط الأعضاء المحافظون من أسرة آل صباح بل أيضاً التجّار المتضررون الذين أبطل المجلس احتكاراتهم عبر قرارات صادرة عنه، حيث بدأ كلّ أولئك في التضافر للعمل ضدّ المجلس. وقد شجّع هذا التطور الأمير في مسعاه للقضاء على المجلس، كما ذكر ذلك الوكيل السياسي ديغوري في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٨م[٦٨].

---

(٦٤) Ibid.

(٦٥) Note by the Political Agent (Kuwait) on a conversation between His Highness the Shaikh of Kuwait and the Political Resident, 19 Oct 1938, R/ 15/ 1/ 548.

(٦٦) Letter from de Gaury to Fowle, No. C-246, 12 July 1938, R/ 15/ 5/ 205.

(٦٧) Letter from Fowle to Gibson, No. C/ 806, 19 Oct 1938, R/ 15/ 5/ 205.

(٦٨) Telegram from Political Agent (Kuwait) to Political Resident (Bushire), No. 404, 17 Dec 1938, R/ 15/ 5/ 205.

وقام أعضاء المجلس الذين يعلمون بنوايا الأمير بالتجمُّع في قصر نايف المُحصّن[٦٩]. ومع تصاعد التوتر سعى الشيخ عبد الله السالم بتشجيع من ديغوري لطرح خطّة للتحكيم بين الطرفين (الأمير والمجلس). وقد حُسمت الأزمة بعد تدخّل رجال من القُرويّة شبه البدو، وهم سكّان القُرى الذين قدِموا من «القصور» الواقعة على الساحل الجنوبي للكويت. وكان السبب في فزعة هؤلاء يرجع إلى أنّ المجلس في خضمّ حماسه للإصلاح، قد هدّد بإصدار قرار بمعاقبة هؤلاء القُرويّة بمنع بيع محاصيل مزارعهم من الطماط الخايس أو غير الناضج في سوق المدينة إذا ما استمروا في إدخالها خُفية. وقد استشاط قُرويّة القصور ـ الذين أُشتهر طماطهم بأنّه دائماً خايس ـ غضباً، واستجابوا لنداء الأمير بالقدوم إلى الديرة مسلّحين بمعيّة فداوية الشيخ من البدو، واغتنم الشيخ أحمد الجابر الفرصة، وأصدر إنذاراً للمجلسيين لتسليم السلاح الموجود معهم في قصر نايف.

وتمّ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٨م إجراء مفاوضات محمومة بين الطرفين، فقد تمّ اختيار أربعة ممثلين عن كل طرف لطرح وجهات نظرهم أمام لجنة التحكيم، وقد أصرّ الشيخ أحمد الجابر ـ كشرط مُسبق للمفاوضات ـ على أن يتسلّم المُحكّمون مفاتيح مخزن السلاح، وما أن تمّ ذلك حتى تمّ إخطار أعضاء المجلس بأنّ استمرار المفاوضات لا طائل من ورائه، وأنّ الأمير قد وافق على إجراء انتخابات جديدة للمجلس، شريطة أن يكون للأمير حق رفض قرارات المجلس، وقد استعاد الأمير فعلاً السيطرة على

The following is based on Kamal Osman Salih, "The 1938 Kuwait Legislative (٦٩) Council," *Middle Eastern Studies*, 28, 1 (1992). 91- 2.

مخزن السلاح. وقد قال فاولي ساخراً في معرض تعليقه على هذه التطورات التى رجحَت فيها كفّة الشيخ أحمد وتبدّلت حظوظه للأفضل ما نصّه: «يمكن لأسرة آل صباح تخليد ذكرى هذا الانتصار عبر اتّخاذ شعار يُضاف إلى أوسمة الأسرة يظهر فيه الشيخ أحمد الجابر وهو يدوس مزهواً على حقل من الطماط الخايس»(٧٠).

اختار الناخبون الأربعمائة من الكويتيين مجلساً جديداً مكوّناً من عشرين عضواً. وأُعيد انتخاب اثنا عشر عضواً من أعضاء المجلس السابق الأربعة عشر، كما أُعيد تعيين الشيخ عبد الله السالم رئيساً للمجلس. وقد تمّ حلّ المجلس الثاني في ٧ آذار/ مارس ١٩٣٩م بسبب رفضه القيام بدور استشاري فقط بدلاً من السلطة التنفيذية الفعليّة السابقة التي مارسها(٧١). وقد وصل إلى الكويت بعدها بثلاثة أيام المُعارِض الكويتي محمد المنيّس، وأخذ يحثّ أعضاء المجلس السابق على مقاومة الأمير لحين قدوم الجيش العراقي(٧٢). واستغل الشيخ أحمد الجابر هذه الأحداث لصالحه وأمَر باعتقال أعضاء المجلس الذين تآمروا ضدّه. وشكّل الشيخ أحمد الجابر بتاريخ ١٢ آذار/ مارس ١٩٣٩م مجلساً استشارياً مكوناً من تسعة أعضاء من أعيان البلد وأربعة من أسرة آل صباح برئاسة الشيخ عبد الله السالم مرّة أخرى(٧٣). ورغم نجاح الشيخ أحمد في القضاء على الأقلّية المتطرّفة التي كانت تتطلع إلى العراق لمساندتها، فإنّ أحداث عامي

---

(٧٠) Letter from Fowle to Peel, No. 785- S, 29 Dec 1938, R/ 15/ 5/ 206.

(٧١) Salih, 'Kuwait Legislative Council', p. 93; J. E. Peterson, *The Arab Gulf States: Steps Toward Political Participation*, New York: Praeger, 1988, p. 32.

(٧٢) Crystal, *Oil and Politics*, p. 49. Although wiser counsel eventually prevailed, on 19 February 1939 King Ghazi of Iraq had ordered the army Chief of Staff, Husain Fawzi, to "occupy Kuwait immediately" (Elliot, "The Death of King Ghazi," pp. 69- 70).

(٧٣) Salih, "Kuwait Legislative Council," p. 94.

١٩٣٨ و١٩٣٩م كان لها أثرٌ دائمٌ في تقويض سلطته وإضعافها. وأبرز دليل ملموس على ذلك هو تنامي سُلطة ونفوذ الشيخ عبد الله السالم وأقربائه الذين يُسمّون «**أولاد سالم**».

لقد أثبت الشيخ عبد الله السالم أنّه يتمتع بذكاء سياسي طوال الصراعات التي أحاطت بحركة المجلس التشريعي. فقد كانت خشيته من امتداد الاضطرابات والمعارضة في عام ١٩٣٨م لتعمّ كافة أسرة آل صباح، دون أن تقف عند حدّ معارضة الأمير الشيخ أحمد الجابر فقط، جعلته يتناغم بنجاح مع مدّ المُعارضة الصاعد المُطالب بحكومة نيابية(٧٤). واستطاع بسبب موقفه ذاك ضمان مشاركة أعضاء من أسرة آل صباح في الحُكم وتولّيهم موقعاً مركزياً في هرم السلطة، بعد أن حرمهم الشيخ أحمد الجابر من ذلك لفترة طويلة. وقد نوّه الوكيل السياسي البريطاني بذلك في عام ١٩٤٩م قائلاً: «إنّ أولاد سالم مؤثّرون جدّاً في نطاق مسئولياتهم، لأنّ نفوذهم يحظى بدعم وثيق من التجّار الذين توحدت مصالحهم معهم، فهم يتولّون مسئوليات دوائر المالية والجمارك والتموين والشرطة»(٧٥). وفي مقاربة ومقارنة للوضع في الكويت مع الترتيبات الدستورية البريطانية، فقد شبّه الوكيل السياسي البريطاني دائرة الأمير بالوايتهول (مقر الحكومة البريطانية في لندن)، وسلطة عبد الله السالم بسلطة وأهمية مدينة لندن (وحيّ المال) فيها. وختم الوكيل السياسي تقريره بالقول: «إنّ الطرفين ـ كل في ميدانه ومجاله ـ لديه نفوذٌ قويّ وهما غيوران على سلطتهما، ولا يتنازلان عن أيّ شيء منها للآخر، ويتعاونان عندما تقتضي مصالحهما المشتركة ذلك أو

---

(٧٤) Letter from Fowle to Peel, No. 396-S, 18 July 1938, FO 371/ 21832.

(٧٥) Letter from Political Agent (Kuwait) to Sir Rupert Hay (Political Resident, Bahrain), No. R (4/ 25), 2 Jan 1949, R/ 15/ 5/ 213.

أن تكون مصالحهما مهدّدة»[٧٦].

يمكن أن نستخلص عدداً من النتائج من حركة المجلس التشريعي في الكويت. توصف هذه الحركة عادةً بأنّها تمثل محاولة من التجّار لتأكيد نفوذهم[٧٧]. كما أنّ حركة المجلس يمكن وصفها بشكل أدقّ بأنّها نتيجة لتحالف أولئك الذين همّشهم أسلوب الحكم الاستبدادي للشيخ أحمد الجابر. لقد حصل هذا التحالف على دعم قوي من شخصيات بارزة في أسرة آل صباح الذين تمّ استبعادهم من مؤسسة الحُكْم. فقد كتب ديغوري في بداية عام ١٩٣٩م مستذكراً: «إنّ الأسرة الحاكمة هنا، بخلاف نظيراتها في الدول العربية الأخرى، لم يُسمح لها مطلقاً بالقيام بأيّ دور في شئون الحكم، وتمّ إبقاؤها فقط في خلفية المشهد كإطار اجتماعي»[٧٨]. وعلى الرغم من أنّ الشيخ أحمد الجابر قد نجح في النهاية في القضاء على حركة المجلس، فقد اضطّره وضعه المهزوز إلى السّماح للشيخ عبد الله السالم وجماعته بتولّي مناصب هامّة في الحكومة.

وفي الوقت الذي كانت فيه حركة المجلس تعكس صراعات داخل الطبقة السياسية الكويتية، إلا أنّها لا يمكن وصفها ـ بشكل معقول ـ بأنّها كانت ردّ فعل على تدخّلات السلطة الاستعمارية البريطانية في الشئون الداخلية. ورغم أنّ شركة نفط الكويت ستصبح في المستقبل مصدراً لعدم الاستقرار، إلّا أنّ حجم نشاطاتها كان ما زال صغيراً نسبياً وقتها. وقد أوقفت شركة النفط عمليات الحفْر بشكل كامل في شهر تموز/يوليو سنة ١٩٤٢م، وقامت بسدّ الآبار

(٧٦) Ibid.

(٧٧) Salih, "Kuwait Legislative Council," p. 70; Crystal, *Transformation of an Oil State*, p. 19.

(٧٨) Letter from de Gaury to Fowle, No. C-4, 6 Jan 1939, R/ 15/ 5/ 206.

بسبب خطورة الوضع بسبب تداعيات الحرب العالمية الثانية[٧٩]. أمّا بالنسبة لممثلي الحكومة البريطانية في الخليج، فإنّهم كانوا يتحاشون التورّط في شئون الإدارة الداخلية للكويت، وتعمّدوا - طوال فترة الخلاف في عام ١٩٣٨م و١٩٣٩م - تجنّب أخذ أيّ موقف قد يُفهم منه أنّهم يقفون مع طرف ضدّ الطرف الآخر. ويستذكر فاولي ذلك قائلاً: «لقد تمّ بذْلُ العديد من المحاولات من الطرف الشعبي في الصراع للحصول على دعم علنيّ من الوكيل السياسي ديغوري الذي ظلّ يتصرف بلباقة وحذر، رافضاً الانجرار إلى الصراع»[٨٠]. ومع ذلك فقد أدّت الزيادة في المصالح الاقتصادية لبريطانيا في الكويت خلال حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى اقتناع بريطانيا بضرورة القيام بدور أكثر نشاطاً في إدارة شئون الكويت الداخلية. فتمّ في عام ١٩٤٦م نقل مقر المقيم السياسي البريطاني في الخليج من «بوشهْر» إلى البحرين. ورغم أنّ هذا الإجراء قد تمّ اتّخاذه لإزاحة هدف ظاهر مسبّب للتوتر بضغط من الموقف الإيراني المعادي للاستعمار[٨١]، إلّا أنّ هذه الخطوة كانت ترمز إلى ازدياد مصالح بريطانيا في الجانب العربي من الخليج. كما تولّت وزارة الخارجية بعدها بسنتين، المسئولية عن شئون إمارات الخليج[٨٢]. وقد أدّى هذا التغيير إلى تسهيل اعتماد سياسات أكثر تدخّلاً، والتي اتّبعتها بريطانيا بالنسبة للكويت في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد أشار المقيم السياسي البريطاني المتقاعد السير رابرت هاي في عام ١٩٥٣م إلى ذلك بقوله:

---

(٧٩) Letter from Peel to M. R. Bridgeman, 14 Aug 1943, FO 371/ 34908.

(٨٠) Letter from Fowle to Peel, No. 396/ S, 18 July 1938, FO 371/ 21832.

(٨١) "Location of the Headquarters of the Political Resident in the Persian Gulf," Memorandum by the Secretary of State for Foreign Affairs, 8 March 1946, CP (46) 101, CAB 129/ 8.

(٨٢) Cabinet Conclusions, 8 Jan 1947, CM (47) 4, CAB 128/ 9.

«لقد وجَدتُ أنّ وزارة الخارجية تُبدي اهتماماً أكثر في مسائل تفصيلية، وهي معنيّة بشكل أكثر بضمان أن تُدار إمارات الخليج بشكل مناسب مقارنة مع أداء حكومة الهند البريطانية، التي كان مسئولوها دائماً أكثر تردّداً في التدخّل في الشئون الداخلية لها»[٨٣].

إنّ محاولات بريطانيا لتوسعة دورها في الشئون الداخلية للكويت، ومدى استعداد أسرة آل صباح لقبول ذلك والإذعان له، سيكون موضوع الفصل الأول.

---

(٨٣) Letter from Hay to Sir Winston Churchill, No. 56, 25 June 1953, FO 371/104270.

الفصل الأول

التوسّع النفطي ونتائجه ١٩٥٠ ـ ١٩٥١م

إنّ الوضع الذي تمرّ فيه الكويت هو وضع غير صحي، فيوجد مال كثير جداً ولا توجد رقابة مالية حقيقية، كما توجد صلاحيات واسعة جداً بيد عبد الله الملّا الذي لا تخضع تصرّفاته لرقابة المقدّم كرتشتون[١]. (٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٥١م).

كتب ممثل بريطانيا في الكويت الوكيل السياسي هارولد ريتشارد دكسن في عام ١٩٣١م مشيراً إلى أنّ: «السياسة التي يتبعها الوكيل السياسي كانت ولازالت هي التدخّل بأقل حدّ ممكن في الإدارة الداخلية للإمارة»[٢]. وقد أمكن استشعار بعض الإحباط في أوساط المسئولين البريطانيين في الخليج، قُبيل الحرب العالمية الثانية، بسبب سياسة عدم التدخّل هذه. فعبّر الوكيل السياسي البريطاني في البحرين هيو ويتمان في شهر نيسان/أبريل ١٩٣٩م عن أسفه «لأنّنا نبدو متردّدين في استعمال الوسائل التي نملكها لردع جماعة ضعيفة وعديمة المؤهلات من الشيوخ من معاملة رغبات حكومة صاحبة

(١) Minute by R. F. G. Sarell, 25 Sept 1951, FO 371/ 91283.

(٢) Kuwait Administrative Report for the Year 1931, Papers of H. R. P. Dickson, Box 3 File 5.

الجلالة بهذا القدر المستمر من عدم الاحترام»[٣]. وأشار ويتمان إلى حكّام إمارات الخليج، مستدركاً ومُقِرّاً، بقوله: «إنّنا بالتأكيد لا نريد إدارة بلدانهم وشعوبهم المُقْرفة»[٤]. وفي بداية عقد الخمسينيات من القرن العشرين، واجهت السياسة التقليدية لبريطانيا القاضية باحترام استقلال الكويت فيما يتعلق بشئونها الداخلية تحدّياً تمثّل في النموّ الحاد لعوائد النفط التي هدّدت ليس فقط بتقويض التوازن الداخلي للإمارة بل تسببت أيضاً بالإضرار ببريطانيا ومنطقة الإسترليني. كان ردّ فعل بريطانيا لمواجهة هذا التحدّي المزدوج هي زيادة الضّغط لتعيين موظفين بريطانيين ضمن حكومة الكويت. ورغم نجاح بريطانيا في ضمان تعيين «خُبراء» إلّا أنّها سُرعان ما اكتشفت أنّ هؤلاء لم يقدّموا علاجاً شافياً للمشاكل التي تواجه الكويت. فقد اعتمدت بريطانيا في الواقع على وسائل غير رسمية للتأثير على الأمير في المفاوضات حول مراجعة امتياز شركة نفط الكويت في عام ١٩٥١م. ولكن قبل تناول هذه المواضيع، ستتمّ مناقشة خلفيّة قرار تعيين هؤلاء المستشارين البريطانيين.

١

مع تصاعد حدّة المعارضة للأمير الشيخ أحمد الجابر، والتي أدّت إلى تأسيس المجلس التشريعي في شهر حزيران/ يونيو ١٩٣٨م، اقترح الشيخ عبد الله السالم تعيين مستشار بريطاني في منصب يماثل ما يشغله تشارلز بلجريف في البحرين، الذي كان يتمتع بصلاحيات

(٣) Cited in Rosemarie Said Zahlan, "Hegemony, Dependence and Development in the Gulf," in Tim Niblock (ed.), *Social and Economic Development in the Arab Gulf*, London: Croom Helm, 1980, p. 67.

(٤) Ibid.

واسعة منذ تعيينه في حكومتها في عام ١٩٢٦م(٥). وفي معرض تحليل أسباب هذا التبنّي المفاجئ لفكرة تعيين المستشار، رجّح الوكيل السياسي البريطاني جي إس ديغوري احتمال أنّ «الشيخ عبد الله... ربّما كان يدرك أنّ الغليان الحالي قد يتّسع ليصبح موجّهاً ضدّ الأسرة الحاكمة بأكملها، وليس فقط موجّهاً ضدّ الشيخ أحمد الجابر، ونظراً لمعرفته بأنّنا في البحرين قد أيّدنا الأسرة الحاكمة فإنّه يرى أنّ ذلك الشكل من الحُكْم يعتبر مناسباً»(٦). وبحلول شهر آب/أغسطس من عام ١٩٣٨م أصبح الشيخ أحمد الجابر يعرب عن استعداده لقبول تعيين مستشار بريطاني، رغم أنّه كان من الواضح أنّ هذا الموقف يمثّل مجرد محاولة لضمان تأييد البريطانيين له في صراعه مع المجلس، وقد لاحظ ديغوري ذلك بقوله:

> يبدو لي أنّ من كان مغلوباً سياسياً هنا في هذا الوقت سوف يؤيّد تعيين مستشار بريطاني، فمنذ فترة ليست بالبعيدة قام الأعضاء الحاليون في المجلس بإرسال رسائل لي يقولون فيها: إنّهم يحتاجون مستشاراً لضبط تصرّفات الشيخ أحمد الجابر. والآن بعد أن تولّوا السّلْطة فلا أعتقد أنّهم يقبلون بوجود المستشار ولو للحظة واحدة(٧).

وقد أكّد هذا الانطباع المقيم السياسي سي جي برايور، الذي كتب ما نصّه: «لقد تبين لي حتى الآن... أنّه لا الشيخ أحمد ولا المجلس

---

(٥) See Mahdi Abdulla al-Tajir, *Bahrain 1920- 1945: Britain, the Shaikh and the Administration*, London: Croom Helm, 1987.

(٦) Letter from G. S. De Gaury to Sir Trenchard Fowle, No. C/ 220, 24 June 1938, R/ 15/ 5 / 205.

(٧) Letter from de Gaury to H. Weightman, No. C/ 268, 17 Aug 1937, R/ 15/ 5/ 205.

كانوا يحبّذون فعلا هذا المقترح، بل هم يلعبون فقط بهذه الورقة، أملاً في الحدّ من سلُطات الطرف الآخر عندما تأفل نجومهم مؤقّتاً»[٨].

أفصح الشيخ أحمد الجابر في حديث له مع الوكيل السياسي البريطاني قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية عن رأيه بأنّ المالية العامّة لن يمكن أبداً إدارتها بشكل مناسب ما لم يتم تعيين مستشار مالي بريطاني لديه[٩]. ورغم أنّ الشيخ أحمد قد برّر تعليقاته عبر الإشارة إلى النمو المتوقع في الإيرادات النفطية، إلّا أنه كان من الواضح أنّ تأييده لتعيين مستشار كان ناتجاً من كرهه «**لأولاد سالم**» الذين هيمنوا على دائرة المالية (انظر المقدمة). وقد أشار الوكيل السياسي في تقريره إلى أنّ: «صاحب السمو كان مُقتنعاً أنّ «**أولاد سالم**» اعتادوا على إساءة التصرّف بالأموال العامّة، وأنّه سيكون مسروراً جداً أن يكون لديه مسئول مستقل عنهم، يمكنه أن يثق به ليتولّى مسئولية الإدارة المالية»[١٠]. وقد أدّت خشية الشيخ أحمد من عداوة مجموعة عبد الله السالم، إضافة إلى تردّده في مواجهة الانتقاد الصادر من البلدان العربية الأخرى، إلى ثنيه عن متابعة تعيين مستشار بريطاني له[١١]. كان الشيخ أحمد في الواقع يعوّل على عامل الوقت للتمهيد قبل اتخاذ أي قرار بالتعيين، وكان يستشهد بالمثل العربي بما معناه: «لا تشدّ على عصاك تنكسر، وراعها تسلم»[١٢].

(٨) Letter from C. G. Prior to Hay, No. C/ 693, 9 Nov 1939, R/ 15/ 5/ 213.

(٩) Telegram from the Political Agent to the Political Resident, No. 683, 16 Sept 1944, R/ 15/ 5/ 213.

(١٠) Letter from Political Agent to Hay, 3 Aug 1946, R/ 15/ 5/ 213.

(١١) Letter from Hay to the Secretary of State for India, No. C/ 420, 7 July 1946, R/ 15/ 5/ 213; Letter from F. A. K. Harrison (India Office) to D. A. Greenhill (Foreign Office), 30 April, 1947, FO 371/ 61423.

(١٢) Letter from Hay to J. P. Gibson (Commonwealth Relation Office), No. 600-S, 20 March 1948, R/ 15/ 5/ 213.

تسبّب تلكؤ الأمير في زيادة حدّة قلق بريطانيا. وعلّق آر ج هالوس من وزارة الكومنولث (شئون المستعمرات) مشيراً إلى النمو المتوقّع في إيرادات النفط بقوله: «يبدو أنّ ثمّة خطر شديد من حدوث عواقب وخيمة يمكن أن تنجُم من الحصول المفاجئ على ثروة طائلة، إذا ما بقي الشيخ دون مساعدة وتوجيه مدير كفؤ يملك معرفة جيدة بالشئون المالية»(١٣). واغتنم الوكيل السياسي فرصة شيوع أخبار عن سرقة كمّيات كبيرة من السكّر أو بيعها من المخازن بقصد تهريبها خارج الكويت للتأكيد للشيخ أحمد على أفضلية تعيين مستشار بريطاني لكي يقضي على مثل التصرّفات السّيئة. لكنّ الأمير مع ذلك قاوم هذا الضغط بقوله: إنّه ليس خائناً لوطنه(١٤).

قال المقيم السياسي البريطاني الجديد السير رابرت هاي، في معرض تحليله لردّة فعل الشيخ أحمد: «لا بدّ من التذكير أنّ الكويت هي أكثر التزاماً بعروبتها بكثير، مقارنة مع كل من البحرين ومسقط، وأنّ لها تواصلاً أوثق بكثير مع الحركات العربية الحديثة، وأنّ تعيين مستشار بريطاني فيها في الوقت الحالي سيكون بالتأكيد محطّ انتقاد شديد في داخل البلد وخارجه»(١٥). كما أعرب رئيس مكتب الشرق الأوسط في القاهرة «جون تراوتبيك» أيضاً عن قلقه من تعيين مستشار بقوله:

إنّ كلّ جهودنا في إمبراطوريتنا منصبّة وموجّهة نحو إعطاء السكّان المحليين مزيداً من الاستقلال، ولا يمكنني أن أفهم

---

(١٣) Letter from R. J. Hallows to L. F. L. Pyman (Foreign Office), 13 Oct 1947, FO 371/ 61424.

(١٤) Letter from Hay to E. P. Donaldson (India Office), No. C/ 3, 20 Jan 1947, FO 371/ 61446.

(١٥) Ibid.

كيف يمكننا أن نتحرك بنجاح في اتجاه معاكس في العالم العربي، ومهما كانت مشاعر شيخ أو شيخين ممن لا وزن لهم ولا اعتبار، فإنّ الطموح للاستقلال عن الحكْم الغربي سوف ينمو بالتأكيد حتى في هذه البلدان العربية الصغيرة في الخليج، وستكون النتيجة المباشرة التي تعقب الانعتاق من الهيمنة الغربية هي بالطبع حدوث انخفاض في مستوى الإدارة العامة كما هو واضح تماماً حاليا في مصر، ولكنّي لا أعتقد أنّنا يمكننا منع ذلك عبر محاولة إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، وأن نفرض على هذه البلدان تعيين مستشارين بريطانيين لهم صلاحيات تنفيذية محدّدة بوضوح، فلن يكون بمقدور هؤلاء المستشارين أن يمارسوا دورهم، وكلّ ما يمكننا فعله بشكل آمن هو أن نرشّح مستشارين، وكلّنا ثقة وأمل أن يتمكّنوا من ممارسة عملهم اعتماداً على قوّة شخصياتهم وخبراتهم فقط[١٦].

وأضاف تراوتبيك في إشارة خاصة إلى الكويت، قائلاً: «إنّ كلّاً من الشيخ والشعب حريصون جداً على استقلالهم، وإذا ما تمّ فرض مستشار عليهم بالقوّة، وإذا ما أُجْبِروا أيضاً على منحه صلاحيات تنفيذية، فإنّ النتيجة المتوقّعة ستكون عدم التعاون معه، وبالتّالي فلن يكون المستشار فاعلاً». ومع ذلك، فقد كانت وزارة الخارجية مصرّة على رأيها بضرورة تعيين مستشار. وأكّد رئيس الإدارة الشرقية بي أ بي باروز ذلك بقوله: «إنّه لا شكّ أنّ اتّساع المصالح النفطية سيكشف عجز الإدارة الحكومية، ويجعله أكثر وضوحاً، وعُرْضة لسهام النقد من داخل البلد وخارجه، ولن يطال

(١٦) Letter from John Troutbeck to B. A. B. Burrows (Foreign Office), No. 104/ 25/ 2 (A), 8 April 1948, FO 371/ 618319.

النقد الشيخ أحمد فقط، ولكنه سيوجّه لنا أيضاً، ولن يكون لدينا ولا لدى الشيخ تبرير مناسب للردّ عليه»[١٧].

على الرغم من تعيين سلطان مسقط في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٨م لمستشار بريطاني هو بي وودز - بالارد للمساعدة في إدارة الشئون الداخلية لبلده[١٨] فقد استمر أمير الكويت في مقاومة الضّغوط لتعيين مستشار لديه، مبرّراً ذلك بعدم ملائمة هذا التعيين لاعتبارات داخلية وخارجية، ومع استعداد البريطانيين لقبول وتفهّم هواجس الأمير لصدقها، إلّا أنّهم كانوا يخشون أنّ «من المحتمل أن يزيد النّقد بدلاً من أن ينقص كلما تأخّرنا في اتّخاذ القرار»[١٩]. وعلّق الوكيل السياسي، في سياق مراجعة شاملة لمسألة تعيين مستشار بريطاني تمّت في مطلع عام ١٩٤٩م، على ذلك بقوله:

لا أعرف لماذا طرح الشيخ أحمد موضوع تعيين مستشار في المقام الأوّل، أعتقد أنّه ربّما كان يريد دعم الحكومة البريطانية لإخافة «**أولاد سالم**» الذين اشتهر عنهم سوء الإدارة في ذلك الوقت، مما قد يعرّض البلد لموجة من السّخْط الشعبي، إنّ من الواضح اليوم أنّ الشيخ لسبب ما قد غيّر رأيه، وأنّه لن يكون مستعداً حالياً لقبول تعيين مستشار إلّا تحت أقصى ضغط ممكن تمارسه الحكومة البريطانية[٢٠].

عارض المقيم السياسي البريطاني هاي ممارسة مثل هذا الضغط مصرّحاً بقوله: «إنّني لا زلت أشعر أنّ من الخطأ إجبار الشيخ على

(١٧) Letter from Burrows to Hay, No. E 15065/848/91, 9 Dec 1948, R/15/5/213.
(١٨) Letter from Hay to Burrows, 31 Oct 1948, FO 371/ 68319.
(١٩) Minute by A. C. Stewart, 25 Nov 1948, FO 371/ 68347.
(٢٠) Letter from the Political Agent to Sir Rupert Hay, 2 Jan 1949, R/ 15/ 5/ 213.

تعيين مثل هؤلاء المستشارين رغماً عنه، وسيجد هؤلاء المستشارون المعينون بهذه الطريقة أنّ من الصعوبة بمكان إن لم يكن من المستحيل عليهم أن يؤدّوا أعمالهم نظراً للمعارضة التي سيلقونها حتماً»(٢١). إلّا أنّ الشيخ أحمد طلب بشكل غير متوقع في شهر نيسان/ أبريل ١٩٤٩م من ممثله في لندن السيدهـ. ت. كِمب (رغم أن كِمب قد تمّ تعيينه أساساً ليكون ممثلاً للأمير لدى شركة نفط الكويت في لندن، فإنّ مهماته توسّعت مع نمو حكومة الكويت، بحيث أصبح مستشاراً للأمير في كثير من الأمور البعيدة عن صلْب عمله)(٢٢) استقدام طبيب بريطاني ليعمل مسئولاً صحياً في الكويت. وقال هاي معلقاً على ذلك: «إنّ هذا الموضوع له بعض الارتباط بمسألة تعيين المستشارين البريطانيين للكويت برمّتها، ويبدو كأنّنا نستطيع أن نجد لهم طبيباً ناجحاً بسهولة، لذا فإنّ من المحتمل أن يلجأ الشيخ إلينا أيضاً لمساعدته في تسيير دوائره الحكومية الأخرى»(٢٣). وتعاقد كِمب مع الدكتور إ باري بالإضافة إلى اختصاصي تخدير ومسئولة تمريض بريطانيين بالنيابة عن الأمير(٢٤). وفي شهر حزيران/ يونيو ١٩٤٩م طلب الشيخ أحمد أيضاً من كِمب أن يوظّف ثلاثة ضبّاط شرطة بريطانيين للمساعدة في التعامل مع الموظفين البريطانيين

(٢١) Letter from Hay to Burrows, No. 57/ 2/ 49, 14 Jan 1949, FO 371/ 74959.

(٢٢) Although Kemp was initially employed as the Ruler's representative in London with the Kuwait Oil Company, his remit expanded with the growth of the Kuwaiti state, becoming the Ruler's adviser on a whole range of subjects outside his original terms of reference ("Mr Kemp and the Kuwait London Office" Minute by Greenhill, 15 May 1953, FO 371/ 104269).

(٢٣) Letter from Hay to Burrows, 30 April 1949, R/ 15/ 5/ 227.

(٢٤) Kuwait Annual Report for 1949, FO 371/ 82003. Hay subsequently described Parry as "an excellent man" and predicted that the new chief medical officer would prove "a great success" (Letter from Hay to Burrows, No. 220/ 4/ 49, 25 Oct 1949, R/ 15/ 5/ 231).

والأمريكان العاملين في شركات النفط في الأحمدي(٢٥). وظلّ موقف الشيخ أحمد غامضاً في مسألة تعيين مستشار مالي لديه؛ مما اضطّر البريطانيين للاعتماد وبشكل متزايد على تقديم المشورة عبر القنوات التقليدية، وأبرزها عبر وكيلهم السياسي(٢٦). بدت التطورات التي حدثت في قطر عام ١٩٤٩م كأنّها تصبّ في مستهلها في خانة تعزيز فرصة تعيين مستشارين في الكويت.

فقد بدأ حاكم قطر الشيخ عبد الله آل ثاني في شهر تموز/ يوليو ١٩٤٩م بتسلّم دفعات مالية من شركة نفط قطر. وقد أثار ذلك حفيظة وغيرة أعضاء أسرته الحاكمة، الذين طالبوا بزيادة مخصصاتهم، وتنازل الشيخ عبد الله تحت ثقل وطأة هذه المعارضة، لصالح ابنه الأكبر الشيخ علي آل ثاني في ٢٠ آب/ أغسطس (جاء في رسالة موجهة من هاي إلى إرنست بيفن معلّقاً على أثر الأحداث في قطر على الكويت، أنّ الوكيل السياسي هـ جي جاكنز قد سجّل ما يلي: «لقد لاحظت أنّ الشيخ أحمد الجابر نفسَه ـ ولا أحد سواه ـ كان مهزوزاً قليلاً بسبب الأحداث التي وقعت في قطر، والتي فُسّرت شعبياً بأنّها ناجمة عن بُخل الأمير، وامتناعه عن تلبية المطالب بتوزيع أكثر عدلاً للإيرادات من النفط. أمّا هنا فصحيح أنّ الشيخ أحمد كان بخيلاً لكن مفاتيح الخزينة بيد الشيخ عبد الله السالم وليست بيده، كما أنّ صغار الشيوخ يحظون بمعاملة ليست سيئة مثلما هو الحال في قطر)(٢٧). ووافق حاكم قطر الجديد على طلب تعيين

---

(٢٥) Letter from the Political Agency (Kuwait) to Hay, No. C/ 149 (4/ 25), 12 June 1949, R/ 15/ 5/ 231.

(٢٦) Minute by Alan Leavett, 2 Feb 1950, FO 371/ 82009.

(٢٧) Letter from Hay to Ernest Bevin, No. 66, 1 Sept 1949, FO 371/ 74944. Commenting on the impact of events in Qatar on Kuwait, the Political Agent, H. G. Jakins, recorded: "I gather that the Sheikh himself-but no one else-was a little shaken over =

مستشار بريطاني في مقابل الاعتراف البريطاني به أميراً[٢٨]. وقد أجمع كافة المسئولين البريطانيين في الخليج على تأييد تعيين مثل هذا المسئول البريطاني. وأخذ حماس الشيخ علي للمستشار يتلاشى بمرور الوقت، مما دفع المقيم السياسي هاي للقول: «قد يكون من الضروري تهديده بسحب تأييدنا له أو حتى تعيين حاكم آخر بدلاً منه إذا حاول أن يتنصّل من طلبه تعيين مستشار بريطاني له»[٢٩]. وكان المقيم السياسي بالنيابة هـ. جي جاكنز قلقاً بشكل خاص بشأن أثر موقف الشيخ علي آل ثاني على سائر شيوخ الخليج إذا ما نجح في تحدّيه للبريطانيين. وأكّد جاكنز ذلك بقوله: «ثمّة فائدة ضئيلة تُرْجى من وراء اتّخاذ قرارات على مستوى عال حول التطور المستقبلي للدول العربية، إذا ما نجح حاكمٌ غير مروّض تماماً من أصغر هؤلاء الحُكّام في طقطقة أصابعه في وجوهنا. وبرأيي أنّ الوضع في قطر بات يُمثّل موقفاً حاسماً لتحديد مستقبل كلّ الخليج. إنّ كلّ شيء بات يعتمد على ما إذا تبعت قطر نموذج البحرين أو نموذج السعودية»[٣٠]. وانفرج الوضع أمام البريطانيين عندما وافق الشيخ علي آل ثاني على تعيين مستشار بريطاني له في بداية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر[٣١].

---

events in Qatar which were popularly interpreted as having arisen out of the Ruler's = meanness and his reluctance to meet demands for a more equitable distribution of revenue. The Sheikh here is mean but the purse strings are held by Abdulla Salim not the Sheikh and the minor Sheikhs are not badly treated as they were in Qatar" (Letter from H. G. Jakins to Hay, No. C/ 279 (5/ 16), 1 Dec 1949, R/ 15/ 5/ 268).

(٢٨) Jill Crystal, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar*, Cambridge: Cambridge University Press, 1995, p. 120.

(٢٩) Telegram from Hay to the Foreign Office, No. 510, 27 Oct 1949, FO 371/ 74946.

(٣٠) Letter from Jakins to J. A. F. Gethin No. C/ R- 485, 19 Oct 1949, FO 1016/ 62.

(٣١) Telegram from Hay to the Foreign Office, No. 525, 8 Nov 1949, FO 371/ 74946.

فشل المستشار البريطاني الذي تمّ اختياره للعمل في قطر، وهو الضابط فيليب بلانت (وكان عمره ثلاثاً وخمسين سنة عند تعيينه، وقد تمّ انتدابه من استخبارات الشرق الأوسط بوزارة سلاح الجو)[٣٢]، في تقديم القدوة المثالية التي ترجوها بريطانيا. وبحلول شهر حزيران/يونيو ١٩٥٠م وجد هاي نفسه مضطراً لإخبار وزارة الخارجية بأنّ «بلانت يتخبّط كثيراً في قطر، ويعود السبب في ذلك بشكل أساسي إلى عدم خبرته»[٣٣]. لقد وصف أحد مسئولي وزارة الخارجية أوّل ميزانية أعدّها بلانت، والتي لم يحتفظ بنسخة منها لنفسه، بأنّها تكشف عن «عدم كفاءة مؤسف»[٣٤]، في حين انصبّ الانتقاد محليّاً على ما اعتُبر إسراف بلانت وتبذيره[٣٥]. طالب الوكيل السياسي في البحرين سي جي بيلي في شهر تشرين الثاني/نوفمبر استبدال بلانت برجل أصغر سنّاً[٣٦]. وطبقاً لرأي بيلي فإنّ مشكلة بلانت «ليست متعلّقة بما يستفيده بشكل كبير من الدولة، بل بالطريقة الخشنة والخرقاء التي يتمّ بهّا ذلك»[٣٧]. وعلى الرغم من أنّ نتائج أداء بلانت خلال الشهور القليلة الأولى له في وظيفته كانت مخيبة للآمال، فإنّ البريطانيين لم يفقدوا الأمل في إمكانية تعيين مستشار بريطاني في الكويت. وقد أتاحت وفاة الشيخ أحمد الجابر في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٥٠م فرصة لبريطانيا لتحقيق هذا الهدف.

---

(٣٢) Plant, who was fifty-three at the time of his appointment, was seconded from the Air Ministry's Middle East intelligence.

(٣٣) Letter from Hay to G. W. Furlonge, No. 126/ 37/ 50, 14 June 1950, FO 1016/ 62.

(٣٤) Minute by C. M. Rose, 25 Sept 1950, FO 371/ 82157. See also Letter from C. J. Pelly to Hay, No. C/ R- 559, 1 Nov 1950, FO 1016/ 62.

(٣٥) Letter from Pelly to R. M. Andrew, No. 126/ 42/ 50, 19 Sept 1950, FO 1016/ 62.

(٣٦) Letter from Pelly to Hay, No. C/ R- 569, 11 Nov 1950, FO 1016/ 62.

(٣٧) Letter from Pelly to Andrew, No. 126/ 42/ 50, 19 Sept 1950, FO 1016/ 62.

فمع تدهور حالة الشيخ أحمد الجابر الصحية، بدأ البريطانيون في التفكير بشأن من يخلفه. كان الشيخ عبد الله السالم يُعتبر بشكل عام وليّاً للعهد؛ فقد أشار لنفسه في حديث معه بأنّه مثل «أمير ويلز» (ولي عهد بريطانيا)[٣٨]. وكان الشيخ عبد الله المبارك، عمّ الشيخ عبد الله السالم والذي يتمتع بهيبة كبيرة لكونه آخر الأبناء الأحياء للشيخ مبارك الكبير (حكم للفترة ما بين ١٨٩٦ ـ ١٩١٥م)، هو منافسه الرئيسي على منصب الأمير. فعندما اشتدّ مرض الشيخ أحمد الجابر في عام ١٩٤٢م، وُصفت تصرّفات عبد الله المبارك بأنّها «تماثل تصرّفات الملك البريطاني هنري الخامس «في الرعونة والطيش»، في حين كان عبد الله السالم «متمالكاً لنفسه، ولم يصدر عنه ما يعيبه»[٣٩]. وتوقّع هاي، في معرض تقييم حظوظ المرشحين المتنافسين، أنّ «عبد الله السالم ربّما يكون أميراً أفضل، لكن من المحتمل أن يكون عبد الله المبارك أكثر صداقة لنا»[٤٠]. ومع ذلك، فقد شعر هاي أنّ احتمال حدوث انتقال سلمي للحكم لا نِزاع فيه هو احتمال ليس قوياً جداً. كان جاكنز، الذي أصبح وكيلاً سياسياً في الكويت في نهاية عام ١٩٤٩م، متشائماً بنفس القدر؛ وكان يتوقّع أن يحاول الشيخ عبد الله المبارك الاستيلاء على الحكم[٤١]. وعلاوة على ذلك، فإن حظوظ الشيخ عبد الله السالم في تولّي الإمارة بدت مهدّدة لكونه كان غائباً عن الإمارة عند وفاة الشيخ أحمد الجابر، ومع ذلك، فقد أخبر الشيخ عبد الله السالم المقيم السياسي البريطاني

---

(٣٨) Letter from Hay to Thomas Hickinbotham (Political Agent, Kuwait), No. C/ 462, 24 April 1942, R/ 15/ 5/ 194.

(٣٩) Letter from A. C. Galloway (Political Agent, Kuwait) to Hay, No. R/ 1 (4/ 2), 19 Jan 1949, R/ 15/ 5/ 180.

(٤٠) Letter from Hay to Bevin, No. 9, 27 jan 1949, R/ 15/ 5/ 180.

(٤١) Telegram from Jakins to the Foreign Office No. 25, 18 Jan 1950, FO 371/ 82162.

هاي قبل فترة وجيزة من وفاة الشيخ أحمد أنّ كافة أعضاء أسرة آل صباح مجمعون على اعتباره الأمير التالي(٤٢). وقد أثبت الواقع سريعاً أنّ ثقة الشيخ عبد الله السالم كانت في محلّها، فبعد عودته إلى الكويت في ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٠م، أجمعت أسرة آل صباح على اختياره ومبايعته أميراً للكويت. ومع تولّي الأمير الجديد مقاليد الحكم، جدّد البريطانيون مساعيهم لضمان تعيين مستشار بريطاني في الكويت.

اقترح جاكنز، حتى قبل وفاة الشيخ أحمد الجابر ربط اعتراف بريطانيا بمن يخلفه أميراً بشرط القبول بتعيين مستشار بريطاني(٤٣)، بل وذهب جاكنز إلى حدّ اقتراح أنّه في حالة موافقة عبد الله المبارك على قبول تعيين مستشار، فإنّ على بريطانيا أن تكون مستعدّة لقبوله أميراً للكويت(٤٤). وفي بداية شهر شباط/ فبراير ١٩٥٠م ضغط جاكنز على الشيخ عبد الله السالم لقبول تعيين مستشار مالي لديه، مشيراً إلى أنّه سيكون من غير المناسب له أن يستمر في رئاسته لدائرة المالية الآن وقد أصبح أميراً(٤٥). واقترح جاكنز أيضاً تغيير مسمّى «المستشار» إن كان ذلك غير مقبول، واستبداله بمسمى «خبير». وزاد جاكنز على ذلك بأن حثّ الشيخ عبد الله على طرد عزّت جعفر، السكرتير الخاص للأمير الراحل من قصر دسمان. كان الجواب الوحيد للشيخ عبد الله على هذه المطالبات بأن وعَد بالتشاور مع أعضاء أسرته حولها. كان رأي وزارة الخارجية متوافقاً مع رأي

(٤٢) Telegram for Hay to the Foreign Office, No. 7, 20 Jan 1950, FO 371/ 82162.

(٤٣) Telegram from Jakins to the Foreign Office No. 37, 22 Jan 1950, FO 371/ 82162.

(٤٤) Telegram from Jakins to the Foreign Office No. 26, 18 Jan 1950, FO 371/ 82162.

(٤٥) Telegram from the Political Agent to the Political Resident, No. 62, 5 Feb 1950, FO 1016/ 119.

الوكيل السياسي بتأجيل الاعتراف الرسمي بالشيخ عبد الله السالم أميراً للكويت إلى حين حصول بريطانيا على تأكيدات مُرضية بشأن مسألة تعيين المستشار[٤٦]. لكن هاي، استهجن هذه الفكرة مجادلاً:

بأنّه سيكون خطأ قاتلاً أن يأخذ الشيخ عبد الله السالم انطباعاً بأنّنا نمتنع عن الاعتراف به أميراً لإجباره على قبول تعيين المستشار، فنحن لا نريد أن نبدأ معه بداية خاطئة، وإذا ما تمّ تعيين مستشار دون موافقته ورضاه، ورفض من جانبه أن يتعاون معه فسيكون وضعنا وموقفنا أسوأ ممّا نحن فيه الآن[٤٧].

اغتنم المقيم السياسي البريطاني هاي فرصة وجود الشيخ عبد الله السالم خارج الكويت، وقبل عودته إليها في نهاية شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٥٠م لتولّي مقاليد الإمارة، لإثارة مسألة تعيين المستشار البريطاني معه. وكان جواب الشيخ عبد الله هو أنّه لايحتاج إلى أيّ مستشار آخر بخلاف الوكيل السياسي البريطاني[٤٨]. وفي إحدى المناسبات الاجتماعية أخبرت زوجة الأمير الراحل الشيخ أحمد الجابر زوجة هاي أنّ كلّ أسرة آل صباح تعارض تعيين مستشار. وكتب هاي ذاته، زيادة على ذلك، أنّ جماعة من التجّار قد قالوا أمام أحد مُخبريه أنّه لو حدث توظيف مستشار بشكل فوري فإنّ الأسرة الحاكمة ستنقسم بسرعة ويصيبها انشقاق، وأنّ من المحتمل جدّاً أن الشيخ عبد الله السالم سيتم اغتياله[٤٩]. وإضافة إلى ذلك،

---

(٤٦) Telegram from the Foreign Office to the Political Agent, No. 40, 7 Feb 1950, FO 1016/ 119.

(٤٧) Telegram from the Political Resident to the Agent, No. 56, 9 Feb 1950, FO 1016/ 119.

(٤٨) Letter from Hay to Jakins, 31 Jan 1950, FO 1016/ 119.

(٤٩) Letter from Hay to Furlonge, 30 March 1950, FO 371/ 82009.

فقد عبّر الشيخ عبد الله في أحاديثه مع الوكيل السياسي عن خشيته من انتقاد دول الجوار له إذا ما قام فجأة باستقدام بريطانيين لإدارة الشأن الداخلي للكويت(٥٠).

كانت هناك حالة من الترقّب والقلق في الكويت بسبب تأخير بريطانيا الاعتراف بتولّي الشيخ عبد الله السالم مقاليد الحُكْم، مما حدا بوزارة الخارجية للموافقة بتردّد على الكفّ عن ربط الاعتراف بشيخته بمسألة تعيين مستشار. وكانت وزارة الخارجية مع ذلك حريصة على أن يتسلّم الشيخ عبد الله، على الأقلّ، تعبيراً رسمياً يؤكّد على الأهمية الكُبرى التي توليها الحكومة البريطانية لهذه المسألة(٥١). ولذلك تم إرفاق مذكّرة برسالة الاعتراف من جاكنز عبّرت عن أمل الحكومة البريطانية أن يقوم الأمير بتعيين خبراء بريطانيين ذوي تأهيل مناسب لديه(٥٢). وقد أكّد الشيخ عبد الله السالم في جوابه على «الخطوات التقدّمية الكبيرة» التي قامت بها الكويت في السنوات الخمس الماضية، لكنّه لم يقدّم التزاماً رسمياً بقبول النصيحة البريطانية(٥٣). وفي سياق نقاشاته مع هاي في شهر آذار/ مارس ذكر الشيخ عبد الله بأنّه سيكون عُرضة لنقد حادّ من العراق ومن غيره إذا ما وافق مباشرة بعد تولّيه مقاليد الحكم على ذلك المطلب الذي رفضه سلفه طوال تلك الفترة؛ وطلب إمهاله فترة ستة أو سبعة أشهر للتفكير. وقد أيّد هاي هذا الطلب نظراً لحاجة

(٥٠) Telegram from the Political Agent to the Political Resident, No. 71, 12 Feb 1950, FO 1016/ 119.

(٥١) Telegram from the Foreign office to the Political Agent, No. 45, 11 Feb 1950, FO 1016/ 119.

(٥٢) Letter from Jakins to Shaikh Abdullah, No. 42 (92/ 33/ 50), 21 Feb 1950, FO 371/ 82029.

(٥٣) Letter from Abdullah to Jakins, No. R 6 3966, 21 Feb 1950, FO 371/ 82029.

الشيخ عبد الله لإقناع عائلته بهذه الفكرة، وبرّر ذلك بقوله: «إنّ تعيين مستشار لن يحقّق أي هدف مفيد إذا ما تسبّب في حدوث خلاف خطير داخل الأسرة الحاكمة أو في إثارة معارضة له تجعل المستشار غير قادر على العمل»(٥٤).

وحانت فرصة أخرى لممارسة ضغط لتعيين مستشار في شهر تموز/يوليو ١٩٥٠م عندما طلب الشيخ عبد الله السالم من شركة نفط الكويت زيادة الرسوم المالية المدفوعة نظير امتياز النفط. اقترح مساعد الوكيل السياسي ج أ إف جثن وجوب إقناع الشركة بالردّ على طلب الأمير بأنّها مستعدة للنّظر في طلبه فقط بعدما يقوم بتعيين موظفين بريطانيين في حكومة الكويت(٥٥). ورغم تعاطف سي ج بيلي مع فكرة جثن إلا أنّه عبّر عن قلقه، مشيراً إلى شركات النفط عموماً، بقوله: «ما أن يُسمح لشركات النفط بخلط السياسة بالتجارة فإنّها ستستمر في التدخّل في الشئون السياسية»(٥٦). كما طرحت وزارة الخارجية أيضاً شكوكاً حيال استخدام شركة نفط الكويت في الترويج لسياسات الحكومة البريطانية. وكان يُخشى خصوصاً من أن تحاول الشركة طرح المطالب البريطانية بشأن توظيف المستشارين على أنّه حجر عثرة رئيسي في المفاوضات بشأن زيادة الحقوق المالية لامتياز النفط(٥٧). كما شعرت وزارة الخارجية أيضاً أنّ من شأن الضغط على الأمير أن يتسبّب ذلك بتحقيق نتيجة معاكسة، خصوصاً إذا ما تمّ ذلك في وقت كان الشيخ يرسّخ مكانته داخل أسرة آل صباح.

عمل الشيخ عبد الله السالم في الشهور الأولى التي تلت تولّيه

---

(٥٤) Letter from Hay to Furlonge, 30 March 1950, FO 371/ 82009.

(٥٥) Letter from Gethin to Pelly, 24 July 1950, FO 371/ 82117.

(٥٦) Letter from Pelly to T. E. Rogers, No. 689/ 11/ 50, 10 Aug 1950, FO 371/ 82117.

(٥٧) Minute by Rogers, 4 Sept 1950, FO 371/ 82117.

مقاليد الإمارة على تعزيز شعبيته في وسط أسرة آل صباح. وكان أحد أول أعماله بعد استلامه الحكم هو تسديد كافة الدّيون المستحقة على أفراد الأسرة[٥٨]. وكتب هاي في معرض تقييمه لأداء الشيخ في الأسابيع الأولى له في المنصب، أنّه يحظى بشعبية أكبر لدى الأسرة والشعب من الأمير الراحل الشيخ أحمد الجابر، وأنّه «حريص حقيقة على صداقة الحكومة البريطانية وتأييدها»[٥٩]. ولاحظ هاي مع ذلك أنّ الشيخ عبد الله سينفّذ الإصلاحات ببطء وسيبذل قُصارى جهده ليضمن تجاوب شعبه معه. وختم هاي تقريره بتفاؤل حذر قائلاً:

هناك... سبب وجيه للأمل بأنّه سوف يحسّن مستوى الإدارة العامة للإمارة تدريجياً، وأنّه سوف ينفق إيراداتها الضخمة بحِكْمة، أمّا بشأن تعيين خبراء بريطانيين لمساعدته فإنّ ذلك سيعتمد على مدى قدرته على أن يُقنع نفسه وأن يُقنع أعضاء أسرته وعموم الشعب أيضاً بأنّ ذلك التعيين أمر فيه مصلحة[٦٠].

اقترحت وزارة الخارجية خلال نقاشات أجرتها مع هاي في نهاية شهر أيلول/سبتمبر ١٩٥٠م، إعادة مفاتحة الأمير بشأن الاستعانة بخدمات مستشار بريطاني. لكنّ هاي صدّ أيّ محاولة لإصدار أمر للأمير بذلك، مؤكّداً مرّة أخرى على المشاكل التي تواجه الأمير في إقناع عائلته بفكرة الاستعانة بمشورة خارجية[٦١]. ولكن، كانت كلّ من السلطات البريطانية في الخليج وفي وزارة

(٥٨) Letter from Jakins to Hay, No. 122/ 1/ 50, 21 Feb 1950, FO 371/ 82163.

(٥٩) Letter from Hay to the Secretary of State for Foreign Affairs, No. 23 (170/ 170/ 50), 11 March 1950, FO 371/ 82029.

(٦٠) Ibid.

(٦١) Minute by Rose 29 Sept 1950, FO 371/ 82009.

الخارجية على رأي واحد، مؤدّاه أنّ المستشارين يجب اختيارهم عبر ممثل الأمير في لندن السيد كِمب. ويتميّز هذا الإجراء - كما قال أحد المسئولين - بتحاشي «اللّوم في حال أصبح المستشار فاشلاً على شاكلة المستشار البريطاني في قطر السيد بلانت»(٦٢). إنّ التجربة الفاشلة في قطر قد أقنعت البريطانيين فعلاً بأنّ عليهم ألّا يقوموا بدور بارز في عملية الاختيار. وفي منتصف شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٠م طلب الأمير من ممثله السيد كِمب الاستعانة بخدمات خبيرين بريطانيين للعمل في الكويت واحد لدائرة المالية، والآخر لدائرة الجمارك»(٦٣)، وكان ذلك الطلب باعثاً على ارتياح الحكومة البريطانية، لكنّ جاكنز مع ذلك عبّر عن ملاحظة تحذيرية مُجادلاً بقوله:

ليس من المرغوب فيه نهائياً أن نعتمد على الخبراء الماليين في استخلاص ما نريده بالنيابة عنّا، فالخبراء الذين توظفهم الحكومة المحلية يميلون لإظهار استقلالية عنيدة عن الحكومة البريطانية، وأنّنا يجب... أن نتوقّع أن يكون ولاؤهم الأول هو للحكومة المحلية(٦٤).

إنّ من الصعب تحديد السبب الذي أقنع الشيخ عبد الله السالم أخيراً بتعيين موظفين بريطانيين. ترجّح جيل كرستال أنّ الشيخ عبد الله كان له هدف واحد وراء قبول المستشارين البريطانيين هو مواجهة الضغوط الداخلية من أقرباءه، لا سيما من الشيخين عبد الله المبارك وفهد السالم(٦٥). ففي بداية عقد الخمسينيات خصوصاً، كما تذكر

---

(٦٢) Minute by Rose 13 Oct 1950, FO 371/ 82010.

(٦٣) Telegram from Gethin to the Foreign Office, No. 210, 15 Oct 1950, FO 371/ 82010.

(٦٤) Letter from Jakins to Hay, 28 Nov 1950, FO 371/ 82010.

(٦٥) Crystal, *Oil and Politics in the Gulf*, p. 68.

كرستال، كانت توجد قوّتين متصارعتين ناشطتين في المجال السياسي في الكويت. فالأسرة الحاكمة من جانب قد بدأت في تولّي المزيد من المناصب الحكومية مما زاد في نفوذها مقارنة مع باقي فئات المجتمع، وأصبح الأمير من جانب آخر أقلّ نفوذاً مقارنة مع أقرباءه. وتجادل كريستال بقولها: «إنّ هذه المشكلة العائلية هي التي أجبرته على السماح بتعيين المستشارين البريطانيين الذين عارض الشيخ أحمد الجابر لسنوات تعيينهم»[٦٦]. ولكن يبدو من غير المحتمل أن تكون موافقة الشيخ عبد الله السالم على تعيين المستشارين البريطانيين قد جاءت كمحاولة منه لِلَجْم أقرباءه؛ بل يمكن أن يُعزي تأجيله المبدئي وقبوله اللاحق للمستشارين إلى حاجته لتهيئة أسرة الصباح لتقبّل وجود الموظفين البريطانيين ضمن الجهاز الحكومي في الكويت. ولم يكن باستطاعة الشيخ عبد الله إقناع أبناء أسرته بضرورة وجود المستشارين لو كان هناك أدنى شكّ بأنّ هذا القرار كان يُقصد به تقليص صلاحياتهم؛ هذا بالإضافة إلى أنّ الأمير كان نادراً ما يقف في النزاعات التي تنشب بين المستشارين والشيوخ إلى جانب المستشارين ضدّ الشيوخ.

وتصبح وجهة نظر كرستال أكثر إقناعاً عند إسقاطها على فترة أواخر عقد الثلاثينيات وطوال عقد الأربعينيات. فقد كانت الأسرة الحاكمة في تلك الفترة تمرّ في ذروة تفكّكها. فقد أيّد الشيخ أحمد الجابر بشكل متقطّع فكرة تعيين مستشار بريطاني أملاً في أن يمثّل هذا المسئول عامل موازنة في مقابل خصومه داخل الأسرة وهم «**أولاد سالم**». لذا فلم يكن من المُستغرب أن فرع السالم من العائلة

---

(٦٦) Ibid.

قاد المعارضة لهذا التعيين(٦٧). وبتولّي الشيخ عبد الله السالم مقاليد الحكم في عام ١٩٥٠م أصبح فرع السالم هو الفصيل المسيطر؛ لذلك فقد أصبح لديهم توجّس أقلّ تجاه توظيف مستشارين بريطانيين. ويضاف إلى ذلك كلّه أنّه لو كانت نيّة الشيخ عبد الله استخدام هؤلاء المسئولين بغرض ضبط الأعضاء الفالتين من عائلته، لكان من المُستغرب أنّه لم يسعَ لتعيين خبراء بريطانيين في دائرة الأمن التي يرأسها الشيخ عبد الله المبارك. فإذا كان هناك أحد من أفراد الأسرة الحاكمة يحتاج إلى أن تكبحه وتقيّده يدُ المستشار البريطاني فهو عبد الله المبارك. تصف وزارة الخارجية عبد الله المبارك بأنّه «متهور وفوضوي ومُسرِف»، وقد تمكّن من تحويل قوّات الأمن التابعة له إلى جيش صغير تحت قيادته المباشرة. واستمر عبد الله المبارك بالتمتّع بحرّية التصرّف دون رقيب حتى عام ١٩٦١م حين أجبره الموقف الجماعي لأسرة آل صباح على تقديم استقالته والذهاب للمنفى، لذلك لم يكن قرار الشيخ عبد الله السالم بقبول مستشارين بريطانيين ناجم عن رغبته في استخدامهم لضبط أسرته، بل إنّ تبنّي مثل هذه السياسة - في الواقع - سيشكّل خطراً عليه. يبدو أنّ الاحتمال الأقرب للصواب هو أنّ الشيخ عبد الله السالم قد وافق على تعيين المستشارين اعتقاداً منه أنّ وجودهم ضروري لتطوير البلد الذي يشهد تدفّقاً هائلاً لعوائد النفط بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

قابل السيد كِمب في نهاية عام ١٩٥٠م مسئولين في وزارة

---

(٦٧) Letter from the Political Agent to the Political Resident, No. C/ 33, 13 Jan 1947, R/ 15/ 5/ 213.

الخارجية البريطانية لمناقشة التطورات في الكويت[٦٨]. وأخبر كِمب مضيفيه أنّه سمع أثناء زيارته الأخيرة للكويت عدّة إشاعات، مفادها أنّ الحكومة البريطانية كانت تحاول فرض مستشارين لضمان السيطرة المباشرة على الأمير وحكومته. وقد أكّد ل أ سي فراي (من الإدارة الشرقية بوزارة الخارجية) لكِمب أنّ الهاجس الوحيد لبريطانيا هو ضمان حُسْن الإدارة في الكويت، وتدريب جيل جديد من القياديين الكويتيين الذين سيخلفون حتماً الموظفين البريطانيين. وأكّد كِمب من جانبه أنّ الخبراء المعينين لدى حكومة الكويت سيحتاجون إلى قدْر كبير من الصبر واللباقة حتى يفوزوا بثقة الأمير. كما حذّر أيضاً من أنّ الإصلاحات يمكن إدخالها فقط بشكل بطيء، وأنّ عليهم ألّا يتوقّعوا حدوث تغيرات ضخمة منذ البداية.

اختار كِمب العقيد جي سي ل كرتشتون ليكون «خبيراً مالياً» لدى الأمير، وقد سبق لكرتشتون أن شغل منصب وزير في حكومة الهند في وزارة الخارجية. وعلى الرغم من أنّه لم يكن يعرف اللغة العربية، فإنّ وزارة الخارجية رحّبت بالتعيين لأنّها تعتبر أنّ لديه «سمعة» مناسبة لشغل هذا المنصب[٦٩]. وكان منصب «خبير الجمارك» من نصيب هـ. ل. روبر الذي عمل سابقاً مديراً للجمارك في السودان ما بين عامي ١٩٤٣ و١٩٤٩م، وكان روبر على العكس من كرتشتون يتحدث العربية. وقد تسلّم كل من كرتشتون وروبر منصبيهما الجديدين في بداية عام ١٩٥١م.

كان تقديم تقرير إلى الأمير حول الإدارة المالية للكويت أحد

---

(٦٨) The following is based on a record of a meeting on 29 December 1950 to discuss experts for Kuwait, FO 371/ 91270.

(٦٩) Minute by Rose, 11 Dec 1950, FO 371/ 82010.

أول الأعمال التي قام بها كرتشتون بعد تولّيه منصبه[٧٠]. وقد بدأ كرتشتون تقريره بالتأكيد على: «أنّ النظام الحالي للإدارة المالية، رغم ملائمته في أوقات ماضية، إلّا . . . أنّه غير مناسب الآن بتاتاً للتعامل مع الموارد المالية الضخمة للدولة». وواصل تقريره مسجّلاً ملاحظة بأنّ دائرة المالية لم يكن من مسئولياتها توزيع الإيرادات على سائر الدوائر الحكومية، كما أنّها لا وسائل لديها للإشراف والرقابة على مصروفات هذه الدوائر. كما لاحظ كرتشتون أنّ دائرة المالية قد أصبحت «خادمة للدوائر الأخرى، ولم تكن الجهة المسيطرة عليها كما يجب أن يكون عليه الحال». ودعى كرتشتون لعلاج هذا الوضع عبر إسناد مسئولية إدارة وتوزيع موارد الدولة لدائرة المالية. وقد حثّ، إضافة إلى ذلك، على وجوب اتّخاذ خطوات لتنسيق عمليات التخطيط والتنفيذ لمشاريع التنمية، مقترحاً توظيف خبير هندسي للقيام بهذه المهمة. وحذّر كرتشتون أنّه «ما لم يتم ذلك فلن يكون من الممكن تقدير وضبط المصروفات».

وكتب جاكنز في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٥١م ملاحظاً:

إنّ الفرق بين البحرين والكويت أنّه في البحرين كانت الإدارة نسبياً موجودة قبل حصولها على الثروة، بينما الذي حصل في الكويت كان على العكس من ذلك، إنّ ما تحتاجه الكويت هو خبراء أكفاء في مجالهم، ممن يمكنهم فرض نظام في هذه الفوضى الضاربة، وبناء جهاز إداري من العدم تقريباً وإيقاف البلد بثبات على قدميها[٧١].

(٧٠) The following is based on a report on the financial administration of Kuwait and suggestions for re-organization by G. C. L. Crichton (undated), FO 1016/ 129.

(٧١) Letter from Jakins to Hay, No. 11/ 13/ 51, 29 Jan 1951, FO 371/ 91270.

كانت الأشهر القليلة الأولى التي مضت على وجود كرتشتون في منصبه كفيلة بالإطاحة بطموحاته الأولى. على الرغم من أنّ الأمير قد قبِل المبادئ العامة الواردة في تقرير كرتشتون، بما فيها الاستعانة بمهندس للحكومة للإشراف على مشاريع التنمية، إلّا أنّه سرعان ما شاع عن كرتشتون أنّه «غرق في بحر مسئولياته»(٧٢).

ولاحظ جاكنز في معرض تقييم شخصية الخبير المالي كرتشتون:

إنّ كرتشتون شخص لطيف جداً، ولكن من الواضح أنّه ليس من طراز الروّاد. فهو يعطي انطباعاً بأنّه يعمل في بيئة منظمة تقدّم له فيها الملفات بشكل ضخم، وقد قام بتبويبها وطباعتها موظفون أكفاء جاهزون لتزويده بالأوراق المطلوبة. لكنّ الوضع هنا لا توجد فيه ملفات ولا موظفين ولا سوابق أصلاً، وكرتشتون يبحر لوحده في عرض البحر دون معين(٧٣).

عبّرت أيضاً وزارة الخزانة عن عدم رضاها عن تعيين كرتشتون، معلّلة موقفها بأنّه «لا يملك الشخصية ولا المعرفة التي تمكّنه من اقتراح المسارات الصحيحة للعمل وإيصالها للأمير»(٧٤). كما كانت وزارة الخارجية أيضاً وبالقدر نفسه قلقة من الأداء المبكر لكرتشتون. وعلّق أحد المسئولين فيها بأنّه «لا شكّ بأنّ العقيد كرتشتون بسبب عدم معرفته باللغة العربية لم يكن في وضع يتيح له التأثير بمجريات الأمور في الكويت بالدرجة المرغوبة»(٧٥). وقد اضطر حاجز اللغة لدى كرتشتون إلى أن يعتمد على سكرتير الدولة عبد الله ملّا صالح، (الذي خلَف أباه ملّا صالح كسكرتير للأمير في عهد الشيخ أحمد

---

(٧٢) Letter from Hay to Furlonge, 18 July 1951, FO 371/ 91271.
(٧٣) Letter from Jakins to Pelly, 5 Sept 1951, FO 371/ 91271.
(٧٤) Minute by D. R. Serpell, 3 March 1952,T 236/ 4287.
(٧٥) Minute by Sarell, 25 Sept 1951, FO 371/ 91283.

الجابرعام ١٩٣٨م، واستطاع المحافظة على موقعه في عهد الشيخ عبد الله السالم؛ وبالإضافة إلى وظيفته فقد كان عبد الله ملّا صالح رجل أعمال له، مصالح تجارية كثيرة في الكويت)[٧٦]، ليكون مترجماً له[٧٧]. وقد ثبت أن ذلك الوضع كان أمراً مؤسفاً لأنّ كرتشتون كان يُقال عنه إنّه يعتبر سكرتير الدولة «عدو الشعب رقم واحد»[٧٨]. وكان عبد الله الملّا زيادة على ذلك يُضْمر العداء لكرتشتون لأنّه كان يرى في تعيينه تهديداً لموقعه المؤثّر على الأمير. وقد سعى سكرتير الدولة في الواقع لتشكيل إدارة موازية لتلك الإدارة التي كان كرتشتون يسعى لتأسيسها[٧٩].

وقد بلغت خيبة أمل كرتشتون درجة التحدّث عن رغبته بالاستقالة، ولم يُثنه عنها إلّا تدخّل كِمب[٨٠]. كان ردّ فعل جاكنز على هذه الأنباء لا يتّسم بالابتهاج، فقد كتب أنّ «كرتشتون... سوف لن يكون مفيداً في الكويت ولكن لا يزال المرء يأمل أنّه إذا بقي فسوف يكون ملائماً»[٨١]. كانت التوصية الرئيسية التي قدّمها كرتشتون للتغلّب على المشاكل الأولى التي واجهها هو الدعوة لتأسيس هيئة للتنمية تشرف على كافة مصروفات الحكومة. ورغم أنّ جاكنز قد رحّب بها، إلّا أنّه ما زال يرى أنّ «الحاجة إلى وجود هيئة للتنمية لن تكون ملحّة جدّاً لو كان كرتشتون ذا طراز مناسب لشغل

---

(٧٦) Abdullah Mulla Saleh had succeeded his father as State Secretary in 1938, managing to retain his post under Shaikh Abdullah. In addition to his official position, Abdullah Mulla was a businessman, possessing a large number of commercial interests in Kuwait.

(٧٧) "Abdullah Mullah Saleh," Note by Rose, 19 Sept 1951, FO 371/ 91260.

(٧٨) Ibid.

(٧٩) Letter from Jakins to Pelly, 5 Sept 1951, FO 371/ 91271.

(٨٠) Ibid.

(٨١) Ibid.

الوظيفة التي عُيّن فيها»[٨٢].

إنّ مدى الإنصاف في إدانة جاكنز لأداء كرتشتون ربّما يكون موضع تساؤل. فالبرّغم من أنّه كان من الواضح أنّ كرتشتون قد جاء إلى الكويت وهو يعاني من ضعف الإعداد، وفقرٍ في التعليمات حول مهمته، إلّا أنّ ضخامة المهمة التي تواجهه، والتي صاحبها انعدام البنية التحتية الإدارية اللّازمة، من شأنهما أن يُنهكا أكثر الإداريين اقتداراً. ويُضاف إلى ذلك أنّ كرتشتون قد حقّق بعض النجاحات الملموسة في الشهور القليلة الأولى في منصبه، فقد نجح على سبيل المثال في الحصول على موافقة الأمير على تعيين مزيد من الخبراء البريطانيين، ومنهم اللواء و. ف. هاستيد[٨٣] وهو رئيس سابق لكلية لفبره للهندسة، ليكون المسئول في حكومة الكويت عن التنمية (١٩٥٢ ـ ١٩٥٤م). كما وافق الأمير أيضاً من حيث المبدأ على تأسيس هيئة للتنمية يرأسها كرتشتون للإشراف على مصروفات الحكومة[٨٤]. ورغم ترحيب وزارة الخارجية بهذا، فقد تمّ الإعراب عن القلق حيال الرئاسة المقترحة لكرتشتون لهذه الهيئة الجديدة، وعلّق أحد المسئولين على ذلك بقوله:

إنّ الهدف من تعيين كويتي رئيساً للهيئة هو ضمان وجود سلطة محلية ترعى مشاريع التطوير والتنمية التي قد تُعارض خطط

---

(٨٢) Ibid.

(٨٣) William F. Hasted (1897- 1977); MC (1916); commissioned Royal Engineers, 1915; Deputy Chief Engineer, British Forces, Iraq and Persia, 1941-2; Chief Engineer, Royal Air Force, India, 1942-4; Chief Engineer, 14th Army Burma, 1944- 5; Chief Engineer, Allied Land Forces, South-East Asia, 1945; Engineer-in-Chief, India, 1946- 7; Controller of Aerodromes, Ministry of Civil Aviation, 1947- 8; President Loughborough College, 1950- 1; Controller of Development, Kuwait, 1952- 4.

(٨٤) Letter from Hay to Sarell, 10 Nov 1951, FO 371/ 91271.

عبد الله الملا وآخرين، و تتعرض للعراقيل بسبب ذلك، فرئاسة المقدم كرتشتون للهيئة ستؤدّي على الأرجح إلى حدوث صعوبة أكثر في مدّ إشراف الهيئة ليشمل دوائر الأمن والمعارف الحكوميتين، وبذلك ستتكرس الممارسة الإدارية... آخذة مسارات خاطئة[٨٥].

كانت وزارة الخارجية خصوصاً حريصة على أن يتولّى الشيخ عبد الله المبارك رئاسة الهيئة، حيث جاء على لسان أحد مسئوليها أنّه:

سيكون من الخطأ التعرّض لخطر معارضة شخص له مثل هذا النفوذ عبر إبقاءه خارج التشكيل، خصوصاً إذا ما كان من الممكن توسعة قاعدة عمل الهيئة كما زلنا نأمل... : ويبدو لنا أيضاً أنّه بالنظر إلى احتمالية أن يخلف عبد الله المبارك الأمير الحالي، فإنّ ذلك قد يعرّض مستقبل أي هيئة أو مجلس عام يتمّ تشكيلها للخطر إذا تمّ استبعاده الآن من عضويتها[٨٦].

وعبّر مسئول آخر عن رأي مماثل بقوله إنّه «بفضل زيارته لهذا البلد (بريطانيا) في مستهلّ هذه السنة، فقد أصبح عبد الله المبارك صديقاً جيداً لنا، ومن المهمّ أن نحافظ على تأييده»[٨٧].

لقد وجد الشيخ عبد الله المبارك نفسه في وضع شاذّ داخل هرمية أسرة آل صباح، فبالرّغم من تمتّعه بهيبة كبيرة باعتباره آخر الأبناء الأحياء للشيخ مبارك الكبير، إلّا أنّ فرعي الجابر والسالم من الأسرة كانوا ينظرون إليه بعين الريبة. وقد دفعته عزلته النسْبية داخل

(٨٥) Minute by Rose, 26 Nov 1951, FO 371/ 91271.

(٨٦) Letter from Furlonge to Hay, 6 Dec 1951, FO 371/ 91271.

(٨٧) Minute by Rose, 4 Dec 1951, FO 371/ 91271.

أسرة آل صباح إلى أن يبحث عن دعم من خارجها، وخصوصاً من الحكومة البريطانية، فقد كان الغرض الأساسي لزيارة الشيخ عبد الله المبارك إلى لندن في شهر حزيران/ يونيو ١٩٥١م، كما يعتقد الكثيرون، هو تقديم نفسه كمرشّح أوّل لخلافة الأمير. وقد لاحظ جاكنز: «أنّ سلوكه المنضبط في لندن ـ الذي أشادت به العديد من المصادر المختلفة ـ كان يُقصد به ترك انطباع لدى الحكومة البريطانية بأنّه الرجل المناسب»(٨٨). وكان عبد الله المبارك خلال إقامته مثالاً لرجل الدولة المحترم بكل المقاييس، فقد زار مقرّ شرطة لندن في سكوتلاند يارد، ومدرسة تدريب الشرطة في هندن، والمحكمة الجنائية الكُبرى في أولد بيلي، والبرلمان البريطاني بمجلسيه اللوردات والعموم، وقصر هامبتون كورت الملكي، والأكاديمية الملَكيّة، وقلعة وندرسور. وكان يفضّل البقاء في غرفته بالفندق في الفترة المسائية اعتقاداً منه أنّ الحكومة البريطانية ستراقبه وتقيّم كل تحركاته(٨٩). والمرّة الوحيدة التي خرج فيها كانت لأخذ جولة راكباً في الطابق العلوي لأحد باصات لندن. ووجد ج أ ف جثن عبد الله المبارك في مناسبة أخرى، جالساً على الأرض في غرفته يلعب الورق مع خدَمه، وبالرّغم من طموحات عبد الله المبارك في خلافة ابن أخيه كأمير للكويت، فقد كان البريطانيون حذرين بشأن معاملته بطريقة تنمّ عن أيّ نوع من الاعتراف به كوليّ للعهد. وحذّر هاي بقوله: «إنّ أيّ تصرّف مثل هذا قد يُحرج الأمير ويؤدّي إلى توتّر في العلاقات بينه وبين عبد الله المبارك»(٩٠).

---

(٨٨) Memorandum by Jakins, enclosed in his letter to Pelly, 2 Sept 1951, FO 371/ 91355.

(٨٩) "Visit of Shaikh Abdullah Mubarak to the United Kingdom," Note by Gethin, 29 June 1951, FO 371/ 91355.

(٩٠) Letter from Hay to Jakins, 28 Sept 1951, FO 371/ 91355.

كانت وزارة الخارجية تأمل ليس فقط في أن تصبح هيئة التنمية التي اقترحها كرتشتون جهازاً قوياً، يرأسها شيخ قياديّ، بل أن تصبح قابلة للتطوّر لتشكّل نواة مجلس تنفيذي أو مجلس وزراء. لكنّ الوكيل السياسي البريطاني الجديد سي ج بيلي عارض هذه الفكرة مشيراً إلى أنّها «طموحة جداً بالنسبة للكويت»[٩١]. وتقبّلت وزارة الخارجية تقييمه وكذلك رئاسة كرتشتون للهيئة بتردّد. ومع ذلك، فقد حذّر سي م روز (من الإدارة الشرقية بوزارة الخارجية) من «أنّه، أي كرتشتون، يجب عليه أن يتحرك بحذر... خصوصاً وأن تجربة بلجريف في البحرين كانت أحد العوامل الرئيسية التي أسهمت في نفور الكويتيين من تعيين مستشار بريطاني»[٩٢]. إنّ الحاجة الظاهرة لوجود بريطاني قويّ في حكومة الكويت، رغم ذلك، قد عزّزها احتمال زيادة عوائد النفط في بداية عقد الخمسينيات.

٢

في سياق استعراض مضاعفات النكسة الدبلوماسية لبريطانيا على يد مصر خلال أزمة قناة السويس في عام ١٩٥٦م (انظر الفصل الثالث)، طرح ريتشي أوفنديل رأياً مفاده: «أنّ رياح التغيير، المرتبطة بأفريقيا، قد أصبحت بادية للعيان في مكان آخر. ففي الشرق الأوسط تحوّل الاهتمام البريطاني بشكل متزايد نحو تأمين الإمدادات النفطيّة من الكويت على وجه الخصوص ومن الخليج بشكل عام»[٩٣]. وفي تقدير نايجل جون آشتون، فإنّ التبدّل في

---

(٩١) Letter from Pelly to Hay, 12 Dec 1951, FO 371/ 91271.

(٩٢) Minute by Rose, 8 Jan 1952, FO 371/ 91271.

(٩٣) Richie Ovendale, *Britain, the United States, and the Transfer of Power in the Middle East, 1945- 1962,* London: Leicester University Press, 1996, p. 178.

أولويات بريطانيا في الشرق الأوسط قد حدث بعد ذلك. فالإطاحة بحلفاء بريطانيا في العراق في عام ١٩٥٨م، كما يؤكّد هوَ، قد عجّلت في إعادة تقييم بريطانيا لمصالحها الإقليمية «ممّا أدّى إلى تركيز الجهود بشكل مباشر على حماية دول الخليج المصدّرة للنفط ذات الأهمية الاقتصادية الحيوية»(٩٤). ومع ذلك، يمكن طرح تفسير آخر، معاكس لتفسيرات أوفنديل وآشتون، مفاده أنّ التحوّل في التركيز نحو الخليج كان قد أصبح بادياً للعيان منذ مطلع عقد الخمسينيات مع التوسّع في إنتاج الكويت للنفط وزيادة إيراداته بشكل سريع.

لقد قدّرت وزارة الخارجية أنّ حجم المبالغ المدفوعة للكويت نظير حقوق امتياز النفط خلال الفترة ما بين عام ١٩٤٥م وعام ١٩٥٠م قد ارتفع من لا شيء فعلياً لتصل إلى مبلغ ٣,٥ مليون جنيه إسترليني سنوياً، وذلك استناداً إلى الأرقام التي وفّرتها وزارة الوقود والطاقة(٩٥). وقد وُصف هذا الارتفاع المُثير في الدخل بأنّه «يتعدّى كل حدود الاحتياجات المحلية للبلد». وسُرعان ما أصبح الفائض الماليّ المتنامي لدى الشيخ أحمد الجابر يسبّب قلقاً للبريطانيين. وقد قال المقيم السياسي هاي، في معرض تعليقه على تراكم المدّخرات الكويتية المودعة في بنك إيران الإمبراطوري: «إنّ الأموال مودعة في البنك دون دفع فائدة عليها، وأصبح وجودها مصدر حرج لمدير البنك»(٩٦). وختم هاي تقريره مُستنتجاً أنّ الكويت تحتاج إلى

(٩٤) Nigel John Ashron, *Eisenhower, Macmillan and the Problem of Nasser: Anglo-American Relations and Arab Nationalism, 1955- 59*, Basingstoke: Macmillan, 1996, p. 193.

(٩٥) Letter from Greenhill to W. F. Crawford (British Middle East Office), 6 May 1947, POWE 33/ 250.

(٩٦) Letter from Hay to the Secretary of State for India, No. C/ 420, 7 July 1946, R/ 15/ 5/ 213.

مساعدة خارجية لإدارة أموالها العامة الفائضة. وكان رأي الوكيل السياسي مع ذلك يرجّح أنّ الشيخ أحمد لا يملك الشجاعة لتحمّل وزْر اتخاذ قرار بتعيين مستشار أجنبي بمبادرة منه»(٩٧). لذا لم يكن من المستغرب أن يعرب الشيخ أحمد لمسئولين من وزارة الخارجية التقاهم في عام ١٩٤٩م عن أمله في أن لا تغيّر بريطانيا سياسة عدم التدخّل في الشئون الداخلية للكويت(٩٨). ولكنّ بريطانيا زاد تردّدها في الموافقة على مثل هذا التعهّد. وأشار أحد مسئولي وزارة الخارجية إلى «أنّ الإدارة المالية للكويت هي من الأهميّة بمكان بحيث لا يسعنا أن نُعفي أنفسنا من المسئولية تجاه مستقبلها»(٩٩). حرص البريطانيون في الواقع، خلال المفاوضات التي جرت في عام ١٩٥١م بين شركة نفط الكويت والشيخ عبد الله السالم حول زيادة رسوم امتياز النفط، على تشجيع الوصول لاتفاقية لا تضرّ منطقة الإسترليني. وكان ذلك الأمر مهمّاً خصوصاً في سياق الضغوط التي تعرّض لها الجنيه الإسترليني في عام ٥٠ ـ ١٩٥١م بسبب نهاية معونة مارشال المقدّمة لبريطانيا من الولايات المتحدة الأمريكية واندلاع الحرب الكورية(١٠٠).

ترجع أصول نظام منطقة الإسترليني في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى حدّ ما إلى كتلة الإسترليني التي تضمّ البلدان الأعضاء التي تربط أسعار صرف عملاتها بالجنيه المعوّم بعد أن تخلّت بريطانيا عن معيار الذهب في عام ١٩٣١م. وشهدت منطقة

---

(٩٧) Letter from Political Agent to Hay, No. C/ 367, 4 June 1946, R/ 15/ 5/ 213.

(٩٨) Note of Mr Burrows' interview with his Highness, 20 May 1949, R/ 15/ 5/ 213.

(٩٩) Minute by Rose, 28 Oct 1950, FO 371/ 82010.

(١٠٠) See Alec Cairncross, *The British Economy since 1945*, Oxford: Blackwell, 1992, pp. 55- 6.

الإسترليني التي نشأت بعد عام ١٩٤٥م مع ذلك بعض الابتكارات المميزة. فقد راعى معظم أعضاءها، بشكل خاص، قيوداً مشتركة على سعر الصرف مع باقي دول العالم؛ في حين أنّها حافظت على الاحتياطيات الوطنية بالجنيه الإسترليني، وساهمت في جمع إيراداتها من العُملات الأجنبية في حساب واحد، وكان الغرض الأساسي لمنطقة الإسترليني هو «الحدّ من إمكانية تحويل الجنيه الإسترليني إلى الدولار الأمريكي على ضوء نُدرة الدولار في فترة ما بعد الحرب؛ والمحافظة عموماً على رصيدها من العُملات الأجنبية»[١٠١]. ولكنّ الكويت لم تكن عضواً كامل العضوية في منطقة الإسترليني. ومع أنّها كانت تميل إلى المحافظة على احتياطياتها بالجنيه الإسترليني، إلّا أنّها لم تُسهم في نظام الصرف الأجنبي الجماعي[١٠٢] كما لم تنسّق سياسة ضبط أسعار الصرف مع الكتلة. كان ضبط عملية الصرف يقتصر فعلياً على إجراء إداري يقوم المقيمون بالكويت ممّن يحتاجون إلى صرف عملة أجنبية بمُقتضاه، وفي حالات معيّنة، بتقديم طلب إلى الوكيل السياسي الذي يصدر موافقته على هيئة رسائل توصية[١٠٣]. لقد تسبّب وضع الكويت الخاص في منطقة

---

(١٠١) Catherine R. Schenk, *Britain and the Sterling Area: From Devaluation to Convertibility in the 1950s*, London: Routledge, 1994, p. 8 Under the terms of the American loan which had been secured at the end of 1946, Britain agreed to allow sterling to be freely converted into dollars by mid-1947. The flight from sterling which followed the return to convertibility on 15 July, threatened both to exhaust Britain's dollar reserves and to undermine the value of sterling as a Trading currency. Consequently, convertibility was suspended on 20 August. Before this suspension, the monthly dollar drain had reached the figure of $650 million. (C. C. S. Newton, "Sterling Crisis of 1947 and the British Response to the Marshall plan," *the Economic History Review*, 37, 3 (1984), p. 398).

(١٠٢) In 1948, a Treasury official conceded: "It is ludicrous to suggest that the Sheikh should be asked to surrender to the sterling area pool any dollars he may receive from oil companies" (Minute by F. M. Loughnane, 31 March 1948, T 236/ 5196).

(١٠٣) "Kuwait: Exchange Control," Bank of England note, Sept 1963, OV 72/ 14.

الإسترليني، بالإضافة إلى استقلالها بشئونها الداخلية، بمشاكل جمّة أمام بريطانيا في إدارة اقتصاد الكويت. وقد تجلّى ذلك خلال المفاوضات التي أدّت إلى التوصّل لاتفاقية جديدة لتسعير عوائد امتياز النفط بين الشيخ عبد الله السالم وشركة نفط الكويت في عام ١٩٥١م.

وافقت شركة نفط الكويت بموجب اتفاقية امتياز النفط لعام ١٩٣٤م على تسديد دفعة أولى بلغت ٤٧٥,٠٠٠ روبية، ودفع إيجار سنوي قدره ٩٥,٠٠٠ روبية، وحقوق مِلْكية قدرها ثلاث روبيات عن كل طن من النفط، وهو سعر أقل بكثير مما تتقاضاه حكومات كل من إيران والعراق والسعودية(١٠٤). وطلب الشيخ عبد الله السالم من شركة نفط الكويت في شهر تموز/يوليو ١٩٥٠م، زيادة حقوق المِلْكية التي تُدفع له. وقد تداخل الطّلب مع خلاف منفصل حول شمول جزر كُبّر وقاروه، وأمّ المرادم ضمن اتفاقية امتياز النفط(١٠٥). فقد منح الشّيخ أحمد الجابر امتيازاً نفطيا يغطّي الجزر الثلاث لشركة النفط الأمريكية المستقلة، وحرص خلفُه الشيخ عبد الله السالم على الالتزام بهذا القرار(١٠٦). لكنّ شركة نفط الكويت اعترضت على ذلك بحجّة أنّها تملك حقوق الاستكشاف في هذه الجزر، وحاولت عرْض هذا الخلاف على التحكيم بموجب المادة ١٨ من اتفاقية

(١٠٤) Peter Mansfield, *Kuwait: Vanguard of the Gulf*, London: Hutchinson, 1990, p. 32; Y. S. F. al-Sabah, *The Oil Economy of Kuwait*, London: Kegan Paul International, 1980, p. 39.

(١٠٥) Under article 5 of the Anglo-Ottoman Convention of 1913, the islands of Qaru and Umm al Maradim were recognized as belonging to Kuwait (Richard Schofield (ed.), *Territorial Foundations of the Gulf States*, London: UCL Press, 1994, p. 43).

(١٠٦) Notes for meeting with C. A. P. Southwell by H. T. Kemp, 7 Nov 1951, BP 107364.

الامتياز لعام ١٩٣٤م(١٠٧). وتحجّج الشيخ عبد الله السالم بأنّ الشريعة الإسلامية تمنعه كحاكم له سيادة من القبول بالتحكيم آخذاً بمشورة ممثّله القانوني هـ. ر. بالانتاير.

كانت وزارة الخارجية تنظر بريبة إلى موقف الأمير، فأحكام الشريعة الإسلامية من جانب لا تسري على اتفاقية امتياز النفط لعام ١٩٣٤م؛ كما أنّ توقيع الشيخ أحمد الجابر على الاتفاقية من جانب آخر يُعتبر مُلزماً له ولخلفائه، ويوجِب عليهم مراعاة العمل ببنودها بما فيها حق اللجوء للتحكيم(١٠٨). وكان ردّ فعل شركة نفط الكويت على مماطلة الأمير هو تأجيل النّظر في زيادة حقوق مِلْكية النفط لحين حسم الخلاف على الجزر(١٠٩). وعلى الرغم من صعوبة معرفة السبب والأثر المحددين، فإنّه ما أن تمّ الإعلان عن ذلك حتى تخلّى بالانتاير عن فكرة التحجّج بالشريعة الإسلامية في خلاف الأمير مع شركة نفط الكويت(١١٠). وإضافة إلى ذلك فقد لعبت التطورات التي جدّت في السعودية في المجال النفطي دوراً محفّزاً في تسوية مسألة الحقوق المالية لامتياز النفط في الكويت.

فقد وقّعت الحكومة السعودية في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٠م على اتفاقية لتقاسم الأرباح مناصفة مع شركة النفط العربية الأمريكية(١١١) وهي معادلة تسعير كان كافة منتجي النفط في الشرق

---

(١٠٧) Minute by Alan Leavett, 3 July 1950, FO 371/ 82117.

(١٠٨) Minute by J. A. C. Gutteridge, 24 July 1950; Note of Mr Ballantyre's call on the Foreign Office, 27 July 1950, FO 371/ 82117.

(١٠٩) Letter from Southwell to Kemp, 13 Oct 1950, FO 371/ 82117.

(١١٠) Telegram from Jakins to the Foreign Office, No 225, 31 Oct 1951, FO 371/ 82117.

(١١١) Irvine H. Anderson, *Aramco, the United States and Saudi Arabia: A Study of the Dynamics of Foreign Oil Policy, 1933- 1950*, Princeton, NJ: Princeton University Press, =

الأوسط يطمحون إليها. وفي ١ نيسان/أبريل ١٩٥١م أعلن رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد التزامه بالسعي لتحقيق نتيجة إيجابية مماثلة لما حققته السعودية(١١٢). وخلال المفاوضات اللّاحقة وجدت شركة النفط الإنجليزية الإيرانية التي تملك نصف شركة نفط الكويت وحوالى رُبْع شركة نفط العراق ـ نفسها في وضع تفاوضي ضعيف. لقد أدّى إلغاء الحكومة الإيرانية لامتياز النفط في شهر آذار/مارس ١٩٥١م خصوصاً إلى أن تُعاني الشركة من نقص في الإمدادات النفطية، وتبع ذلك زيادة في اعتمادها على المنتجين الآخرين للنفط(١١٣). وبحلول ١٣ آب/أغسطس تمّ التوصّل إلى اتفاق على اعتماد مبدأ تقاسم الأرباح مناصفة، وتمّ توقيع الاتفاقية بصيغتها النهائية في ٣ شباط/فبراير ١٩٥٢م(١١٤). وطلب الشيخ عبد الله السالم في شهر نيسان/أبريل ١٩٥١م من شركة نفط الكويت زيادة في رسوم النفط للمرة الثانية(١١٥). ووافقت الشركة من حيث المبدأ على معادلة مشاركة الأرباح مناصفة اعتباراً من شهر تموز/يوليو(١١٦).

1981, p. 194; Stephen Hemsley Longrigg, *Oil in the Middle East: Its Discovery and Development*, second edition, London: Oxford University Press, 1961, p. 210; Irvine H. Anderson, "The American Oil Industry and the Fifty-Fifty Agreement of 1950," in James A. Bill and William Roger Louis (eds), *Musaddiq, Iranian Nationalism and Oil*, London: I. B. Tauris, 1988, pp. 143- 63.

(١١٢) Daniel Silverfarb, "The Revision of Iraq's Oil Concession, 1949- 52," *Middle Eastern Studies*, 32, 1 (1996), p. 78.

(١١٣) Ibid., pp. 77-8.

(١١٤) J. H. Bamberg, *The History of the British Petroleum Company: Volume 2: The Anglo-Iranian Years, 1928- 1954*, Cambridge: Cambridge University Press, 1994, p. 339; Majid Khadduri, *Independent Iraq, 1932- 1958: A Study in Iraqi Politics*, London: Oxford University Press, 1960, p. 354.

(١١٥) Crystal, *Oil and Politics in the Gulf*, p. 64.

(١١٦) Telegram from Southwell to L. T. Jordan (General Manager, Kuwait Oil Company), 12 July 1951, BP 106876.

وقد أثار احتمال الارتفاع الحادّ في ثروة الكويت النفطية بعض اللّغط في الوايتهول (مقر رئاسة الحكومة البريطانية في لندن).

شرحت وزارة الخارجية البريطانية وجهة نظرها قائلة: «بما أنّ امتياز شركة نفط الكويت يسمح بتسديد المبالغ للأمير بالروبية الهندية، فإنّنا قلقون من وجود أيّ نصّ مماثل ضمن الاتفاقية الجديدة يكون له أثرٌ على أرصدة الهند بالجنيه الإسترليني، وذلك عندما يتمّ تسديد مبالغ أكبر بكثير»(١١٧). وكانت وزارة الخارجية قلقة فعلاً من أن يؤدّي شراء الشركة الروبيات مقابل الجنيه الإسترليني من البنك الاحتياط الهندي إلى زيادة أرصدة الإسترليني في شبه القارة الهندية في وقت كانت بريطانيا تفاوض لإبرام اتفاقية طويلة الأمد من أجل خفضها(١١٨). لذلك فقد كانت وزارة الخارجية حريصة على صياغة اتفاقية الامتياز الجديدة المُزمع إبرامها مع أمير الكويت لتضمن تسديد المبالغ بالجنيه الإسترليني بالكامل. وعلى الرغم من أنّ الأمير قد وافق بسرعة على استلام المبالغ بالجنيه الإسترليني من الشركة الإنجليزية الإيرانية، إلّا أنّه طلب السداد بالدولار الأمريكي من شركة نفط الخليج، وهي الشريك الأمريكي في شركة نفط الكويت(١١٩).

كان الأمير يتلقّى فعلاً مبالغ بالدولار من شركة النفط الأمريكية المستقلة، والتي كانت تملك الامتياز النفطي في المنطقة المحايدة

---

(١١٧) Telegram from the Foreign Office to the Bahrain Residency, No. 534, 10 Oct 1951, FO 371/ 91337.

(١١٨) For a discussion of India's sterling balances, see B. R. Tomlinson, 'Indo-British Relations in the Post-Colonial Era: The Sterling Balances Negotiations, 1947- 49', *Journal of Imperial and Commonwealth History, 13, 3* (1985): 142- 62.

(١١٩) Telegram from Pelly to the Foreign Office, No. 235, 11 Nov 1951, FO 371/ 91338.

بين السعودية والكويت منذ عام ١٩٤٨م[١٢٠]. وعلى العكس من الإجراء المعتاد في منطقة الإسترليني، فإنّ الأمير لم يودع هذه الإيرادات بالدولار في لندن[١٢١]. كانت بريطانيا مستعدة للتغاضي عن شروط امتياز شركة النفط الأمريكية المستقلة لأنّ الدُّفعة السنوية كانت تبلغ ٦٢٥٠٠٠ دولار أمريكي فقط. لكنّ المبالغ المترتّبة على شركة نفط الكويت كانت كبيرة لدرجة وصفتْها وزارة الخارجية «بأنّ الإخلال الإضافي المقترح في أداء منطقة الإسترليني سوف ينجُم عنه صعوبة وإحراجا كبيرين للمملكة المتحدة. وسيمثّل ذلك سابقة من شأنها أن تعرّض الأساس الكليّ لمنطقة الإسترليني ذاتها للخطر، وهو أمرٌ ذو أهمية حيوية للمملكة المتحدة ومنطقة الكومنولث»[١٢٢].

طرح البريطانيون عدداً من الاعتراضات المحدّدة. فقد كانوا متردّدين ابتداءً في الإفراج عن المبالغ بالدولار الأمريكي التي تمّ استلامها من مُشتريات شركة نفط الخليج بالجنيه الإسترليني من لندن لكي يسدّدوا نصيبهم من المدفوعات للأمير[١٢٣]. وكانت وزارة الخزانة زيادة على ذلك قلقة من الأثر المحتمل لمُقترح الأمير بالنّسبة لسائر البلدان الأعضاء في منطقة الإسترليني المنتجين للنفط مثل العراق[١٢٤]. وينطلق موقف بريطانيا هذا من إصرارها على الاحتفاظ بالاحتياطيات النادرة من الدولار عبر الحصول على جلّ احتياجاتها من النفط بالجنيه الإسترليني، وسيتمّ نسف هذا المبدأ إذا ما بدأت

---

(١٢٠) Letter from Hay to Bevin, No. 122, 23 July 1948, POWE 33/ 1957.

(١٢١) Letter from L. A. C. Fry to Pelly, 28 April 1954, POWE 33/ 2082.

(١٢٢) Telegram from the Foreign Office to the Bahrain Residency, No. 619, 17 Nov. 1951, FO 371/ 91338.

(١٢٣) "Payments under the Kuwait Oil Agreement," Note by Rose, 13 Nov 1951, FO 371/ 91338.

(١٢٤) Ibid.

شركات النفط بتسديد مدفوعاتها إلى منتجي النفط في الشرق الأوسط بالدولار[١٢٥].

جرت النقاشات النهائية بين الشيخ عبد الله السالم وشركة نفط الكويت حول اتفاقية الامتياز الجديدة في الكويت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وذكر بيلي:

> إنّ العقبة الرئيسية... في المفاوضات هي أنّ الطرف الأول هو شيخ الكويت، الجاهل والغامض وشديد الحساسية تجاه ما يمسّ «سمعته» (وتعني السُّمعة بالنسبة له في هذه الحالة أن يحقّق للكويت من شركة النفط مثلما حقّقت الحكومات الأخرى لبلدانها، لا سيما العراق) ويوجد في الطرف الثاني محامون أمريكيون يشيرون على المفاوضين، وغير قادرين بتاتاً على إعطاء تأييدهم لصياغة مباشرة لا تعقيد فيها ـ من النّوع الوحيد الذي يفهمه الأمير[١٢٦].

قاد المفاوضات في مراحلها النهائية الرئيس التنفيذي لشركة نفط الكويت سي أ ب ساوثويل، وهو رجلٌ وصفه بيلي بأنّه «بليد، وثرثار، وغير دقيق». وختم بيلي تقريره بقوله: «إنّ من المؤسف أن شركة النفط الأمريكية المستقلة لم تستطع أن تكلّف مفاوضاً ذا مستوى أفضل يناسب ما يتمّ التفاوض عليه من مصالح حيوية». ومن الجانب الكويتي، أثبت السيد كِمب، الذي يثق فيه الشيخ عبد الله السالم ثقةً تامةً، أنّه الشخصية المهيمنة. وكان كرتشتون، على

---

(١٢٥) As an indication of the importance of this concern, by December 1951 the cost to Britain of replacing Iranian oil, which had been paid for in sterling, with dollar oil was running at an annual figure of $300 million (Silverfarb, "Revision of Iraq's Oil Concession," p. 89.

(١٢٦) Letter from Pelly to Hay, 12 Dec 1951, FO 371/ 91340.

العكس من ذلك، شخصية هامشية، وكان في الواقع بعيداً عن أجواء المشاورات خلال المباحثات مع شركة نفط الكويت في عام ١٩٥١م، بل ولم تُتح له حتى رؤية اتفاقية النفط الجديدة(١٢٧).

وعلى الرغم من المصاعب وسوء الفهم الظاهرين اللذين ميّزا المحادثات بين شركة نفط الكويت والأمير، فقد تمّ إنجاز اتفاقية الامتياز الجديدة وإعدادها للتوقيع في نهاية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر. وسيتمّ بموجب هذه الاتفاقية تقاسم الأرباح بالتساوي بين الشركة والأمير، ويتكوّن نصيب الأمير من حقوق مِلْكية بالسّعر الذي نصت عليه اتفاقية امتياز النفط لعام ١٩٣٤م، وضريبة دخل محليّة(١٢٨). وقد تمت صياغة المواد الخاصة بترتيبات المدفوعات بهذه الطريقة لكي تتمكن شركة نفط الخليج من المُطالبة بإعفاء من ضريبة الدّخل في الولايات المتحدة، استناداً إلى أنّها دفعت ضريبة في الكويت(١٢٩). ورُغم أنّ شركة النفط الإنجليزية الإيرانية طالبت بإعفاء مماثل في المملكة المتحدة، فإنّ طلبهم تمّ رفضه استناداً إلى أنّ الضريبة المقترحة لا تمثّل ضريبة دخل حقيقية يمكن اعتبارها ضريبة مطابقة لتلك المفروضة على الشركة في المملكة المتحدة(١٣٠). أمّا بالنسبة إلى جزر كُبّر وقاروه وأم المرادم المُتنازع عليها فقد كانت شركة نفط الكويت مستعدّة للوصول إلى حلّ توافقيّ لضمان تحقيق تسوية أشمل. وتم تفويض ساوثويل في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥١م بالتخلّي عن مطالب الشركة بحقّ الامتياز

---

(١٢٧) Minute by Serpell, 3 March 1952, T 236/ 4287.

(١٢٨) Memorandum signed by C. A. P. Southwell for the companies and H. T. Kemp for His Highness, 26 Nov 1951, FO 371/ 91339.

(١٢٩) "Kuwait income tax law," Note by Rose, 15 Dec 1951, FO 371/ 91340.

(١٣٠) Ibid.

للتنقيب في الجُزُر الثلاث[١٣١] وهو قرار تمّ تضمينه في اتفاقية الامتياز الجديدة[١٣٢].

لقد ارتاح البريطانيون كثيراً من موافقة الأمير على تلقّي دفعاته المالية كلّها من شركة نفط الكويت بالجنيه الإسترليني بعد تأكيدات بأنّ بريطانيا تعترف بحقّه في تحويل الجنيه إلى الروبية لأيّ مبلغ مطلوب للاحتياجات الجارية، وأنّ بريطانيا ملتزمة بتوفير مبالغ بالدولار لسداد ثمن أيّ مستلزمات ضرورية للدولة وغير متوفرة بالإسترليني[١٣٣]. كما وعَد البريطانيون بألّا يطلبوا سداد المدفوعات المالية للأمير من شركة النفط الأمريكية المستقلة بالدولار إلى الاحتياطيات المركزية في لندن، ولا أن يقترحوا عليه وجوب استخدامها لتغطية نفقاته بالدولار على مشاريع التنمية[١٣٤]. وكانت السلطات البريطانية في الكويت فوق ذلك كلّه مستعدة لمعاملة طلبات أسرة آل صباح الحاكمة من العُملة الأجنبية، سواء للسفر أو لشراء عقارات في الخارج، بمرونة عالية. وكما شرح الوكيل السياسي ج سي ريتشموند في عام ١٩٦٠م قائلاً: «إنّ هذا الاستثناء لصالح الأمير وأسرته ولقلّة من كبار الشيوخ، يمثّل ثمناً ندفعه لضمان موافقة الشيخ على قبول كلّ المبالغ المدفوعة له نظير حقوق الامتياز من شركة نفط الكويت بالجنيه الإسترليني، وحتى لايصرّ على السداد له

(١٣١) Telegram from Neville A. Gass (Managing Director, Anglo-Iranian Oil Company) to Southwell, 9 Nov 1951, BP 107579.

(١٣٢) Memorandum signed by C. A. P Southwell for the companies and H. T. Kemp for His Highness, 26 Nov 1951, FO 371/ 91339.

(١٣٣) "Payments under the Kuwait Oil Agreement," Note by Rose, 13 Nov 1951, FO 371/ 91338; Note of a meeting in S. Goldman's room at the Treasury, 6 Feb 1952, T 236/ 4287; "Kuwait: Seabed Concession," Minute by A. Duke, 29Feb 1956, T 236/ 5197.

(١٣٤) "Persian Gulf Exchange Control," Note by p. T. Sloman, 2 April 1954, T 231/ 705.

بالدولار»(١٣٥). وكتب ن م ب رايلي المستشار الاقتصادي للمقيم السياسي البريطاني في الخليج قبلها بثلاث سنوات في تقرير له ما نصّه: «إنّ الحقيقة هي أنّه بسبب إمكان الأمير أن يدّخر دولاراته التي يجنيها من شركة النفط الأمريكية المستقلة فقد جعله ذلك يرضى نوعاً ما بترتيبات تلقّي الدّفعات من شركة نفط الكويت بالإسترليني»(١٣٦). وبعد أن حصل البريطانيون على موافقة الأمير على استلام المدفوعات له بالإسترليني، فقد واجهتهم مشكلة حول ضمان أن يوظّف إيراداته بطرق لا تضرّ منطقة الإسترليني. وسنناقش هذا الموضوع في الفصل الثاني.

---

(١٣٥) Letter from J. C. B. Richmond to R. A. Beaumont, No. 1119/ 60, 26 April, 1960, FO 371/ 148988.

(١٣٦) Letter from N. M. P. Reilly to M. E. Johnston (Treasury), No. 10814/ 18/ 57, 25 July 1957, T 236/ 5199.

الفصل الثاني

مشاكل الاستثمار والإدارة، ١٩٥٢ ـ ١٩٥٥م

> إنّ مشكلة تكيُّف الحكومة في الكويت مع الضغوط المتنامية التي فُرضت عليها نتيجة زيادة الإيرادات والتوسُّع الاقتصادي هي مشكلة ضخمة[١]. (٦ أيار/مايو ١٩٥٢م).

> ليس من حق حكومة صاحبة الجلالة (بريطانيا) التدخّل المباشر في الشئون الداخلية للكويت، وتستطيع أن تمارس تأثيرها عبر التوجيه والنُّصح فقط... والحقيقة المُؤسفة الأُخرى التي لا مفرّ منها هي أنّ نصائحنا أبعد ما تكون عن الترحيب بها في الشئون الداخلية، وخصوصاً فيما يتعلّق بمشكلة التنمية. فالأمير وأسرته خصوصاً (بحكم طبعهم العربي) يعتبرون أنّ التصرّف في إيرادات النفط هو شأن خاص بهم، وهم شديدو الحساسية تجاه محاولات التدخّل فيها[٢]. (٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٤م).

برزت أمام بريطانيا ـ بعد حصولها على موافقة الأمير على

(١) Minute by C. M. Rose, 6 May 1952, FO 371/ 98325.

(٢) "Kuwait," Minute by L. A. C. Fry, 26 Oct 1954, FO 371/ 109822.

استلام الإيرادات المالية من شركة نفط الكويت بالجنيه الإسترليني - مشكلة ضمان أن يتمّ استخدام الإيرادات المالية الفائضة بطريقة تحقّق أقصى فائدة ممكنة لبريطانيا ولمنطقة الإسترليني؛ وأن تتسبّب في أقلّ إرباك ممكن بالنسبة للكويت. وقد حذّرت وزارة الخارجية من:

> أن هناك مخاطر ماثلة بالنسبة للكويت، منها حدوث تضخّم وإسراف في الإنفاق، والأثر المحتمل لانخفاض الإيرادات مستقبلاً. أمّا بالنسبة لمنطقة الإسترليني فهناك خطرٌ يهدّد ميزان مدفوعات المملكة المتحدة قد ينجم عن العشوائية في الإنفاق الداخلي أو الإقراض للخارج[٣].

يصف فرِد هاليداي، في كتابه **الجزيرة العربية بلا سلاطين**، أسرة آل صباح بأنّهم أمناء مطيعون للمصالح الاستعمارية[٤]. لقد أظهر الاستيعاب السريع للأسرة الحاكمة لوضعها وثروتها الجديدين واقعاً مُعاكساً لوصف هاليداي، خلق ظروفاً غير مواتية لبسط وممارسة النفوذ البريطاني على الكويت وإدارتها الداخلية. ومع ذلك، فهذا هو مقدار القيمة والآمال المعلّقة على الإمارة، وكذلك حجم المخاوف من الضّرر المحتمل وقوعه على المصالح البريطانية فيها بسبب سوء التصرّف الإداري والاقتصادي ممّا جعل بريطانيا تسعى باستخدام مزيج من النصيحة غير الرسمية والضّغط الرسمي، للتدخّل في الشئون الكويتية. ويمكن ملاحظة ذلك فيما يتعلّق باستثمار الفوائض المالية للأمير بالجنيه الإسترليني.

---

(٣) Draft Foreign Office paper on her Majesty's Government's position in and policy towards Kuwait, 15 April 1953, POWE 33/ 1927.

(٤) Fred Halliday, *Arabia without Sultans*, Harmondsworth: Penguin Books, 1979, pp. 432- 3.

١

في محاولة لتعويض خسارة النفط الإيراني بعد قرار تأميم شركة النفط الإنجليزية الإيرانية الذي أصدره رئيس الوزراء الإيراني محمد مصدّق، في شهر آذار/مارس ١٩٥١م(٥). بدأت شركة نفط الكويت، والتي تملك شركة النفط الإنجليزية الإيرانية نصفها، بزيادة إنتاج النفط في الكويت(٦). كان الإنتاج اليومي للنفط في الكويت في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠م، مثلاً، قد وصل إلى ٥٠٠,٠٠٠ برميل؛ وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام التالي ارتفعت كمية الإنتاج إلى ما يزيد على ٧٠٠,٠٠٠ برميل مع توقّع بلوغها سقف ٩٠٠,٠٠٠ برميل في ربيع ١٩٥٢م(٧). لقد أدّت زيادة كمية الإنتاج واعتماد اتفاقية تسعير جديدة لتقاسم الأرباح مناصفة في عام ١٩٥١م إلى حدوث طفرة مفاجئة وهائلة في إيرادات للكويت، حيث قفزت من ٦ مليون جنيه إسترليني في عام ١٩٥١م لتصل إلى ما بين ٥٠ إلى ٦٠ مليون جنية إسترليني في العام التالي حسب التوقّعات(٨).

(٥) For accounts of the nationalization crisis, see William Roger Louis, *The British Empire in the Middle East, 1945- 1951: Arab Nationalism, the United States, and Postwar Imperialism*, Oxford: Clarendon, 1984, pp. 632- 89; J. H. Bamberg, *The History of the British Petroleum Company: Volume 2: The Anglo-Iranian Years, 1928- 1954*.
Cambridge: Cambridge University Press, 1994, pp. 410- 511; James Cable, *Intervention at Abadan: Plan Buccaneer*, Basingstoke: Macmillan, 1991; Mostafa Elm, *Oil, Power and Principle: Iran's Oil Nationalization and its Aftermath*, Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1992.

(٦) Susan Strange, *Sterling and British Policy: A Political Study of an International Currency in Decline*, Oxford: Oxford University Press, 1971, p. 107; Homa Katouzian, "Oil Boycott and the Political Economy: Musaddiq and the Strategy of Non-Oil Economics," in James A. Bill and William Roger Louis (eds), *Musaddiq, Iranian Nationalism and Oil*, London: I. B. Tauris, 1988, p. 207.

(٧) Letter from H. G. Jakins to Sir Rupert Hay, 16 Oct 1951, FO 371/ 91260.

(٨) Persian Gulf: Annual Review for 1951, FO 371/ 98323; Telegram from the =

وصارت مسألة استثمار أو توظيف أرصدة الأمير بالجنيه الإسترليني مصدر قلق خاص لبريطانيا. وقد علّق أحد مسئولي وزارة الخزانة، وفي ذهنه النُّدرة السائدة للدولار، بقوله: «لن يكون من السهل إقناع الشيخ عبد الله السالم بإيداع أمواله بالجنيه الإسترليني في الوقت الذي يبدو فيه الدولار أكثر جاذبية بالنسبة له من أي وقت مضى»(٩). وأشار بنك إنجلترا زيادة على ذلك إلى: «حقيقة أنّ هذه الكمّية الكبيرة من الجنيه الإسترليني ستذهب إلى هذه المنطقة البدائية والحيويّة تجعل المشكلة ذات أهمية كُبرى»(١٠). ووصف المقيم السياسي في الخليج السير رابرت هاي الوضع «بالمُخيف»، وأكّد على أنّه «هذا هو الوقت المناسب الذي نبدأ فيه بتوجيه الأمير نحو المسارات الصحيحة فيما يتعلّق بالتصرّف بفوائض إيراداته»(١١).

وكانت وزارة الخارجية أيضاً مدركة للتحدّيات التي تواجه كلاً من بريطانيا والكويت على ضوء التّزايد السريع في عوائد النفط. وقد عبّر رئيس الإدارة الشرقية جي فيرلونغ عن موقفها حيث دوّن ما يلي: «إنّ الزيادة الضخمة في الإنتاج المتوقّع للنفط في الكويت وقطر - مُضافاً إليها ارتفاع معدّل العوائد نظير حقوق المِلْكية التي من المتوقّع أن يحصل عليها الحُكّام - لا بدّ أن تؤدّي حتماً لا سيما في الكويت إلى درجة من النّمو السريع في الإيرادات، تتجاوز بكثير وبكل المقاييس قدرة هذه الدول الصغيرة على استيعابها»(١٢). واستطرد

Commonwealth Relations Office to the UK High Commissioner in India, No. 1876, 4 Oct = 1951, T 236/ 4286.

(٩) "Persian Gulf," Minute by M. T. Flett, 21 Jan 1952, T 236/ 4286.

(١٠) "Middle East Oil: Iraq and the Persian Gulf," Note by the Bank of England, 23 Nov 1951, POWE 33/ 1969.

(١١) Letter from Hay to G. W. Furlonge, No. 111. 12/ 16, 13 Nov 1951, Fo 371/ 91300.

(١٢) "The Persian Gulf," Minute by Furlonge, 5 Nov 1951, FO 371/ 91283.

فيرلونغ قائلاً: «ومن جانب آخر، فإنّ السياسة الحالية المتّبعة لتوجيه هذه البلدان فُرادى نحو الاستقلال المنشود تحرمنا من تولّي مسئولية مباشرة عن إدارتها، خصوصاً وأنّ قُدرة حكّامها وشعوبها على تطوير كوادر بشرية قادرة على التعامل مع هذه الإيرادات المُنتفخة هي قدرة محدودة جداً». ودخل وزير الخارجية البريطاني أنتوني إيدن أيضاً على خطّ النقاش، مُعلناً: «إنّ ذلك يحتاج إلى مراقبة. فأنا أعرف معظم هذه الإمارات بشكل جيد نسبياً، ويجب علينا اتّباع سياسة مدروسة بعناية، وإلّا فإنّنا يمكن أن نتعرّض لمشاكل»(١٣).

وتوصّل مسئولون شاركوا في اجتماع عُقد في وزارة الخارجية البريطانية في مُستهلّ عام ١٩٥٢م إلى خُلاصة مفادها: «أنّ حكومة صاحبة الجلالة (بريطانيا) لها مصلحة مزدوجة في الأغراض التي توجَّه نحوها إيرادات الكويت الطائلة من الجنيه الإسترليني، وذلك بحكم التزامها تجاه الأمير كقوّة حامية له، ولأنّ من مصلحتها الخاصّة الحفاظ على وضع الجنيه الإسترليني»(١٤). ومع نهاية عام ١٩٥١م، طالب السير رابرت هاي بإرسال مسئول إلى الكويت لتقديم توصيات للأمير بشأن توظيف إيراداته الفائضة(١٥). وقد سبق للوكيل الدائم بوزارة الخارجية السير ويليام سترانغ أن اقترح أن يقوم نائبه السير روجر ماكنز بزيارة للخليج بغرض الاستطلاع والدراسة(١٦). ووافق ماكنز على القيام بهذه المهمّة وسافر إلى الكويت في شهر شباط/فبراير ١٩٥٢م.

---

(١٣) Minute by Anthony Eden, 1 Dec 1951, FO 371/ 91283.

(١٤) Note of a meeting held in the Foreign Office to discuss the administration of Persian Gulf oil revenues, 15 Jan 1952, POWE 33/ 1969.

(١٥) Letter from Hay to Furlonge, No. 111. 12/ 16, 13 Nov 1951, FO 371/ 91300.

(١٦) Minute by Sir William Strang, 10 Sept 1951, FO 371/ 91341.

ورافق ماكنز في سفره كل من كلود إيفان لومب[١٧] من بنك إنجلترا و «د. ر. سِربل» من وزارة الخزانة، واجتمع الثلاثة بالأمير في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٥٢م. وجاء في تقرير ماكنز حول نتائج المباحثات: «كان من الصّعوبة بمكان أن نشرح لنوري السعيد (رئيس الوزراء العراقي) آلية عمل منطقة الإسترليني، ولكنّي لا أستطيع أن أصف لكم بشكل مناسب مدى صعوبة شرح ذلك لعبد الله السالم»[١٨]. حاول ماكنز خلال الاجتماع أن يُوضّح ويُقنع الأمير بحقيقة حجم إيراداته الضخمة من شركة نفط الكويت، وأنّ جزءاً منه فقط يكفي لمصروفاته وتمويل مشاريع التنمية، وتندرج المقترحات المحددة التي قدّمها ماكنز للأمير ضمن فئتين: اختيار مستشارين يقومون بتوجيه الأموال للمصروفات المعتادة للحكومة ومشاريع التنمية؛ وتشكيل لجنة مُصغرة في لندن تقوم بالاستثمار بسندات الإسترليني بالنيابة عن الأمير. وعندما ألحّ الشيخ عبد الله السالم طالباً إيضاحاً حول ماهية الخطر الذي تمثله أرصدته المالية الراكدة على الجنيه الإسترليني، ردّ ماكنز بالتركيز على احتمال فقدان الثقة بالإسترليني. وعلّل ماكنز ذلك بأنّه: «إذا ما بقيت مثل هذه المبالغ الطائلة غير مُستثمرة، فإنّها قد تصبح ذات تأثير يُضعف الإسترليني التي للكويت وللبلدان الأخرى الأعضاء في منطقة الإسترليني مصلحة كبرى مشتركة فيها»[١٩]. ومع ذلك، فقد تأنّى الشيخ عبد الله، ووعد

---

(١٧) Claude Evan Loombe (1905- 78); CMG; Chartered Bank, 1924- 41; Ministry of Finance, Iraq Government, 1941- 5; entered the Bank of England, 1945; Adviser, 1945-64; Adviser to the Governors, 1964- 5; Director, British Bank of the Middle East, 1965- 77; Chairman, 1967- 74; member, Kuwait Currency Board, 1960- 9; Jordan Currency Board, 1956- 60; Libyan Currency Board, 1952- 6.

(١٨) Telegram from Sir Roger Makins to the Foreign office, No. 24, 21 Feb 1952, T 236/ 4287.

(١٩) Ibid.

فقط باستشارة ممثله في لندن السيد كِمب. وعندما اجتمع كِمب مع مسئولي وزارة الخارجية، ذكر لهم وجهة نظر مفادها أنّ هناك احتمال معقول أن يقبل الأمير مقترحات الاستثمار البريطانية(٢٠). إلّا أنّ كِمب حذّر بعدها من الضغط على الأمير، مقترحا التواصل معه في خريف ذلك العام. كما تمّ تأجيل مقترحات الاستثمار أيضاً بسبب مشاكل حادّة في الحكْم تعرضت لها الكويت أثناء عام ١٩٥٢م.

أفاد كل من الوكيل السياسي سي ج بيلي والمدير العام لشركة نفط الكويت ل ت جوردان، في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٥٢م، بوجود إشاعات حول عزْم الشيخ عبد الله السالم التخلّي الوشيك عن الحكم(٢١). وقد أكّد صحّة هذه الإشاعة سكرتير الدولة عبد الله ملّا صالح، الذي أخبر بيلي أنّ الأمير كان يعاني من مصاعب جمّة بسبب عدم طاعة وإسراف الشيوخ الآخرين، وأنّه في محاولة منه لكي يدفعهم إلى الانضباط فقد هدّد بالتنازل عن الحكْم(٢٢). وكانت إحدى جرائم الشيوخ الرئيسية هي الاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي الصحراوية عبر ترسيمها بعلامات طمعاً في تثمين واستملاك الدولة لها نظير مبالغ طائلة عندما تحتاجها لمشاريع التنمية. وكتب بيلي معلّقاً على هذا السلوك المُشين: «لا يوجد على مستوى الخليج نظير لأسرة آل صباح في الطمع والأنانية»(٢٣). ووثّق التقرير الإداري للكويت لعام ١٩٥١م، إضافة إلى ذلك، أنّ الشيوخ كانوا مذنبين «بتكرار التصرّف باستقلالية عن

(٢٠) "Kuwait," Minute by E. A. Berthoud, 26 Feb 1952, T 236/ 4287.

(٢١) Telegram from C. J. Pelly to the Foreign Office, No. 91, 28 April 1952, FO 371/ 98325; Letter from L. T. Jordan to C. A. P. Southwell, No. 190, 6 May 1952, BP 106876.

(٢٢) Telegram from Pelly to the Foreign Office, No. 93, 29 April 1952, FO 371/ 98325.

(٢٣) Letter from Pelly to Hay,27 May 1952, FO 371/ 98325.

السلْطة المركزية للأمير على غرار ما فعله بارونات ما قبل عهد سلالة تيودور في بريطانيا (١٤٨٥ ـ ١٦٠٣م»)[٢٤]. ووافق هاي على ذلك بقوله: «إنّ الصراع الحالي هو بين المَلِك وباروناته المنفلتين وليس بين الشعب بعمومه وطبقة النبلاء أو الأروستقراط»[٢٥]. وتمثّل ردّ فعل وزارة الخارجية على هذا الإحساس المتزايد بالأزمة في الكويت في إحياء فكرة تشكيل مجلس تنفيذي يتكوّن من الشيوخ البارزين، الذين يكونون مسئولين مباشرة أمام الأمير كما تكون لهم صلاحيّة اتّخاذ قرارات وإصدار التعليمات في كافة المجالات[٢٦]. كما طرحت وزارة الخارجية مقترحاً آخر مثيراً للخلاف بشكل أكبر، ألا وهو تعيين مستشار بريطاني كبير للإشراف على كافة الأمور الإدارية والاقتصادية والمالية، ويكون عضواً كذلك في المجلس التنفيذي المقترح. ولكنّ السير رابرت هاي أشار إلى التعيين المقترح بقوله: «سيكون ذلك. . . أمراً غير شعبيّ بالمرّة في الكويت، وربّما يدفع الأمير إلى ترجيح تخلّيه عن الحكْم إذا اعتقد أنّنا نصرٌّ على ذلك»[٢٧]. إضافة إلى كل ذلك، ومع الإقرار بأنّ المستشار البريطاني الحالي المقدم كرتشتون «لم يكن الرجل المناسب تماماً للوظيفة»، فإنّ هاي كان مستعدّاً لمنحه فرصة أخرى لعدّة شهور قبل أن يسعى ليحلّ محلّه أو أن يستبدله[٢٨].

حتى كرتشتون نفسه قد عبّر عن شكّه المبدئي حيال مقترح تعيين

---

(٢٤) Kuwait Administrative Report for 1951, FO 371/ 98323

(٢٥) Letter from Hay to Eden, No. 64, 11 June 1952, FO 371/ 98333.

(٢٦) Telegram from the Foreign Office to Bahrain, No. 311, 30 April 1952, FO 371/ 98325.

(٢٧) Telegram from Hay to the Foreign Office, No. 242, 30 April 1952, FO 371/ 98325.

(٢٨) Letter from Hay to R. F. G. Sarell, 21 April 1952, FO 371/ 98349.

كبير مستشارين، ولم يكن ذلك أمراً غير طبيعي، وكما قال كرتشتون:

إنّ استعمال كلمة «كبير»... توحي بوجود اعتقاد في مكان ما أنّ المصاعب المصاحبة لمهمتنا هنا سوف تخضع لمشورة أكثر نضجاً ومهارة من تلك التي يتلقّاها حضرة صاحب السمو الأمير حالياً، وإذا كان الأمر كذلك... فإنّ ذلك يكشف عن فهم مغلوط لجذور أسباب هذه المصاعب، هذه الأسباب هي (١) انعدام وجود الإدارة الأساسية الملائمة للتعامل مع مشروع التنمية الضخم جداً الذي تبنّته الحكومة و(٢) عدم قدرة الأمير أو تردّده بشأن إنفاذ القرارات التي أُشير عليه بها ووافق عليها وتبنّاها لتحسين مستوى جهازه الحكومي[٢٩].

وكان كريشتون مع ذلك يؤيّد اختيار مساعد خاص للأمير يتحدث العربية، بالإضافة إلى تعيين «خبراء» بريطانيين لإدارة كافة الدوائر الحكومية[٣٠]. وقدّم هاي دعماً لمقترح كرتشتون، معللّا ذلك «بأنّ الأمير وعموم الشعب في الكويت سيكونون أكثر استعداداً لقبول خبيرين بريطانيين أو ثلاثة في مستوى أدنى من كبير المستشارين المقترح على شاكلة بلجريف (في البحرين)»[٣١]. أخَذَت مشاكل إدارة الحكم في التفاقم أثناء فترة دراسة بريطانيا لماهيّة الإجراءات التلطيفية الواجب اتخاذها، وكانت تصرّفات الشيخ فهد السّالم، الأخ غير الشقيق للأمير، هي الأكثر إثارة للقلق.

---

(٢٩) Letter from G.C. L. Crichton to Pelly, 13 May 1952, FO 371/ 98349.

(٣٠) Telegram from Hay to the Foreign Office, No. 310, 6 june 1952; Letter from Hay to A. D. M. Ross, 7 June 1952, FO 371/ 93350.

(٣١) Telegram from Hay to the Foreign Office, No. 26, 31 May 1952, FO 371/ 93350.

فنظراً لكون الشيخ فهد السالم عضواً بارزاً من فرع **أولاد سالم** من الأسرة فقد تولّى منصباً قيادياً في دائرة المالية؛ ولكن سرعان ما اكتسب سمعة سيئة بسبب مخالفاته، فقد قام مجلس الشورى في عام ١٩٤٠م ـ مغتنماً فرصة غياب الشيخ فهد عندما سافر إلى البحرين ـ بمراجعة حساباته، وتمّت مواجهته بعد عودته من السفر بما يثبت وجود مخالفات محدّدة فيها، وقد أدّى ذلك إلى احتدام النقاش بين الطرفين، وقيل: إنّ الشيخ قد بصق في وجه عضوين من أعضاء المجلس[٣٢]. وكان البريطانيون أيضاً يشكّون في أمانته، فقد وصف الوكيل السياسي إدارته للمالية بأنها «لا تجلب له ولا للبلد نفعاً»[٣٣]. كما كانت بريطانيا تنظر أيضاً إلى الشيخ فهد بارتياب بسبب ميوله السياسية. ففي زيارة له للإسكندرية في شهر آب/ أغسطس ١٩٤٤م، على سبيل المثال، تسبّب ببعض الإزعاج لأنّه ناقش قضية الوحدة العربية مع رئيس الوزراء المصري مصطفى النحاس باشا[٣٤]. وقال هاي واصفاً الشكوك البريطانية تجاه الشيخ فهد السالم «بأنّه غير نزيه تماماً»[٣٥]. وزيادة على ذلك فقد نصح هاي وزارة الخارجية بشأن كيفية معاملة هذا الشيخ الفالت أثناء زيارته إلى لندن في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٠م مقترحاً: «وجوب معاملته بلباقة لكونه أخاً للأمير، ولكن دون مُبالغة بسبب ما اشتهر عنه سابقاً من اختلاس لأموال الدولة»[٣٦]. وقد تزايدت

---

(٣٢) Administration Report of the Kuwait Political Agency for the Year 1940, by A. C. Galloway, 26 Jan 1941, R/ 15/ 5/ 364.

(٣٣) Telegram from the Political Agent to C. G. Prior, No. 642, 23 Aug 1944, R/ 15/ 5/ 217.

(٣٤) Ibid.

(٣٥) Telegram from Hay to the Foreign Office, No. 410, 1 Dec 1950, FO 371/ 82163.

(٣٦) Ibid.

شكوك بريطانيا بالشيخ فهد بعد تعيين إينوك سيفيير دنكان كأوّل قنصل أمريكي في الكويت في شهر حزيران/ يونيو عام ١٩٥١م[٣٧]. وذُكر أنّ الشيخ فهد السالم كان يرعى دنكان «وكأنّه تحت جناحه»، وقد وضع تحت تصرّف القنصل أحد البيوت التي كان سابقاً سكن لإحدى زوجاته[٣٨]. كما وظّف دنكان المدعو سالم قرابيط، وهو صديق عراقي للشيخ فهد، ليعمل مترجماً له[٣٩].

لقد أتاحت الإمبراطورية الإدارية الحكومية للشيخ فهد السالم في الكويت مجالاً واسعاً أمامه لإحباط الرّغبات البريطانية. فبالإضافة إلى تولّيه رئاسة دائرة الصحة، فقد ترأس دائرتي الأشغال العامة والبلدية في شهر نيسان/ أبريل ١٩٥٢م. وبسبب الإنزعاج الظاهر من تراكم المناصب واحتكارها فقد تحدّث بيلي إلى الأمير ونصحه باستبعاد الشيخ فهد[٤٠]. إلّا أنّ الشيخ عبد الله السالم ظلّ يماطل فقط. وسُرعان ما تجلّت قدرة الشيخ فهد على التعطيل والإعاقة فيما يتعلّق بمشاريع التنمية.

أخبر الشيخ فهد السالم خبير التنمية و ف. هاستيد في شهر تموز/ يوليو ١٩٥٢م، أنّ قرارات مجلس الإنشاء لا يمكن تنفيذها ما

---

(٣٧) Britain had initially resisted the appointment of an American consul, fearing that it would inevitably lead to demands from Egypt and Iraq for similar representation in Kuwait (Letter from B. A. B. Burrows to J. Palmer (US Embassy, London), 16 Aug 1949, FO 371/ 75038).

(٣٨) Letter from Jakins to the Acting Political Resident, No. 6 (90/ 33/ 51), 17 Sept 1951, FO 371/ 91354.

(٣٩) Miriam Joyce, *Kuwait, 1945- 1966: An Anglo-American Perspective,* London: Frank Cass, 1988, p. 16.

(٤٠) "Kuwait administration and advisers," Minute by Rose, 23 June 1952, FO 371/ 98351.

لم يتمّ اعتمادها لاحقاً من البلدية ومنه شخصياً[٤١]. وكان هاستيد خائفاً بشكل خاص على العقود مع المؤسسات البريطانية واحتمال إلغائها، وقد تحقّقت مخاوفه عندما رفض الشيخ فهد اعتماد طلب إنشاء سكن لموظفي جهاز الإشراف الحكومي. وقد تأزّمت الأمور عندما قرّر الأمير القيام بجولة بحرية لمدة ثلاثة أسابيع دون أن يحدّد قبلها ترتيبات ملائمة تتعلق بممارسة السلْطة أثناء غيابه. وفي ١٠ تموز/يوليو، حثّ كل من هاستيد وكرتشتون الشيخ عبد الله السالم بتفويض مجلس الإنشاء بممارسة صلاحيات محدودة أثناء غيابه، مما دفع الأمير المُنزعج إلى الإعراب عن نيّته التخلّي عن الحكْم[٤٢].

ولم يتسبّب التهديد المتجدّد للشيخ عبد الله السالم بالتنازل عن الحَكم في إحداث استنفار غير ضروري لدى وزارة الخارجية. فقد ذكر سي إم روز (من الإدارة الشرقية) أنّه: «إذا كان منع الشيخ فهد من إعاقة عملية التنمية السليمة للكويت وتجنّب الفوضى الحكومية أن يتحققا فإنّ علينا أن نجازف في السماح للأمير بتنفيذ تهديده بالتخلّي عن الحكم»[٤٣]. واسترسل روز واصفاً الشيخ عبد الله السالم بأنّه «غير حازم، وأنّه مثل العصا المكسورة، ويستحيل بالمرّة الحصول منه على أيّ قرار في أيّ أمر هام». كانت وزارة الخارجية في الواقع مستعدّة لتأييد تولّي الشيخ عبد الله المبارك للحكْم في حال حصوله على دعم من أسرة آل صباح على أن يتمّ مُسبقاً تعيين مساعد

---

(٤١) Telegram from J. A. F. Gethin to the Foreign Office, No. 175, 9 July 1952, FO 371/98351.

(٤٢) Telegram from Gethin to the Foreign Office, unnumbered, 10 July 1952, FO 371/98351.

(٤٣) Minute by Rose, 14 July 1952, FO 371/98351.

خاص له[٤٤]. لكن بيلي عبّر عن شكّه في استعداد عبد الله السالم التنازل لصالح عبد الله المبارك معدّداً «خصال التبذير الزائد والبهرجة والتهوّر التي يتّصف بها عبد الله المبارك» والتي كانت خصالاً «مكروهة» لدى الأمير[٤٥]. وأشار الوكيل السياسي جوين و. بِل، خليفة بيلي، في مذكّراته إلى الطُّرُق الشهوانية لعبد الله المبارك مُستذكراً: «إنّ عدد قصوره والثروة التي راكمها وفضائحه المتكرّرة في ملاهي بيروت وباريس تسبّبت في تكرار إحراج ابن أخيه الأمير»[٤٦].

وفي محاولة لمعالجة الشعور المتنامي بالأزمة كتب هاي إلى الأمير لحثّه ليس فقط على توظيف مساعد خاص بريطاني له، ولكن أيضاً ليفوّض مجلس الإنشاء ودائرة المالية ببعض سلطاته. ورغم أنّ الشيخ عبد الله السالم شكر حكومة صاحبة الجلالة (بريطانيا) على نصيحتها، إلّا أنّه أعطى إجابات غامضة بشأن التوصيات المحدّدة المقدّمة له[٤٧]. لكنّ الأمير، في محادثاته مع بيلي، كان أكثر صراحة، وعبّر عن انزعاجه من هذه المحاولات للتدخّل في الشئون الداخلية للكويت[٤٨]. وقد أكّد عجز بريطانيا عن إزاحة الشيخ فهد السالم محدودية نفوذها في الكويت. لقد أصبح من المقبول فعلاً وبشكل متزايد اعتماد أسلوب المهادنة والتعاون بدلا من المواجهة للتعامل معه؛ وذكر هاي أنّه «بما أنّ فهد لا يمكن التخلّص منه، فإنّ

---

(٤٤) Telegram from the Foreign Office to the Bahrain Residency, No. 459, 14 July 1952, FO 371/ 98351.

(٤٥) Telegram from Pelly to the Foreign Office, No. 49, 17 July 1952, FO 371/ 998341.

(٤٦) Sir Gawain Bell, *Shadows on the Sand*, London: C. Hurst and Company, 1983, p. 231.

(٤٧) Telegram from Pelly to the Foreign Office, No. 192, 5 Aug 1952, FO 371/ 98351.

(٤٨) Telegram from Pelly to the Foreign Office, No 186, 2 Aug 1952, FO 371/ 98351.

كرتشتون يبذل قُصارى جهده لمهادنته، أمّا باري فلَه علاقة طيّبة مع الشيخ فهد، وقام كرتشتون بإقناع هاستيد ليحاول أن يُنشئ صداقة معه كذلك»[٤٩]. وكانت ترقية الشيخ فهد السالم لتولّي رئاسة مجلس الإنشاء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٢م قد عزّزت من الحاجة للمحافظة على علاقات عمل مقبولة معه. ومع انحسار الأزمة الحكومية الحاليّة، فقد اتّجه اهتمام البريطانيين مرّة أخرى للتركيز على مسألة استثمار فوائض إيرادات الأمير.

٢

عندما قابل الوكيل السياسي سي جي بيلي الأمير في شهر تشرين الأول/أكتوبر، ذكر له الشيخ عبد الله السالم بأنّه لم يفهم ما قال له السير روجر ماكنز (نائب الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية) قبل ثمانية شهور حول الجنيه الإسترليني أو منطقة الإسترليني[٥٠]. واضطرت وزارة الخارجية إلى الإقرار بأنّ «الأمير قد لا تُعجبه أفكارنا بشأن الطريقة التي عليه أن يصرف بها جنيهاته الإسترلينية الفائضة، خصوصاً عندما يكون من الواضح جدّاً أنّ الهدف المباشر هو «تعقيم» أمواله أو توجيهها لقنوات تؤدّي إلى أقلّ درجة ممكنة من الضغط على الإسترليني وعلى موارد المملكة المتحدة»[٥١]. فقد اقترحت وزارة المستعمرات مثلاً أن يُستخدم جزء من فوائض الأمير المالية لتطوير التعليم الإسلامي في منطقة الساحل الشرقي لأفريقيا[٥٢]. لكنّ موقف وزارة الخزانة كان حذراً تجاه مثل

(٤٩) Letter from Hay to D.A. Greenhill, 28 Nov 1952, FO 371/98352.

(٥٠) Telegram from Pelly to the Foreign Office, No.243, 20 Oct 1952, FO 371/98399.

(٥١) Letter from Berthoud to Sir L. Rowan, 16 Oct 1952, FO 371/98399.

(٥٢) Letter from W. L. Gorell Barnes to Sir James Bowker, 23 Sept 1952, FO 371/98458.

هذه المقترحات. وقد عبّر أحد المسئولين عن ذلك الموقف بقوله: «إنّ أول ما يهمّنا بخصوص فوائض إيرادات الشيخ النفطية هو ضمان الحصول على موافقته على مقترحاتنا لاستثمارها، ويجب علينا أن نكون شديدي الحذر من فعل أيّ أمر قد يعيق تحقيق هذا الهدف»(٥٣). ومع ذلك، فقد عبّر الأمير في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر عن استعداده المبدئي للتجاوب مع مقترحات بريطانيا حول استثمار الأرصدة الفائضة بالجنيه الإسترليني(٥٤). ولم يكن من الواضح ما الذي جعل الأمير يتجاوب مع ذلك، ولكن يبدو من المحتمل أنّ تأييد السيد كِمب للمقترحات البريطانية كان عاملاً حاسماً في ذلك، كما أنّ معرفة الأمير بأنّ من الممكن تحقيق عائد مُجز على أمواله من خلال الاستثمار في سندات الإسترليني، لا شكّ أنّها قد أسهمت في اتّخاذ الأمير لقراره. ومع ذلك، فقد عبّر الوكيل الأول للمقيم السياسي البريطاني في البحرين سي م بيري - جوردون عن قلقه بشأن احتمالات استمرار دعم الكويت للإسترليني على المدى البعيد. فقد لاحظ:

> أنّه من المهم إدراك أنّنا في المآل الأخير نعتمد على حُسن ظنّ الأمير وأسرته، وأنّ العامل الإنساني هنا ضعيف، حتى المبادئ الأساسية التي تنطلق منها العملية التي نباشرها الآن لم ولن تكون أبداً مفهومة لدى الكويتيين المعنيين بها مباشرة. فحماية الإسترليني بالنسبة لهم هي فقط تعبير مُخفّف للمشاعر القومية البريطانية المضادّة للولايات المتحدة، وتُمثل في الحقيقة شيئاً أكثر قليلاً من نزوة عابرة نستسلم لها من أجل «الأيام أو

---

(٥٣) Letter from Flett to Bowker, 20 Oct 1952, FO 371/98458.

(٥٤) Telegram from Pelly to the Foreign Office, No. 245, 21 Oct 1952, FO 371/98399.

الأمجاد الخوالي (للإمبراطورية البريطانية»)، شريطة ألّا يُمثّل ذلك عبئاً عليهم بأيّ حال(٥٥).

تمّ الحصول أخيراً على موافقة الأمير وتوقيعه على مُقترحات الاستثمار في شهر شباط/فبراير ١٩٥٣م. وتشكّلت هيئة الاستثمار الكويتية التي تمّ تأسيسها، والتي ضخّت فيها الكويت مبدئياً رأسمالاً بلغ ٢٧ مليون جنيه إسترليني، من أربعة أعضاء هم: هـ ت كِمب، واللورد بيرسي (عضو في ديوان بنك إنجلترا)، واللورد كينيت (أحد مديري البنك البريطاني للشرق الأوسط)، وسي بي ل ويشو (الشريك في مؤسسة فرشفيلد، وهم مكتب محاماة الأمير). وعلى الرغم من إنشاء هيئة الاستثمار الكويتية فقد ظلّ البريطانيون غير مطمئنّين. فقد حذّر هاي من «أنّنا إذا مارسنا ضغطا كبيراً جدّاً لإبطاء مشاريع التنمية المحلية وزيادة الاستثمار في الخارج فمن المؤكّد أنّنا سوف نُتّهم بالتصرّف في إيرادات الكويت لأغراض منحازة»(٥٦). كما أفصحت هيئة التجارة عن تحفّظات تجاه السياسة البريطانية فيما يتعلّق بفوائض إيرادات الأمير، فقد جهَر أحد المسئولين برأيه قائلاً: «يجب أن أعترف بوجود بعض الشكوك لديّ حيال الافتراض الأساسي (التي تقوم عليه سياستنا)... وهو أنّ غرضنا المباشر يجب أن يكون «تعقيم» أموال الأمير بالجنيه الإسترليني، لأنّنا لا نستطيع أن نستردّها مقابل بضائع، فهل هذا أمر مشروع حقّاً؟»(٥٧) وقد لخّص أحد مسئولي وزارة الخارجية المأزق الذي يواجه بريطانيا بقوله:

إنّ مبدأ اقتراح طُرُق تستخدم فيها الكويت ثرواتها بدلاً من

---

(٥٥) Letter from C. M. Pirie-Gordon to Hay, 11 Nov 1952, FO 371/98400.

(٥٦) Telegram from Hay to the Foreign Office, No. 165, 3 March 1953, FO 371/104340.

(٥٧) Letter from I. A. H. Moore to J. E. Coulson, 25 March 1953, FO 371/104341.

إيجاد المبرّرات للطُّرُق والوسائل لاحتجازها قد يبدو موضع تساؤل، بالنظر إلى الصعوبات الحالية التي تعاني منها منطقة الإسترليني. لكن أن نستخدم نفوذنا في الكويت لإيجاد حلّ لهذه المشكلة المقصود بها مساعدة المملكة المتحدة وليس الكويت سيكون أمراً وتصرفاً معيباً أخلاقياً(٥٨).

على الرغم من هذه الهواجس حول مدى ملائمة مقترحات الاستثمار هذه، فقد ظلّ البريطانيون مقتنعين بالحاجة إلى إدارة فوائض الكويت المالية بطريقة تؤدّي إلى إحداث أقلّ ضغط ممكن على اقتصاد المملكة المتحدة(٥٩). فقد أوضحت وزارة الخارجية على سبيل المثال في معرض توجيهها للمقيم السياسي البريطاني الجديد في الخليج برنارد باروز بشأن واجباته الرئيسية بعد تعيينه في شهر تموز/ يوليو ١٩٥٣م:

بأنّ إنفاق الكويت لإيراداتها الضخمة من الجنيه الإسترليني دون توجيه مناسب يمكن أن يُحدث ضرراً شديداً جداً بمنطقة الإسترليني، وأنّ حكومة صاحبة الجلالة (بريطانيا) لم يعد بمقدورها أن تقيّد نفسها بالدور التي رسمته وحدّدته المعاهدات والاتفاقيات السارية وأجازته سوابق تطبيقها؛ وعلى ممثليها أن يُشغلوا أنفسهم في كافة الشئون التي تؤثّر على الاستقرار السياسي والاقتصادي للكويت أو التي يمكن أن تؤثّر على مصالح المملكة المتحدة بأوسع معنى ممكن(٦٠).

---

(٥٨) "Kuwait Revenues," Minute by C.T. Gandy, undated, FO 371/104341.

(٥٩) Paul W. T. Kingston, *Britain and the Politics of Modernization in the Middle East, 1945-1958*, Cambridge: Cambridge University Press, 1996, pp. 42-4.

(٦٠) Letter from the Foreign Office to Burrows, No. 125 (EA 1053/8), 24 July 1953, FO 371/104270, cited in Jill Crystal, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar*, Cambridge: Cambridge University Press, 1995, p. 67.

وقد تجلّى إصرار بريطانيا على تولّي دور قياديّ في شئون الكويت الداخلية عبر ضغطها المتجدّد على الأمير لتعيين مستشار بريطاني كبير.

عُقد في شهر نيسان/أبريل ١٩٥٣م اجتماع ضمّ مسئولين بريطانيين من وزارة الخارجية، ووزارة الخزانة، ووزارة الوقود والطاقة، ووزارة العلاقات بدول الكومنولث (المستعمرات)، وبنك إنجلترا لمناقشة الوضع في الكويت. وعلى الرغم من إقرار الحاضرين بأنّ السلْطة التنفيذية لا بدّ أن تبقى في أيدي الكويتيين، إلّا أنّهم اتّفقوا على أنّ بريطانيا عليها «أن تركّز على زيادة صلاحيات المسئولين البريطانيين الذين عيّنتهم السُّلطات الكويتية بصفة استشارية وتحسين الوسائل التي نستطيع من خلالها التمكّن من إقناع الأمير بقبول نصائح حكومة صاحبة الجلالة»(٦١). كما تمّ التعبير خلال الاجتماع عن الشكّ في امتلاك كل من كرتشتون وهاستيد المعرفة الفنّية اللّازمة التي تمكّنهم من إسداء أفضل النصائح أو الحضور الكافي لضمان أنّ النصائح التي يقدمونها يتمّ قبولها. وبغضّ النظر عن التعنّت الذي أبداه الأمير سابقاً، فقد توصّل الحضور إلى نتيجة مؤدّاها وجوب فرض تعيين كبير مستشارين فوق المستشارين الحاليين، وطلبت وزارة الخارجية في خطوة تمهيدية من رئيس المكتب البريطاني للشرق الأوسط السير توماس راب أن يقوم بزيارة دراسيّة إلى الكويت لكي يُعدّ تقريراً حول الوسائل الممكنة لتقوية النفوذ البريطاني هناك(٦٢). وقد وافق راب على القيام بالمهمة وسافر إلى الكويت في شهر حزيران/يونيو ١٩٥٣م.

---

(٦١) Record of a meeting at the Foreign Office to discuss the situation in Kuwait, 16 April 1953, FO 371/104325.

(٦٢) Telegram from the Foreign Office to Sir Thomas Rapp, No. 812, 12 May 1953, FO 371/104327.

جاء في تقرير راب خُلاصة لما توصّل إليه مفادها: «إنّ الخطر الرئيسي. . . قد نشأ من حصول الكويت المفاجئ على الثروة، وتبنّي برنامج تنمية طموح جدّاً في بلد صغير معتاد على الحكم الفردي ويفتقر إلى أبجديات النظام الحكومي المناسب»(٦٣). واستطرد راب بقوله: «إنّه ما لم يتمّ إيجاد مثل هذا النظام الإداري وبسرعة وتتمّ الموائمة بين وتيرة التنمية والقدرة الإدارية، فسوف ينجم عن ذلك وضع فوضوي أكبر، من شأنه أن يكون أشدّ ضرراً علينا من ضرره على الكويت نفسها، لذلك فإنّ من الضروري أن نولي اهتماماً مباشراً بالشئون الداخلية للكويت بشكل أكبر مما كنّا نوليه إيّاها في السابق». ومع ذلك، فقد كان راب مدركاً جداً للصعوبات العملية التي تعترض تحقيق مثل هذا الهدف، ولافتاً الانتباه إلى «الطبيعة الهشّة لحقوقنا في الكويت، والتي لم تكن راسخة بشكل من الأشكال، سواء باعتبار طول مدّة ارتباطنا بها ولا بمدى شمول اتفاقياتنا معها، مقارنة مع البحرين على سبيل المثال»(٦٤). ولم يثني ذلك راب من ختم تقريره بقوله: «إنّ تعيين مستشار كبير هو أمر حتميّ لممارسة تأثير مستمر على الأمير، وللإشراف على إدخال الإصلاحات الإدارية الضرورية، وللتنسيق بين أنشطة المستشارين البريطانيين»(٦٥). ورغم أنّ وزارة الخارجية كانت تتعاطف بشكل كامل مع طروحات راب، إلّا أنّها عبّرت عن تحفّظاتها بشأن واقعية توصياته على ضوء فشل محاولات عالية المستوى جرت لإقناع الشيخ عبد الله السالم بقبول تعيين المستشار الكبير المُقترح خلال

---

(٦٣) Letter from Rapp to Sir Winston Churchill, No. 20, 17 June 1953, FO 371/104328.

(٦٤) "The situation in Kuwait," p. 2, 12 June 1953, enclosure to Rapp's despatch No. 20, 17 June 1953, FO 371/104328.

(٦٥) Ibid., p.3.

زيارته إلى لندن لحضور مراسم تتويج الملكة إليزابيث في شهر حزيران/ يونيو ١٩٥٣م.

تمّ طرح فكرة استغلال فرصة زيارة الشيخ عبد الله السالم إلى لندن في عام ١٩٥٣م لإقناعه بوجاهة ومِيزات تعيين مستشار بريطاني كبير في الكويت في اجتماع رسمي عُقد في وزارة الخارجية في شهر نيسان/ أبريل ١٩٥٣م(٦٦). فمع اقتراب موعد حفل تتويج ملكة بريطانيا قدّم كل من وزير الدولة في وزارة الخارجية سِلوين لُويْد ووزير الخزانة ر أ بتلر شرحاً لرئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرتشل طلبوا فيه أن يقابل أمير الكويت الشيخ عبد الله السالم، وقد أكّد بتلر مخاطباً تشرتشل: «بأنّ للكويت أهمية قصوى بالنسبة لنا، وأنا متأكّد أنّ حديثكم شخصياً سوف يؤدّي أكثر من أيّ أمر آخر إلى إقناع الأمير بمصالحنا في بلده وقدرتنا على مساعدته للتغلّب على المشاكل العديدة التي أفرزتها ثروته الجديدة والضخمة»(٦٧). وكان لُويْد أكثر تحديداً، فقد حثّ تشرتشل ليضغط على الشيخ عبد الله السالم، ويؤكّد على ضرورة وجود خبير بريطاني واحد يتعامل مع المشاكل المتواصلة الناشئة من التطوّر الاقتصادي السريع للكويت(٦٨). وأكّد رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرتشل، خلال اللقاء الذي جمعه مع أمير الكويت الشيخ عبد الله السالم في لندن في ١٠ حزيران/يونيو ١٩٥٣م، على دعمه لفكرة تعيين مستشار بريطاني كبير للإشراف على السياسة الاقتصادية والمالية للكويت،

(٦٦) Record of a meeting held at the Foreign Office to discuss the situation in Kuwait, 16 April 1953, FO 371/104325.

(٦٧) Minute from R. A. Butler to the Prime Minister, 21 May 1953, FO 371/104328.

(٦٨) Minute by Selwyn Lloyd to the Prime Minister, P.M./M.S./53/257, 10 June 1953, FO 371/104328.

وتعّهد تشرتشل بأن تساعد الحكومة البريطانية في عملية اختيار الشخص المناسب(٦٩). وأعرب الشيخ عبد الله السالم من جانبه عن رضاه بالترتيبات الحالية في هذا المجال، رافضاً إلزام نفسه بالموافقة على أي تعيينات أخرى، وخلال محادثات الأمير مع الوزير سِلوين لُويْد بعدها بيومين، أظهر الأمير صلابة مماثلة وأنّه لا يتزحزح عن موقفه، وأثار الأمير في المقابل مسألة دور بريطانيا في استرداد بساتين نخيل أسرة آل صباح في جنوب العراق «كهجوم مضاد» وتكتيك للردّ على ضغط بريطانيا عليه لتعيين كبير المستشارين(٧٠).

ترجع مِلْكية بساتين نخيل أسرة آل صباح إلى عام ١٨٧١م، حينما قام والي بغداد التركي مدحت باشا بحملة عسكرية داخل الجزيرة العربية (بمنطقة الأحساء). وتقديراً للمساعدة التي قدّمها الشيخ عبد الله (الثاني) بن صباح (حكم ما بين ١٨٦٦ ـ ١٨٩٢م) لهذه الحملة فقد كافئته السلطات العثمانية بإعطائه بساتين نخيل شاسعة تقع على ضِفَّتَيْ شط العرب في جنوب العراق(٧١). وتضمّنت اتفاقية توصلت إليها بريطانيا مع الشيخ مبارك الصباح في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٤م تعهُّد بريطانيا له بالاعتراف بمِلْكيته لهذه البساتين وضمان إعفائها من الضرائب إلى الأبد(٧٢). وقد تعذّر وفاء

(٦٩) Minute by J. C. B. Richmond, 10 June 1953, FO 371/104272.

(٧٠) "Ruler of Kuwait's Date Gardens," Minute by Greenhill, 13 July 1953, FO 371/104388.

(٧١) Richard Schofield, *Kuwait and Iraq: Historical Claims and Territorial Disputes*, second edition, London: Royal Institute of International Affairs, 1993, p.12; Maurice Mendelson and Susan Hulton, "Iraq's Claim to Sovereignty over Kuwait," in Richard Schofield (ed.), *Territorial Foundations of the Gulf States*, London: UCL Press Limited, 1994, p. 119.

(٧٢) H.V.F. Winstone and Zahra Freeth, *Kuwait: Prospect and Reality*, London: George Allen and Unwin, 1972, p. 76.

بريطانيا بهذا التعهّد، خصوصاً بعد حصول العراق على استقلاله عنها في عام ١٩٣٢م. ولم يكتف العراقيون بعد استقلالهم برفض الاعتراف بحصانة بساتين نخيل آل صباح من الضرائب، بل إنّهم أيضاً أيّدوا ضمنياً التحرّكات الساعية لحرمان شيخ الكويت من حقّه في مِلْكيتها[٧٣]. وقد تسبّبت الإجراءات القانونية العراقية المتعسّفة في هذا الشأن بإحراج شديد للبريطانيين. فقد كان البريطانيون ملتزمين أخلاقياً من جانب بالوفاء بتعهُّدهم الذي قطعوه عام ١٩١٤م، إلّا أنّهم كانوا من جانب آخر مُحبَطين بسبب استمرار عدم قدرتهم على الوفاء بتعهّدهم بسبب استقلال العراق، فقد خسر الشيخ أحمد الجابر في عام ١٩٣٣م، على سبيل المثال، مِلْكيته لغالبية مساحة إحدى بساتين النخيل، مما ترتّب عليه دفع البريطانيين تعويضاً له عنها[٧٤]، أمّا الأربعة أخماس الباقية من أملاكه فقد كانت موضوعاً لدعاوى قضائية متطاولة في المحاكم العراقية.

على الرغم من أنّ عوائد إيرادات النفط سُرعان ما فاقت وغطّت على ما يجنيه من عوائد من بساتين النخيل، فقد تشبّث أُمراء الكويت بقوة بدعاوى مِلْكيتهم لها. وقد سجّل أحد مسئولي وزارة الخارجية في عام ١٩٥٣م ملاحظته بأنّ: «شيخ الكويت لم تكن مطالبته لتسوية هذه القضية غير معقولة، ذلك لأنّه من الواضح أنّنا ملتزمون بأداء ما يُرضيه، ولسوء الحظ فإنّ الأمير لا بدّ أنّه سيقيس قيمة ومقدار حمايتنا له على ضوء نتائج هذه القضية»[٧٥]. كان أمام البريطانيين خياران: الأول هو محاولة تخليص أنفسهم من هذا التعهّد عبر تقديم

---

(٧٣) Penelope Tuson, *The Records of the British Residency and Agencies in the Persian Gulf*, London: India Office Library and Records, 1979, p. 135.

(٧٤) "Ruler of Kuwait's Date Gardens," Minute by Greenhill, 13 July 1953, FO 371/104388.

(٧٥) Minute by Greenhill, 7 July 1953, FO 371/104388.

تعويض للأمير، أو الاستمرار بتوجيه مناشدات للحكومة العراقية ورفع دعاوى قضائية في المحاكم العراقية. وتثير كلتا الطريقتين لمعالجة الوضع مشاكل أُخرى. أولها أنّ الأمير سوف لن يقبل تعويضاً مالياً من البريطانيين بالتأكيد. وقد أقرّ أحد مسئولي وزارة الخارجية بأنّ: «الأمير غنيّ جدّاً، وأنّ المبلغ الذي سوف نعرضه عليه كتعويض سينظر إليه باحتقار»(٧٦). وكان يُخشى فوق ذلك من أنّ عرض التعويض سيكون اعترافاً صريحاً بالفشل في الوفاء بالالتزام كاملاً، مما سيُضعف مصداقية بريطانيا لدى الأمير. وكانت وزارة الخارجية، إضافة إلى ذلك، قلقة بشأن ردّ فعل وزارة الخزانة على مقترح أن تقوم بريطانيا بتعويض الأمير. «إنّ وزارة الخزانة سوف لن يسهل إقناعها بأنّنا مُلزَمون بدفع مال لرجل لديه بالفعل الكثير جداً من المال»، كما قال أحد مسئوليها محذّراً(٧٧). أما خيار متابعة الأمر عبر المحاكم العراقية فقد أثبت أنّه عملية طويلة ومُكلفة، ولا ضمان لنجاحها. إنّ فشل بريطانيا المتواصل في حلّ المشاكل التي تسبّبت بها مسألة بساتين نخيل آل صباح لن تُشجّع الأمير على اتخاذ موقف أكثر تجاوباً تجاه تعيين مستشار بريطاني كبير.

وسلّم المقيم السياسي البريطاني الجديد ب أ ب باروز، بتاريخ ١٣ تموز/يوليو ١٩٥٣م، رسالة شخصية من رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرتشل إلى الأمير الشيخ عبد الله السالم يطلب فيها مرّة أخرى تعيين مستشار بريطاني كبير(٧٨). وكان باروز، الذي اعترف

(٧٦) "Ruler of Kuwait's Date Gardens," Minute by Greenhill, 13 July 1953, FO 371/104388.

(٧٧) Minute by Ross, 14 July 1953, FO 371/104388.

(٧٨) The text of the Prime Minister's message can be found in a telegram from the Foreign Office to the Bahrain Residency, No. 971, 31 July 1953, FO 371/104330.

بأنّه بلغ «أقصى درجات الصراحة» خلال محادثاته مع الأمير، قد أكّد على عدم جدوى بل وخطر ممارسة ضغوط إضافية عليه(٧٩). وحذّر باروز، مكرّراً هواجس الوكيل السياسي في الكويت من أنّ الإصرار على تعيين مستشار كبير سوف يؤدّي لخطر، ليس فقط، تجديد الأمير لتهديده بالتخلّي عن الحكْم، ولكن أيضاً لخطر وقف تعاونه معنا في الشئون المالية. وختم باروز منوّها أنّ النفوذ البريطاني يجب ممارسته مستقبلاً عبر القنوات التقليدية بشكل رئيسي، وأهمّها عبر الوكيل السياسي البريطاني في الكويت. وقد تمّ التوصّل إلى هذه القناعة عبر نقاشات تمّت في لندن حول مسألة رفع مستوى التّمثيل الدبلوماسي للوكيل السياسي البريطاني في الكويت.

وقد عبّر مدير شركة نفط الكويت سي أ بي ساوثويل، في بداية سنة ١٩٥٣م، عن وجهة نظر مفادها «أنّ التمثيل البريطاني في الكويت تنقصه القوّة»(٨٠). كان ساوثويل ساخطاً على وجه الخصوص من تبعية الوكيل السياسي في الكويت للمقيم السياسي البريطاني في الخليج ومقرّه البحرين؛ وكان يرى أنّ هذه التراتبية قد عفى عليها الزمن، ولا تأخذ بالحسبان الأهميّة الاقتصادية المتصاعدة للكويت مقارنة مع البحرين. وقد أُعجِب السير جون مود من وزارة الوقود والطاقة بوجهة نظر ساوثويل المنطقية، وأوصى بالسّماح للوكيل السياسي أن يتعامل مباشرة مع وزارة الخارجية(٨١). وصرّح مود قائلاً: «أظن أنّ هذا الإجراء سوف يُسهّل كثيراً مهمة الوكيل السياسي في كسب ثقة الأمير، وسوف يساعد في معادلة الحضور

---

(٧٩) Letter from Burrows to the Marquess of Salisbury, No. 78 (11023/17/53), 20 Aug 1953, FO 371/104330.

(٨٠) Minute by Rose, 8 April 1953, FO 371/104272.

(٨١) Sir John Maud to Pierson Dixon, 16 March 1953, POWE 33/1926.

الضخم الذي يبدو أنّ الأمريكيين يتمتّعون به ويمارسونه»[٨٢]. وكان من ضمن الإجراءات المحدّدة المقترحة التي درستها وزارة الخارجية لتغيير مستوى التمثيل البريطاني في الكويت نقل مقرّ المقيم السياسي البريطاني في الخليج من البحرين إلى الكويت، ونقل تبعية الوكيل السياسي المباشرة إلى وزارة الخارجية، ورفع مستوى تمثيل الوكيل السياسي[٨٣]. وقد تمّ إقرار وتنفيذ مزيج من المقترحين الأخيرين بعد نقاش ودراسة. وحصل الوكيل السياسي بعدها على موظفين إضافيين ومن بينهم مستشار اقتصادي، كما سُمح له بتلقّي التعليمات من وزارة الخارجية وتقديم التقارير مباشرة إليها[٨٤].

وقد أخطر وزير الخارجية المقيم السياسي البريطاني في الخليج، في معرض توضيحه للترتيبات الإدارية الجديدة، بأنّه:

> يجب على الوكيل السياسي أن يحافظ، بل ويوسّع دوره ليتمكن من تقديم المشورة للأمير، ليس فقط حول الشئون الخارجية والموضوعات الأخرى التي تدخل ضمن الواجبات التقليدية للوكالة السياسية، ولكن أيضاً في كافة الأمور المتعلّقة بالحكْم الصالح للكويت. إنّ الوضع المثالي هو الذي يسعى فيه الأمير بنفسه للرجوع بشكل طبيعي إلى الوكيل السياسي ليستشيره[٨٥].

---

(٨٢) Ibid.

(٨٣) Minute by Rose, 8 April 1953, FO 371/104272.

(٨٤) Letter from Foreign Office to Burrows, No. 125, 24 July 1953, FO 371/104270; Letter from the Foreign Office to Pelly, No. EA 1055/13, 25 July 1953, FO 371/104272. The enhanced status of the Political Resident did not mean that the Political Resident's role became redundant. Writing in 1956, G.W. Bell noted: "We have found the practice whereby the Political Resident is held in reserve and occasionally used as a "big gun" to be most useful" (Letter from G.W. Bell to D.M.H. Riches, No. 1011/11/56, 29 April 1956, FO 371/120568).

(٨٥) Letter from the Secretary of State to Burrows, No. EA 10110/24, 20 Nov 1953, FO 371/104264.

وحذّر وزير الخارجية مع ذلك من أنّ «المشورة المقدّمة للأمير يجب. . . ألّا نُصرّ عليها لدرجةٍ تُحَقّق عكس المقصود منها وتثير مشاعر قد تُضعِف من مكانة الوكالة السياسية». وختم وزير الخارجية بقوله: «لكي نحافظ على القدرة على ممارسة النفوذ والإبقاء على وضع أفضل للعلاقة مع الأمير والرأي العام الكويتي، فإنّ تقديم بعض التضحيات بمصالح معينة لتجاوز الحساسيات المحليّة والحركات الفكرية التي لا مفرّ منها وغير المُرحَّب بها قد يصبح أمراً لا مناص منه». وقد توصّل باروز مسبقاً إلى نتيجة مشابهة عندما لاحظ أنّ: «أفضل نوع من الحُكْم يناسب الكويت ولمدّة طويلة قادمة هو الحُكْم الفردي (الأوتوقراطي) الكريم أو حُكْم المُستبدّ الخيّر»(٨٦). لكن باروز اضطّر إلى الاعتراف بأنّه «على الرغم من كوْن الأمير خيّراً وليس مستبدّاً بالقدر الكافي فإنّ بقيّة أسرته كانوا كلّهم مستبدّين، ونادراً ما كانوا خيّرين»(٨٧).

وعندما أعادت وزارة الخارجية طرح مسألة تعيين مستشار كبير بشكل مبدئي في عام ١٩٥٤م، كان بيلي حريصاً على ضخّ جرعة من الواقعية في النقاش الدائر حولها بقوله:

> أعتقد أنّ فُرص النجاح في تحقيق ذلك لم تكن أبداً جيدة في السنوات الأخيرة، وهي قطعاً فُرص غير متاحة الآن بتاتاً. إنّ أُسرة آل صباح على استعداد تام للتعاون معنا ضمن الإطار التقليدي الذي بُنيت عليه علاقتنا. . . ولكن إذا حاولنا إدخال بعض التغييرات الكبيرة على الإطار التقليدي، فإنّ آل صباح سوف يقاومون بقوّة أيّ تطفّل على ما ينظرون

---

(٨٦) Letter from Burrows to the Marquess of Salisbury, No. 79 (10122/6/53), 20 Aug 1953, FO 371/104330.

(٨٧) Ibid.

إليه بأنّه من صميم مسئولياتهم[٨٨].

كان الوكيل السياسي بيلي متشكّكاً أيضاً حيال جدوى ممارسة ضغط على الكويتيين ليقبلوا بتعيين مستشار بريطاني كبير. وحذّر بقوله: «إنّهم مدركون طبعاً لقيمة نفط الكويت بالنسبة لنا، وإذا طلبنا منهم أن يختاروا بين قبول تعيين مستشار أو خسارة حمايتنا لهم فإنّ من المُحتمل أن حيلتنا لن تنطلي عليهم». وكان جي و. بِل الوكيل السياسي الجديد، الذي خلَف بيلي، يرى نفس الرأي، فقد توقّع بأنّ «تنامي مشاعر الاعتزاز بالهويّة الكويتية سوف تنقلب عمّا قريب لتكون ضدّ كلّ من هو غير كويتي ضمن العاملين في الجهاز الحكومي، وبما أنّ عدد موظفي الدولة البريطانيين قليل جدّاً، ويتواجدون في وظائف عُليا، فإنّ وضعنا في الكويت سيكون أقلّ انكشافاً»[٨٩]. وختم بِل تقريره متوقّعاً حدوث انخفاض تدريجي للنفوذ البريطاني في الكويت بقوله: «إنّه ما دامت مصالحنا الجوهرية في النفط والجنيه الإسترليني لم تتأثّر، فربّما علينا أن نشعر بقلق أقل بشأن بعض مسئولياتنا الأخلاقية» وقد اقتنعت وزارة الخارجية بهذه الطروحات. وقال أحد المسئولين فيها موافقاً على ذلك: «إنّ وضعنا في الكويت يجب أن يكون مَرِناً، كما يجب علينا أن نحرص على عدم المجازفة بهذا الوضع والنفوذ الذي نتمتع به عبر السعي بطريقة فظّة لمدّهما وأن نفرض رأياً ونحشره في حلوق الكويتيين»[٩٠]. إنّ استمرار بقاء النفوذ البريطاني، رُغم ذلك، قد تعرّض لمخاطر بسبب سلوك الشركات البريطانية العاملة في الكويت.

---

(٨٨) Letter from Pelly to Burrows, No. 1015/2, 9 Feb 1954, FO 371/109807.

(٨٩) Letter from Bell to Fry, No. 10112/17/55, 15 Aug 1955, FO 371/114588.

(٩٠) Letter from P. Broad to Bell, No. EA 1017/27, 3 Sept 1955, FO 371/114588.

٣

تبنّت حكومة الكويت بتشجيع من هاستيد خطّة تنمية طموحة للأعوام ما بين ١٩٥٢ و ١٩٥٧م، وخصّصت لها ميزانية تزيد عن ٩٠ مليون جنيه إسترليني. وقد ذكر روز معلّقاً على حجم هذا البرنامج الإنمائي: «إنّ الكويت مصمّمة بلا شكّ على أن تصبح دولة رفاه حديثة في أسرع وقت ممكن»(٩١). لكنّ البريطانيين من جانبهم شخّصوا عدداً من المخاطر المحتملة التي تنطوي عليها خطة التنمية السريعة هذه. فقد كان يُخشى في المقام الأول من أنّه في حالة عدم تجنيب مبالغ كافية للاستثمار (في الخارج) فإنّ أيّ انخفاض مستقبلي في إيرادات النفط سوف تتسبّب في عدم القدرة على استدامة مشاريع التنمية. وشرح هاي هذه النقطة مُلاحظاً:

> أنّ محاولة إيجاد دولة رفاه خارقة يحصل فيها الجميع على كل شيء بلا مقابل، أمرٌ يستدعي الحذر، ليس لأنّ ذلك يعني أنّ أيّاً من المشاريع القائمة لن يُسدّد تكاليف صيانته، ولكن أيضاً بسبب زيادة عدد السكان التي ستشهد قفزات عديدة من خلال هجرة المغامرين وشُذّاذ الآفاق من كافّة أنحاء الشرق الأوسط إليها(٩٢).

وكانت وزارة الخارجية تخشى فوق ذلك من أنّ وتيرة التنمية إذا لم يتمّ وضع قيود عليها فمن المحتمل أنّ حجم ومعدّل النفقات فيها قد يتسبّب بحدوث وضع تضخّمي في الكويت(٩٣). وحذّر روز،

---

(٩١) "Progress on the recommendations in Sir Roger Makins," report on his visit to the Persian Gulf" Minute by Rose, 20 March 1953, FO 371/104270.

(٩٢) Letter from Hay to Eden, No. 32, 19 March 1953, FO 371/104325.

(٩٣) "Sir Roger Makins' report on the Persian Gulf," Minute by Greenhill, 20 March 1953, FO 371/104270.

زيادة على ذلك، من أنّ الشركات البريطانية قد تُغريها المعاملة التفضيلية التي تحظى بها في الكويت بحيث تُسيئ استغلالها، مُحدثة بذلك ضرراً فادحاً بمُجمل المصالح البريطانية(٩٤).

لقد تمكّنت خمس شركات بريطانية رئيسية من الحصول على موطئ قدم لها في الكويت منذ بداية عقد الخمسينيات، وهذه «الخمس الكبار» كما تُعرف بذلك محلياً هي شركات تيلر وودرو، (و) سي (و) دي وليام برِس، وريتشارد كوستين، وهولاند هانن وكبِت، وجون هاورد(٩٥). وتقاسمت هذه الشركات فيما بينها كافة مشاريع التنمية على أساس «سعر التكلفة + ١٥٪» كهامش ربح. وعلى الرغم من أنّ هذا النظام كان له أثر في الحيلولة دون تقديم عطاءات تنافسية، فقد اعتبره هاستيد يحقق أقصى درجة من الكفاءة والسرعة في تنفيذ مشاريع التنمية(٩٦). وكانت كل شركة من «الخمس الكبار» مُلزمة بأن يكون لها شريك كويتي ينحصر دوره في توفير العمالة الوطنية فقط. وقد اشتهر إطلاق مسمى «شركاء الـ ١٥٪» اختصاراً لنسبة الربح الذي يتقاضاه الشركاء الأجانب، وذلك من أجل توفير السلاسة والتيسير في العلاقات بين المديرين الزائرين وشركائهم الكويتيين(٩٧). ومع ذلك، فقد أخذت مشاعر الكراهية تنمو في الكويت تجاه الشركات الخمس الكبار.

---

(٩٤) "Progress on the recommendations in Sir Roger Makins' report on his visit to the Persian Gulf," Minute by Rose, 20 March 1953, FO 371/104270.

(٩٥) The British firm of Ewbanks also operated in Kuwait, although the Political Agent described the distillation plant which they were constructing as "a small development scheme on its own" (Letter from Pelly to Hay, No. 95/5/53, 31 March 1953, FO 371/104325).

(٩٦) "Kuwait": Draft Foreign Office Paper on Her Majesty's Government's position in and policy towards Kuwait, 15 April 1953, FO 371/104272.

(٩٧) Letter from Pelly to Hay, No. 95/5/53, 31 March 1953, FO 371/104325.

ذكر سي إ لومب من بنك إنجلترا، الذي زار الكويت في مستهل عام ١٩٥٣م، أنه سمع همسات تذمّر مكتوم من الكويتيين بشأن أنشطة الشركات الخمس الكبار(٩٨). واستطرد لومب بأنّ: «ذلك لم يكن مفاجئاً، لأنّ معظم المقاولين يعملون على أساس التكلفة مضافاً إليها نسبة ١٥٪ كهامش ربح، وأنّ ما يسمعه الواحد منّا حول ما يتمّ احتسابه ضمن «بند التكلفة»، سوف ينعكس سلباً على السُّمعة البريطانية». ووافقه بيلي تماماً في ذلك حيث أكّد على:

أنّ جشع المقاولين البريطانيين وميلهم إلى التدخّل في الشئون السياسية لتحقيق غاياتهم يجب الحدّ منهما. ويصفهم العرب بفظاظة بقولهم: إنّ العديد من هؤلاء قد جاءوا إلى هنا مثل الكلاب حول جيفة بعير. إنّ الأرباح التي يجنونها لا تُساوي أو تُعادل الضّرر بمصالحنا الذي يتسبّبون به... وقد تظنّ أنّ التاجر الكويتي هو آخر شخص يمكن أن يحتاج إلى حمايته من قسوة المعاملة التجارية، ولكن عند مقارنة ذلك مع ما يلقاه عند تعامله مع بعض البريطانيين فإنّ من المؤسف أنّنا لا نستطيع توفير الحماية للتاجر من هؤلاء(٩٩).

كان بيلي يصف شركة جون هاورد وشركاه بأنّ لها «أسوأ سُمعة بسبب جشعها وممارساتها الشائنة من بين كافة الشركات البريطانية العاملة هنا»(١٠٠). وقد وصف القنصل الأمريكي في الكويت، بقدر ضئيل من المبالغة، البريطانيين الوافدين بأنّهم «حوّلوا الكويت إلى مخيم ترفيهي للهنود ـ الإنجليز»(١٠١). واضطّرت وزارة الخارجية إلى

(٩٨) Copy of a note by C.E. Loombe given to Pelly, 10 Feb 1953, FO 371/104325.

(٩٩) Letter from Pelly to Hay, No. 95/5/53, 31 March 1953, FO 371/104325.

(١٠٠) Letter from Pelly to Hay, No. 95/9/53, 8 April 1953, FO 371/104326.

(١٠١) Rosemarie Said Zahlan, *The Making of the Modern Gulf States: Kuwait,* =

الإقرار بشأن نظام التكلفة مُضافاً إليها هامش الربح بأنّ «هناك سبب للاعتقاد بأنّ الشركات البريطانية كانت تنظر إلى النظام الحالي كفُرصة ممتازة لتحقيق مكاسب على حساب الكويت. وإنّ هذا الوضع سوف يعزّز من مكانة الشيخ فهد السالم وسيرتدّ علينا سلباً»(١٠٢). وكان روز، وهو ينظر إلى الصورة الأوسع، قلقاً من أنّ الانتقادات المحلية لأداء الشركات الخمس الكبار سوف تنسف هيبة ونفوذ المسئولين البريطانيين العاملين في حكومة الكويت(١٠٣). وسُرعان ما تحقّقت مخاوفه بشأن وضْع هاستيد الوظيفي.

قام الشيخ فهد السالم في بداية عام ١٩٥٣م بتعيين المهندس السوري محي الدين الجابري ليرأس دائرة الأشغال العامة(١٠٤). وفي نهاية شهر آذار/مارس، أُرغم هاستيد على وضع موظفيه التنفيذيين تحت إمرة المهندس الجابري، وأن ينحصر دوره في تقديم المشورة الفنية(١٠٥). ورغم اعتراض هاستيد على هذه التغييرات(١٠٦)، متوقعاً حدوث كوارث من الفساد والانحراف عن جادة الممارسة الصحيحة لعملية التنمية، فإن كرتشتون رحّب بتلك التغييرات معتقداً أنّه سيكون لها أثر في الحدّ من مشاريع هاستيد الأكثر بذَخاً(١٠٧). وكما توحي

Bahrain, Qatar, the United Arab Emirates, and Oman, London: Unwin Hyman, 1989, p.33. =

(١٠٢) "Kuwait": Draft Foreign Office Paper on Her Majesty's Government's position in and policy towards Kuwait, 15 April 1953, FO 371/104272.

(١٠٣) Minute by Rose, 18 Feb 1953, FO 371/104340.

(١٠٤) Crystal, *Oil and Politics in the Gulf*, p. 69.

(١٠٥) Telegram from Pelly to the Foreign Office, No. 85, 29 March 1953, FO 371/104272.

(١٠٦) Hasted claimed that he would never have come to Kuwait if he had known that he would be confined to an advisory role (Letter from W.F. Hasted to G.C.L. Crichton, 14 April 1953, HSTD 2/2).

(١٠٧) Telegram from Pelly to the Foreign-Office, No. 85, 29 March 1953, FO 371/104272.

به ردّة فعل كرتشتون على خفض الرتبة الوظيفية لهاستيد، فإنّ العلاقة بين الرجلين قد صارت أكثر توتّراً. ووصفت وزارة الخارجية هذين الرجلين بأنّهما «يعملان على خطّين متباعدين»(١٠٨)، وقد بلغ الأمر بفيكتور بتلر من وزارة الوقود والطاقة إلى حدّ وصف الاشتباك بين كرتشتون وهاستيد بأنّه «وصل حدّ إشهار الخناجر»(١٠٩). وفي اجتماع مطوّل مع هاي في نهاية شهر نيسان/أبريل ١٩٥٣م، تردّد بأنّ كرتشتون قد «شرح بالتفصيل كل مآخذه على هاستيد»(١١٠).

إنّ منشأ العداوة المتصاعدة بين الرجلين هو التباين في شخصياتهم وأهدافهم العملية، فقد كان هاستيد شخصاً حيوياً ديناميكياً، وقد وصفه بيلي بأنّه ينظر إلى مشاريع التنمية «بحماس يكاد يصل حدّ التعصّب»(١١١). وكان يعارض فعلاً أيّ مقترحات بشأن تجنيب إيرادات الدولة لأغراض الاستثمار في الخارج، واصفاً ذلك بأنّه «شنشنة معروفة من وزارة الخزانة»(١١٢). وكان كرتشتون من جانب آخر أكثر حذَراً، ويفضّل وجود توازن أكثر عدالة بين أغراض الاستثمارفي الخارج والتنمية في الداخل، وكان ينقِم على هاستيد انعدام انضباطه المالي وإسرافه(١١٣). وقد بلغ الأمر بكرتشتون في شهر نيسان/أبريل ١٩٥٣م أن أخبر هاستيد أنّ «الأرضية المشتركة التي تجمعهما قد أصبحت ضئيلة أو منعدمة، ولا يوجد ثمّة أمل في حدوث تفاهم بيننا»(١١٤). وتسبّبت عدم قدرة كرتشتون على إقناع

---

(١٠٨) Record of a meeting held at the Foreign Office to discuss the situation in Kuwait, 16 April 1953, FO 371/104325.

(١٠٩) "Kuwait," Minute by Victor Butler, 16 April 1953, POWE 33/1926.

(١١٠) Sir Rupert Hay's Diary, 28 April 1953, Private Papers of Sir Rupert Hay, Box 3.

(١١١) Letter from Pelly to Hay, No. 95/9/53, 8 April 1953, FO 371/104326.

(١١٢) Ibid.

(١١٣) Letter from Pelly to Hay, No. 2 (190/28/53), 24 Feb 1953, FO 371/104340.

(١١٤) Letter from G.C.L. Crichton to W. F. Hasted, 18 April 1953, HSTD 2/2.

الأمير باعتماد نظام ملائم للميزانية، وما نجم عنه من انعدام الارتباط الوثيق بين دائرة المالية ومجلس الإنشاء(١١٥)، في مضاعفة المصاعب التي واجهته في التعامل مع هاستيد. ونتَج عن كل ذلك أن عجَزَ كرتشتون عن ضبط المصروفات التي ألزم بها هاستيد حكومة الكويت. وقال لومب في معرض تعليقه على أنشطة خبراء التنمية: «تكوّن لديّ انطباع أنّ هاستيد قد بنى لنفسه مملكةً صغيرةً، وهناك خطر من أن يتمادى في ذلك مدفوعاً بحماسه ورغبته في رؤية ثمار عمله في فترة وجيزة»(١١٦).

لا غرابة إذاً أنّ الشركات البريطانية العاملة في الكويت كانت تتعاطف مع هاستيد بشكل أكبر من كرتشتون. وقد حذّر العميد قاي بيرتون مدير شركة جون هاورد وشركاؤه مثلاً من أنّ النفوذ البريطاني المُهيمن في الكويت سوف يزول خلال ثمانية عشر شهراً، ملقياً اللوم في ذلك على فشل كرتشتون في مساندة هاستيد(١١٧). وتوقّع أيضاً اللورد آشكومب رئيس مجلس إدارة شركة هولاند وهانن وكبِت حدوث عواقب وخيمة على المصالح البريطانية نتيجة فقدان هاستيد السيطرة التنفيذية على مشاريع التنمية لصالح المهندس الجابري(١١٨). لكنّ الوكيل السياسي بيلي كان غير مبالٍ بدعاوى الشركات الخمس الكبار، فقد أشار إلى طروحات العميد بيرتون، على سبيل المثال، بأنّها «تضليلٌ متعمّد»، واصفاً شركة جون هوارد وشركائه بأنّها

(١١٥) Copy of a note by Loombe given to Pelly, 10 Feb 1953, FO 371/104325.

(١١٦) Ibid.

(١١٧) Letter from Brigadier Guy Burton to Sir Peter MacDonald, 26 March 1953, FO 371/104272.

(١١٨) Telegram from Pelly to the Foreign Office, No. 8, 1 April 1953, FO 371/104325.

«واحدة من تلك الشركات التي تمّ التشهير بها (وهي تستحق ذلك نسبياً) لأنّها جاءت إلى هنا لتحصل، بمعونة هاستيد، على أقصى ما يمكن من الكويت دون أن تهتمّ كثيراً بما تقدّمه في المقابل»(١١٩). وقال بيلي لآشكومب، إضافة إلى ذلك، أنّه سوف لن يكون من مصالح بريطانيا «أن تُملأ الكويت بمشاريع إنشائية مكلفة وغير مجدية (من شاكلة مشاريع الفيل الأبيض الخيالية)... خلال سنتين نتيجة لجشع المقاولين البريطانيين»(١٢٠). وسُرعان ما تعرّضت المعاملة التفضيلية التي تتمتّع بها الشركات الخمس الكبار لهجوم مباشر.

لقد تنبّأ روز، في شهر شباط/فبراير ١٩٥٣م، بأنّ الشركات البريطانية ستتزعزع مكانتها إذا ما تمادت في استغلال المعاملة التفضيلية التي تلقاها في الكويت(١٢١). وقد تحقّق هذا التخوّف سريعاً، ففي بداية شهر نيسان/أبريل، أصدر الأمير قراراً بعدم تجديد العقود التي مُنحت للشركات الخمس الكبار لمدة سنتين، وبأنّ العقود الجديدة سوف يُفتح المجال للتّنافس عليها أمام الشركات غير البريطانية(١٢٢). وبشأن البيئة الجديدة الأكثر تنافسية التي اضطّرت الشركات الخمس الكبار للعمل فيها، فقد أكّد بيلي قائلاً:

أعتقد أنّه قد حان الوقت لنشدّد على المقاولين البريطانيين عموماً بأنّ موقفهم الحالي وزمجرتهم بغضب المُحبَط مثل نمور في غابة بسبب فقدانها هبرة اللّحم الطّيب من إيرادات نفط الكويت لصالح شركات أخرى، سوف تؤدّي فقط إلى حدوث

(١١٩) Telegram from Pelly to the Foreign Office, No. 85, 29 March 1953, FO 371/104272.

(١٢٠) Telegram from Pelly to the Foreign Office, No. 8, 1 April 1953, FO 371/104325.

(١٢١) Minute by Rose, 18 Feb 1953, FO 371/104340.

(١٢٢) Minute by Rose, 8 April 1953, FO 371/104325.

ضرر لهم وللمصالح البريطانية عموماً[١٢٣].

وكان سي تي إيوارت - بيغز من وزارة الخارجية غير متعاطف معها كذلك، مشيراً إلى أنّ الشركات الخمس الكبار قد تمتّعت «بفترة كافية من الرضاعة المُشبِعة»[١٢٤].

إنّ أحد أوائل مشاريع التنمية الذي تمّ ترسيته بموجب نظام المُناقصات الجديد هو إنشاء رصيف لرسوّ أربعة سفن مُتزامنة، الذي اشتدّت الحاجة إليه للتعامل مع كثافة حركة السفن المرتادة لميناء الكويت[١٢٥]. فبدلاً من ترسية مناقصة المشروع بموجب عقود على الشركات الخمس الكبار بتسعيرة التكلفة مضافاً إليها هامش ربح قدره ١٥٪، فقد عملت حكومة الكويت على استدراج عروض أسعار من شركات أخرى بريطانية وأجنبية، وضمّت القائمة المبدئية للشركات المرشّحة للتنفيذ أربعة عشر شركة منها تسع شركات بريطانية، من بينها ثلاث من الشركات الخمس الكبار العاملة فعلاً في الكويت. وتمّت تصفية واختصار قائمة الشركات لاحقاً، واستبعاد تلك الشركات الثلاث استناداً إلى أنّ لديها فعلاً مشاريع كثيرة في الكويت، لكنّ السبب الأقرب الكامن وراء استبعادها يرجع إلى رغبة الكويتيين بعدم مشاركة الخمس الكبار، لكي يسمحوا بدخول شركات أخرى يمكنهم أن يدخلوا معها في اتفاقات شراكة مُجزية. والضّربة الأُخرى التي تلقّتها الشركات الخمس الكبار تمثّلت في الاستقالة القسرية التي أُجبر عليها هاستيد، الذي كان أكبر داعم لها، في شهر آذار/مارس ١٩٥٤م[١٢٦]. ولم تقتصر الانتقادات المحلية الموجّهة

---

(١٢٣) Letter from Pelly to D.A. Logan, No. 37/15/53, 9 May 1953, FO 371/104327.

(١٢٤) Minute by C.T.E. Ewart-Biggs, 30 Nov 1953, FO 371/104341.

(١٢٥) The following is based on a minute by Logan, 11 Aug 1953, FO 371/104329.

(١٢٦) Telegram from Pelly to the Foreign Office, No. 58, 18 March 1954, FO 371/ =

لقطاع الأعمال البريطاني على الشركات الخمس الكبار فقط.

كانت شركة الاتصالات كيبل ووايرلس (السلكي واللّاسلكي) البريطانية قد وافقت على تشغيل خدمة البرقيات في الكويت، إضافة إلى توفير ٤٠٠ خط هاتفي خاص، وذلك بموجب امتياز حصريّ منحه إيّاها الشيخ أحمد الجابر في عام ١٩٤٧م(١٢٧). كانت خدمة البرقيات المُقدّمة تتمتع بالكفاءة والربحية على العكس من خدمة توفير الخطوط الهاتفية التي تتّصف بالقصور الشديد في كفاءة التشغيل والربحية معاً. وعندما طُلِب من الشركة توسعة شبكتها الهاتفية لتصل إلى ٢٠٠٠ خط هاتفي، اشترطت الشركة رفع تسعيرة الخدمة الهاتفية لتقوم بتنفيذ ذلك. وقد أدّى الاحتجاج على ذلك إلى إجراء مفاوضات لتعديل شروط الامتياز، بحيث يشترى الأمير نظام الهواتف الحالي على أن تقوم الشركة بدور المُشغّل فقط كوكيل عنه. لكنّ الشيخ فهد السالم أخبر الوكيل السياسي البريطاني في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣م أنّ «تأميماً» مماثلاً يجب أن يشمل خدمة البرقيّات. على الرغم من قلق البريطانيين من أنّ تأميم خدمة البرقيات يمثّل سابقةً سيئةً، قد يكون لها تبعات تنعكس على صناعة النفط(١٢٨)، فإنّ أداء شركة الاتصالات كيبل ووايرلس كان محل انتقاد شديد في أوساط المسئولين البريطانيين أيضاً. فقد شجَب أحد

109863. On the eve of his departure from Kuwait, Hasted opined: "At the moment, chaos = is supreme, with corruption a good second and engineering and ethical standards except for the work of the British, of the lowest" (Letter from Hasted to Pelly, 3 April 1954, HSTD 2/2).

The following is based on "Kuwait: Cable and Wireless Limited: Telephone and Undertakings," Foreign Office minute (undated), FO 371/104383. (١٢٧)

Letter from the Secretary of State to Hay, No. EA 1431/7, 21 March 1953; Minute by Greenhill, 28 April 1953, FO 371/104383. (١٢٨)

المسئولين في وزارة الخارجية سلوك الشركة واصفاً إيّاه بأنّه «مُشين»[١٢٩]، وقال آخر: إنّ فشل الشركة في توسعة الشبكة الهاتفية يمثّل «ضربة قوية موجّهة لهيبة بريطانيا في الكويت»[١٣٠]. ومع ذلك فلم تتزحزح الشركة عن موقفها الرافض لتوسعة الشبكة إلى أن يتمّ الانتهاء من المفاوضات بشأن شروط الامتياز[١٣١]. كان هذا الموقف على النقيض ممّا حدث مع الامتياز النفطي في عام ١٩٥٥م عندما طلب الأمير مراجعته، فقد سارت المفاوضات، رغم طبيعتها المعقّدة، وصولاً إلى نتيجة مُرضية للطرفين.

لقد أدّت المشاكل التي واجهتها الشركات الخمس الكبار إلى إطلاق حوار حول نمط العلاقة الواجب على شركة نفط الكويت أن تتبنّاه مع الكويت. لقد حاولت الشركة تقليدياً الحفاظ على كيانها بشكل منفصل، وقصْر دورها على إنتاج النفط ورفض التدخّل في الشئون السياسية الداخلية[١٣٢]. ونَتَج عن ذلك أن أصبحت شركة نفط الكويت مكتفية ذاتياً بشكل يكاد يكون كلياً؛ واقتصرت مساهمتها في النشاط الاقتصادي للكويت فقط على التوظيف المباشر لنحو ٢٠٠٠ كويتي، والاستعانة بخدمات عدد من مقاولي البناء المحليين[١٣٣]، فضلاً عن سداد عوائد مبيعات النفط. وقد أثبتت تجربة الشركات الخمس الكبار وجاهة وحِكْمة سياسة شركة نفط الكويت. لقد وجدت الشركات الخمس الكبرى أنّ اتخاذ شركاء كويتيين، قد أثار غيرة وحسد أولئك الذين لم يكونوا شركاء لها،

(١٢٩) Minute by A.R. Sinclair, 1 May 1953, FO 371/104383.
(١٣٠) Minute by P.M. Maxey, 9 Dec 1953, FO 371/104383.
(١٣١) Telegram from Pelly to the Foreign Office, No.389, 8 Dec 1953, FO 371/104383.
(١٣٢) "Kuwait," Minute by T.R.D Belgrave, 15 Dec 1954, FO 371/109910.
(١٣٣) Ibid.

مما أدّى إلى ظهور حملة انتقادات لهذه الترتيبات. لهذه الاعتبارات فقد ثبت أنّ قرار شركة نفط الكويت ـ بإبقاء التعامل مع المصالح التجارية الكويتية المحليّة بالحدّ الأدنى ـ كان صائباً. ولم تستطع الشركة مع ذلك تجنّب التعامل مع الأمير الذي أظهر إصراراً على أن تكون شروط امتياز النفط مماثلة لنظيراتها في أقطار الشرق الأوسط الأخرى المُنتجة للنفط.

فقد قامت حكومة المملكة العربية السعودية بإعادة فتح باب المفاوضات مع شركة النفط العربية ـ الأمريكية (أرامكو) في عام ١٩٥١م لمراجعة السّعر الذي يُحسب على أساسه أرباح مبيعات النفط[١٣٤] على الرغم من حصولها على معادلة التسعير ٥٠/٥٠ لتقاسم الأرباح مناصفة في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠م. وقد أدّت هذه المباحثات إلى إعلان التوصُّل لاتفاقية جديدة وافقت أرامكو بموجبها على تسديد دُفعة بأثر رجعي للسعودية بلغت ٧٠ مليون دولار[١٣٥]. لقد حرص أمير الكويت على التوصُّل لاتفاقية مُماثلة لها، مما جعله يطلب مراجعة اتفاقية امتياز نفط الكويت خلال النصف الثاني من عام ١٩٥٤م[١٣٦]. وقد أبدت شركة النفط البريطانية (برتش بتروليم)[١٣٧]، الشريك البريطاني مناصفة في شركة نفط الكويت، اعتراضات مبدئية مُدّعية بأنّها لا تستطيع القبول بزيادة

---

(١٣٤) Stephen Hemsley Longrigg, *Oil in the Middle East: Its Discovery and Development*, second edition, London: Oxford University Press, 1961, p.210.

(١٣٥) Letter from Pelly to Harold Macmillan, No. 59, 11 May 1955, FO 371/114710.

(١٣٦) "Kuwait Oil," Minute by Fry, 23 March 1955, FO 371/114709.

(١٣٧) In December 1954, at an extraordinary meeting of shareholders of the Anglo-Iranian Oil Company, it was agreed that in future the company would be known as British Petroleum. This change of name symbolized the diversification which had followed in the wake of the nationalization of Anglo-Iranian by Muhammad Musaddiq in 1951 (Bamberg, *History of the British Petroleum Company*, pp. 521-2).

الدُّفعات ما لم تحصل على إعفاء من ضريبة الدّخل في المملكة المتحدة(١٣٨). ولم يقبل الأمير هذه الحجّة، مؤكّداً أنّ على الشركة أن تسوّي مشاكلها بنفسها مع المملكة المتحدة(١٣٩). وحذّر نائب وكيل وزارة الخارجية البريطاني السير هارولد كاسيا، مع تأزّم الموقف بهذا الشأن بين الطرفين، من أنّ: «المصاعب الناشبة بين شركة نفط الكويت والأمير قد تنفجر وتؤدّي إلى شيء مماثل لما حصل في عَبْدَان (تأميم النفط في إيران في عام ١٩٥١م)»(١٤٠).

لقد نشأ عجز شركة النفط البريطانية من الحصول على إعفاء ضريبي في المملكة المتحدة من حقيقة كوْن ضريبة الدخل المسدّدة في الكويت، التي تمّ إدخالها عام ١٩٥١م كجزء من مراجعات شروط امتياز شركة نفط الكويت، لم يكن لها تطبيق عام، ونتيجة لذلك لا يمكن اعتبارها ضريبة مطابقة لتلك المفروضة على الشركة في المملكة المتحدة(١٤١). وفي محاولة للتغلّب على هذه المشكلة فقد أُجريت محادثات بين ممثلين من شركة نفط الكويت وحكومة الكويت في بيروت في نهاية شهر نيسان/أبريل عام ١٩٥٥م. وعلى الرغم من المشاعر غير الودّية المُعتادة بين ممثل الأميرهـ ت كِمب

---

(١٣٨) Mermorandum of meeting in the KOC head office with the Ruler's representative enclosed in Southwell's letter to Fry, 29 March 1955, FO 371/114709. In 1951, the Anglo-Iranian Oil Company had failed to secure relief in the United Kingdom for income tax paid in Kuwait under the concession revisions of that year. (See Chapter 1).

(١٣٩) Telegram from Pelly to the Foreign Office, No. 41, 10 April 1955, FO 371/114709.

(١٤٠) "Kuwait," Minute from Sir Harold Caccia to the Secretary of State, Foreign Affairs, 11 April 1955, FO 371/11709.

(١٤١) Telegram from the Foreign Office to Kuwait, No. 91, 12 April 1955, FO 371/114709.

ومدير شركة نفط الكويت سي أ بي ساوثويل(١٤٢) فقد تمّ التوصّل إلى اتفاق بتاريخ ١٤ أيار/مايو ١٩٥٥م. ووافق الأمير بموجب هذه الاتفاق على استبدال مرسوم ضريبة الدّخل الكويتية لعام ١٩٥١م بمرسوم جديد يفرض ضريبة دخل عامة، ووافقت شركة نفط الكويت من جانبها على تسديد كافة مطالباته المالية بأثر رجعي والتي بلغت حوالى ٢٥ مليون جنيه إسترليني(١٤٣). ونتيجة لهذه الاتفاقية الجديدة استرجعت شركة النفط البريطانية مبلغ ١٠ ملايين جنيه إسترليني كانت قد دفعتها كضريبة دخل في المملكة المتحدة(١٤٤).

٤

قام السير رابرت هاي في تقريره الختامي كمقيم سياسي بريطاني في الخليج الموجّه إلى رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل بتاريخ ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٥٣م، باستعراض ومراجعة التطورات التي جرت في الخليج، إضافة إلى إعطاء تقييم حول مصالح بريطانيا والتزاماتها في المنطقة(١٤٥). وجاء في تقريره مانصُّه: «في خضمّ محيط تسوده حروب وثورات، فإنّ إمارات الخليج أظهرت استقراراً سياسياً مُدهشاً». ومع إقراره بوجود قدر حقيقي ضئيل من مشاعر الودّ الذي يكنّونه للبريطانيين، إلّا أنّه أكّد على أنّ «الحُكّام يدركون أنّه لولانا لكانوا قد فقدوا استقلالهم منذ وقت طويل». وتوقّع هاي،

(١٤٢) See Letter from Pelly to Macmillan, No. 59, 11 May 1955, FO 371/114710.

(١٤٣) Memorandum of Agreement, 14 May 1955, enclosed in Southwell's letter to Fry, 17 May 1955, FO 371/114710.

(١٤٤) Telegram; from the Foreign Office to Kuwait, No. 272, 10 Oct 1955, FO 371/114712.

(١٤٥) The following is drawn from a Letter from Hay to Churchill, No. 56 (10104/3/ 53), 25 June 1953. FO 371/104270.

في معرض تعليقه على التهديدات الداخلية لمكانة الأُسر الحاكمة، أنّه: «ستمضي سنين عديدة قبل أن تتبلور كتلة كبيرة من الأشخاص المتعلّمين تعليماً جيداً، الذين يتمتّعون بعقلية سياسية تنجح في مُعارضة سلطة الشيوخ». وصرّح هاي، مشيراً إلى تزايد اهتمام جامعة الدول العربية بإمارات الخليج، بقوله: «ربّما علينا أن نخشى الضغط الخارجي بدرجة أكبر مما نخاف من التأثيرات الداخلية». ومع ذلك، فقد واسى هاي نفسه بفكرة مفادها «أنّه بسبب انعدام التضامن بين الدول العربية، فليس من المحتمل حدوث هجوم على مكانتنا في الخليج ما لم يخرج من بينهم، رجل خارق يوحّدهم». إنّ صعود جمال عبد الناصر إلى مرتبة البَطَل العربي، بعد الهجوم الفاشل لبريطانيا على مصر في عام ١٩٥٦م، قد أظهر مثل هذا الرجل الرمز.

الفصل الثالث

الكويت ومصر وأزمة قناة السويس، ١٩٥٦م

إنّ الصدامات بين طروحات القومية العربية والمنافع المادية لوجود «مظلّة الحماية البريطانية» قد أصبحت وشيكة أكثر من أيّ وقت مضى[١]. (٢٢ آذار/ مارس ١٩٥٤م).

إنّ حكومة صاحبة الجلالة (بريطانيا) قد جعلتهم [آل صباح] أمام صراع وجهاً لوجه على السلْطة، آخذ في التّصاعد الآن وبشكل أسرع ممّا كان متوقّعاً قبل نشوء الوضع الحالي[٢]. (٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦م).

كانت مكانة بريطانيا في الكويت حتى أواخر عقد الأربعينيات من القرن العشرين ليست موضع نقاش في داخل الخليج وخارجه. وكان وجودها مقبولاً على الصعيد المحلي، لأن الحُكّام المتعاقبين كانوا يدركون أنّ استقلال الكويت يرتكز على حماية الحكومة البريطانية. أمّا على الصعيد الخارجي فإنّ الوجود البريطاني كان مقبولاً نظراً لطبيعته غير البادية للعيان. وكان في الكويت، زيادة على

---

(١) Letter from C.J. Pelly *to* B.A.B. Burrows, No. 1035/1, 22 March 1954, FO 371/ 109822.

(٢) Telegram from G.W. Bell to the Foreign Office, No. 16, 6 Dec 1956, FO 371/ 120567.

ذلك، القليل ممّا تطمع به القوى الأخرى باستثناء موقعها الإستراتيجي. إلّا أنّه في منتصف عقد الخمسينيات، أصبح وضع بريطانيا في الكويت يتعرّض لضغوط متنامية من قوى خارجية، فقد ذكر الوكيل السياسي جي و. بِل في عام ١٩٥٥م: «أنّه مع الثروة النفطية التي حصلت عليها الكويت وما لحقها من تنامي مشاعر الحسد التي ينظر من خلالها العالم العربي إلى دول الخليج، فإنّ وضعنا لم يعد مُحصّناً»(٣). وقد زاد سوء العلاقة مع مصر في منتصف عقد الخمسينيات من اهتزاز مكانة بريطانيا، حيث بلغ الذّروة أثناء أزمة قناة السويس عام ١٩٥٦م.

١

بدا وضع بريطانيا في العالم العربي، في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة أقوى من ذي قبل(٤). فقد ظلّت تُمثّل سلطة الانتداب في فلسطين وشرق الأردن، بالإضافة إلى أنّ لديها معاهدات تحالف مع أكبر دولتين مستقلّتين بارزتين في المنطقة هما مصر والعراق. وزيادة على ذلك، فقد أصبحت سُلْطة الانتداب الفرنسي السابقة في سوريا ولبنان تحت الحكْم البريطاني الفعلي. وكان التحدّي الرئيسي الوحيد للهيمنة البريطانية يتمثّل في النفوذ الأمريكي المتنامي في السعودية(٥). ومع ذلك، فقد باءت محاولات

---

(٣) Letter from Bell to L.A.C. Fry, No. 10112/17/55, 15 Aug 1955, FO 371/114588.

(٤) John Darwin, *Britain and Decolonisation: The Retreat from Empire in the Post-WarWorld,* Basingstoke: Macmillan, 1988, p. 110.

(٥) David Holden and Richard Johns, *The house of Saud,* London: Sidgwick and Jackson 1981, pp. 135-40.

بريطانيا لإعادة صياغة علاقتها مع البلدان العربية في فترة ما بعد الحرب بالفشل غالباً.

لقد أمْلت ضرورات الحرب على بريطانيا اللجوء لاستخدام الإكراه لضمان تعاون البلدان العربية معها. ويُعتبر التّدخل البريطاني في مصر أشهر الأمثلة المُشينة الدالّة على ذلك. ففي شهر حزيران/ يونيو ١٩٤٠م، أصرّ السفير البريطاني في القاهرة السير «مايلز لامبسون» على أن يُقيل الملك فاروق حكومة رئيس الوزراء علي ماهر بدعوى تعاطفها المزعوم مع دول المحور (ألمانيا وإيطاليا واليابان)[٦]. وعلى الرغم من رضوخه لهذا المطلب، فإنّ الملك فاروق رفض تكليف حزب الوفد، ذي الشعبية بتولّي السلْطة، والذي كان مستعدّاً للتعاون مع بريطانيا[٧]. وكان قبول بريطانيا لقرار الملك فاروق مؤقتاً فقط. فمع أنباء تقدّم الجيش الألماني بقيادة اللواء رومل إلى مصر قادماً من ليبيا، طوّق لامبسون قصر الملك في عابدين بالدبابات البريطانية في ٤ شباط/ فبراير ١٩٤٢م واضعاً الملك فاروق أمام خيارين صعبين: إمّا التنازل عن العرش، أو تشكيل حكومة وفدية برئاسة مصطفى النحّاس باشا[٨]. وهكذا تركت مثل هذه الأحداث التي وقعت في سنوات الحرب موروثاً من المرارة التي أعاقت محاولات بريطانيا عن إقامة علاقات تعاون جديدة مع العالم

---

(٦) Laila Amin Morsy, "Britain's Wartime Policy in Egypt, 1940-42," *Middle Eastern Studies*, 25, 1 (1989): 66 -9.

(٧) Peter Mansfield, *The Arabs*, London: Penguin Books, 1985, p. 221.

(٨) Janice J. Terry, *The Wafd, 1919-1952 Cornestone of Egyptian Political Power*, London: Third World Centre for Research and Publishing, 1982, pp. 250-1; J.C.B. Richmond, *Egypt, 1798-1953: Her Advance towards a Modern Identity*, London: Methuen, 1977, p. 206. Gabriel Warburg argues that Lampson's Primary objective on 4 February was to secure Farouk's abdication (Gabriel Warburg, "Lampson's Ultimatum to Faruq, 4 February 1942," *Middle Eastern Studies*, 11, 1 (1975): 31).

العربي بعد عودة حالة السّلم. كما أدّى دور بريطانيا في تأسيس دولة إسرائيل فوق ذلك إلى تغذية مشاعر السُّخْط المتنامية في مصر ضدّ بريطانيا.

نصّت المادة ٢٢ من ميثاق عُصبة الأُمم على أنّ بعضاً من الأقاليم العثمانية السابقة قد «بلغت مرحلة من التطوّر، بحيث أصبح وجودها كشعوب مستقلّة قابلاً للاعتراف به حاليّاً مع بقاءها تحت سلطة الانتداب لتلقّي المساعدة والتوجيه الإداري إلى أن يأتي الوقت الذي يُمكن أن تقف فيه على قدميها»[٩]. تمّ منح بريطانيا سلطة الانتداب على فلسطين في مؤتمر سان ريمو لدول الحلفاء في شهر نيسان/ أبريل ١٩٢٠م. لكن سرعان ما تبيّن أنّ هذه المكافأة كانت سمّاً في دسَم. فقد عانت بريطانيا خلال سنوات ما بين الحربين من صعوبات في التوفيق بين التزاماتها المُتعارضة تجاه كل من اليهود والعرب. وبحلول أواخر عقد الثلاثينيات، وبينما كانت تواجه وضعاً دولياً متدهوراً وشَغَباً عربياً متصاعداً، صارت بريطانيا مقتنعة بضرورة مصالحة الرأي العام العربي، فقد حدّد الكتاب الأبيض الصادر في شهر أيار/ مايو ١٩٣٩م سقفاً لعدد المهاجرين اليهود (إلى فلسطين) ليكون ٧٥,٠٠٠ مهاجر على مدار خمس سنوات، بالإضافة إلى إعطاء الاستقلال المستحقّ للغالبية العربية خلال عشر سنوات[١٠]. لكنّ خطط بريطانيا مع ذلك قد أفشلها رفض كِلا الطرفين لما جاء في الكتاب الأبيض، ففي حين أكّد الصهاينة على عدم شرعية القيود على الهجرة، فإنّ العرب قد شعروا بأنّ تنازلات بريطانيا لم تصل

(٩) Daniel Silverfarb, *Britain's Informal Empire in the Middle East: A Case Study of Iraq, 1929-1941*, New York: Oxford University Press, 1986, p. 6.

(١٠) Michael J. Cohen, *Palestine to Israel: From Mandate to Independence*, London: Frank Cass 1988, p. 122.

بعد إلى الحدّ الكافي[١١].

لقد تسبّب كلٌّ من تطرّف الرأي العام اليهودي، نتيجة لأحداث محرقة اليهود في أوروبا (الهولوكوست) مُضافاً إليها تعاظم التّعاطف الدولي مع القضية الصهيونية[١٢]، في جعل موقف بريطانيا في فلسطين مكشوفاً. وأعلن وزير الخارجية البريطاني إرنست بيفن في شهر شباط/فبراير ١٩٤٧م أنّه ستتمّ إحالة القضية برمّتها إلى منظمة الأمم المتحدة[١٣]. وأعلنت بريطانيا، بعدها بستة أشهر، عن نيّتها الانسحاب من فلسطين بحلول مُنتصف العام القادم[١٤]. وتسبّب الإعلان عن تأسيس دولة إسرائيل في ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨م في التعجيل بنشوب حرب شاملة بين العرب وإسرائيل. وقد أسفر ما تلاها من فوضى عن تهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين من بيوتهم[١٥]، في الوقت الذي هُزمت فيه جيوش الدول العربية المتحالفة ضدّ إسرائيل. ورغم أنّ انسحاب بريطانيا الحصيف قد منع حدوث حملة عربية ضدّ مصالحها في الشرق الأوسط، فإنّ دور

---

(١١) Ibid., pp. 123-5.

(١٢) See Zeev Tzahor, "Holocaust Survivors as a Political Factor," *Middle Eastern Studies*, 24, 4 (1988): 432-44.

(١٣) A.N. Porter and A.J. Stockwell, *British Imperial Policy and Decolonization, 1938-1964*, 2 vols, Basingstoke: Macmillan, 1987, Vol. 1, p.56; Ritchie Ovendale, *The Origins of the Arab-Israeli Wars*, London: Longman, 1984, p.100.

(١٤) Michael J. Cohen, *Palestine and the Great Powers, 1945-1948*, Princeton, NJ: Princeton University Press, 1982, pp. 276-7.

(١٥) The precise number of Palestinian Arabs who became refugees as a result of the 1948 war is a disputed question. Arab leaders spoke of up to one million refugees, while million Israelis suggested that the figure was closer to half a million. The most accurate estimate was probably made in September 1949 by the British Foreign Office when it concluded that the number of refugees was between 600 000 and 760 000 (Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949*, Cambridge: Cambridge University Press, 1987, pp.297-8).

بريطانيا في قيام إسرائيل قد ترك موروثاً من مشاعر السّخط تجاهها في العالم العربي، والتي عزّزها استمرار مشكلة اللاجئين الفلسطينيين(١٦). وقد سبق للسير جون تراوتبيك (السفير البريطاني في بغداد للفترة ما بين ١٩٥١ ـ ١٩٥٤م) أن أبدى ملاحظة بأن «العروبة والإسلام ومعاداة الاستعمار (الإمبريالية) قد تجمّعت كلّها في تعصّب شديد في قضية إسرائيل»(١٧).

قال جون دارون، مُشيراً إلى أثر هزيمة مصر على يد الإسرائيليين في عامي ١٩٤٨ و١٩٤٩م، أنّه يرى أن: «ليس ثمّة مبرر أفضل. . . لمضاعفة العداوة المصرية تجاه بريطانيا من إلقاء اللوم على «خيانتها» لعرَب فلسطين كسبب مناسب لكارثة الهزيمة»(١٨). وقد تمّ التعبير عن هذه المشاعر بشكل ملموس في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥١م عندما ألغَت حكومة الوفد برئاسة النحّاس باشا من جانب واحد معاهدة عام ١٩٣٦م مع بريطانيا(١٩). لذا لم يكن من المُستغرب أن تصبح المُنشآت العسكرية البريطانية في منطقة القناة وبسرعة هدفاً لهجمات الثوّار المصريين. وبتاريخ ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٢م أمر القائد البريطاني العام اللواء إرسكاين قوّاته بالهجوم على الشّرطة في مديرية أمن الإسماعيلية، لأنّه كان يعتقد بأنّها كانت

---

(١٦) By 1975, displaced Palestinian Arabs numbered 2.5 million (Mansfield, *Arabs,* p.240).

(١٧) Cited in William Roger Louis, "The British and the Origins of the Iraqi Revolution," in Robert A. Fernea and William Roger Louis (eds.), *The Iraqi Revolution of 1958: The Old Social Classes Revisited,* London: I.B. Tauris, 1991, p.41.

(١٨) Darwin, *Britain and Decolonisation,* p. 207.

(١٩) William Roger Louis, *The British Empire in the Middle East 1945-1951: Arab Nationalism, the United States and Postwar Imperialism,* Oxford: Clarendon, 1984, p.732; Richmond, Egypt, p.216.

تقدّم مساعدات بشكل خفي لهؤلاء الثوار[٢٠]. وعندما وصلت أنباء ما فعلته بريطانيا في الإسماعيلية إلى القاهرة قامت مجموعات غاضبة بإحراق مركز المدينة والهجوم على المصالح البريطانية حيثما أمكنها ذلك. وتمّت إقالة حكومة النحّاس باشا وخلَفَتها سلسلة متعاقبة من الحكومات الضعيفة. وفي وسط هذا المشهد المُرتبك قامت مجموعة من ضبّاط الجيش، بقيادة اللواء محمد نجيب والعقيد جمال عبد الناصر بانقلاب ناجح في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢م. وتنحّى الملك فاروق عن الحُكْم بعدها بثلاثة أيام. وفي الصراع الّلاحق الذي اندلع على السلْطة بين محمد نجيب وجمال عبد الناصر، انتصر جمال عبد الناصر بحيث أصبح رئيساً للوزراء في شهر نيسان/أبريل ١٩٥٤م، ثم رئيساً لمصر في شهر حزيران/يونيو ١٩٥٦م[٢١]. وقد رفعت أزمة قناة السويس مكانة جمال عبد الناصر في العالم العربي.

سعَت بريطانيا في البداية لتحقيق تقارب مع مصر، وهو هدف كان سهل التحقيق بسبب استعداد النظام الجديد التخلّي عن مطالبه بالسودان وتأييده حق السودانيين في تقرير المصير[٢٢]. وأقنع وزير الخارجية أنطوني إيدن مجلس الوزراء بعدم جدوى محاولة إبقاء القوّات العسكرية البريطانية في منطقة القناة، رغم تعارض ذلك مع رغبات الحكومة المصرية. وبحلول شهر تموز/يوليو أمكن التوصّل

---

(٢٠) Jean and Simonne Lacouture, *Egypt in Transition*, London: Methuen, 1958, pp.106-7.

(٢١) P.J. Vatikiotis, *The History of Modern Egypt: From Muhammad Ali to Mubarak*, fourth edition, London: Weidenfield and Nicolson, 1991, pp. 384-8; P.J. Vatikiotis, *Nasser and His Generation*, New York: St Martin's, 1978, pp. 146-51.

(٢٢) William Roger Louis, "The Tragedy of the Anglo-Egyptian Settlement of 1954," in William Roger Louis and Roger Owen (eds), *Suez 1956: The Crisis and its Consequences*, Oxford: Clarendon, 1991, p. 51.

إلى المبادئ الرئيسية التي تمّ تضمينها في معاهدة جديدة جرى التوقيع عليها في شهر تشرين الأول/أكتوبر؛ تغادر بموجبها القوات البريطانية مصر بحلول يوم ١٨ حزيران/يونيو ١٩٥٦م[٢٣]. إنّ هذا التحسُّن في العلاقات المصرية البريطانية كان مع ذلك تحسّناً عابراً. فقد أثار تشكيل حِلْف بغداد في شهر شباط/فبراير ١٩٥٥م، وهو حِلْف دفاعيّ يجمع العراق وتركيا وانضمت إليه بريطانيا لاحقاً، غضب عبد الناصر الذي اعتبره يُمثّل تهديداً لطموحاته بزعامة المنطقة[٢٤]. ولم يكتف عبد الناصر بإطلاق حملة دعائية متواصلة ضدّ حِلْف بغداد[٢٥] بل قام بالردّ عليه من خلال عقد سلسلة من الاتفاقيات الدفاعية الثنائية مع السعودية وسوريا واليمن[٢٦]. وأعلن عبد الناصر فوق ذلك كلّه في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٥٥م عن صفقة لشراء الأسلحة من الاتحاد السوفياتي عبر تشيكوسلوفاكيا، وقد كسر بهذه الخطوة الاحتكار الغربيّ لتزويد مصر بالسلاح. وفي محاولة لتوجيه توبيخ شديد لعبد الناصر، قامت الولايات المتحدة بسحب دعمها المالي لمشروع إنشاء السدّ العالي في أسوان، وهو مشروع كان يرى عبد الناصر أنّه

---

(٢٣) David Carlton, *Britain and the Suez Crisis*, Oxford: Basil Blackwell, 1988, pp. 12-13.

(٢٤) Elie Podeh, "The Drift towards Neutrality: Egyptian Foreign Policy during the Early Nasserist Era, 1952-55," *Middle Eastern Studies*, 32, 1 (1996): 168; Elie Podeh, "The Struggle over Arab Hegemony after the Suez Crisis, *Middle Eastern Studies*, 29, 1 (1993): 91; Richard L. Jasse, "The Baghdad Pact: Cold War or Colonialism?," *Middle Eastern Studies*, 27, 1 (1991): 148. See also Elie Podeh, *The Quest for Hegemony in the Arab World: The struggle over the Baghdad Pact*, Leiden: E.J. Brill, 1995.

(٢٥) Phebe Marr, *The Modern History of Iraq*, Boulder, Colorado: Westview Press, 1985, pp. 118-19.

(٢٦) R. Hrair Dekmejian, *Egypt under Nasser: A study in Political Dynamics*, London: University of London Press, 1972, p. 42; W. Scott Lucas, "The Path to Suez: Britain and the Struggle for the Middle East, 1953-56," in Anne Deighton (ed.), *Britain and the First Cold War*, Basingstoke: Macmillan, 1990, pp. 264-5.

حيوي ويحقق التنمية الاقتصادية لبلاده. وردّ الرئيس المصري باستعراض معتاد بإعلان تأميم قناة السويس بتاريخ ٢٦ تموز/يوليو ١٩٥٦م.

كان أنطوني إيدن، الذي خلَف ونستون تشرشل كرئيس لوزراء بريطانيا في شهر نيسان/أبريل ١٩٥٥م، ينظر إلى عبد الناصر بنفور متزايد، وذلك في الأشهر التي سبقت تأميم قناة السويس، بل أخذ إيدن يعزو أيّ خروقات لهيبة بريطانيا في المنطقة إلى التأثير الضار لنفوذ عبد الناصر. وقد بلغ هذا الاعتقاد قمّته عقب قيام ملك الأردن حسين بإقالة القائد البريطاني للفيلق العربي السير «جون غلوب» في شهر آذار/مارس ١٩٥٦م(٢٧).

كتَب الملك حسين مبرّراً تصرفاته بأنّه: «مع تغلغل الشيوعية في الشرق الأوسط ووصْف القاهرة للأردن بأنّه «محميّة استعمارية» فلم يكن هناك خيار آخر سوى التخلّص من غلوب»(٢٨). ورغم ترحيب عبد الناصر بأنباء إقالة غلوب، إلّا أنّه يكاد يكون من المؤكد أنّه لم يكن مسئولاً مباشرة عن قرار الملك حسين، بل يبدو أنّه قد تفاجأ به مثل الآخرين(٢٩). أمّا بالنسبة لإيدن فقد انطبع في ذهنه أنّ عبد الناصر هو الملوم في ذلك، وفي محادثة هاتفية مع وزير الدولة بوزارة الخارجية أنطوني نَتنغ فقد ذُكر أنّ رئيس الوزراء إيدن قد قال منفعلاً:

---

(٢٧) For an account of the events surrounding Glubb's dismissal, see Michael B. Oren, "A Winter of Discontent: Britain's Crisis in Jordan, December 1955-March 1956," *International Journal of Middle East Studies*, 22 (1990): 171-84.

(٢٨) Cited in Naseer H. Aruri, Jordan: *A Study in Political Development, 1921-1965*, The Hague: Martinus Nijhoff, 1972, p. 131.

(٢٩) Uriel Dann, *King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism: Jordan, 1955-1967*, New York: Oxford University Press, 1989, p. 32.

«أريد أن يُقتل عبد الناصر»(٣٠). لم يكن عزم إيدن يقف فقط عند حدّ تسوية حساب الأضرار الناجمة عن أزمة قناة السويس، بل تعدّاه إلى العمل لاستعجال إزاحة عبد الناصر؛ وقد تأكّد ذلك من مجريات اجتماع لجنة مصر في مجلس الوزراء البريطاني بتاريخ ٣٠ تموز/يوليو، التي انتهت إلى أنّ هدف بريطانيا المباشر يجب أن يكون «العمل على إسقاط [هكذا] الحكومة المصرية الحالية»(٣١). كما أخبر إيدن أيضاً الرئيس الأمريكي دوايت آيزنهاور أنّ «إزاحة عبد الناصر وتنصيب نظام في مصر أقلّ عداء للغرب يجب.. أن يتصدّر أهدافنا»(٣٢). وعلى الرغم من المعارضة الأمريكية لاستخدام القوّة(٣٣) فقد كانت بريطانيا مع فرنسا، التي كانت تشكّ في دعم عبد الناصر للثوّار الذين يقاومون الحكم الفرنسي في الجزائر(٣٤)، قد استعدّتا لاستخدام الحلّ العسكري لحسم النزاع على قناة السويس.

قدّم نائب رئيس أركان سلاح الجو الفرنسي موريس تشالي، في اجتماع عُقد في تشيكرز (المقر الصيفي لرئيس الوزراء البريطاني) بتاريخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦م، خطّة تتضمن تشجيع إسرائيل سرّاً لمهاجمة مصر، لتوفير مبرر لبريطانيا وفرنسا لإرسال

---

(٣٠) Brian Lapping, *End of Empire*, London: Guild Publishing, 1985, p. 262.

(٣١) Carlton, *Suez Crisis*, pp. 36-7.

(٣٢) Cited in Keith Kyle, *Suez*, London: Weidenfield and Nicolson, 1991, p.179.

(٣٣) See W. Scott Lucas, *Divided We Stand: Britain, the United States and the Suez Crisis*, London: Hodder and Stoughton, 1991; Peter L. Hahn, *The United States, Great Britain, and Egypt, 1945-1956: Strategy and Diplomacy in the Early Cold War*, Chapel Hill, NC: The University of North Carolina Press, 1991, pp. 211-39; David Carlton, *Anthony Eden: A Biography*, London: Allen Lane, 1981, pp. 419-20; Geoffrey Warner, "Review Article: The United States and the Suez Crisis," *International Affairs*, 67, 2 (1991): pp. 310-12.

(٣٤) Maurice Vaïsse, "France and the Suez Crisis" in Louis and Owen, *Suez* 1956, pp. 137-8.

قواتهما إلى مصر بحجة الفصل بين المتحاربين وحماية القناة[٣٥]. وتمّت بلورة وحبْك الخطّة بشكل أكثر خلال مباحثات جمعت ممثلين للحكومات البريطانية والفرنسية والإسرائيلية عُقدت في سفْرييز بباريس بتاريخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر[٣٦]. وقد وافق الإسرائيليون بعدها بيومين على القيام بشنّ هجوم على مصر. وكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي «ديفيد بن - غوريون» في مذكّراته معلّقاً على أحداث صباح يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ما نصُّه: «إنّني أعتقد أنّه يجب علينا القيام بهذه العملية، فهذه فرصة فريدة تقوم فيها قوّتان «ليستا صغيرتين» بمحاولة إسقاط عبد الناصر، وبذلك سوف لا نبقى وحدنا ضدّه بينما هو يصبح أقوى، ويستولي على كل البلدان العربية»[٣٧].

شنّت القوات الاسرائيلية هجومها الأوّل على الجيش المصري في سيناء في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. وأصدرت بريطانيا وفرنسا، في اليوم التالي، إنذاراً مشتركاً للطرفين المتحاربين لسحب قواتهما لمسافة عشرة أميال من القناة. لقد بدأت ازدواجية إيدن بالانكشاف، حتّى في هذه اللحظة الزمنية المُبكّرة، لأنّ الإسرائيلين لم يكونوا على مقرُبة من القناة على الإطلاق. وقد أوضح زعيم المعارضة البريطاني

---

(٣٥) Kyle, *Suez*, pp. 296-7; Carlton, *Suez Crisis*, p.56; Roy Fullick and Geoffrey Powell, *Suez: The Double War*, London: Leo Cooper, 1990, pp. 77-8. W. Scott Lucas suggests that Eden's decision to collude with Israel represented not an irrational attempt to destroy Nasser, but a logical step designed to foreclose an Israeli attack on Jordan (Scott Lucas, "The Path to Suez," p.269. See also Zeid Raad, "A Nightmare Avoided: Jordan and Suez 1956," *Israel Affairs*, 1, 2 (1994): pp. 296-7).

(٣٦) Britain was represented at these discussions by the Foreign Secretary, Selwyn Lloyd. For his own description of the Sèvres meeting, see Selwyn, Lloyd, *Suez 1956: A Personal Account*, London: Jonathan Cape, 1978, pp.181-5.

(٣٧) Cited in Mordechai Bar-On, "David Ben-Gurion and the Sèvres Collusion," in Louis and Owen, *Suez 1956*, p. 153.

هيو غيتسكِل التّناقضات الكامنة في موقف الحكومة البريطانية عندما قال معلّقاً:

لا أعتقد أنّ أحداً سوف يتّهمني بعدم التعاطف مع إسرائيل، لكنّي مُلزم بأن أقول إنّ المقترح الذي قُصد به وقف القتال والذي يتضمّن انسحاب المصريين عشرة أميال داخل حدود أراضيهم وانسحاب الإسرائيليين عشرة أميال عن قناة السويس والذي يتيح لهم البقاء في بعض المواقع ١٦٠ ميلاً داخل حدود مصر ـ هو مقترح يصعب وصفُه بأنه يقف على أساس عادل[٣٨].

لقد فاقمت ردّة الفعل الدولية المعادية للموجة الأولى من الهجوم البريطاني الفرنسي المشترك على مصر مساء يومي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ـ ١ تشرين الثاني/نوفمبر من أثر فشل المعارضة الداخلية بمنح حكومة إيدن دعماً غير مشروط.

عبّر رئيس وزراء الهند جواهر لال نِهرو عن انزعاج دول الكمنولث من التصرّفات البريطانية عندما انفجر قائلاً: «طوال تجربتي في الشئون الخارجية التي امتدت لفترة طويلة لم أرَ خلالها حالة أفظع من العدوان السافر تماثل ما تحاول بريطانيا وفرنسا القيام به»[٣٩]. وكان الموقف النّاقد الذي اتّخذته الولايات المتحدة الأمريكية هو الأكثر خطورة لحكومة إيدن، والذي تجسّد في إدانة وزير خارجيتها جون فوستر دلس[٤٠] لحلفائه البريطانيين والفرنسيين

(٣٨) Cited in Kyle, *Suez*, pp.361-2.

(٣٩) S.C. Gangal, "India and the Commonwealth," in M.S. Rajan (ed.), *India's Foreign Relations during the Nehru Era*, Bombay: Asia Publishing House, 1976, p. 84.

(٤٠) United States Secretary of State, 1953-9.

في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر(٤١). وقد حثّ وزير الخارجية البريطاني سلوين لويْد في نفس اليوم:

> مجلس الوزراء على أن يأخذ بالاعتبار حِدّة المشاعر التي أثارتها أفعال بريطانيا وفرنسا لدى الولايات المتحدة، وأنّه إذا لم يتمّ تقديم تنازلات لاحتواء هذه المشاعر، فمن المحتمل أن تُفرض علينا عقوبات نفطية. وقد نُضطّر عندها لاحتلال الكويت وقطر، وهما البلدان الوحيدان المنتجان للنفط اللذين ليسا عضوين في الأمم المتحدة؛ وبهذا سوف نستعدي كافة الدول العربية، وربّما بشكل لا رجعة فيه. لقد قامت حكومة سوريا بالفعل بقطع علاقتها مع المملكة المتحدة. ومن المحتمل أن يحذو كل من العراق والأردن وليبيا حذوها(٤٢).

وختَم سلوين لويْد بيانه محذّراً: «إنّنا لا يسعنا أن نأمل بتجنُّب حدوث مصاعب شديدة مع الدول العربية لأكثر من فترة قصيرة جداً، وبالتأكيد ليست بالقدْر الكافي الذي نحتاجه لاستكمال احتلال مصر الذي يواجه معارضة». ورغم مناخ الرأي العام الدولي غير المواتي، فإنّ إيدن قد استمر في العملية العسكرية، وقامت القوات المظليّة البريطانية والفرنسية بعملية إنزال في الطرف الشمالي للقناة بتاريخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر. ولكن صدَر أمر للقوات البريطانية بوقف إطلاق النار بعدها بيوم، وذلك بعد أن هدّد الاتحاد السوفياتي بشنّ هجوم صاروخي على بريطانيا(٤٣). وفي ٩ كانون الثاني/يناير

---

(٤١) Carlton, *Suez Crisis*, p. 72.

(٤٢) Cabinet Conclusions, 2 Nov 1956, CM 77 (56), CAB 128/30 Part 2; Keith Kyle, "Suez and the Waldegrave Initiative," *Contemporary Record*, 9, 1 (1995): 385.

(٤٣) Kyle, *Suez*, p.458.

١٩٥٧م اختار أنطوني إيدن الاستقالة من رئاسة وزراء بريطانيا بحجّة حالته الصحيّة، وذلك دون أن يعترف بخطئه في التعامل مع أزمة قناة السويس[(٤٤)].

أصبحت مسألة الأثر الذي خلّفته أزمة قناة السويس على مكانة بريطانيا في العالم، وعلى وتيرة سرعة طيّ صفحة الاستعمار البريطاني لاحقاً، مسألة خلافية. وفي تقدير براين لابنغ، فإنّ «عملية قناة السويس كتبت النهاية ليس فقط للإمبراطورية البريطانية، ولكن لكل إمبراطوريات غرب أوروبا»[(٤٥)]. لكنّ باحثين آخرين قد طرحوا تقييمات أكثر حذَراً. فيؤكد جون داروِن أنّ «أحداث قناة السويس لم تكن الصاعق الذي فجّر الإمبراطورية من الداخل، ولم تتسبب هذه العملية في حدوث نفور مفاجئ ضدّ الحكم الاستعماري في أوساط صنّاع القرار»[(٤٦)]. وقد أيّد هذا التفسير كل من أ ن بورتر وأ ج ستوكويل اللذين أكّدا عوامل الاستمرارية في السياسات الاستعمارية البريطانية، التي أسهمت أحداث قناة السويس بقدر ضئيل في تغييرها[(٤٧)]. وفي معرض تتبّعه للمضاعفات الدولية للأزمة، فقد أكّد نايجل جون آشتون أنّ: «الطروحات التي تعتبر أنّ أزمة قناة السويس تمثّل نقلة حاسمة، تسلّمت أمريكا بعدها المسئولية عن الشرق الأوسط من بريطانيا، هي طروحات ثورية جدّاً في نظرتها»[(٤٨)].

---

(٤٤) See "The Economic Situation," Note by the Prime Minister, 5 Jan 1957, C.P. (57) 8, CAB 129/84.

(٤٥) Lapping, *End of Empire*, p.277.

(٤٦) John Darwin, *The End of the British Empire: The Historical Debate*, Oxford: Blackwell, 1991, p. 70.

(٤٧) Porter and Stockwell, *British Imperial Policy and Decolonization*, 1989, Vol. 2, pp. 29-32.

(٤٨) Nigel John Ashton, *Eisenhower, Macmillan and the Problem of Nasser: Anglo-American Relations and Arab Nationalism, 1955-59*, Basingstoke: Macmillan, 1996, p. 99.

ولاحظ ديفيد كارلتون، في سياق مماثل أنّ «النفوذ البريطاني في المنطقة لم ينهر في الواقع بين ليلة وضُحاها بعد كارثة قناة السويس»[٤٩]. ويُعتبر هذا التقييم مناسباً بشكل خاص عندما نُسقِطه على حالة الكويت. فرغم أنّ الأفعال البريطانية في عام ١٩٥٦م قد هدّدت استقرار نظام آل صباح وقابلية الوجود الاستعماري للاستمرار في الكويت، فإنّ العلاقات معها لم تتغير بشكل جوهري بسبب أزمة قناة السويس. إنّ أحداث عام ١٩٥٦م قد أدّت في الواقع إلى إبراز متانة العلاقة التي تربط بريطانيا مع آل صباح.

٢

كانت دول الخليج مُحصّنة نسبياً ضدّ التأثيرات الخارجية بشكل تقليدي. ويؤكّد فرِد هاليداي على أنّ «منطقة الخليج كانت معزولة سياسياً، ومخدّرة لا تحسّ بآثار المسألة الفلسطينية وصعود مدّ القومية العربية، مقارنة مع كلّ من دول المشرق والمغرب العربيين»[٥٠]. وحتى وقت متأخّر، أي في شهر شباط/فبراير ١٩٥٢م، كان «فيروس القومية العربية لا أثر له حتى الآن، سواء على حكّام الخليج أو على شعوبهم البسيطة نسبياً»[٥١] كما أشار إلى ذلك سي م روز من وزارة الخارجية. ويُضاف إلى ذلك أنّ حكّام الخليج كانوا يرتابون بشكل طبيعي بدعاوى الوحدة العربية لخشيتهم من استغلال جيرانهم الأقوياء لها لتحقيق مطالبهم المزعومة

(٤٩) Carlton, *Suez Crisis*, p. 101.

(٥٠) Fred Halliday, "The Gulf Between Two Revolutions: 1958-1979," in Tim Niblock (ed.), *Social and Economic Development in the Arab Gulf*, London: Croom Helm, 1980, pp. 214-15.

(٥١) 'The internal political situation in the Persian Gulf States', Minute by C.M. Rose, 8 Feb 1952, FO 371/98328.

بأراضيهم. ذكر السير رابرت هاي أنّ: «حكّام وشعوب دول الخليج يُفضّلون الأسلوب المعتدل لحمايتنا لهم حالياً على احتمال ابتلاعهم من قِبل دول عربية قوية»(٥٢). وعلّق أحد مسئولي وزارة الخارجية على الاهتمام المتزايد الذي توليه جامعة الدول العربية للكويت، مُسلّياً نفسه بفكرة أنّ الأسرة الحاكمة في الكويت تعرف أنّ الجامعة العربية تطمع بأموالها، ولهذا السبب فهم متردّدون في التعامل معها»(٥٣). وقد تأكّد هذا التخمين من خلال المناقشات التي دارت بين الأمير والوكيل السياسي سي جي بيلي، التي أكّد الأمير خلالها على أنّ الكويت ستتعاون مع الجامعة العربية في الأمور التعليمية والاجتماعية والصحيّة، إلّا أنّه لن تكون للكويت تعاملات مع الجامعة في المسائل السياسيّة والدفاعيّة(٥٤). وقد شهد عقد الخمسينيات بالفعل تنامي مشاعر «وطنية النّفط» التي قاومت أنظمة الخليج من خلالها أي شكل من أشكال الوحدة العربية التي قد تتطفل على ثرواتهم الجديدة(٥٥). وقد عبّر جون مارلو عن ذلك بقوله: «إنّ قلّة عدد السكان في الكويت وضخامة عوائد النفط. . . قد أدّت إلى خفض جاذبية أيّ ارتباط من شأنه إشراك الآخرين ممن هم أقلّ حظاً بثروة الكويت»(٥٦). ومع ذلك، فإنّ الكويت المحشورة بين العراق والسعودية في منطقة رأس الخليج كانت تميل إلى أن تكون أكثر انفتاحاً تجاه الأفكار الجديدة مقارنة مع دول

---

(٥٢) Letter from Sir Rupert Hay to Anthony Eden, 11 June 1952, FO 371/98333.

(٥٣) Minute by D.A. Greenhill, 18 Dec 1953, FO 371/104266.

(٥٤) Telegram from Pelly to the Foreign Office No. 401,23 Dec 1953, FO 371/104266.

(٥٥) Riad N. El-Rayyes, "Arab Nationalism and the Gulf," in B.R. Pridham (ed.), *The Arab Gulf and the Arab World*, London: Croom Helm, 1988, p. 84.

(٥٦) John Marlowe, *The Persian Gulf in the Twentieth Century*, London: The Cresset Press, 1962, p. 198.

الخليج الأخرى[٥٧].

أشار روز إلى أنّ «الشعب الكويتي (وينطبق ذلك خصوصاً على الأسرة الحاكمة) هو أكثر ميلاً لتقبُّل التأثيرات القادمة من بقية العالم العربي، مقارنة مع أقرانهم في دول الخليج المحميّة الأخرى، وهذا الميل يجعلهم أقلّ استجابة للنصيحة البريطانية، بل ويمتعضون في بعض الأحيان منها لكي يُظهروا استقلالهم عنها»[٥٨]. وكتب المُقيم السياسي السير برنارد باروز في نهاية عام ١٩٥٥م ملاحظاً أنّه:

> على الرغم من أنّ معظم عرب الخليج يتّصفون بطابع محليّة التفكير، وبعضهم يميلون إلى التساؤل عن سبب عدم وجود إنجازات إيجابية للجامعة العربية، ومع أنّ معظمهم لا يُبدون استياءهم من علاقة بلدانهم مع حكومة صاحبة الجلالة (بريطانيا)، إلّا أنّ طروحات الوحدة العربية والتحرّر من الاستعمار الغربي لها بعض الجاذبية النفسية لدى الشباب وأفراد المجتمع الحالمين بينما تحظى بتأييد لفظي على الأقلّ من البقيّة[٥٩].

اعترف مدير الإدارة الشرقية بوزارة الخارجية د هـ م ريتشز، عشيّة اندلاع أزمة قناة السويس بأنّ «المصريين قد أحرزوا بالتأكيد تقدّماً في الكويت من خلال وجود العاملين المصريين بها وزياراتهم لها؛ كما أنّ الأمير حسّاس تجاه أيّ نقد له قد يصدر من مصر»[٦٠].

---

(٥٧) See Saeed Khalil Hashim, "The Influence of Iraq on the Nationalist Movements of Kuwait and Bahrain, 1920-1961," PhD thesis, University of Exeter, 1984.

(٥٨) 'Kuwait' memorandum by Rose, 30 August 1952, FO 371/98352.

(٥٩) Letter from Burrows to Selwyn Lloyd, No. 143, 24 Dec 1955, FO 371/120561.

(٦٠) H. Rahman, *The Making of the Gulf War: Origins of Kuwait's Long-Standing Territorial Dispute with Iraq*, Reading: Ithaca press, 1997, pp. 208-9.

لقد تجلّت قابلية الشيخ عبد الله السالم للاستجابة لرغبات الدول العربية الأخرى منذ فترة مبكرة، أي في عام ١٩٥١م، عندما رفض إدانة قيام شركة طيران لبنانية بتسيير رحلات غير مرخّصة بين الكويت وبيروت بالرغم من الضغط البريطاني عليه لفعل ذلك[٦١]. وقام الشيخ عبد الله السالم بالسماح بتقديم دائرة المعارف تبرّعاً رمزيّاً من ميزانيتها الحكومية لصالح أسبوع السلاح المصري، وذلك بعد زيارات للكويت قام بها في عام ١٩٥٥م العقيد أنور السادات، رفيق درب عبد الناصر، والرئيس التالي لمصر. وبرّر الأمير تصرّفاته عبر التّأكيد للوكيل السياسي البريطاني على موقفه الحرِج وحتمية «مجاراة الشعور القومي العربي إلى حدّ ما لكي يتحاشى التعرّض لنقد علني لصِلاته الوثيقة مع حكومة صاحبة الجلالة (بريطانيا)»[٦٢].

على الرغم من أنّ قيام رئيس الوزراء الإيراني مصدّق بتأميم شركة النفط الإنجليزية الإيرانية ومِصفاتها الضّخمة في عبّادان يُعتبر تطوراً حدث خارج العالم العربي، إلّا أنّه كان له أثر كبير على الكويت. فقد ذكر الوكيل السياسي هـ. جي جاكنز في تقريره أنّ «السوق يضجّ بالكلام عن تدهور نفوذ البريطانيين»[٦٣] في حين أنّ تقرير الوكالة السياسية البريطانية في الكويت لعام ١٩٥١م قد نصّ على: «إنّ أهمّ أثر للجلاء عن عبّادان كان ظهور اعتقاد... بأنّه يكفي فقط بأن تنبح بصوت عال ومستمر بشكل كافٍ لتجعل البريطانيين يرحلون من أيّ مكان»[٦٤]. وكتب السير رابرت هاي في

(٦١) "Relations with the rest of the Arab World," Minute by Rose, 8 Feb 1952, FO 371/98364.

(٦٢) Letter from Burrows to Lloyd, No. 47, 7 May 1956, PREM 11/1472.

(٦٣) Letter from H.G. Jakins to Hay, 16 Oct 1951, FO 371/91260.

(٦٤) *Kuwait Administrative Report for 1951*, FO 371/98323.

عام ١٩٥٢م مصرّحاً أيضاً بأنّ «الكارثة في عبّادان قد قوّضت وضعنا بكامله في منطقة الخليج»(٦٥).

ولاحظ الوكيل السياسي جي بِل في شهر آذار/مارس ١٩٥٦م، في معرض تحليله وتقييمه للمؤثّرات الجديدة الطارئة على الكويت، أنّ: «الأمير منزعج من نشوء وضع قد تكون فيه الروابط التقليدية للكويت مع حكومة صاحبة الجلالة (بريطانيا) عُرضة لضغوط متزايدة من مصر والسعودية»(٦٦). وقد أوجدت أزمة قناة السويس مثل هذا الوضع الجديد.

أكّد الرئيس جمال عبد الناصر في سياق تأمُّلاته لفلسفته السياسية في عام ١٩٥٧م، أنّه:

> قد بات من الواضح مباشرة لنا أنّ مصر، مثل بقية مكوّنات الأمّة العربية، سوف لن تكون قادرة على ضمان أمنها إلّا عندما تتكاتف مع شقيقاتها في العروبة، في اتحاد قوي... إنّ القومية العربية بالنسبة لنا قد أصبحت عقيدة سياسية وضرورة استراتيجية(٦٧).

قام عبد الناصر بإطلاق حملة دعائية بسيطة، ولكنّها مؤثّرة، عبر إذاعة «صوت العرب» التي تبثّ من القاهرة، وذلك في محاولة منه لتأكيد الدور القيادي لمصر في العالم العربي، ولتقويض الوجود البريطاني في الشرق الأوسط(٦٨). وقد ثبت أنّ هذه الوسيلة

(٦٥) William Roger Louis, "Musaddiq and the Dilemmas of British Imperialism," in James A. Bill and William Roger Louis (eds), *Musaddiq, Iranian Nationalism and Oil,* London: I.B. Tauris, 1988, p. 230.

(٦٦) Telegram from Bell to the Foreign Office, No. 45, 12 March 1956, FO 371/120568.

(٦٧) Vatikiotis, *Nasser,* p. 229.

(٦٨) Mansfield, *Arabs,* p. 250.

الدعائية، خصوصاً كان من الصّعب على بريطانيا مواجهتها. وأشار سلوين لويْد إلى منطقة الخليج خصوصاً، مُلاحظاً:

أنّ هذه البلدان ستتعرض ـ بلا شك ـ وبشكل حتمي لتأثير نوع من القومية العربية البغيضة المُصاغة في مصر؛ ولا يمكن أن يتم عزلها عن ذلك. إنّ التهديد الرئيسي لن يكون من المدرّسين والخُبراء المصريين الذين يعملون في دوائر الحكومة(٦٩)... بقدر ما هو ناجم من الأثر النفسي العام لدعاية مصر ومكانتها. إنّ من الصعب علينا أن ننافس في هذا المجال من مجالات الفكر «العروبي» حيث يكون عدم الاعتدال تجاه الغرب تقليداً سياسياً، وإنّ أيّ محاولة لشنّ هجوم مضادّ يمكن أن يتمّ وصفها بأنّها محاولة «استعمارية» بغيضة(٧٠).

وحذّر باروز، مع تدهور العلاقات البريطانية المصرية طوال عام ١٩٥٦م، قائلاً:

توجد مجموعة آراء هنا لدى المسئولين البريطانيين وغيرهم ممن لديهم خبرة بردود الأفعال المحلية، مفادها أنّه حتى مع نجاح العمل العسكري الذي نقوم به ضدّ مصر فلن يكون لذلك أثر يجعل من السهل علينا المحافظة على مواقعنا هنا، بل العكس هو الذي سيحدث.

... إنّ من الواضح تماماً أنّ إطالة أمد الأعمال العدائية، أي لأكثر من عدّة أيام، سيكون له أسوأ الأثر على وضعنا هنا.

---

(٦٩) By April 1956, the government of Kuwait employed 350 Egyptians (Letter from bell to Riches, No. 1015/2/56, 9 April 1956, FO 371/120550).

(٧٠) "Persian Gulf," Note by the Secretary of State for Foreign Affairs, 14 May 1956, C.P. (56) 122, CAB 129/81.

وفي مثل هذه الحالة فإنّ ولاء الأجهزة الأمنية في الكويت خصوصاً ستكون على المحك، وقد يكون من الضروري إرسال قوات بريطانية كبيرة لضمان استمرار بقائنا فيها من الأساس[٧١].

وقد حدث أول امتحان للقوات الأمنية في الكويت في شهر آب/أغسطس عشيّة انعقاد مؤتمر الأُمم البحرية.

عُقد هذا المؤتمر في لانكستر هاوس في لندن خلال الفترة ما بين ١٦ و٢٣ آب/أغسطس بمشاركة اثنين وعشرين دولة، وتداول المُؤتمِرون حول موقفهم المشترك من تأميم قناة السويس، وكانت الغالبية تؤيّد مقترح دلَس بأن تُدار القناة من هيئة دولية تكون مصر عضواً فيها[٧٢]. وردّ عبد الناصر مُحتجاً على الدعوة للمؤتمر بحث الشعوب العربية على القيام بسلسلة إضرابات[٧٣]. واستجاب حوالى ٤٠٠٠ شخص في الكويت لذلك، وتجمّعوا خارج مقرّ النادي الثقافي القومي لتدارس ردّ الفعل الواجب القيام به. وأُلقيت في التجمّع خُطب مؤيّدة لعبد الناصر، ونداءات للإضراب من المتحدثين، وأغلبهم من الفلسطينيين. ورغم أنّ التجمهر انفضّ بعدها بهدوء، إلّا أنّ مجموعة متشددة قوامها ٢٠٠ شخص تقريباً اصطدمت مع قوات الأمن التي فرّقتهم مستخدمة الضرب بأعقاب البنادق. وبحلول يوم ١٦ آب/أغسطس، ظلّت حوالى ٩٠ بالمائة من

---

(٧١) Telegram from Burrows to the Foreign Office, No. 733, 13 Aug 1956, FO 371/120571.

(٧٢) Kennett Love, *Suez: The Twice-Fought War*, London: Longman, 1970, pp. 405-6.

(٧٣) The following is based on *Confidential Annex to Kuwait Diary No. 8*, covering the period 31 July-26 August 1956, FO 371/120551; Jill Crystal, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar*, Cambridge: Cambrdige University Press, 1995,. p. 81.

المحلّات التجارية مغلقة على الرغم من أنّ الدوائر الحكومية كانت تعمل بشكل طبيعي. وتجمّعت حشود في المساء، ومن ضمنها مجموعة من حوالى عشرين شاباً، حاملة صور عبد الناصر. ونجح تدخّل قوات الأمن مرّة أخرى في تفريق المتظاهرين. وقد زاد من تأزّم الموقف ورود أنباء عن تمركز قوات فرنسية في جزيرة قبرص[٧٤]. وقد أدّت الإضرابات التي نُظّمت للاحتجاج على اعتقال فرنسا للقادة الجزائريين في شهر تشرين الأول/أكتوبر إلى إغلاق المحلّات التجارية والدوائر الحكومية[٧٥]. وخلال تجمّع حاشد في ثانوية الشويخ في الكويت يوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ألقى متحدثان جزائريان إثنين وطبيب كويتي هو د. أحمد الخطيب خطابات ضدّ فرنسا[٧٦]. وقد حضر المناسبة الشيخ عبد الله المبارك، ورئيس دائرة المعارف الشيخ عبد الله الجابر اللذان قدّما تبرعين سخيّين لصالح صندوق الثوّار الجزائريين. وكانت هناك، حتى ذلك الوقت مؤشّرات قليلة بادية للعيان على وجود مشاعر معادية للبريطانيين في الكويت. لكن الوضع انقلب رأساً على عقِب بعد ورود أنباء الإنذار البريطاني الفرنسي المشترك وما أعقبه من هجوم (العدوان الثلاثي) على مصر.

كانت حركة المجلس التشريعي الذي حدثت في الكويت في أواخر عقد الثلاثينيات (١٩٣٨ ـ ١٩٣٩م) ظاهرة سياسية نُخبوية بشكل رئيسي، وكانت قيادتها تتكوّن من تجّار بارزين، وأعضاء

---

(٧٤) *Confidential Annex to Kuwait Diary No. 9*, covering the period 27Aug-24 Sept 1956, FO 371/120551.

(٧٥) Crystal, *Oil and Politics in the Gulf*, p. 81.

(٧٦) Monthly diary: November 1956 in Burrows' letter to Riches, No. 10101/55/56, 10 Jan 1957, FO 371/126871.

ساخطين من أسرة آل صباح. لكنّ حركات الإصلاح التالية كانت ذات قاعدة شعبية عريضة بشكل أكبر. وضمّت هذه القاعدة ليس فقط الشباب اللذين درسوا في الخارج بل ضمت أيضاً المصريين واللبنانيين والعراقيين والفلسطينيين المتمرّسين سياسياً من الذين يعملون في الكويت(٧٧). وبما أنّ الأحزاب السياسية كانت ممنوعة في الكويت، فإنّ على اللذين يسعون للإصلاح أن يقوموا بنشاطاتهم من خلال الأندية الاجتماعية. ولكي تُضفي الأندية على نشاطاتها السياسية تمويهاً أكثر، فقد أُسندت الرئاسة الشرفية لكلّ منها إلى أحد أعضاء الأسرة الحاكمة(٧٨). وكان هناك، بحلول عام ١٩٥٦م، حوالى سبعة عشر نادياً، من أبرزها نادي المعلمين، ونادي الخريجين، وخصوصاً النادي الثقافي القومي برئاسة د. أحمد الخطيب(٧٩)، الذي درس في الجامعة الأمريكية في بيروت. وانضمّ الخطيب عندما كان في لبنان إلى حركة القوميين العرب برئاسة جورج حبش. وبسبب تأثّر الخطيب الشديد بهذه التجربة فقد برز كشخصية معارضة قائدة بعد عودته إلى وطنه.

كانت عضوية النادي الثقافي القومي، الذي تأسّس عام ١٩٥٣م، مُتاحة ليس فقط للكويتيين، بل أيضاً للعرب عموماً. وكانت منشورات النادي، التي ضمّت بحلول عام ١٩٥٥م الصحيفة الأسبوعية «صدى الإيمان»، تُعبّر عن أفكار وطروحات الحركة

---

(٧٧) Rosemarie Said Zahlan, *The Making of the Modern Gulf States: Kuwait, Bahrain, Qatar, the United Arab Emirates, and Oman*, London: Unwin Hyman, 1989, p. 32. See also Haya al-Mughni, *Women in Kuwait: The Politics of Gender*, London: Saqi Books, 1993, pp. 32-3.

(٧٨) Falah al-Mdairis, "The Arab Nationalist Movement in Kuwait from its Origins to 1970," PhD. thesis, University of Oxford, 1987, p. 151.

(٧٩) Crystal, *Oil and Politics in the Gulf*, p. 82.

القومية العربية[٨٠]. وقد سهّل تشكيل لجنة الأندية الكويتية من التعاون بين هذه الأندية المختلفة. ونسّقت هذه اللجنة المشتركة الاحتجاجات على الهجوم على مصر. وقامت اللجنة في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر بتوزيع منشورات تُدين التصرفات البريطانية وتدعو إلى إضرابات وإلى عقد اجتماع جماهيري في اليوم التالي[٨١]. وردّت دائرة الشرطة بنشر إعلانات تمنع بموجبها المظاهرات المقترحة. لذلك كانت الساحة مُهيئة لحدوث اختبار قوة بين السُّلُطات والحركة الإصلاحية.

كانت كافّة المحلات التجارية مفتوحة كالعادة في البداية، لكنّها أغلقت أبوابها عندما حاول عدّة مئات من المتظاهرين عقد اجتماع في مسجد السوق الكبير. واشتبكت الشرطة والأجهزة الأمنية خلالها في صدام لمدة ساعتين مع المتظاهرين في قلب مدينة الكويت. وأخذت مجموعات من الشباب تجوب الشوارع وتقذف الحجارة بدون تمييز؛ وفي إحدى المرّات هدّد ذلك مبنى الوكالة السياسية البريطانية. وقد أكّد تعاطي آل صباح مع أحداث الخروج على النظام مدى صلابة النظام واستقراره.

أسرّ الأمير إلى بِل في بداية الأزمة، أنّه: «ربّما سيتعرض لضغوط في الأسبوع القادم لفعل ما أرغب في تجنُّبه»[٨٢]. لذلك قام الشيخ عبد الله السالم بحركة حكيمة من خلال ذهابه إلى جزيرة فيلكا

(٨٠) Al -Mdairis, "The Arab Nationalist Movement in Kuwait," p. 151.

(٨١) The following is based on *Confidential Annex to Kuwait Diary No. 11,* covering the period 28 Oct-28 Nov 1956, FO 371/120551, and monthly diary for November in Burrows' letter to Riches, No. 10101/55/56, 10 Jan 1957, FO 371/126871.

(٨٢) Sir Gawain Bell, *Shadows on the Sand,* London: C. Hurst and Company, 1983, p. 243.

البعيدة، حيث لا يمكن أن يتّصل به أحد، تاركاً الشيخ عبد الله المبارك يتولّى معالجة الوضع الأمني. وكان عبد الله المبارك رغم كلّ عيوبه مؤيّداً للبريطانيين، وقد أكّد ل بِل أنّه ستتم حماية المصالح البريطانية(٨٣). كان لاعتماد بريطانيا الكبير على الشيخ عبد الله المبارك مع ذلك بعض المساوئ. واعترف بِل قائلاً: «إنّنا لسوء الحظ قد أصبحنا أقرب للشخصيات الرجعيّة في الأسرة الحاكمة، في الوقت الذي كنّا نأمل أن نعمل بتعاون أكثر مع الشخصيات الشابّة ذات العقلية الأكثر انفتاحاً (ليبرالية) في الأسرة»(٨٤). لكنّ آل صباح أظهروا قدرتهم على كبْت العداوات الفردية فيما بينهم لصالح المحافظة على حكْم الشيوخ أثناء حرب السويس. فعلى الرغم من التنافس بين الشيخ عبد الله المبارك ورئيس دائرة الشرطة الشيخ صباح السالم(٨٥) فقد وضع الأخير جهاز الشرطة تحت القيادة العامة للشيخ عبد الله المبارك خلال الأيام العصيبة التي تلَت الأعمال الحربية البريطانية الفرنسية ضد مصر(٨٦). وتصادف وقوع هذه الأحداث مع غياب الشيخ فهد السالم عن الكويت في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر وهو الذي «كان عدائه للشيخ عبد الله المبارك والضغط الذي يمارسه عليه الفلسطينيون في الدائرة التي يرأسها، ربما تدفعانه للموافقة على قرارات متسرّعة ضدّ مصالحنا الاقتصادية، وهي قرارات لا يُمكن اتّخاذها في حال غيابه» كما ذكر بِل ذلك(٨٧).

---

(٨٣) Ibid., p. 244.

(٨٤) Letter from Bell to Burrows, 9 Nov 1956, FO 371/120557.

(٨٥) In September 1956, Sabah had told the British Ambassador in Beirut, G.H. Middleton, that Britain should "cut out the cackle and get on with the good work of eliminating Nasser" (Letter from Middleton to Burrows, No. 1632/43/56, 20 Sept 1956, FO 371/120684).

(٨٦) Letter from Bell to Burrows, No. 1612A/100/56, 19 Nov 1956, FO 371/120684.

(٨٧) Ibid.

كانت الطريقة الحازمة التي تعامل بها عبد الله المبارك مع الاضطرابات ـ والتي تضمّنت إشرافه الشخصي على الجلد بالخيزران لعدد من أولئك الذين تردّدوا في إطاعة أوامره ـ قد لاقت استحسان طبقة كبار التجّار الذين ألقوا بثقلهم خلف نظام الحكْم(٨٨). ورغم النجاحات الباهرة للجنة الأندية الكويتية، إلّا أنّها لازالت تواجه موقفاً قوياً للرأي العام المتشكّك بأهدافها الإصلاحية إن لم يكن المعادي لها. كان نجاح أسرة آل صباح في التغلّب على التداعيات المباشرة للأزمة قد حمَت على المدى القصير المصالح البريطانية وأظهرت عدم الحاجة إلى التدخّل الرسمي(٨٩) وهو احتمال كانت وزارة الخارجية تنظر إليه برُعْب. فقد أقرّ أحد المسئولين بأنّه: «في ظلّ الظروف الحالية فإنّ ذيوع خبر أنّنا نتدخل عسكرياً في الكويت لتأمين إمداداتنا من النفط من شأنه أن يكون له أثر كارثي على سُمعتنا في مناطق أخرى»(٩٠). وقد عبّر مسئول آخر عن الخوف من أنّ الاحتلال العسكري للكويت سوف يُمثّل «عملية مماثلة لما تمّ في بور سعيد»(٩١). وعلى الرغم من أنّ التدخّل العسكري في الكويت قد أصبح غير ضروري، فإنّ أثر حرب قناة السويس على قابلية الوجود الاستعماري في الكويت للاستمرار على المدى الطويل ظلّ مدعاةً للقلق.

---

(٨٨) Ibid.

(٨٩) In March 1956, an official of the Foreign Office expressed the view that "in Kuwait it would be a fatal error to make use of British forces except in a moment of extreme emergency in order to restore order when the local forces had failed" (Letter from C.A.E. Shuckburgh to Sir Norman Brook, EA 1055/1G, 14 March 1956, FO 371/120571). In analysing the possibility of deploying British troops in the Gulf, another official opined: "We might be driven to this as a last resort. But it would do great harm to our relations with the Shaikhdoms" (Minute by Riches, 25 April 1956, FO 371/120650.

(٩٠) Minute by K.R. Oakeshott, 14 Dec 1956, FO 371/120619.

(٩١) Minute by Christopher Pirie-Gordon, 14 Dec 1956, FO 371/120619.

لقد تفاجأ المسئولون البريطانيون في الخليج بالهجوم على مصر وشعروا بالارتباك مثلما شعر بذلك سكّان الخليج، وإن كان ليس بالضرورة لنفس الأسباب. استرجع بِل في مذكراته تلك الأحداث قائلاً: «في خضم قلقنا وفي كل توقعاتنا لم نتخيّل مطلقاً مشاركة إسرائيل في عملية مشتركة بريطانية فرنسية، كما لم يتمّ إعطاؤنا أدنى إشارة من لندن إلى احتمال أن تأخذ الأحداث مثل هذا المنحى حتى وإن كان ذلك الاحتمال بعيداً... ولم يتمّ إطلاعنا على شيء من هذه الخطة المشوّشة وغير الحكيمة»(٩٢). وزاد باروز في معرض تأكيده على غياب التشاور ملاحظاً: «يبدو أنّ تعطّل نظام الاتّصالات المعتاد والثقة الطبيعية المتبادلة بين الوزراء وكبار المسئولين قد أظهر درجة عدم العقلانية في الخطط التي جرى إعدادها في الحكومة في هذا الوقت»(٩٣). وما أن بدأت العملية البريطانية الفرنسية حتى أسرع بِل وباروز في التعبير عن قلقهما.

فقد لاحظ بِل أنّ:

> الشيوخ وكبار الكويتيين من ذوي الشأن قد ثبتوا على موقفهم الصلب معنا، ولكن من المحتّم أنّ يتعرّض ولاء هؤلاء لضغوط تُحرجهم بشكل متزايد بسبب الرأي العام الداخلي والخارجي وغموض الوضع حول القناة. إنّ الحرب مع الجيش المصري وسقوط ضحايا سيُفاقم من حدّة المشاعر ضدّنا، وأتوقع احتمال تدهور وضعنا هنا(٩٤).

وقد عبّر باروز عن آراء مماثلة، حيث أكّد قائلاً:

---

(٩٢) Bell, *Shadows,* p.242.

(٩٣) Bernard Burrows, *Footnotes in the Sand: The Gulf in Transition, 1953-1958,* Salisbury: Michael Russell, 1990, p. 72.

(٩٤) Telegram from Bell to the Foreign Office, No. 299, 3 Nov 1956, FO 371/120567.

إنّني قلقٌ بشكل خاص من الأثر بعيد المدى لهذا الوضع. إنّ هجومنا المستمر على مصر، وعدم عمل شيء ضدّ إسرائيل هو الشيء الوحيد الذي ربّما يجعل الكويت وأيضاً قطر تفكّران في تغيير علاقتهما معنا. وبما أنّ الهدف الأساس لسياستنا في الشرق الأوسط هو المحافظة على مكانتنا هنا فإنّي ألتمس إعطاء الاعتبار الواجب لهذا الجانب(٩٥).

كما حذّر باروز أيضاً بقوله:

إنّ من... الواضح أنّنا نستنزف الكثير من الرصيد المُتراكم من النوايا الحسنة تجاهنا لدى حُكّام الخليج. إنّ بعض هذه النوايا الحسنة بالطّبع لها بُعد مصلحي، لأنّ الوجود المستمر لهؤلاء في بعض الحالات يكون مرهوناً في الملاذ الأخير بتأييدنا لهم، ولكنّهم لا بّد أنّهم سيوازنون بين هذا العامل وبين سلبيات التصرُّف ضدّ مشاعر غالبية شعوبهم(٩٦).

كانت مشاركة إسرائيل في حرب السويس أكثر الأنباء التي تكشّفت تدميراً لمكانة بريطانيا في الخليج. وأشار باروز إلى أنّه: «بالنسبة للحُكّام فإنّ الشّق الأكثر عُسراً على الفهم من الأحداث ـ وهو الأمر الذي من المحتمل أن يكون الأكثر إثارة لردود فعل إضافية بعد أن يتمّ فهمه عموماً ـ هو الطريقة التي قد سهّل بها هجومنا على مصر تحقيق نجاح إسرائيلي أكبر ضدّ القوات المصرية في سيناء»(٩٧).

(٩٥) Telegram from Burrows to the Foreign Office, No. 989, 3 Nov 1956, FO 371/ 120567.

(٩٦) Telegram from Burrows to the Foreign Office, No. 971, 2 Nov 1956, FO 371/ 120567.

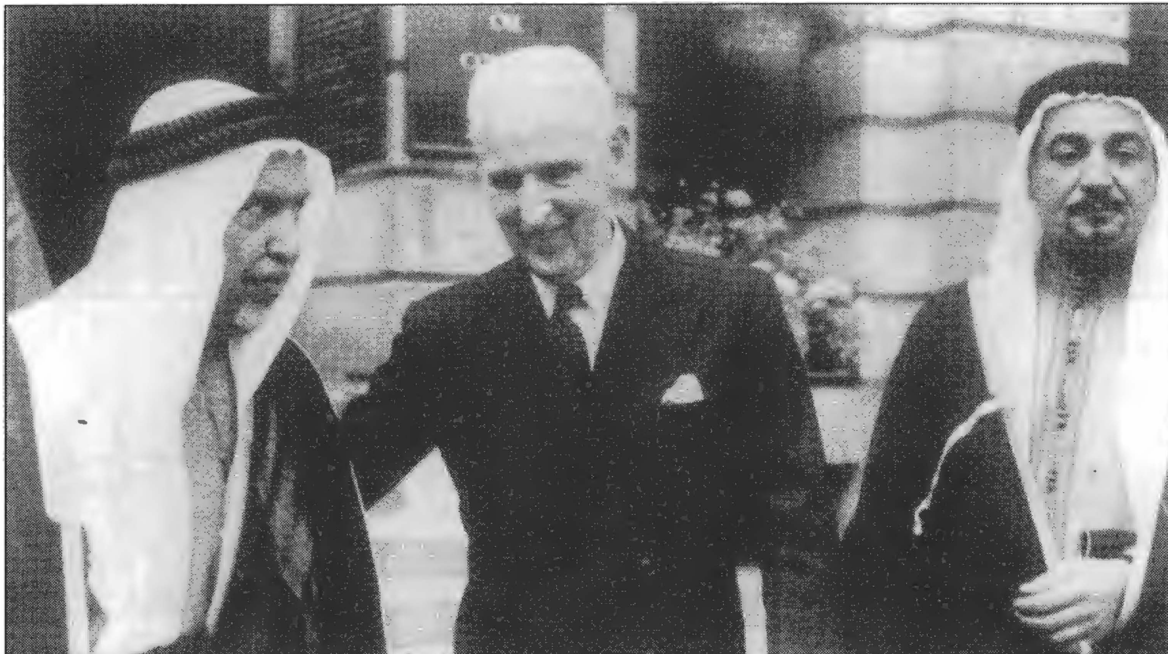
(٩٧) Ibid.



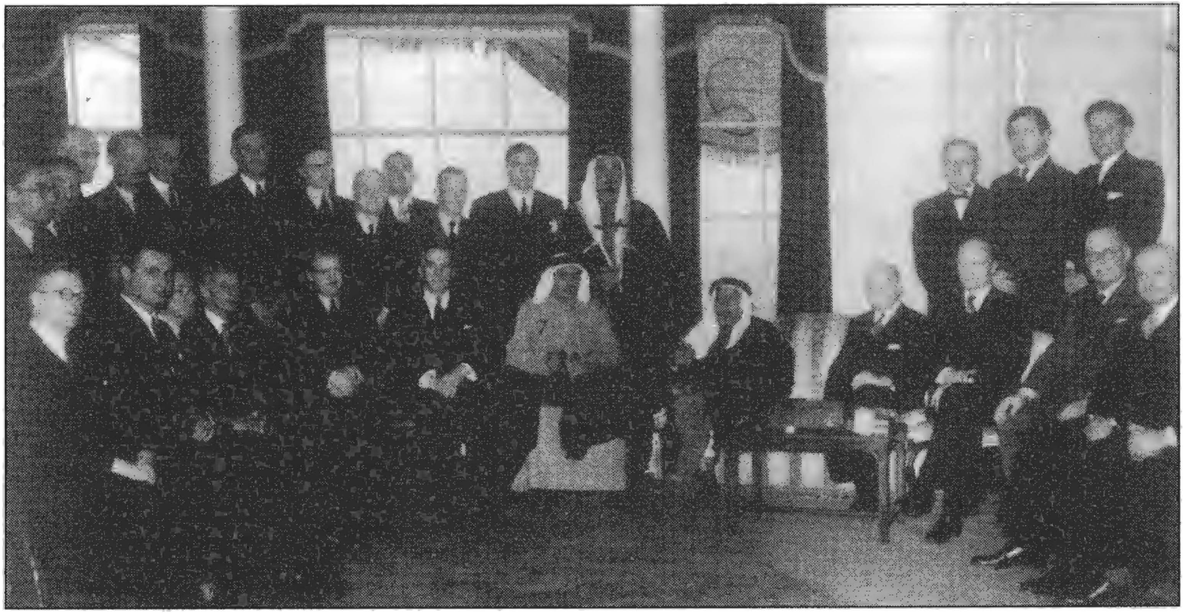
الشيخ عبد الله السالم وسي جي بيللي في حفل تقليد الأمير الوسام البريطاني KCMG في شباط/فبراير ١٩٥٣ (أرشيف كلية سانت أنتوني، أكسفورد)



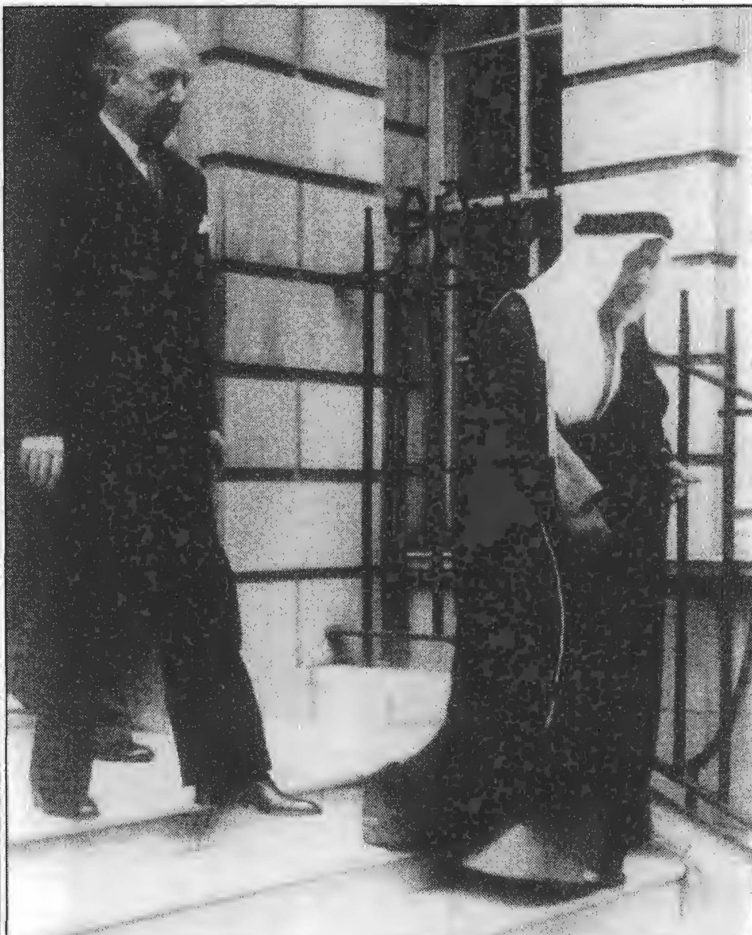
الشيخ فهد السالم (١٩٠٦ - ١٩٥٩م). (وزارة الإعلام الكويتية)



الشيخ عبد الله السالم، والسير وليام فريزر (رئيس شركة النفط الإنجليزية الإيرانية)، وعزّت جعفر (السكرتير الخاص للشيخ عبد الله)، حزيران/يونيو ١٩٥٣م. (من أرشيف شركة بي بي أموكو)



الشيخ عبد الله السالم في قاعة مجلس إدارة شركة نفط الكويت، حزيران/يونيو ١٩٥٣م. والشخص الجالس الرابع عن اليمين هو مدير شركة نفط الكويت سي أساوثويل. والأشخاص الجلوس سادساً وسابعاً عن اليسار هم ممثل الأمير في لندن هـ ت كمب، وسكرتير الدولة في الكويت عبد الله ملا صالح.
(من أرشيف شركة بي بي أموكو)



سي أ بي ساوثيويل والشيخ عبد الله السالم وهما يغادران مبنى بريتانك هاوس، حزيران/يونيو ١٩٥٣م. (من أرشيف شركة بي بي أموكو)



الشيخ سعد العبد الله السالم والشيخ عبد الله المبارك عند استعراضهم لقوات الأمن والشرطة الكويتية، نيسان/أبريل ١٩٦١م. (وزارة الإعلام الكويتية)



جلسة المباحثات التي سبقت تحقيق الكويت استقلالها التام. من اليمين للشمال الشيخ عبد الله السالم، إدوارد هيث (لورد الخاصّة الملكية)، السير جورج ميدلتون (المقيم السياسي البريطاني)، جي. سي. بي. ريتشموند (الوكيل السياسي البريطاني) (تصوير السير جون ريتشموند).



الشيخ عبد الله السالم والشيخ صباح السالم (ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء) لدى وصولهما لافتتاح دورة الانعقاد الأول لمجلس الأمة، ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٦٣م (وزارة الإعلام الكويتية)

وقد أُجبر أحد مسئولي وزارة الخارجية على الاعتراف بأنّه: «لا شكّ لديّ في أنّ كلّ دول الخليج تعتقد بأنّنا عملنا بالتآمر مع إسرائيل. وحتى الآن فإنّنا لم نعمل أي شيء يساعد على تبديد هذا الانطباع»[٩٨]. واعترف بِل، مشيراً خصوصاً إلى الكويت، بقوله: «إنّ من الصعب معرفة كيف يمكننا أن نأمل بالمحافظة على علاقتنا القوية السابقة المبنية على الثقة والاطمئنان على ضوء وجهة النظر الرائجة والمُسلَّم بها التي ترى أنّنا عملنا بالتواطؤ مع إسرائيل»[٩٩].

بل لقد وصل الغضب محلياً إلى درجة توجيه نداءات للأمير لمقاطعة المصالح التجارية البريطانية، وإلغاء العقود الحالية بين الدولة والشركات البريطانية[١٠٠]. ورغم أنّ قرار بريطانيا في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر بالانسحاب غير المشروط من مصر قد أدّى إلى تخفيف الاحتقان، لكن بِل أثبت في تقريره بأنّه:

> لا يزال ثمّة رأي عام قويّ هنا ينظر إلى عبد الناصر... كبطل لم يتردّد بالتضحية بموارد مصر من أجل فلسطين، وفي أوساط النوادي وجيل الشباب فإنّ جاذبيته قد زادت فعلاً بدلاً من أن تنقُص[١٠١].

وقد أدّى إدراك بريطانيا لقوّة هذه المشاعر إلى تشجيع النقاش داخلها حول الدور المستقبلي لها في الخليج.

---

(٩٨) Minute by J.C. Moberly, 6 Nov 1956, FO 371/120567.

(٩٩) Letter from Bell to Burrows, 9 Nov 1956, FO 371/120557.

(١٠٠) Telegram from Bell to the Foreign Office, No. 310, 7 Nov 1956, FO 371/120567.

(١٠١) Telegram from Bell to the Foreign Office, No. 16, 6 Dec 1956, FO 371/120567.

كان السفير البريطاني في طهران، السير روجر ستيفنز، مقتنعاً بضرورة القيام بعملية إعادة تقييم جذري لموقف بريطانيا(١٠٢). فقد تساءل ستيفنز أولاً حول القيمة الاستراتيجية لمنطقة الخليج؛ آخذاً بالاعتبار ليس فقط تصفية الإمبراطورية الهندية (لبريطانيا) ولكن أيضاً خسارة بريطانيا لمواطئ قدمها التقليدية في كلّ من مصر والأردن والعراق، مما جعله يرى أنّ الخليج قد أصبح يمثل «نوعاً من السكّة المسدودة من الطرفين». أمّا بالنسبة لدواعي المحافظة على المصالح الاقتصادية لبريطانيا، فقد كان ستيفنز متشكّكاً كذلك حيال ضرورة الإبقاء على وجود بريطاني رسمي في الخليج لضمان ذلك، وقد كتب ستيفنز مايلي:

> ليس من الواضح بالنسبة لي كيف أنّ وضعنا السياسي في الكويت وقطر ضروري للمحافظة على مصالحنا التجارية، كما أنّني غير متأكد من مدى الفاعلية على المدى البعيد لضمان أنّ أمير الكويت لن يحاول أن يُنفق أمواله الطائلة في خارج منطقة الإسترليني. ومهما يكن الأمر، فإنّه يبدو أنّ الأحداث الحالية قد أظهرت أنّ وجودنا العسكري الرمزي في الخليج لا يضمن تدفّق النفط بشكل أفضل من أنّ تأمين موطئ قدم عبر الاحتلال العسكري في الصحن سيضمن حصولنا على نصيبنا من اللَّحم الشهي.

كما كان السفير البريطاني في بغداد، السير مايكل رايت(١٠٣)

(١٠٢) The following is based on a Letter from Sir Roger Stevens to Lloyd, No. 140, 8 Dec 1956, FO 371/120571.

(١٠٣) Sir Michael Wright (1901-76); GCMG (1958), KCMG (1951), CMG (1945); Assistant Under-Secretary of State, Foreign Office, 1947-50; Ambassador to Norway, 1951-4; Ambassador to Iraq, 1954-8.

مُقتنع أيضاً بالحاجة إلى مراجعة جذرية للتفكير البريطاني بشأن الخليج. ولم يكتفِ السفير رايت بالإشارة إلى المدّ القوي للقومية العربية، بل أشار أيضاً إلى الإدراك المتنامي بأنّ الوجود المستمر لبريطانيا هو وضع غير مناسب للعصر الحالي، وحذّر بقوله: «إنّنا إذا لم نتبنّ مساراً جديداً فسوف نُتّهم بالتمسّك بالماضي»(١٠٤). وقد كان اقتراحه المُحدّد يتعلق بإنشاء اتحاد لدول الخليج تحت الحماية البريطانية، مقروناً باحتمال ارتباطها مستقبلاً بحِلْف بغداد.

لم يكُن المسئول المُكلّف بتنسيق السياسة البريطانية في الخليج وهو المقيم السياسي السير برنارد باروز مُرتاحاً من الطّروحات التي قدّمها كل من رايت وستيفنز(١٠٥). وقد اعترف باروز فعلاً بذلك؛ حيث قال: «إنّني لا أتّفق مع كثير مما جاء في هذه التقارير لدرجة يصعب معها تحديد من أين أبدأ في تفنيدها والردّ عليها». وفي سياق توضيح رفضه لأيّ فكرة حول الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج، فقد أكّد باروز قائلاً:

> إنّني لا أعرف ما هو مبرّر الافتراض المطروح بأنّ دول الخليج وعلاقتنا بها لا يُمكن أن تستمر بشكل أو بآخر كما كانت عليه. إنّ المبدأ القائل بأنّ أيّ شيء مضى على وجوده مائة سنة ـ مثل علاقتنا مع دول الخليج، لا بدّ أن يكون خطأً بالضرورة ويجب تغييره ـ هو مبدأ لا شكّ مُقتبس من الأمريكيين، وغريب عن نسق تفكيرنا السياسي.

---

(١٠٤) Letter from Sir Michael Wright to Selwyn Lloyd, No. 5, 4 Jan 1957, FO 371/126923.

(١٠٥) The following is based on a Letter from Burrows to Lloyd, No. 12, 24 Jan 1957, FO 371/126915.

وأكّد باروز على أنّ الضغوط لخروج بريطانيا من منطقة الخليج لم تأتِ من حُكّام إمارات الخليج وشعوبهم، بل صدرت عن العرب الوافدين الذين جاؤوا للمنطقة بصفة مؤقتة. أمّا مسألة دعم حدوث تغيير دستوري، فقد اعتبر باروز أنّ فكرة الاتحاد الفيدرالي هي «مجرد فكرة خيالية». وشدّد باروز على:

أنّ إمارات الخليج بلدان ذات نزعة تفكير محليّة شديدة. وتتفاوت مصالحها وأوضاعها الاقتصادية من بلد لآخر، كما أنّها تُبطن في أحوال كثيرة مشاعر غيرة شديدة فيما بينها[١٠٦]. إنّ البلبلة التي سبّبتها مقترحاتنا بتوحيد (فدرالي) لولايات محميّة عدن[١٠٧] ربّما يجب أيضاً أن تكون تحذيراً ضدّ الحماس المُفرط في هذا الاتجاه في الوقت الحالي.

واختتم باروز رسالته بالحثّ على اعتبار المحافظة على العلاقات السائدة مع إمارات الخليج حالياً تُمثّل مصلحة بريطانية عُظمى.

لقد مسّت آراء المقيم السياسي وتَراً لدى وزارة الخارجية. وقد أوضح موقفها أحد مسئوليها بقوله: «إنّ أيّ تغيير في علاقتنا مع دول

---

(١٠٦) As early as 1951, the Political Resident, Sir Rupert Hay, had opined: "I am very doubtful whether it will be possible to achieve a real federation of all the Gulf Shaikhdoms owing to local jealousies and geographical factors" (Letter from Hay to the Secretary of State for Foreign Relations, No.13, 29 Jan 1951, FO 371/91326).

(١٠٧) In 1955, the governor of Aden, Sir Tom Hickinbotham, pursued a policy of federating the states of the Aden Protectorate. By the end of 1956, however, the plan was shelved owing to both internal opposition and external pressure, especially from Egypt. (See Simon C. Smith, "Rulers and Residents: British Relations with the Aden Protectorate, 1937-59," *Middle Eastern Studies*, 31, 3 (1995): pp. 517-18).

الخليج لا يجب القيام به إلّا إذا كان يعزّز من وضعنا فيها، أو أن يكون وضعنا غير قابل للمُحافظة عليه بدون هذا التغيير»[١٠٨]. وكان سلوين لويْد يتّفق مع هذا الرأي تماماً[١٠٩]، مؤكداً على عُمق مصالح بريطانيا في الخليج، وأهمّها على الإطلاق تدفّق الإمدادات النفطية، حيث تزوّد الكويت وحدها بريطانيا بما يعادل ٥٠ بالمائة من احتياجاتها النفطية. كما أنّ لويْد كان يعتقد أنّ الوجود البريطاني من شأنه أن يكون عقبة أمام انتشار النفوذ الشيوعي في الشرق الأوسط. وعلى الصعيد الاستراتيجي فقد كان لويْد يرى أنّ منطقة الخليج حيويّة في ضمان المواصلات بين دول حِلْف بغداد في حالتي السّلْم والحرب.

إنّ التّحفظات التي عبّر عنها كل من ستيفنز ورايت حول قابلية الوجود البريطاني للاستمرار في الخليج لم يكُن لها صدى وتأثير لهذا السبب. وترافق تحذير لويْد حين قال: «إنّ علينا أن نسعى عموماً للمحافظة على وضعنا عبر الوسائل السياسية وليست العسكرية»، مع عدم حدوث أيّ تغيير جذري في السياسة البريطانية في أعقاب أزمة قناة السويس. كما لم تكن لهذه الأزمة علاقة بالمشاكل المُصاحبة لتزايد «فجوة الكويت» التي حدثت في النصف الثاني من عام ١٩٥٦م والنصف الأول من عام ١٩٥٧م.

إنّ المقصود بفجوة الكويت هي الثغرة التنظيمية التي يستطيع مواطنو منطقة الإسترليني من خلالها صرف الجنيه الإسترليني لشراء

---

(١٠٨) Minute by John B. Denson, 9 March 1957, FO 371/126915.

(١٠٩) The following is based on "Persian Gulf," Memorandum by the Secretary of State for Foreign Affairs, 7 June 1957, C (57) 138, CAB 129/87.

دولارات أو سندات بالدولار الأمريكي. فيقوم الشخص الكويتي الذي حصل على الدولارات باستخدامها لشراء سندات بالدولار من مواطني الولايات المتحدة، ثم يقوم ببيعها بسعر أعلى لمواطني المملكة المتحدة بالجنيه الإسترليني(١١٠). كما يمكن من خلالها لمواطنين غير تابعين لمنطقة الإسترليني الاستفادة من الكويت لشراء الجنيه الإسترليني بسعر أقلّ من السعر الرسمي. وقد أصبحت هذه التعاملات مُمكنة لأنّ الكويت تتمتّع بسوق حرّ فيما يتعلق بعُمْلتي الدولار والجنيه(١١١) ولأنّ متطلبات قانون ضبط صرف النّقْد لسنة ١٩٤٧م لم يُمدّ ليصبح سارياً على الإمارة(١١٢). وقد اشتكى أحد مسئولي وزارة الخزانة قائلاً إنّ: «الأثر الصافي الناجم عن ذلك هو أنّ الجنيه الإسترليني يتمّ تحويله إلى دولارات دون ارتكاب أحد لأي فعل غير قانوني»(١١٣).

وقامت مجموعة عمل تتكون من ممثلين لوزارات الخزانة والخارجية والمستعمرات وبنك إنجلترا في شهر حزيران/يونيو ١٩٥٤م بمراجعة كافّة جوانب مسألة مناطق السوق الحرّة. وقد

(١١٠) *The Economist*, 13 July 1952. I am grateful to Catherine Schenk for this reference.

(١١١) For a discussion of the other principal free market territory in the sterling area, see Catherine R. Schenk, "Closing the Hong Kong Gap: The Hong Kong Free Dollar Market in the 1950s," *The Economic History Review*, 47, 2 (1994), pp. 335-53.

(١١٢) In 1951, a Bank of England official noted: "There is virtually no Exchange Control in the Persian Gulf Sheikdoms, and there is no possibility of inducing the local sheiks to introduce legislation for the purpose -let alone administering it adequately" ("Persian Gulf Sheikdoms," Note by H.H. Withrington, 29 Aug 1951, Bank of England, EC 5/434).

(١١٣) "The Kuwait Gap," Memorandum by J.G. Owens, 23 May 1957, T 231/832.

تمّت دراسة العديد من الخيارات لغلق فجوة الكويت، ومنها استبعاد الإمارة من منطقة الإسترليني. وخلُصت المجموعة إلى أنّ: «عملية إخراج الكويت سوف تزيد كُلفة النفط بالدولار، وقد يكون لها نتائج سياسية خطيرة قد تفوق في حجمها الضرر الذي تعاني منه منطقة الإسترليني في الوقت الحالي بسبب وجود السوق الحرة»(١١٤). وقد تمّ التغاضي وقتها عن وجود فجوة الكويت لأنّ حجم التحويلات لم يكن كبيراً. كان مِقْدار نزف رأس المال في أوائل عقد الخمسينيات، على سبيل المثال، يبلغ حوالى ٣٦ مليون جنيه استرليني سنويا(١١٥). إلّا أنّ خسارة الإسترليني من خلال هذه الفجوة بدأت بالارتفاع الحادّ في النصف الثاني من عام ١٩٥٦م.

ظلّ السبب الدقيق وراء هذا الارتفاع المفاجئ يمثّل نوعاً من الطلاسم الغامضة. لقد تمّ عزو هذا الأمر في البداية إلى حدوث ردّ فعل قصير الأمد على أزمة قناة السويس(١١٦). ولكن مع استمرار نزف الخسارة في الحدوث دون انخفاض في عام ١٩٥٧م، فقد بدا أنّ هناك نقلة نوعية جذرية كانت تحدث مما يعكس فقدان الثقة في قدرة الحكومة البريطانية على ضبط التضخُّم(١١٧). وفي اجتماع ضمّ السير ليزلي روان (الوكيل الثاني بوزارة الخزانة) ومسئولي بنك

---

(١١٤) "Sterling Area Free Markets," Report of the Working Party, 15 June 1954, T 231/831. With respect to Hong Kong, Schenk argues that Britain perceived tangible economic and political advantages in preserving the colony's free market status (Schenk, "Closing the Hong Kong Gap," pp. 338-46).

(١١٥) Letter from D.R. Serpell to A.D.M. Ross, 27 April 1953, T 231/831.

(١١٦) "The Kuwait Gap," Paper by Owens, 23 May 1957, T 231/832.

(١١٧) Schenk, "Closing the Hong Kong Gap," p. 346.

إنجلترا، فقد وُصِف موقف السير ليزلي أثناء الاجتماع لمناقشة فجوة الكويت «بالانفعال الشديد»[(١١٨)]. فقد كان رأيه أنّه ما لم يتمّ فعل شيء بهذا الشأن، فإنّ الأثر لن يقف عند حدّ احتمال تعويم الجنيه الإسترليني بسبب خسارة الاحتياطيات النقدية، ولكن أيضاً سيفرُط نظام الضبط المالي في منطقة الإسترليني إذا ما اكتشفت الدول الأعضاء فيها أنّ الدولارات يتم إنفاقها لشراء سندات دولارية. كما وصفت وزارة الخزانة فجوة الكويت بأنّها كمن يقود «عربة تجرّها أربعة خيول، ويكتسح بها جزءاً كبيراً من تحوّطاتنا النظامية المُقيّدة للتّعامل بالدولار»[(١١٩)].

وصل معدّل الخسارة النقدية في منتصف عام ١٩٥٧م مستوى يُنذر بالخطر، إذ بلغ حوالى ١٥ مليون جنيه إسترليني شهرياً[(١٢٠)]، مما حتّم اتّخاذ إجراء سريع حيالها. فتمّت إعادة دراسة فكرة استبعاد الكويت وسائر دول الخليج من منطقة الإسترليني بشكل سريع، وتمّ رفض ذلك على ضوء ما عبّر عنه أحد مسئولي وزارة الخزانة بقوله «بعدم الرغبة في فعل أيّ شيء قد يزيد من درجة صعوبة إقناع حُكّامهم باستثمار فوائض إيراداتهم النفطية في السندات بالجنيه الإسترليني»[(١٢١)]. وفي اجتماع بين وزير الخزانة بيتر ثورنيكروفت وحاكم بنك إنجلترا سي إف كوبّولد عُقد في ٢٨ حزيران/ يونيو

---

(١١٨) "Kuwait Gap," Note by C.R.P. Hamilton, 16 May 1957, EC 5/434, cited in Schenk, "Closing the Hong Kong Gap," p. 348.

(١١٩) "The Kuwait Gap," Draft memorandum by Owens enclosed in his letter to M.H. Parsons, 3 June 1957, EC 5/434.

(١٢٠) Note of a meeting in Sir Leslie Rowan's room, 15 May 1957, EC 5/434.

(١٢١) "The Sterling Area Free Markets in 1957," Draft paper by M. Rudd, 4 April 1957, T 231/832.

١٩٥٧م، تمت مناقشة عدد من الحلول المقترحة؛ ومن ضمنها وضع إجراءات تمنع مواطني المملكة المتحدة من عمليات شراء سندات الدولار من غير مواطني المملكة المتحدة في منطقة الإسترليني[١٢٢]. ورغم أنّ هذا المقترح كان مُفضّلاً لدى وزير الخزانة فإنّ حاكم البنك المركزي أعرب عن تشكّكه حياله باعتباره خطوة إلى الوراء فيما يتعلّق بمسار تخفيف قيود صرف العُمْلة، وأنّه سيشجّع فقط على استغلال الثغرات الأخرى الموجودة. وتمّ الأخذ برأي وزارة الخزانة رُغم تحفّظات بنك إنجلترا. وأصدر ثورنيكروفت في ٥ تموز/يوليو قراراً بموجب ضوابط الدفاع (المالي) يمنع فيه مواطني المملكة المتحدة من الحصول على سندات بالعُملة الأجنبية من أي مكان ضمن المناطق المسجّلة في منطقة الإسترليني خارج المملكة المتحدة. وأظهرت بيانات وزارة الخزانة مع ذلك أنّ إجراءات غلْق فجوة الكويت لم تكن ناجحة تماماً، فقد استمر قلقها بشأن معدّل الخسارة عبر منفذ الكويت التي وصلت إلى مبلغ ٨ ملايين جنيه إسترليني في شهر آب/أغسطس ١٩٥٧م وحده[١٢٣].

٣

كتب السير بِل في مذكراته مُسترجعاً الجوّ المشحون الذي ساد الكويت في أعقاب حرب قناة السويس مباشرة:

(١٢٢) "Sterling Area Free Markets," Note of a meeting held in the Chancellor of Exchequer's room, 28 June 1957, EC 5/435.

(١٢٣) Note by J.M. Stevens, 27 Sept 1957, EC 5/435.

لقد شعرت أنّ كلّ شيء تقريباً حقّقه أسلافي خلال الخمسين عاماً الماضية في بلد طالما كان موالياً تقليدياً للبريطانيين، والقليل الذي حقّقته أنا خلال الخمسة عشر شهراً الماضية للمحافظة على أواصر الثقة والصداقة وتقويتها مع الكويت قد تبخّرت كلّها(١٢٤).

واضطُّر أحد مسئولي وزارة الخارجية إلى الاعتراف، مشيراً إلى الوضع في الكويت وفي إمارات الخليج الأخرى، بأنّ «الحُكّام فيها لا بدّ أنّهم كانوا يُعانون من ضغوط شديدة للرأي الشعبي، وأنّهم تتنازعهم اعتبارات ولائهم لحكومة صاحبة الجلالة (بريطانيا) من جهة وانتمائهم إلى أشقّائهم العرب من جهة ثانية»(١٢٥). وربّما لم تكن مصادفة أن يختار الخبير المالي البريطاني لدى الأمير العقيد كرتشتون إعلان استقالته في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦م. ومع ذلك فقد واسى بِل نفسه بفكرة أنّ: «إزاحة إنجليزي من وضع وظيفي هامّ وإن لم يكن مؤثّراً بشكل كبير مثل مراقب دائرة المالية ربّما لم يتسبّب بأيّ ضرر حقيقي لوضعنا العام»(١٢٦). ومع ذلك، ورغم الاضطرابات المباشرة التي تلَت حرب قناة السويس، فقد أظهرت أُسرة آل صباح مهارة كبيرة ليس فقط في المحافظة على موقعها ولكن أيضاً في المحافظة على علاقتها مع بريطانيا. وظلّت بريطانيا من جانبها مصمّمة رغم بعض الشكوك في البداية على المحافظة على وضعها في الكويت. لقد أدّت التغيّرات في هرم السّلْطة التي أفرزتها

(١٢٤) Bell, *Shadows*, p. 245.

(١٢٥) Minute by Riches, "Situation in the Persian Gulf," 13 Nov 1956, FO 371/120567.

(١٢٦) Letter from Bell to Burrows, No. 3, 20 Feb 1957, FO 371/126869.

حرب قناة السويس مع ذلك إلى إعاقة تحقيق هذا الهدف. وفوق ذلك كلّه فقد زادت ضغوط العالم العربي على الكويت في السنوات التالية.

الفصل الرابع

الكويت والعالم العربي، ١٩٥٧ ـ ١٩٥٩م

إذا كان آل صباح واثقين... بقدرتهم على الردّ على النّقد الموجّه للنّظام الصادر عن قوى داخلية، فإنّهم... أقلّ ثقة في قدرتهم على مواجهة الضغوط التي يمكن أن تُمارس عليهم من بقيّة العالم العربي[١]. (٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٥٧م).

مع تشكيل دولة موحّدة تضمُّ مصر وسوريا فإنّ الكويت سوف تكون مُضطّرة بشكل متزايد لإظهار أنّها داعمة للعروبة مثل أقرانها[٢]. (١٥ شباط/فبراير ١٩٥٨م).

اعترف المقيم السياسي البريطاني برنارد باروز في تقريره السنوي لعام ١٩٥٦م بأنّ: «هذه السنة رُبّما كانت هي الأكثر صعوبة بالنسبة لنا منذ بداية ارتباطنا بالكويت»[٣]. ومع أنّ علاقة بريطانيا مع الإمارة ظلّت سليمة ظاهرياً، إلّا أنّ باروز قد لاحظ أنّ: «سمات الكويت كمدينة عربية مستقلّة قد أصبحت أكثر وضوحاً، وأنّ قدرتنا

(١) Letter from G.W. Bell to Sir Bernard Burrows, No. 2, 23 Jan 1957, FO 371/126899.

(٢) Minute by J.C. Moberly, 15 Feb 1958, FO 371/132810.

(٣) Letter from Burrows to Selwyn Lloyd, No. 49, 15 April 1957, FO 371/126869.

على التأثير في تطوّرها قد أصبحت أضعف»(٤). وقد تجلّى التعبير عن تلك النزعة بشكل أكبر في مجال الشئون الخارجية خصوصاً. لقد حرص الأمير بشكل مضطّرد في الواقع على أخذ زمام المبادرة في مباشرة العلاقات مع البلدان العربية الأخرى، وأظهر في موازاة ذلك عدم استعداده للأخذ بالنصائح البريطانية في هذا الشأن. ولم يكُن ثمّة خيار أمام بريطانيا سوى الإذعانِ لذلك؛ لأنّه كما أقرّ بذلك باروز: «قد أصبح وضعنا يعتمد بشكل كلّي على الولاء التقليدي للشيوخ لنا وعلى مصالحهم الذاتية»(٥).

١

كتب باروز في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٧م مانصّه: «فيما يتعلّق بدول الخليج فإنّ الغرض الرئيسي لارتباطنا بها هو أن نرعى مصالحها في الخارج»(٦). لكنّ الحساسية المتنامية للعالم العربي تجاه أقلّ علامة دالّة على الاستعمار أو الإمبريالية الغربية قد جعلت تحقيق هذا الهدف أكثر صعوبة. أمّا فيما يخصّ الكويت، فقد ظلّت بريطانيا غير قادرة على حسم كلّ من مسألتي ترسيم الحدود مع العراق، والمطالب السعودية بالجزر المُتنازع عليها المُحاذية للمنطقة المحايدة؛ وظلّت هاتان المسألتان عالقتان(٧). لقد أصبح الدخول في حوار بنّاء مع السعودية يواجه صعوبة أكبر، خصوصاً بعد قطع علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا في عام ١٩٥٦م. وعلى الرغم من التبرير الظاهري لقرار قطع العلاقات بأنّه جاء تعبيراً عن الاحتجاج

(٤) Ibid, cited in A.M. Gargash, "Political Participation in Kuwait and the Arab Emirates: 1938-1979," PhD. thesis, University of Cambridge, 1989, p. 140.

(٥) Letter from Burrows to Lloyd, No. 49, 15 April 1957, FO 371/126869.

(٦) Letter from Burrows to H. Beeley, No. 1034, 9 Oct 1957, FO 371/126905.

(٧) Ibid.

على موقف بريطانيا في حرب قناة السويس، إلّا أنّ من الممكن إرجاع هذا القرار إلى امتعاض السعودية من إدارة بريطانيا لملف النّزاع السعودي الإماراتي على واحة البريمي(٨).

طالب ملك المملكة العربية السعودية عبد العزيز آل سعود في عام ١٩٤٩م بتعديل الحدود بين بلاده وإمارة أبو ظبي. وفي محاولة لتعزيز المطالب السعودية، فقد قامت فِرقة مسلّحة سعودية باحتلال إحدى القرى في واحة البريمي التي تشكّل جزءاً من المناطق المتنازع عليها. ومع أنّ السعودية قد وافقت على طرح هذه القضية للتحكيم أمام لجنة تحكيم دولية، فإنّ المباحثات قد انهارت في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٥٥م، على وقع اتهامات بأنّ السعوديين لقد لجئوا إلى تقديم رشاوى لضمان حصولهم على حكم لصالحهم. وأيّدت بريطانيا بعدها بشهر واحد طرد القوات السعودية من البريمي.

وكما سبق الإشارة إليه بالنسبة للكويت، فإنّ تعكُّر صفو العلاقات البريطانية مع السعودية قد جعلت حلّ النزاعات الأخرى المتعلقة بالدول الواقعة تحت الحماية البريطانية أمراً أكثر صعوبة. وقد أخذ أحد مسئولي وزارة الخارجية هذا بالاعتبار عندما نبّه مُحذّراً بقوله:

مع أنّ الأمير والعديد من الكويتيين لازالوا يُعلّقون أهمية على

(٨) See Bernard Burrows, *Footnotes in the Sand: The Gulf in Transition, 1953-1958,* Salisbury: Michael Russell, 1990, pp. 87-111; J.B. Kelly, *Arabia, the Gulf and the West,* London: Weidenfeld and Nicolson, 1980, pp. 69-73; Glen Balfour-Paul, *The End of Empire in the Middle East: Britain's Relinquishment of Power in her Last Three Arab Dependencies,* Cambridge: Cambridge University Press, 1994, pp. 114-15; John Bulloch, *The Gulf: A Portrait of Kuwait, Qatar, Bahrain and the UAE,* London: Century Pulishing, 1984, pp. 47-51; Tore Tingvold Petersen, "Anglo-American Rivalry in the Middle East: The Struggle for the Buraimi Oasis, 1952-1957," *The International History Review,* 14, 1 (1992): pp. 71-91.

وجودنا في الخليج كدرع حماية يُتيح لهم الاستمتاع بثروتهم النفطية، وتجنّب الاضطرار إلى تقاسمها مع جيرانهم، فإنّ من الواضح أنّهم سوف يُتابعون عن قُرْب أداءنا فيما يتعلق بخلافاتهم مع جيرانهم، فهم يريدون أن يتأكّدوا من أنّهم سيحصلون على فائدة من علاقتهم بِنا، والتي تسبّبت بتوجيه الكثير من النّقد لهم من الدول العربية الأخرى(٩).

ومع ذلك، فإنّ فكرة وجود حماية بريطانية للكويت قد أثبتت بأنّها مفيدة للأمير في بعض جوانبها. فقد لاحظ باروز بأنّ:

من المُلائم بالنسبة للأمير أن يستطيع لومنا في حال عدم حصول الكويت على ما تريده في علاقاتها الدولية، كما أنّه يستطيع في الوقت نفسه تجنّب الاضطرار لقول أشياء غير طيّبة لجيرانه، والتي يراها شخصياً وسياسياً غير لائقة(١٠).

واتّفق الوكيل السياسي البريطاني الجديد في الكويت أوبري هالفورد مع تحليل باروز، فقد ذكر بأنّ:

الأسرة الحاكمة... تؤيّد ظاهرياً فقط فكرة الوحدة العربية الخيالية، ولكنّها مثل بقيّة العرب لا تنوي السّماح لهذه الأيديولوجية غير المُريحة بالتطفّل على نمط معيشتهم المُربح. وتؤدّي حكومة صاحبة الجلالة (بريطانيا) دوراً حيوياً في هذا السياق... وباختصار، فإنّ كلّ الأمور السهلة والمفيدة سيقوم الكويتيون وجيرانهم بتسويتها عبر المفاوضات المباشرة، وما عداها من أمور صعبة، أو لا تليق بالعرب

---

(٩) Minute by Moberly, 18 Dec 1957, FO 371/126905.

(١٠) Letter from Burrows to Beeley, No. 1034, 9 Oct 1957, FO 371/126905.

فسيسرّهم إحالتها إلينا[١١].

واختتم هالفورد تقريره قائلاً: «إنّ الخطر الذي نواجهه في الكويت هو أنّنا بحكم مسئوليتنا القانونية عن حماية مصالح البلد، فإنّنا قد نسمح لأنفسنا بالانزلاق لتولّي دور الوسيط بينها وبين جيرانها». وعبّر باروز زيادة على ذلك عن القلق من: «أنّنا سنتمكن من ضمان أن تُبقِي الكويت أموالها بالجنيه الإسترليني وذلك عندما تحصل الكويت منّا فقط على بعض الفوائد المناسبة والملموسة في المقابل»[١٢]. وعلى الرغم من تحذير باروز، فقد أصبح مصير الكويت، طوال عام ١٩٥٨م، متشابكاً مع الأهداف الاستراتيجية والسياسية الأوسع لبريطانيا في العالم العربي.

بدأ حزب البعث السوري في نهاية عام ١٩٥٧م ينظر إلى جمال عبد الناصر ليضطّلع بدور القائد، وذلك في مسعى منه لمواجهة كلّ من الضغط الأمريكي والصراع السياسي الداخلي المتصاعدين[١٣]. وبدا الرئيس المصري من عدّة وجوه يمثّل القامة البارزة التي تعزّز استقرار سوريا. ويستذكر محمد حسنين هيكل، صديق عبد الناصر، بأنّ: «المدّ العروبي قد اعتبره بطلاً له، ورفَعَه لمقام أوسع من مصر؛ بحيث يتولّى دوراً قومياً عربياً على الساحة الدولية»[١٤]. ومع أنّ البعض كان يُشكّك بمدى عمق الالتزام الأيديولوجي أو العقائدي

(١١) Letter from Aubrey Halford to Burrows, No. 1034/6/57, 14 Nov 1957, FO 371/126905.

(١٢) Letter from Burrows to Beeley, No. 1034, 3 Dec 1957, FO 371/126905.

(١٣) A.L. Tibawi, *A History of Modern Syria including Lebanon and Palestine*, London: Macmillan, 1969, pp. 400-1.

(١٤) Derek Hopwood, *Egypt: Politics and Society, 1945-90*, third edition, London: HarperCollines, 1991, pp. 58.

لعبد الناصر بالقومية العربية[١٥]، إلّا أنّ عبد الناصر قد اعتنق الدعوة للوحدة العربية بشكل أكثر منذ منتصف عقد الخمسينيات. وقد حثّ عبد الناصر عشيّة اندلاع حرب السويس، على «أنّ من الواجب على مصر ألّا تعيش منعزلة عن بقية العرب، لأنّه إذا تفرّقنا فسوف نُهزم فُرادى»[١٦]. وأقرّ عبد الناصر بعدها بعامين، بأنّ «القومية العربية ليست كلمة أو شعاراً، بل هي عقيدة سامية وعظيمة»[١٧]. وأظهر عبد الناصر مع ذلك تردّداً مبدئياً يُنبئ عن عدم الثّقة حيال الاستجابة لمطالب حزب البعث لإقامة وحدة بين مصر وسوريا، لأنّه كان قلقاً من أنّ الأرضية اللازمة لذلك لم يتمّ إعدادها بشكل كاف. وقد تمّ إقناعه عبر تقديم ضمانات على أنّ الاندماج سوف يكون كاملاً، بحيث يتبع النظام السياسي السوري نظيره في مصر: وسيتمّ حلّ كلّ الأحزاب السياسية؛ وأنّ على الجيش أن ينسحب من الحياة السياسية؛ كما سيتمّ مدّ سلْطة الدولة وسياسة الإصلاح الزراعي لتشمل سوريا. وبعد قبول هذه الشروط أعلن البَلَدَان في يوم ١ شباط/فبراير ١٩٥٨م إقامة الجمهورية العربية المتحدة[١٨].

أزعج النّصر الواضح لعبد الناصر القادة العراقيين تماماً لأنّهم كانوا يُضمِرون ويحلمون بتحقيق طموحاتهم في الوحدة مع سوريا منذ

(١٥) See P.J. Vatikiotis, Nasser and His Generation, New York: St Martin's, 1978, pp. 225-48.

(١٦) Ibid., p. 228.

(١٧) A.I. Dawisha, *Egypt in the Arab World: The Elements of Foreign Policy,* London: Macmillan, 1976, pp. 129-30.

(١٨) Despite intial euphoria, the union soon turned sour. Nasser's agricultural reforms were resented by Syrian landowners, while local politicians smarted at their loss of power. On 28 September 1961, the union experiment was brought to an abrupt end by the intervention of the Syrian army (Hopwood, *Egypt,* pp. 61-2).

نهاية الحرب العالمية الثانية[19]. ولاحظ السفير البريطاني في بغداد السير مايكل رايت، معترفاً بأنّ إقامة الجمهورية العربية المتحدة هو أمرٌ جاذب «للقوميين المتطرّفين على كل صعيد، كما يرحّب به المثقّفون والطلّاب لأسباب عاطفية نوعاً ما، وكذلك عوامّ الناس»، إلّا أنّه أردف بقوله:

> إنّ الملِك ووليّ العهد وغالبية السياسيين العقلاء والأغلبية في البرلمان الحالي وشيوخ القبائل المُتنفّذين، على الرغم من أنّهم جميعاً يرحبون بالوحدة العربية من حيث المبدأ وعلى أُسس سليمة، إلّا أنّهم ينظرون إلى هذا النوع منها على أنّه يمثل تهديداً لوجود النّظام الحاكم والعراق ذاته[20].

وكان الملك حسين قلقاً بنفس القدْر من هذه النّقلة في ميزان القوى في الشرق الأوسط الذي جسّدته الجمهورية العربية المتحدة، لذلك فقد أجرى مباحثات مع العراق لإقامة اتحاد يجمع المملكتين الهاشميتين في الأردن والعراق[21].

لم تكن هذه المباحثات هي المرّة الأولى التي تُبذل فيها محاولات للدعوة إلى الوحدة بين الأردن والعراق[22]. فبعد تتويج

(١٩) See Michael Eppel, "Iraqi Politics and Regional Policies, 1945-9," *Middle Eastern Studies*, 28, 1 (1992): pp. 108-113; Malcom H. Kerr, *The Arab Cold War: Gamal 'Abd al-Nasir and his Rivals, 1958-1970*, third edition, London: Oxford University Press, 1971, p. 2.

(٢٠) Matthew Elliot, "*Independent Iraq*"*: The Monarchy and British Influence, 1941-58*, London: Tauris Academic Studies, 1996, p. 130.

(٢١) Phebe Marr, *The Modern History of Iraq*, Boulder, Colorado: Westview Press, 1985, pp. 121-2. In March 1956, Hussein had balked at the idea of a union which left no room for two kings (W. Scott Lucas, "Redefining the Suez "Collusion"," *Middle Eastern Studies*, 26, 1 (1990): 95).

(٢٢) The following is based on Bruce Maddy-Weitzmanm "Jordan and Iraq: Efforts at Intra-Hashimite Unity," *Middle Eastern Studies*, 26, 1 (1990): pp. 65-75.

الملك عبد الله (الأول ابن الحسين) في شهر أيار/مايو ١٩٤٦م ملكاً على الأردن، استطلع إمكانية إقامة صلات أوثق مع العراق. وأسفرت جهوده عن توقيع «معاهدة أُخوّة وتحالف»، لكنّها كانت عبارة عن اتفاقية ذات مفعول مُسكّن وأهمّية عملية قليلة. وقام الملك عبد الله قُبيل اغتياله في شهر تموز/يوليو ١٩٥١م، بمحاولة وحدوية ثانية عبر تقديم مقترحات لابن أخيه الوصيّ على العرش عبد الإله (بن علي بن الحسين) في العراق لإقامة اتحاد فضفاض بين المملكتين الهاشميتين. وعلى الرغم من مواصلة العراقيين متابعة أفكار الملك عبد الله بعد وفاته، إلّا أنّهم واجهوا معارضة ليس فقط من الأردنيين الغيورين على استقلال بلدهم، بل أيضاً من الدول العربية الأخرى التي كانت تخشى تغييراً إقليمياً في ميزان القوى. ومن سُخْرية القدَر أنّ هذه المخاوف ذاتها، لدى كل من العراق والأردن، هي التي أقنعت البلدين لتنحية شكوكهما ببعضهما جانباً وتشكيل اتّحادهم الخاص، وذلك بعد إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة في مُستهل عام ١٩٥٨م.

صرّح الملك حسين (بن طلال) في نهاية شهر كانون الثاني/يناير، بمخاوفه من أنّ تشكيل الجمهورية العربية المتحدة سوف يتيح لمصر وسوريا أخذ زمام المبادرة في مجال تحقيق الوحدة العربية(٢٣). وانطلاقاً من هذه المخاوف، قام الملك حسين بتكليف نائب رئيس الوزراء لديه سمير الرفاعي لزيارة الرياض، كما كلّف رئيس الديوان الملكي سليمان طوقان بالسفر إلى بغداد أملاً في الدعوة إلى إقامة اتحاد كونفدرالي بين دول الأنظمة المَلَكية العربية.

(٢٣) Telegram from C.H. Johnston (British Ambassador, Amman) to the Foreign Office, No. 91, 25 Jan 1958, FO 371/134036.

وأسفرت هذه الاتصالات عن صدور إعلان متسرّع بإقامة الاتحاد الهاشمي بين الأردن والعراق في ١٤ شباط/فبراير ١٩٥٨م. واندلعت على إثْر ذلك حرب كلامية، أدان فيها عبد الناصر سلوك «المتعاونين مع الاستعمار والإمبريالية في بغداد وعَمّان»[٢٤]. وعلى الرغم من أنّ هذه الخُطب لم تكن سوى محاولة فجّة للحطّ من شأن هذا الاتحاد، فإنّ بريطانيا كانت تُدرك أنّ هذا الكيان الجديد، رغم طبيعته القاصِرة، يمثّل ثقلاً مضاداً لعبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة.

كانت بريطانيا تعوّل بشكل متزايد على الأردن والعراق لتأمين مصالحها الإقليمية حتى قبل نشوب أزمة قناة السويس[٢٥]. وفي مطلع عام ١٩٥٤م ذكر أنطوني إيدن (نائب رئيس الوزراء ووزير الدولة للشئون الخارجية البريطاني وقتها) أنّه: «إذا أردنا أن يكون لنا موقع في الشرق الأوسط فإنّ سُلْطتنا يجب أن تستند على العلاقات مع الأردن والعراق»[٢٦]. وقد عزّزت أنباء صفقة السلاح المصرية التشيكوسلوفاكية من المُضِيّ في هذه السياسة. ففي شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥م، تمّ ابتعاث رئيس هيئة الأركان العامة الإمبراطورية السير جيرالد تِمْبلر إلى عمّان في محاولة فاشلة لإقناع الأردن بالانضمام إلى حِلفْ بغداد (المقترح وقتها)[٢٧]. وعلى الرغم

(٢٤) Lawrence Tal, "Britain and the Jordan Crisis of 1958," *Middle Eastern Studies*, 31, 1 (1995): p. 42.

(٢٥) Nigel John Ashton argues that Britain's support for an Iraqi-Jordanian axis should be seen as "merely one aspect of promoting Iraqi leadership in the Arab World" (*Eisenhower, Macmillan, and the Problem of Nasser: Anglo-American Relations and Arab Nationalism, 1955-59*, Basingstoke: Macmillan, 1996, p. 62).

(٢٦) W. Scott Lucas, "The Path to Suez: Britain and the Struggle for the Middle East, 1953-56," in Anne Deighton (ed.), *Britain and the First Cold War*, Basingstoke: Macmillan, 1990, p. 262.

(٢٧) Uriel Dann, *King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism: Jordan, 1955-1967*, New York: Oxford University Press, 1989, pp. 26-8.

من الصدمة الأولى من قرار الملك حسين إقالة السير جون غلوب في شهر آذار/مارس ١٩٥٦م، فإنّ مجلس الوزراء البريطاني قد خلص إلى أنّه: «بدلاً من السعي لمصالحة أو دعم عبد الناصر، فيجب علينا بذل قُصارى جهدنا لمقاومة السياسة المصرية، ومؤازرة أصدقائنا في الشرق الأوسط... كما يجب أن نسعى إلى التقريب بين العراق والأردن بشكل أكبر [هكذا]»(٢٨). وهكذا قامت وزارة الخارجية في الواقع بالعمل كوسيط بين بغداد وعمّان، مما أسفر عن عقد لقاء في العراق بتاريخ ١٤ آذار/مارس بين الملكين حسين وفيصل(٢٩). وعلى الرغم من النتائج غير المُبشّرة للقاء، فقد استمر البريطانيون في دعم جهود التقارب العراقية ـ الأردنية.

حثّت اللجنة الرسمية للشرق الأوسط في مجلس الوزراء البريطاني ـ في معرض مناقشتها في شهر شباط/فبراير ١٩٥٧م لجهود المقاومة في العالم العربي لطموحات القيادة المصرية ـ على أنّه: «يجب أن يكون تشجيع قوّة الطرد هذه والسعي لتفكيك الكتلة المصرية هدفاً لسياستنا الدبلوماسية»(٣٠). واعترف السفير البريطاني لدى الأردن سي هـ. جونستون، في تقرير كتبه مباشرة بعد قيام الاتحاد العربي (الهاشمي)، ما نصُّه: «لم أُضِع أيّ فرصة أُتيحت لي طوال العام الماضي لإقناع الملك حسين بميزات وجود صلة أقرب مع العراق»(٣١). ولهذا فقد كانت إقامة الاتحاد العربي في شهر

---

(٢٨) Scott Lucas, "The Path to Suez," p. 268. See also David R. Devereux, *The Formation of British Defence Policy Towards the Middle East, 1948-56,* London: Macmillan, 1990, p. 181.

(٢٩) Scott Lucas, "Redefining the Suez "Collusion"," p. 94.

(٣٠) "Middle East Policy," Note by the Official Committee on the Middle East, 5 Feb 1957, ME (M) (57) 2, CAB 134/2230.

(٣١) Letter from Johnston to Lloyd, No.13, 24 Feb 1958, FO 371/132854.

شباط/فبراير ١٩٥٨م بمثابة تحقيق للآمال البريطانية من عدّة وجوه. فقد أكّد السفير البريطاني في بغداد السير مايكل رايت على أنّ: «هذين البلدين عبر إقدامهما على هذه الخطوة، يعرفان بأنّ ذلك يحظى بدعمنا الكامل»[٣٢]. وأضاف السفير جونستون، مُشيراً إلى قيام الاتحاد العربي ومُعرباً عن رِضاه، بأنّ: «أول خطوة حقيقية نحو الوحدة العربية يجب أن تُقام على أساس موالاة الغرب»[٣٣]. لكنّ المشاكل التي واجهت الأردن والعراق كانت ضخمة مع ذلك. فالمنتقدون لمشروع الاتحاد، لا سيّما في العراق، أدانوه بوصفه اتحاداً بين حُكّام بدلاً من أن يكون بين شعوب[٣٤]. وكان رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد مع ذلك قلقاً من أن يُصبح الأردن الفقير عبئاً على بلده[٣٥]. وأوضح السفير رايت أنّ: «القادة العراقيين كانوا مهووسين جدّاً بفكرة انضمام الكويت إلى الاتحاد (الهاشمي)، وأن تُسهِم بدعمه مالياً، وذلك إدراكاً منهم بأنّ الاتحاد مع الأردن سوف يعني تقديم تضحيات اقتصادية بالنسبة للعراق»[٣٦]. وكان العراق يرى حقيقة أنّ الموارد المالية للكويت لها أهمية حيوية في منح الاتحاد فُرصاً أكبر للاستقرار الاقتصادي والقابلية للاستمرار. وتضمّن تقرير السفير سي هـ. جونستون عرضاً لمرئياته من عمّان، حيث قال: إنّ فكرة احتمال إشراك الكويت في الاتحاد يجري هنا

---

(٣٢) Letter from Sir Michael Wright to Lloyd, No. 34, 25 Feb 1958, FO 371/134025.

(٣٣) Telegram from Johnston to the Foreign Office, No. 156, 14 Feb 1958, FO 371/134023.

(٣٤) Majid Khadduri, *Independant Iraq, 1932-1958: A study in Iraqi Politics*, second edition, London: Oxford University Press, 1960, p. 345.

(٣٥) Edith and E.F. Penrose, *Iraq: International Relations and National Development*, London: Ernest Benn, 1978, p. 131.

(٣٦) Telegram from Wright to the Foreign Office, No. 590, 10 April 1958, FO 371/134054.

«تداولها بشكل واسع»، حيث يُنظر إلى الإمارة على أنّها «مدينة ثراء فاحش عربية مثل إلدورادو (مدينة الذهب الخيالية في أمريكا الجنوبية في القرن السادس عشر)»[٣٧].

كانت فُرص انضمام الكويت للاتحاد العربي غير مواتية في البداية. فقد أوضح الشيخ عبد الله السالم، في سياق مباحثاته مع المقيم السياسي البريطاني، أنّه لا ينوي إلزام نفسه بأيّ من الاصطفافات أو الأحلاف السياسية الجديدة[٣٨]. ولكنّ الشيخ عبد الله، أثناء محادثاته التي جرت في لبنان مع وزير الخارجية العراقي توفيق السويدي، لم يكن غير مستجيب لفكرة وجود تعاون أوثق مع جاره الشمالي إذا ما تمّ حلّ المسائل الخلافية العالقة بينهما، مثل مسألة ترسيم الحدود[٣٩]. وطلب العراقيون في هذه الأثناء الدّعم البريطاني لموقفهم، حتى إنّهم اقترحوا على بريطانيا أن تربط تحقيق استقلال الكويت كتمهيد لانضمام الإمارة إلى الاتحاد العربي[٤٠]. وقد أيّد سمير الرفاعي (نائب رئيس الوزراء الأردني) الموقف العراقي بقوّة[٤١].

وجد البريطانيون أنّهم قد صاروا في وضع حرج بشكل واضح. فقد كان هناك من جانب واحد خطراً حقيقياً يهدّد الاتحاد بالانهيار

(٣٧) Letter from Johnston to Lloyd, No. 13, 24 Feb 1958, FO 371/132854.

(٣٨) *Confidential Annex to Kuwait Diary No. 3,* covering the period 25 Feb-24 March 1957, FO 371/132750.

(٣٩) *Confidential Annex to Kuwait Diary No. 4,* covering the period 25 March-28 April 1958, FO 371/132750.

(٤٠) Telegram from the Foreign Secretary to the Prime Minister, No. 89M, 8 March 1958, FO 371/132774.

(٤١) Telegram from Johnston to the Foreign Office, No. 314, 21 March 1958, FO 371/132774.

إذا لم يحصل على مساعدة مالية خارجية[٤٢]. بينما أظهر الشيخ عبد الله السالم من الجانب الآخر تردّداً في إلزام نفسه بالمحور العراقي ـ الأردني. فقد ذكر أحد مسئولي وزارة الخارجية شارحاً هذا الموقف المُتحفّظ للشيخ عبد الله، بأنّه: «على ضوء الحماس الواسع في الكويت لعبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة، فإنّ الأمير يرى أنّ ثمّة تهديد حقيقي وآني ستتعرض له مكانته إذا ما حاول أن يضع بلده ضمن الاتحاد العربي معارضاً بذلك رغبات الرأي العام في الكويت»[٤٣]. ولم يكن من غير الطبيعي كذلك أنّ الادّعاءات العراقية التقليدية بضمّ الكويت تجعل الشيخ عبد الله السالم متشكّكاً بشدّة تجاه النوايا العراقية[٤٤]. كتب القائم بالأعمال البريطاني في بغداد ريتشارد بومونت في شهر آب/أغسطس ١٩٥٧م ملاحظاً: «أنّهم (أي العراقيين) يشعرون بأنّهم يتحتّم عليهم القيام بدور فاعل لطرح بديل معاصر لحقبة الهيمنة البريطانية التي سادت في منطقة الخليج طوال الخمسين سنة أو أكثر الماضية. وإنّ فكرة تحقيق وضع مُهيمن لهم في الكويت تكْمُن دائماً في أذهانهم»[٤٥]. وقد أسهم فشل البلدين في منتصف عقد الخمسينيات في التوصّل لاتفاق

---

(٤٢) "Kuwait and the Arab Union," Minute by Sir W. Hayter, 14 March 1958, FO 371/132774.

(٤٣) Ibid. See also Telegram from Burrows to the Foreign Office, No. 315, 15 March 1958, FO 371/132779. In his annual report for Kuwait, the new Political Resident, Sir George Middleton, noted that "The establishment of the United Arab Republic met with universal acclaim, particularly among the younger generation, while the establishment of the Iraq-Jordan Union attracted corresponding hostility" (Letter from Sir George Middleton to Selwyn Lloyd, No. 9, 9 Feb 1959, enclosing annual review of events in the Persian Gulf for 1958, FO 371/ 140064.

(٤٤) "Kuwait," Brief by D.M.H. Riches, 3 March 1958, FO 371/132774.

(٤٥) H. Rahman, *The Making of the Gulf War: Origins of Kuwait's Long-Standing Territorial Dispute with Iraq*, Reading: Ithaca Press, 1997, p. 222.

حول ثلاث قضايا مترابطة ـ مدّ الكويت بالمياه من شطّ العرب، وتأجير الأراضي الكويتية للعراق لتطوير ميناء أم قصر، وترسيم الحدود ـ في استفحال الكُرْه المتبادل بينهما[٤٦]. ومع وجود هذا الموروث السلبي في العلاقات بينهما فقد أكّد باروز على: «أنّ من الضروري أن نتحدث معهم بشكل رئيسي، مستخدمين عبارات من قبيل اغتنام الفرصة لتحسين العلاقات الكويتية العراقية بدلاً من الضغط عليه (أي الأمير) للارتباط بالاتحاد العربي»[٤٧]. ودعا هالفورد في سياق مماثل إلى أنّه: «إذا ما قُدّر للكويت مطلقاً أن تسير نحو ارتباط أوثق مع العراق والأردن فإن هذه العملية يجب... أن يُسمح لها بالانطلاق والنّمو بشكل بطيء وذاتي قدر المستطاع»[٤٨]. لكنّ الأمور بلغت حدّ المواجهة أثناء زيارة الأمير عبد الله السالم إلى العراق خلال الفترة ما بين ١٠ و١٥ أيار/مايو ١٩٥٨م.

قام السفير البريطاني السير مايكل رايت بزيارة الشيخ عبد الله السالم عشيّة سفره. وتنبّأ الشيخ عبد الله محذّراً، في سياق النقاش، بأنّ بناء الاتحاد العربي على أساس معارضته للجمهورية العربية المتحدة سوف لن يحقق الأمن مطلقاً، بل سوف يزيد من الاحتقان ومن خطر حدوث ثورة[٤٩]. وأظهر الشيخ عبد الله السالم خلال محادثاته مع الملك فيصل الثاني ووليّ العهد والقادة العراقيين، مناعةً ضدّ محاولات الإقناع بالخطر المشترك الذي يمثّله عبد الناصر على

---

(٤٦) Ibid., pp. 193-231.

(٤٧) Telegram from Burrows to the Foreign Office, No. 373, 29 March 1958, FO 371/132774.

(٤٨) Telegram from Halford to the Foreign Office, No. 69, 24 Feb 1958, FO 371/132779.

(٤٩) Telegram from Wright to the Foreign Office, No. 764, 11 May 1958, FO 371/132775.

استقلال دول الأنظمة المَلَكيّة العربية الموالية للغرب؛ وكان الشيخ عبد الله غير مستجيب بتاتاً تجاه أيّ اقتراح بارتباط الكويت بالاتحاد العربي(٥٠). وفي محادثات لاحقة مع السفير رايت عبّر الشيخ عبد الله السالم عن انزعاجه من قيام بريطانيا بمناقشة أمور متعلقة بالكويت مع العراقيين دون التشاور معه أولاً(٥١). ولخّص السفير رايت نتائج زيارة الأمير إلى بغداد، متوصّلاً إلى استنتاج غير سارّ، مفاده أنّه في حال غياب المساهمات المالية المرجوّة من الكويت، فإنّ الاتحاد سوف يتطلّع بشكل أكبر إلى بريطانيا والولايات المتحدة لمساندته. (وافقت بريطانيا والولايات المتحدة بعد تلويح نوري السعيد بالاستقالة على تقديم مساهمة مالية بلغت ٢٩ مليون دولار لدعم ميزانية الاتحاد العربي في شهر حزيران/ يونيو ١٩٥٨م)(٥٢).

لاحظ باروز عند تحليله لأسباب امتناع الشيخ عبد الله السالم عن الانضمام للاتحاد، بأنّه:

> هناك شكٌّ ضئيلٌ بأنّ أيّ خطوة مثل هذه... سوف تُفاقم حِدّة المعارضة الداخلية في الكويت، وستكون مادة لحملات دعائية هجومية من الخارج والتي لا تتعرض لها الكويت حالياً. وسيساعد العراق فقط للتعامل مع هذا الوضع الطارئ عبر

---

(٥٠) Telegram from Wright to the Foreign Office, No. 793, 14 May 1958, FO 371/ 132775.

(٥١) Telegram from Wright to the Foreign Office, No. 798, 14 May 1958, FO 371/ 132775. See also Ritchie Ovendale, *Britain, the United States and the Transfer of Power in the Middle East, 1945-1962,* London: Leicester University Press, 1996, p. 191.

(٥٢) Telegram from Wright to the Foreign Office, No. 818, 16 May 1958, FO 371/ 132775. In June, following resignation threats by Nuri, Britain and the United States agreed to make a contribution of $29 million towards the Union budget ("Arab Union Finances," Minute by E. M. Rose, 16 June 1958, FO 371/ 134055).

إرسال قوات عسكرية إلى الكويت وهذا هو آخر شيء يتمنّاه الأمير أو أي كويتي آخر(٥٣).

لكنّ العراقيين لم يكونوا مستعدّين لقبول قرار الأمير. فقد أخبر نوري السعيد السفير رايت، في ٣١ أيار/مايو، أنّه إذا لم تنضمّ الكويت إلى الاتحاد العربي فإنّ العراق سوف يُحيي مطالبه بضمّ الإمارة إلى أراضيه(٥٤). وجاء في تقرير السفير رايت إشارة إلى كيفية تصرّف رئيس الوزراء العراقي أثناء اجتماعه معه، حيث ذكر: «لديّ بعض الخِبرة بثورات غضب نوري السعيد، لكنها نادراً ما تصل إلى مثل هذه الدرجة من الحدّة». وبالكاد تحسّن مزاج نوري السعيد عندما قابل وزير الخارجية البريطاني سلوين لويد في الشهر التالي. فقد ذُكر أنّ رئيس الوزراء العراقي المُنزعج قد ضرب الطاولة بيده خلال اللقاء مُطالباً باعتماد سياسته تجاه الكويت(٥٥).

وقد تمّ إيضاح موقف العراق في مذكّرة سُلّمت إلى السفارة البريطانية في بغداد في ٥ حزيران/يونيو. وطالب العراق في المذكّرة ليس فقط بجزيرتي وربة وبوبيان، بل شملت المطالبة كل الأراضي وصولاً إلى جون الكويت(٥٦). وأكّد السفير رايت في تحليله لهذا التطوّر بأنّ:

---

(٥٣) Telegram from Burrows to the Foreign Office, No. 563, 19 May 1958, FO 371/132775.

(٥٤) Telegram from Wright to the Foreign Office, No. 941, 2 June 1958, FO 371/132776.

(٥٥) Saeed Khalil Hashim, "The Influence of Iraq on the Nationalist Movements of Kuwait and Bahrain, 1920- 1961," PhD. thesis, University of Exeter, 1984, p. 279.

(٥٦) Telegram from Wright to the Foreign Office, No. 977, 6 June 1958, FO 371/132776. See also Richard Schofield, *Kuwait and Iraq: Historical Claims and Territorial Disputes*, second edition, London: Royal Institute of International Affairs, 1993, pp. 99-100; Ovendale, *Transfer of Power in the Middle East*, p. 192.

الحكومتين والنظامين العراقي والأردني يكافحان، ليس فقط من أجل بقائهما ضمن الاتحاد الجديد المبنيّ على شراكة ودّية، ولكن أيضاً من أجل مبادئ الوحدة العربية... ودوام الصداقة الفاعلة مع الغرب(٥٧).

ولكن بعد مرور أكثر من شهر بقليل تمّت الإطاحة بالنظام الملكي الهاشمي في العراق، مما عجّل بانهيار الاتحاد العربي.

تجلّى عدم الاستقرار السياسي المتصاعد في العراق من خلال حقيقة أنّ السنوات العشر الأخيرة من الحُكْم الملَكي فيه قد شهدت تشكيل حوالى عشرين حكومة(٥٨). وتولّى نوري السعيد في شهر آب/أغسطس ١٩٥٤م رئاسة مجلس وزراء العراق للمرة الثانية عشر. وعلّق السفير رايت بعد مرور ثمانية عشر شهراً على المصاعب التي واجهت رئيس الوزراء كبير السّن بأنّ: «البطل العجوز قد شمّر عن ساعديه كأنّه لاعب كريكت يسير نحو الملعب ليضرب خشبة الهدف المتداعي»(٥٩). إنّ غياب الحريّات المدنية في الواقع مضافاً إليها بطء معدّل التطوُّر الاجتماعي رغم الزيادة السريعة في إيرادات النفط(٦٠) قد أثارتا مشاعر السُّخْط على النظام الملَكيّ في العراق. واعترف السفير البريطاني في بغداد السير جون تراوتبيك، في شهر

(٥٧) Telegram from Wright to the Foreign Office, No. 989, 8 June 1958, FO 371/ 132776.

(٥٨) Marion Farouk-Sluglett and Peter Sluglett, "The Social Classes and the Origins of the Revolution," in Robert A. Fernea and William Roger Louis (eds), *The Iraqi Revolution of 1958: The Old Social Classes Revisited,* London: I. B. Tauris, 1991, p. 128.

(٥٩) Cited in William Roger Louis, "The British and the Origins of the Iraqi Revolution", in Fernea and Louis, *The Iraqi Revolution*, p. 33.

(٦٠) Oil revenues for 1958 stood at more than £84 million (Penrose and Penrose, *Iraq: International Relations*, p. 167, Daniel Silverfarb, "The Revision of Iraq's Oil Concession, 1949- 52," *Middle Eastern Studies*, 32, 1 (1996): 87).

كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٤م، قائلاً: «أمامنا بلد تتوفر لديه كافة المقوّمات المادّية لتحقيق التطوُّر ولكن إدارته كانت تعاني درجة عالية من الفساد والفوضوية، بحيث أصبح من المشكوك جدّا بقدرته على الاستفادة من إمكاناته»[٦١]. لكنّ تداعيات قضية قناة السويس هي التي أحدثت الضرر الدائم على مكانة نوري السعيد والأُسرة الهاشميّة في العراق.

وحذّر سلوين لويد في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦م، أثناء ذروة أحداث قناة السويس، من احتمال سقوط نوري السعيد والإطاحة بالملك فيصل[٦٢]. وقد أكّد ذلك السير مايكل رايت في مطلع عام ١٩٥٧م عندما قال:

> إنّ ارتباط تصرّفات حكومة صاحبة الجلالة (بريطانيا) بتصرّفات إسرائيل جعلت نوري السعيد شخصياً، وكذلك الملك فيصل وولي العهد وجميع من في العراق من الذين يحرصون لتبنّي سياسة صداقة مع حكومة صاحبة الجلالة، جعلتهم جميعاً لا يُعانون من مشاكل سياسية خطيرة فحسب، بل أصبح هناك خطر على حياتهم، وسيهدّد ذلك استمرار بقاء النظام المَلَكيّ[٦٣].

وعلى الرغم من أنّ قيام الحكومة العراقية بالاحتجاج على الأفعال البريطانية من باب حِفظ ماء الوجه، إضافة إلى فرض الأحكام العسكرية، قد مكّنا النظام العراقي من تجاوز العاصفة الحالية، إلّا أنّ فُرَص بقاء النظام الملكي على المدى الطويل قد

---

(٦١) Cited in Louis, "The British and the Origins of the Iraqi Revolution," in Fernea and Louis, *the Iraqi Revolution*, p. 36.

(٦٢) Cabinet Conclusions, 2 Nov 1956, CM 77 (56), CAB 128/ 30 Part 2.

(٦٣) Cited in Louis, "The British and the Origins of the Iraqi Revolution," in Fernea and Louis, *The Iraqi Revolution*, p. 43.

تلقّت ضربة قاصمة. فقد لاحظ رشيد خالدي مشيراً إلى النظام الملكي في العراق: «إنّ أحد أرصِدة النظام الملكي القليلة الباقية هو الاحترام الذي يحظى به في العالم العربي، قد خسره بشكل لا رجعة فيه، بسبب قيام بريطانيا وهي القوّة الحامية له بالهجوم على مصر»(٦٤). وأُصيب النظام العراقي المُحاصر بضرر إضافي عندما أعلنت سوريا في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦م عن اكتشاف مؤامرة عراقية للإطاحة بالحكومة السورية(٦٥). وهكذا تدهورت مكانة العراق في نهاية العام، بحيث: «أصبح شبه معزول تماماً في العالم العربي»(٦٦). ومع بداية عام ١٩٥٧م، حاول العراق مواجهة مسعى مصر للهيمنة على العالم العربي عبر التقارب مع الأنظمة المَلَكية الأخرى.

لقد أثبتت الذكرى المريرة لطرد ابن سعود للهاشميين من الحجاز في عام ١٩٢٦م أنّها تشكّل عقبة دائمة تحول دون إقامة علاقات وثيقة بين العراق الهاشمي والسعودية. لقد أدّى قيام حِلف بغداد في عام ١٩٥٥م، الذي اعتبرته السعودية أداة لتحقيق المصالح العراقية إلى إشعال نار العداوة السعودية ـ الهاشمية. لقد أيّدت السعودية بقوة مُعارضة مصر للحِلف وأقام البلدان في شهر تشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٥٥م حِلفاً عسكرياً يجمعهما. كما أنّهما

(٦٤) Rashid Khalidi, "Consequences of the Suez Crisis in the Arab World," in William Roger Louis and Roger Owen (eds), *Suez 1956: The Crisis and its Consequences*, Oxford: Clarendon, 1991, p. 383.

(٦٥) Patrick Seale, *The Struggle for Syria: A Study of Post-War Arab Politics, 1945-1958*, new edition, London: I. B. Tauris, 1986, pp. 278- 9. See alo Andrew Rathmell, *Secret War in the Middle East: The Covert Struggle for Syria, 1949- 1961*, London: Tauris Academic Studies, 1995, pp. 111- 24.

(٦٦) Elie Podeh, "The Struggle over Arab Hegemony after the Suez Crisis," *Middle Eastern Studies*, 29, 1 (1993): pp. 100- 1.

وحّدا جهودهما وقاما بحملة ناجحة لمنع الأردن من الانضمام إلى حِلف بغداد(٦٧). لكنّ التوافق المصري ـ السعودي كان قصير العُمر. فقد بدأ الملك سعود (الذي حكَم خلال الفترة ما بين ١٩٥٣ ـ ١٩٦٤م) يشكُّ في حِكْمة وصوابية الاصطفاف مع مصر بسبب قلقه من الشعبية الكاسحة لعبد الناصر التي من شأنها تقويض أُسس السلْطة المَلَكية، كما أنّ تودّد مصر وتقاربها مع روسيا الشيوعية قد سبّب أيضاً نفوراً إضافياً(٦٨). وشعر السفير البريطاني في جدّة آر و. باركس، في وقت مبكّر أي منذ شهر آب/أغسطس ١٩٥٦م، أنّ بإمكانه القول في تقريره أنّ: «جاذبية مُسايرة الجوقة المصرية قد تلاشت بشكل كبير هنا»(٦٩). وقد أصبح تباعد الملك سعود عن القائد المصري كاملاً عند اكتشاف خطّة لاغتياله. واشتكى الملك سعود قائلاً: «لقد أعطيته (أي عبد الناصر) ٤٠ مليون دولار ومساعدات أخرى، وفي المقابل حاول اغتيالي»(٧٠).

خفّت حِدّة التوتّر بين السعودية والعراق بعد اجتماع عُقد في واشنطن وضمّ الملك سعود وولي العهد عبد الإله في شهر شباط/ فبراير ١٩٥٧م. وقد مكّنت إقالة الملك حسين لرئيس وزرائه القومي

---

(٦٧) Nadav Safran, *Saudi Arabia: The Ceasless Quest for Security,* Ithaca, NY: Cornell University Press, 1988, p. 79.

(٦٨) Mordechai Abir, *Saudi Arabia in the Oil Era: Regime and Elites, Conflict and Collaboration,* London: Croom Helm, 1988, pp. 78- 81; A. R. Kelidar, "The Arabian Peninsula in Arab and Power Politics," in Derek Hopwood (ed.), *The Arabian Peninsula: Society and Politics,* London: George Allen and Unwin, 1972, p. 154.

(٦٩) Letter from R. W. Parkes to Lloyd, No. 57, 11 Aug 1956, PREM 11/ 5068.

(٧٠) Elie Podeh, "Ending an Age-Old Rivalry: The *Rapprochement* between the Hashemites and the Saudis, 1956- 1958," in Asher Susser and Aryeh Shmuelvitz (eds), *The Hashemites in the Modern Arab World: Essays in Honour of the Late Professor Uriel Dann,* London: Frank Cass, 1995, p. 100.

سليمان النابلسي(٧١) في شهر نيسان/أبريل الأردن من الانضمام إلى ما وصَفَه القائم بالأعمال البريطاني في بغداد بأنّه، «عضوية النّقابة المَلَكية»(٧٢). وقامت السعودية والعراق بالتزامن مع توقيت إقالة النابلسي، بإرسال قوات إلى الأردن لتحول دون حدوث تدخّل سوري(٧٣). وقد عزّز الملك سعود من إعادة تموضع بلده في العالم العربي عبر قيامه بزيارات إلى بغداد في شهر أيار/مايو، وإلى الأردن في شهر حزيران/يونيو(٧٤). لكنّ التحالف المَلَكي مع ذلك لم يكن متماسكاً أبداً. وعلى الرغم من أنّ الملك سعود كان يعتقد أنّ الجمهورية العربية المتحدة تُمثّل تهديداً للأنظمة المَلَكية العربية، فإنّ قبوله إقامة علاقات تقارب مع المملكتين الهاشميتين كان مشروطاً فقط بموافقة العراق أولاً على الانسحاب من حِلْف بغداد(٧٥). لقد أدّى غياب أو بُعْد السعودية عن الاتحاد العراقي - الأردني إلى إضعافه، بحيث بدا أنّه ليس ندّاً للجمهورية العربية المتحدة.

توصّل صنّاع القرار السياسي الأمريكي إلى قناعة مفادها «أنّ معظم الأردنيين كانوا مقتنعين بأنّهم انضمّوا إلى الاتحاد الخطأ»(٧٦). ولاحظ رايت بحزن مصطنع في يوم إعلان قيام الاتحاد العربي، أنّه:

---

(٧١) For an account of the circumstances surrounding the dismissal of al-Nabulsi, see Robert B. Satloff, *From Abdullah to Hussein: Jordan in Transition,* New York: Oxford University Press, 1994, pp. 164-5.

(٧٢) Elie Podeh, *The Quest for Hegemony in the Arab World: The Struggle over the Baghdad Pact,* Leiden: E. J. Brill, 1995, p. 231.

(٧٣) John Marlowe, *Arab Nationalism and British Imperialism: A Study in Power Politics,* London: The Cresset Press, 1961, p. 151.

(٧٤) Ibid., p. 148.

(٧٥) Telegram from Johnston to the Foreign Office, No. 115, 4 Feb 1958, FO 371/134036.

(٧٦) Douglas Little, "A Puppet in Search of a Puppeteer? The United States, King Hussein, and Jordan, 1953- 1970," *The International History Review,* 17, 3 (1995): 526.

«ستكون هناك مشكلة في إقناع المواطن العراقي في الشارع بجدوى الاتحاد، وربّما سيكون غير راض عن فوائده، مقارنة مع فوائد الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة»(٧٧). وقد ذهب رايت في رأيه إلى حدّ القول بأنّه في حال تمّ إجراء استفتاء فإنّ الغالبية العظمى من العراقيين سوف يصوّتون لصالح الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة وليس إلى الاتحاد العربي(٧٨). ولكنّ غياب الحريّات السياسية في العراق قد حال دون سماع صوت الشعب.

إنّ عجز ساسة المعارضة في العراق عن إحداث تغيير عبر صندوق الانتخاب، مُضافاً إليها احتكار الحكومة لقوى القمع، قد أمليا تحقيق التغيير الجذري عبر تدخّل الجيش فقط(٧٩). وقد أدرك الجيش العراقي مع ذلك مُقتدياً بالنموذج المصري، أنّ الإطاحة «بنظام فاسد» يمكن تحقيقها بسهولة نسبية وبتأييد شعبي(٨٠). وقد حذّر الملك حسين ابن عمّه قبل أيام من وقوع الانقلاب العسكري في ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨م، من وجود مؤامرة تُحاك ضدّ الحكومة العراقية(٨١). ولكنّ الملك حسين بطلبه تحريك قوّات عسكرية عراقية إلى الأردن، قد عجّل بسقوط إخوانه الهاشميين دون قصْد منه. فقد استغلّ قائد «الضُبّاط الأحرار» الزعيم عبد الكريم قاسم فرصة تحريك القوّات للاستيلاء على السّلْطة في بغداد في انقلاب عسكري

---

(٧٧) Cited in Louis, "The British and the Origins of the Iraqi Revolution," in Fernea and Louis, *The Iraqi Revolution*, p. 47.

(٧٨) Letter from Wright to Selwyn Lloyd, No. 34, 25 Feb 1958, FO 371/ 134025.

(٧٩) Farouk-Sluglett and Slugett, "Social Classes," in Fernea and Louis, *The Iraqi Revolution*, p. 131.

(٨٠) Uriel Dann, *Iraq Under Qassem: A Political History, 1958- 1963,* New York: Praeger, 1969, p. 19.

(٨١) Tal, "Britain and the Jordan Crisis," p. 43.

دموي(٨٢). ففي صباح يوم ١٤ تموز/يوليو تمّ قتل الملك فيصل وولي العهد عبد الإله وبقيّة أفراد الأسرة الهاشمية المالكة عندما كانوا في طريقهم للخروج من القصْر من باب المطبخ. كما أنّ مِيْتة نوري السعيد كانت شنيعة كذلك؛ فقد تمّ إطلاق النار عليه عند خروجه من بيت صديق له لابساً عباءة امرأة، وبعدما دُفِن جثمانه بسرعة تم نبش قبره وسُحلت جثته في شوارع بغداد. وخلال ساعات قليلة تمّت إبادة السلالة الهاشمية التي حكَمت العراق منذ عام ١٩٢١م ومحوها من المشهد السياسي.

٢

قال بيتر مانسفيلد معلّقاً على الثورة العراقية: «إنّه وبضربة واحدة سقطت أقوى قلعة في العالم العربي موالية للغرب وأكثرها فاعلية»(٨٣). وأضاف هارولد ماكميلان في مذكّراته مُسترجعاً: إنّ أحداث ١٤ تموز/يوليو كان لها أثَرٌ يماثل «التّدمير بضربة واحدة لنظام أمني كامل قامت ببنائه حكومات بريطانية متعاقبة»(٨٤). كان أحد أوائل الأعمال التي قامت بها حكومة قاسم الثورية هو الانسحاب من الاتحاد العربي(٨٥). وقامت بريطانيا والولايات المتحدة بالعمل سريعاً لإسناد وتأمين تلك الدول التي بقيت موالية للغرب. ففي يوم ١٤ تموز/يوليو أرسل الرئيس اللبناني كميل شمعون

(٨٢) For accounts of the coup; see Majid Khadduri, *Republican Iraq: A Study in Iraqi Politics since the Revolution of 1958*, London: Oxford University Press, 1969, pp. 38-61; Penrose and Penrose, *Iraq: International Relations*, pp. 199- 209.

(٨٣) Peter Mansfield, *The Arabs*, Penguin Books, 1985, p. 263.

(٨٤) Harold Macmillan, *Riding the Storm 1956- 1959*, London: Macmillan, 1971, p. 511.

(٨٥) Dann, *Iraq Under Qassem*, p. 52.

نداء استغاثة إلى واشنطن مُحذّراً فيه من أنّه في حال عدم تلقّيه دعماً فورياً فإنّ نظامه سيتمّ الإطاحة به[٨٦]. وقد تنبّأ وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دلَس قبلها بشهر، بأنّه: «إذا استغاث شمعون بنا ولم نستجب لندائه فإنّ ذلك سيكون نهاية لكلّ حكومة مؤيّدة للغرب في المنطقة»[٨٧]. وانطلاقاً من الشعور بالقلق فقد أرسلت أمريكا قوات مشاة بحرية من الأسطول السادس إلى بيروت. كما أنّ الملك حسين، الذي كان يخشى أن يلقى مصيراً مماثلاً لابن عمّه في العراق، قد طلب دعماً عسكرياً بريطانياً في يوم ١٦ تموز/يوليو، ووصلت طليعة القوات البريطانية إلى عمّان خلال أربع وعشرين ساعة[٨٨]. أما في الكويت، فعلى العكس من ذلك، فقد كان هناك تردّد ملحوظ لقبول الدعم العسكري رغم القلق البريطاني والأمريكي بشأن استقرار الإمارة.

رأى مدير المخابرات المركزية في أمريكا ألِن دلَس يوم وقوع الثورة العراقية أنّ: «مصير الكويت الآن على المحكّ»[٨٩]. ولاحظ سلوين لويْد، في سياق مماثل خلال اجتماعه مع جون فوستر دلَس بتاريخ ١٧ تموز/يوليو أنّه: «إذا أمكن القيام بانقلاب في بغداد، فإن هناك خطراً مماثلاً في الكويت أيضاً»[٩٠]. وحذّر لويْد من أنّ: «ذلك ليس مستحيلاً... إذا ما تنازل الأمير عن الحُكْم، وقُتِل عبد الله

---

(٨٦) Kamal S. Salibi, *The Modern History of Lebanon*, London: Weidenfeld and Nicolson, 1965, p. 202.

(٨٧) Douglas Little, "His Finest Hour? Eisenhower, Lebanon, and the 1958 Middle East Crisis," *Diplomatic History*, 20, 1 (1996): 41.

(٨٨) See Tal, "Britain and the Jordan Crisis," pp. 39-57.

(٨٩) *Foreign Relations of the United States, 1958- 1960, Volume 11: Lebanon and Jordan*, Washington DC: United States Government Printing Office, 1992, p. 212.

(٩٠) Little, "Eisenhower, Lebanon, and the 1958 Middle East Crisis," p. 48.

المبارك، وأصبح الشيخ فهد السالم أميراً فإنّه قد يسعى بعدها إلى الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة»[٩١]. وصرّح وزير الخارجية الأمريكي، بعد اقتناعه بتوقّعات لويد المُخيفة، بقوله: «إنّ من الحماقة بالنّسبة للولايات المتحدة والمملكة المتحدة أن تتدخلا في لبنان والأردن ولا تضعا خططاً في نفس الوقت للمحافظة على مناطق أخرى لها أهمية جوهرية أكبر»[٩٢]. وأرسل الرئيس الأمريكي داويت د. أيزنهاور، بعد يوم من لقاء دلَس ولويْد، رسالة إلى رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان قال فيها: «إنّ علينا في اعتقادي ليس فقط أن ندعم كلّاً من... لبنان والأردن، بل علينا أيضاً، ويبدو لي هذا أكثر أهمية، أن نضمن أن تبقى منطقة الخليج تدور ضمن الفلك الغربيّ»[٩٣].

كان مكميلان يراجع نفسه بشأن احتمال التدخّل في الكويت. فقد ذكر رئيس الوزراء البريطاني في مذكّراته ما نصّه: «إنّ وضْع الخليج معقّد جدّاً، ولكن لدينا خططٌ للتدخّل في البحرين والكويت إذا ما دعت الحاجة لذلك. ولكن توجد هناك المُعضلة المُعتادة. هل نتدخل الآن؟ وإذا ما كان الجواب بنعم، فسيوصف ذلك بأنّه

---

(٩١) *Foreign Relations of the United States, 1958- 1960. Volume 12: Near East Region; Iraq, Iran, Arabian Peninsula,* Washington DC: United States Government Printing Office, 1993, p. 776,

(٩٢) Ibid., p. 777. Towards the end of 1958, The Foreign Office recalled that "At the height of the Middle East crisis in the summer, Mr. Dulles took a strong line about the justice of intervention in Kuwait" ("Points for a Middle East Policy- Part II," Foreign Office paper for the Cabinet Official Committee on the Middle East, 19 Nov 1958, OME (58) 46, CAB 134/ 2342).

(٩٣) Little, "Eisenhower, Lebanon, and the 1958 Middle East Crisis," p. 49. See also Ritchie Ovendale, "Great Britain and the Anglo-American Invasion of Jordan and Lebanon in 1958," *The International History Review,* 16, 2 (1994): 298.

«عدوان». فهل ننتظر؟ إذا كان الأمر كذلك، فربّما نكون متأخّرين جدّاً»[٩٤]. ورغم أنّ الموازنة بين الرأيين اللذين طرحهما رئيس الوزراء كانت دقيقة، لكنّ الهواجس بشأن العواقب المحتملة للتدخّل في الكويت بدون دعوة منها كانت هي الراجحة. فقد صرّح سي أ إ شَكبيرغ من وزارة الخارجية قائلاً: «أعتقد أنّه سيكون تصرّفاً شديد الحماقة أن نرسل قوّات إلى الكويت بدون استئذان الأمير»[٩٥]. وأضاف وزير حكومة صاحبة الجلالة في واشنطن اللورد هود مؤكّداً، في معرض تأمُّله لفكرة الاحتلال العسكري للكويت، بأنّ بريطانيا تُخاطر بالتفريط بالسُّمعة الطيبة والدّعم الذي تحظى به من أُسرة آل صباح[٩٦]. وقد أدّت هذه الاعتبارات إلى استشارة كبار أُسرة آل صباح. وقد أجاب الشيخ عبد الله المبارك مُعرباً عن ثقته بالقدرة على حفظ النظام[٩٧]؛ في حين أنّ الأمير الشيخ عبد الله السالم أعرب عن اعتقاده بأنّ الوجود العسكري البريطاني سيؤدّي حتماً إلى مُضاعفة حدّة التوتر، مما سيزيد من حجم التهديد لنظام الحُكْم الأميري[٩٨]. وقد عبّر الأمير مع ذلك في محادثاته مع هالفورد في يوم ٢٧ تموز/يوليو عن تشاؤُمِه حيال فُرَص بقاء الحُكْم الوراثي في الشرق الأوسط[٩٩]. وقام الأمير بعدها بعدّة أيام بإخبار هالفورد بنِيَّتِه

---

(٩٤) Macmillan diaries, volume 5 second series, 18 July 1958, MSS Macmillan dep. d. 32. See also Macmillan, *Riding the Storm*, p. 523.

(٩٥) Minute by C. A. E. Shuckburgh, 19 July 1958, FO 371/ 132757.

(٩٦) Telegram from Lord Hood to the Foreign Office, No. 1979, 19 July 1958, FO 371/ 132779.

(٩٧) Telegram from Kuwait to the Foreign Office, No. 320, 15 July 1958; Telegram from Kuwait to the Foreign Office, No. 334, 17 July 1958, PREM 11/ 2752.

(٩٨) Telegram from Halford to the Foreign Office, No. 416, 30 July 1958, PREM 11/ 2752.

(٩٩) Telegram from Halford to the Foreign Office, No. 390, 27 July 1958, FO 371/ 132776.

استطلاع إمكانية انضمام الكويت لعضوية جامعة الدول العربية[١٠٠].

لقد تأسّس في شهر آذار/مارس ١٩٤٥م اتّحاد فضفاض يجمع الدول العربية، هو جامعة الدول العربية، ومقرّها في القاهرة. ورغم أنّ أنطوني إيدن قد أصدر بياناً علنياً يؤيّد الوحدة العربية في كلمته التي ألقاها في مانشن هاوس بتاريخ ٢٩ أيار/مايو ١٩٤١م[١٠١]، لكنّ بريطانيا قد أخذت تنظر بعدم ثقة تجاه الجامعة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، مُعتبِرة أنّ أنشطتها تقوّض المصالح البريطانية. بل لقد بلغ الأمر بوزير الدولة في وزارة الخارجية في شهر شباط/فبراير ١٩٥٤م وكان وقتها سلوين لويْد، أن قال: «سيكون أمراً لا يُطاق إذا ما سُمِح للكويت مطلقاً أن تنضمّ للجامعة العربية»[١٠٢]. لذلك فقد كان البريطانيون ينظرون بامتعاض إلى تبنّي الشيخ عبد الله السالم لخطوة انضمام الكويت لعضوية الجامعة العربية. ورغم إقرار وزارة الخارجية بأنّ: «المشاعر القومية العربية لها صدىً في الكويت ويتمّ التعبير عنها فعليّاً» إلّا أنّ الوزارة توقّعت أنّ «انضمام الكويت إلى الجامعة العربية سوف يزيد كثيراً من فُرَص إبراز الشعور القومي، ويسجّل كثيراً من النقاط التي يمكن أن تتبلور حولها المشاعر القومية المتطرفة»[١٠٣]. وكان هالفورد يخشى فوق ذلك من أنّ ارتباط الكويت بالجامعة سيُمثّل انتصاراً شخصياً إضافياً

---

(١٠٠) Telegram from Halford to the Foreign Office, No. 420, 31 July 1958, PREM 11/ 2752.

(١٠١) See Michael Cohen, "A Note on the Mansion House Speech, May 1941," *Asian and African Studies*, 11, 3 (1977): 375- 86.

(١٠٢) A meeting held on 23 Feb 1954 to discuss Mr E. B. Wakefield's impressions of the situation in Kuwait, FO 371/ 109807.

(١٠٣) Telegram from the Foreign Office to Bahrain, No. 1494, 11 Aug 1958, FO 371/ 132786.

يُحسب لجمال عبد الناصر ويشكّل ضربة خطيرة أُخرى لبريطانيا، بينما حذّر باروز من جانبه من إعطاء انطباع أنّ الكويت قد فلتت من قبضة بريطانيا(١٠٤). وكانت وزارة الخارجية تشارك باروز في قلقه حيث قالت: «إذا ما أضعف الأمير الراوبط التي تجمع بين بريطانيا العظمى والكويت فإنّ ذلك سيكون خطوة على طريق يؤدّي إلى ابتلاع الجمهورية العربية المتحدة للكويت، وستصبح الكويت إقليماً نائياً يتبع مصر، وسيتم شفط خيراتها وتوزيعها في مصر»(١٠٥). وقد زادت حدّة هذه المخاوف بعد اجتماع الشيخ عبد الله السالم مع الرئيس جمال عبد الناصر في دمشق يوم ٢٠ تموز/يوليو ١٩٥٨م، وهو اجتماع حَظِي بتغطية إعلامية جيدة، وربّما حثّ الرئيس المصري خلاله الكويت للانضمام لعضوية جامعة الدول العربية(١٠٦).

لقد درست وزارة الخارجية فكرة احتلال الكويت وإدارتها كمستعمرة من مستعمرات التاج البريطاني، وذلك للحيلولة دون وقوعها تحت سِحْر جمال عبد الناصر(١٠٧). كما اقترح سي أ إ شكبيرغ إحياء فكرة الاتحاد بين العراق والكويت أيضاً لتأسيس كيان يعادل ثقل مصر(١٠٨). لكنّ مدير الإدارة الشرقية د م هـ ريتشز كان حذِراً حيال هذا المقترح، مؤكّداً: «بأنّ مصلحتنا تتحقّق في بقاء الكويت مستقلة ومنفصلة إن استطعنا ذلك تماشياً مع فكرة إبقاء المناطق الرئيسية الأربع المُنتِجة للنفط خاضعة لسلطات سياسية

---

(١٠٤) Letter from Halford to Burrows, No. 1075/ 58, 15 Oct 1958; Letter from Burrows to Riches, No. 1034, 22 Oct 1958, FO 371/ 132555.

(١٠٥) Telegram from the Foreign Office to Bahrain, No. 1461, 8 Aug 1958, FO 371/ 132786.

(١٠٦) "Kuwait," Minute by D. M. H. Riches, 14 Aug 1958, FO 371/ 132786.

(١٠٧) "Policy in the Middle East," Paper by the Foreign Office, 21 July 1958, FO 371/ 132545.

(١٠٨) Minute by Shuckburgh, 24 July 1958, FO 371/ 132545.

منفصلة»[١٠٩]. لكنّ المشاكل التي طرحتها عضوية الكويت المقترحة في الجامعة العربية ظلّت قائمة.

لم يكتفِ الشيخ عبد الله السالم بتبرير إصراره على الانضمام لجامعة الدول العربية بالقول إنّ ذلك سيحقّق للكويت الأمن في العالم العربي، بل أكّد على كون الاعتماد على بريطانيا في القيام بشئون العلاقات مع الدول العربية الشقيقة أمراً غير عملي[١١٠]. وقد مسّت هذه المشاعر وتَرَاً لدى باروز الذي لاحظ: «أنّه بالإضافة إلى الشكّ في قدرتنا على مساعدته في مواجهة الأخطار المُحدِقة به من داخل العالم العربي، فقد وجد أسباباً عدّة خلال العامين الماضيين للشكّ في حنكتنا السياسية في شئون الشرق الأوسط»[١١١]. وكان مأخذ الشيخ عبد الله السالم الأبرز هو ما اعتبره فشلاً بريطانياً في توفير حماية مناسبة له ضدّ الضغط العراقي لضمّ الكويت إلى الاتحاد العربي[١١٢].

فقد أكّدت وزارة الخارجية في أعقاب تأسيس الاتحاد العربي على:

أنّ تقديم الدّعم للعراق والأردن هو من الأهمية بمكان، وذلك للمحافظة على وضعنا في الشرق الأوسط بكامله، وليس فقط في منطقة الخليج، لذا فيجب علينا مساعدة العراقيين في تهيئة

---

(١٠٩) Minute by Riches, 8 Aug 1958, FO 371/ 132545.

(١١٠) Telegram from Halford to the Foreign Office, No. 420, 31 July 1958, PREM 11/ 2752.

(١١١) Telegram from Burrows to the Foreign Office, No. 985, 2 Aug 1958, PREM 11/ 2752.

(١١٢) Telegram from the Foreign Office to Baghdad No. 35, 19 Aug 1958, FO 371/ 132776.

أفضل الظروف المُمْكنة لمُفاتحة أمير الكويت بالانضمام إلى الاتحاد[١١٣].

كما حثّت وزارة الخارجية أيضاً على: «أنّ علينا. . . أن نكون مستعدّين لقبول بعض المخاطرة في علاقتنا مع الكويت إذا كان ذلك سيؤدّي إلى إيجاد فرصة حقيقية لضمّها إلى الاتحاد العربي»[١١٤]. وفي لحظة مصارحة اعترف السير ويليام هايتر (نائب وكيل وزارة الدولة بوزارة الخارجية): «بأنّنا نذهب لأبعد مما يعتبره برنارد باروز حدّاً حكيماً في الضّغط لصالح الموقف العراقي على أمير الكويت»[١١٥]. وقد وصف هالفورد مشاعر الأمير تجاه بريطانيا بأنّها ترقى إلى «شيء يُقارب الشعور بالخيانة»[١١٦]، بل إنّ الشيخ عبد الله السالم اتّهم بريطانيا بأنها «تخلّت عنه»[١١٧]. وفي مثل هذه الظروف، فيبدو من المُحتمل أنّ التهديد بالانضمام للجامعة العربية كان يُمثّل ردّ فعل بسبب شعوره بالعُزْلة خلال مباحثاته مع نوري السعيد في شهر أيار/مايو[١١٨]. ويدعم هذا التفسير استعداد الشيخ عبد الله بالتخلّي عن فكرة الانضمام إلى الجامعة العربية في مقابل تقديم بريطانيا تعهداً مكتوباً بأنها ستستمر في حماية الكويت[١١٩]. وقد

---

(١١٣) Telegram from the Foreign Office to Baghdad No. 492, 22 Feb 1958, PREM 11/ 2403.

(١١٤) "Kuwait and the Arab union," Foreign Office Paper, 14 March 1958, PREM 11/ 2403.

(١١٥) Letter from Hayter to Wright, 3 April 1958, FO 371/ 134054.

(١١٦) Letter from Halfold to Middleton, No. 1, 6 Jan 1959, FO 371/ 140064.

(١١٧) *Confidential Annex to Kuwait Diary No. 8*, covering the period 29 July- 25 Aug 1958, FO 371/ 132523.

(١١٨) Later, the Ruler claimed that the idea of joining the Arab League first came to him during his unhappy visit to Iraq (Telegram from Halford to the Foreign Office, No. 420, 31 July 1958, FO 371/ 132786).

(١١٩) Telegram from Halford to the Foreign Office, No. 499, 18 Aug 1958, PREM 11/ 2752.

أصرّ الأمير مع ذلك على إعطاءه بعض الهامش في إدارة علاقاته مع الدول العربية المُجاورة[١٢٠]. وقد أيّد باروز هذا التطوّر بشكل مُبكر وذلك منذ شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٧م. وكردّ فعل على الانطباع المُتنامي في الكويت بأنّ أداء بريطانيا في تصريف علاقات الكويت الخارجية كان «بعيداً عمّا يمكن وصفه بالرائع»، فقد اقترح باروز بوجوب السّماح للإمارة بأن «تقوم ببعض عملها القذِر في التّعامل مع جيرانها»[١٢١]. إنّ رسالة التأكيد والتطمين البريطانية للكويت المؤرخة في ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٨م لم تقف عند حدّ النّص على التزام الحكومة البريطانية «بالاستمرار في استعدادها، كما في الماضي، بتقديم كلّ دعم ضروري فيما يتّصل بعلاقات الكويت مع البلدان الأخرى»، بل اعترفت أيضاً «بتوجُّه الأمير لمباشرة بعض الشؤون المتّصلة بعلاقات الكويت الخارجية مع الدول العربية الأخرى» بمجهوداته الخاصة[١٢٢]. ورغم وصف هالفورد للرسالة بأنّها «صفقة جيدة للغاية من وجهة نظرنا»[١٢٣]، فإنّ الحريّة المُتنامية للكويت في إدارة شئونها الخارجية قد حتّمت طرح مسألة وضعها الدولي برمّته.

---

(١٢٠) "Kuwait: International Relations," Memorandum by the Secretary of State for Foreign Affairs, 3 Nov 1958, Annex B: Memorandum by the Kuwait Government, 30 Sept 1958, C. (58) 228, CAB 129/ 95.

(١٢١) Letter from Burrows to Beeley, No. 1034, 3 Dec 1957, FO 371/ 126905, cited in Abdul-Reda Assiri, *Kuwait's Foreign Policy: City-State in World Politics*, Boulder, Colorado: Westview Press, 1990, p. 7.

(١٢٢) "Kuwait: International Relations," Memorandum by the Secretary of State for Foreign Affairs, 3 Nov 1958, Annex A: Substantive letter of assurance to the Ruler of Kuwait, 23 Oct 1958, C. (58) 228, CAB 129/ 95.

(١٢٣) Telegram from Halford to the Foreign Office, No. 499, 18 Aug 1958, PREM 11/ 2752.

وفي نفس الوقت الذي طلب فيه الأمير الاعتراف بحقّه في مباشرة العلاقات مع الدول العربية الأخرى، فقد أشار أيضاً إلى: «أنّه من أجل خلق جوّ ودّي تجاه الكويت في العالم العربي، فسيكون من المُفيد أن يرى الجيران أنّ الكويت أخذت تمارس دوراً نشطاً متوقّعاً منها في بعض المؤسسات الدولية التي أُنشئت بغرض العناية بالشؤون الطبيعية المتنوعة لحياة المجتمعات»(١٢٤). وسعى الأمير على وجه الخصوص إلى الانضمام لعضوية الاتحاد الدولي للاتصالات، بالإضافة إلى بعض المعاهدات البحرية التي لها أهميّة على ضوء قرب استلام الكويت أول سفينة لها عابرة للمحيطات. وفي معرِض التقييم والموازنة بين إيجابيات وسلبيات مقترحات الأمير، فقد لاحظ وزير الخارجية سلوين لويْد: «أنّه في المآل الأخير، فإنّ حكومة صاحبة الجلالة (بريطانيا) لا تستطيع مقاومة الطّلب الجازِم للأمير لتقديم تنازلات له من هذا القبيل؛ بل سيكون عدم التجاوب معها في الواقع تصرُّفاً غير حكيم إذا ما حاولنا ذلك»(١٢٥). وزاد لويْد على ذلك مشيراً إلى أنّ: «موقف حكومة صاحبة الجلالة يُشبه دور الوكيل أكثر من دور المُدير لعلاقات الكويت الخارجية» ووصل الأمر حدّ طرْحه على مجلس الوزراء البريطاني في ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٨م(١٢٦).

اعترف لويْد، خلال نقاشات مجلس الوزراء بأنّه إذا ما

(١٢٤) "Kuwait: International Relations," Memorandum by the Secretary of State for Foreign Affairs, 3 Nov 1958, Annex B: Memorandum by the Kuwait Government, 30 Sept 1958, C. (58) 228, CAB 129/ 95.

(١٢٥) "Kuwait: International Relations," Memorandum by the Secretary of State for Foreign Affairs, 3 Nov 1958, C. (58) 228, CAB 129/ 95.

(١٢٦) The following is based on Cabinet Conclusions, 11 Nov 1958, CC 80 (58), CAB 128/ 32 Part 2.

استجابت بريطانيا لطلب الأمير، فإنّ ذلك يرقى إلى التنازل والإقرار بأنّ الكويت مسؤولة بشكل كامل عن إدارة علاقاتها الدولية، وقد يكون من شأن هذا التنازل إضعاف الموقف البريطاني في الخليج. وأعاد لويْد التأكيد من جانب آخر على عدم أفضلية التوصية بإعاقة نموّ الوضع المستقل للكويت، مُحذّراً من أنّ بريطانيا تُجازف بفقْد علاقتها الطيّبة مع الأمير. وأشار لويْد إلى أنّ من شأن السماح للأمير بتعزيز الشخصية والحضور الدوليين للكويت أن نحافظ على ثقته دون حدوث تعديل على جوهر علاقته مع بريطانيا. واقتنع مجلس الوزراء بطروحات وزير الخارجية، ولكنّ المجلس أوصى بأن لا يُعطى القرار إعلاناً ودعاية غير ضروريين (أصبحت الكويت خلال العامين اللاحقين عضواً كامل العضوية في الاتحاد الدولي للاتصالات، والاتحاد العالمي للبريد، والمنظمة الدولية للطيران المدني، والمنظمة البحرية الاستشارية بين الحكومات، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة)[١٢٧]. وأثار مُضيّ الكويت نحو وضعية الاستقلال أيضاً مسألة تعيين ممثلين قنصليين لدول عربية لدى الإمارة.

صرّح سلوين لويْد في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٥٩م بأنّ: «مصلحة المملكة المتحدة في الكويت غير قابلة للمساومة، وهي أن تبقى الكويت دولة مستقلّة لها سياسة نفطية تُديرها حكومة مستقلّة عن منتجي النفط الآخرين في الشرق الأوسط... وأن يكون لها أيضاً

---

(١٢٧) Over the next two years, Kuwait became a full member of the International Telecommunications Union, the Universal Postal Union, the International Civil Aviation Organization, the Intergovernmental Maritime Consultative Organization, the World Health Organization, and the United Nations Educational, Scientific, and Cultural Organization ("Kuwait's Foreign Affairs," Arabian Department Memorandum, 27 Oct 1960, FO 371/ 148948).

سياسة مستقلّة عن النفوذ الشيوعي أو الدول التوابع له والدائرة في فلكه»[١٢٨]. وعلى الرغم من إدراك لويْد بأنّ من المصلحة القومية لبريطانيا تأييد حصول الإمارة على وضع مستقلّ، لكنّه حذّر من أنّ هذا التطوّر سيؤدّي لا محالة إلى نشوء اتصالات رسميّة مباشرة بين الكويت والدول العربية الأخرى[١٢٩]. وكان الأمير قد أخبر الحكومة البريطانية فعلاً بأنّه يتعرّض لضغوط متزايدة لقبول تعيين قناصل عرب لدى الكويت[١٣٠]. وحذّر لويْد أثناء نقاش مجلس الوزراء لهذه المسألة، من أنّ هؤلاء القناصل قد يصبحون بؤرةً لحياكة مؤامرات ليس فقط ضدّ الأُسرة الحاكمة، ولكن أيضاً ضدّ المصالح البريطانية[١٣١]. وقد اقتنع مجلس الوزراء بتحليل لويْد، وأوصى بأنّه إذا ما شعر الأمير بضرورة تقديم بعض التنازل لإرضاء الرأي العام العربي فإنّه من الأفضل بالنسبة له أن ينضمّ إلى الجامعة العربية بدلاً من قبول تعيين ممثلين قنصليين عرباً. ولكن عندما طرح هالفورد الموضوع على الأمير في بداية شهر شباط/فبراير، أجابه الأمير بعدم رغبته في استقبال قناصل أو الانضمام إلى الجامعة[١٣٢]. وعلى الرغم من أنّ هذا الوضع يُعتبر من وجوه عدّة حلاً مُرضياً في نظر بريطانيا، فقد عبّر هالفورد عن القلق حيال التراجع السريع للشيخ عبد الله السالم عن قراره، فقد يُعتبر هذا كهزيمة سياسية للحكومة البريطانية. وأشار هالفورد إلى أنّ: «الأمير يريد بالطبع الحصول على

---

(١٢٨) "International Status of Kuwait," Memorandum by the Secretary of State for Foreign Affairs, 26 Jan 1959, ME (M) (59) 3, CAB 134/ 2230.

(١٢٩) Ibid.

(١٣٠) Minutes of a meeting of the Middle East Committee, 28 Jan 1959, ME (M) (59) 2, CAB 134/ 2230.

(١٣١) Cabinet Conclusions, 29 Jan 1959, CC 2 (59), CAB 129/ 33.

(١٣٢) Telegram from Halford to the Foreign Office, No. 93, 5 Feb 1959, FO 371/ 140118.

الأمْرَين معاً: دعْمُنا من جهة، وأيضاً حريّة الظهور بمظهر المُستقلّ عنه»[١٣٣]. كان تأييد بريطانيا لانضمام الكويت لعضوية الجامعة العربية مبنيّاً على فرضية أنّ الضغوط الرئيسية التي تواجه الإمارة كانت ضغوطاً خارجية، لكن الذي حدث أنّه في بداية عام ١٩٥٩م تعرّض استقرار الأسرة الحاكمة لهزّة بسبب حدوث شَغَب داخلي. فقد أطلقت الذكرى الأولى لقيام الجمهورية العربية المتحدة الشرارة التي أشعلت ظهور تحدّ واسع لآل صباح[١٣٤].

كان حدوث بعض الشّطط في الحماس القومي أمراً متوقّعاً. فقد قامت جريدة الشعب الأسبوعية الإصلاحية بدعوة أحمد سعيد مدير إذاعة «صوت العرب» المصرية لإلقاء خطابين، في حين كان من المعروف أنّ لجنة الأندية كانت تخطّط لإقامة احتفال (بمناسبة الذكرى الأولى لقيام دولة الوحدة: الجمهورية العربية المتحدة) في ثانوية الشويخ. لكن ما أثار الاستغراب مع ذلك هو العبارات القويّة التي أطلقها الإصلاحيّون للتّعبير عن رغبتهم المزدوجة: بإجراء إصلاحات فورية، بما فيها تحقيق المشاركة الشعبية في الحُكْم، وإتاحة فرصة للتعبير الفاعل عن إيمانهم بالوحدة العربية. بدأت خُطب الاحتفالية تُلقى بشكل رصين في صباح يوم ١ شباط/فبراير ١٩٥٩م أمام جمهور يضمّ جوالى ٢٠٠٠٠ شخص. وبدأ الحفل بكلمة لقائد الإصلاحيين د. أحمد الخطيب، ثمّ تلاه جاسم القطامي، الذي كان ضابطاً سابقاً في دائرة الشرطة، واستقال منها في أوج أحداث قناة السويس احتجاجاً على منع المظاهرات. وقد

(١٣٣) Letter from Halford to Middleton, No. 1039/ 59, 25 Feb 1959, FO 371/ 140119.

(١٣٤) The following is based on Letter from Halford to Middleton, No. 5, 11 Feb 1959, FO 371/ 140081.

أَخَذَ القطامي الحماس، بحيث خرج عن النّص المكتوب لكلمته، مُعلناً بقوله:

> إن رضِيَ الكويتيون أن يُحْكَموا منذ عهد صباح الأوّل حُكْماً عشائرياً فقد آن الأوان لحكْم شعبيّ ديمقراطي، يكون للشعب فيه دستوره ونوّابُه... (نقلاً عن كتاب جاسم القطامي: العروبة والديمقراطية وحقوق الإنسان، محمود حربي، جمعية الخرِّيجين، ٢٠١٢، ص ١٣٨ المترجم).

كان ردّ فعل أسرة آل صباح على هذا التحدّي يمزج ما بين القمْع والتّنازل. ففي يوم ٣ شباط/فبراير تمّ استدعاء القطامي إلى دائرة الأمن العام، وقام الشيخ عبد الله المبارك بتعنيفه، كما تمّ فصلُه من وظيفته كمدير لشركة السينما الكويتية. وتمّ كذلك حِرمانه من تولّي الوظائف في الإمارة ولمدّة غير محددة. وتمّ - إضافة إلى ذلك - إغلاق أربعة أندية هي: «الخريجين، والمعلّمين، والثقافي القومي، والعروبة» كما تمّ تعطيل الصُّحُف ذات التوجّه الإصلاحي، وهما: «الفجر، والشّعب» لأجل غير مسمّى. وأخيراً، تمّ إلغاء المناسبة التي كان سيُلقي فيها أحمد سعيد كلمة في نادي الخريجين.

ذكر هالفورد في معرض تفسيره للحالة النفسية التي أفرزت إجراءات آل صباح القمعية، بأنّه: «إذا كان الحُكّام المتنورون مثل ملك العراق الرّاحل فيصل قد لقوا نفس المصير الفظيع الذي يلاقيه معظم الطُّغاة الإقطاعيين الظُّلاميين، لذا فلا فائدة تُرجى من وراء تشجيع «الشّعب» على الأمل بالحصول على حريات سياسية أوسع»[١٣٥]. وعلى الرغم من أنّ الأُسرة الحاكمة قد رفضت تطوير المشاركة الشعبية في شئون الحُكْم، إلا أنّها سعت لتهدئة المعارضة

---

(١٣٥) Letter from Halford to Lloyd, No. 31, 11 June 1959, FO 371/ 140083.

الداخلية عبر إدخال إصلاحات على أسلوب الحكم المتّبع في البلد، أملاً في إزالة أكثر مظاهر الانحراف فظاعةً. لقد تمّت مناقشة هذا الأسلوب الجديد في اجتماعات المجلس الأعلى في الكويت التي عُقِدت بعد احتفالية ذكرى الوحدة وتأسيس الجمهورية العربية المتحدة.

تأسّس المجلس الأعلى في الكويت في عام ١٩٥٦م وهو هيئة استشارية، مكوّن من عشرة أعضاء، ينتمون جميعهم إلى أُسرة آل صباح[١٣٦]. وكان أكثر أعضاء المجلس عُرْضَةً للانتقاد أثناء مناقشات المجلس (بعد مهرجان الشويخ في ١ شباط/فبراير ١٩٥٩م) هما الشيخان عبد الله المبارك، وصباح الأحمد ابن الأمير الراحل والأخ غير الشقيق للشيخ جابر الأحمد الذي تولّى الإمارة لاحقاً. وكان كُلّ من عبد الله المبارك وصباح الأحمد يسعيان لكسب ودّ الشعب عبر حمايتهم للإصلاحيين وتعبيرهم عن التعاطف مع قضية الوحدة العربية[١٣٧]. كان عبد الله المبارك في الواقع قد أعطى مباركته للاحتفالية بذكرى تأسيس الجمهورية العربية المتحدة. لكن أحداث يوم ١ شباط/فبراير أبرزت المخاطر التي تواجهها الأُسرة بكاملها جرّاء التصرّفات الفردية غير الحصيفة. قاد الشيخ فهد السالم، وهو الخصم الدائم لعبد الله المبارك، حملة الانتقاد

(١٣٦) Jill, Crystal, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar*, Cambridge: Cambridge University Press, 1995, p. 71.

(١٣٧) Letter from Halford to R. A. Beaumont, No. 10112/ 59, 25 June 1959, FO 371/ 140286. Towards the end of 1958, the Foreign Office had predicted that 'even our most loyal Arab friends will feel the need to come to terms to some extent with the new move towards Arab unity' ("Points for a Middle East Policy-Part I (Final Version)," Foreign Office paper for the Cabinet Official Committee on the Middle East, 15 Dec 1958, OME (58) 56, CAB 134/ 2342).

لتصرّفات الشيوخ الفالتين. كما قرّر المجلس أيضاً إجراء وتفعيل إصلاحات داخلية لتلافي أبرز مظاهر سوء استعمال السلطة. ومن سُخرية القدر أنّ الشيخ فهد الذي بدأ الهجوم، كان هو الضحية الرئيسية لمحاولات الأُسرة ترتيب بيتها من الداخل.

كان الشيخ فهد السالم هدفاً واضحاً للحملة ضدّ عدم الكفاءة، والإسراف، والفساد، بسبب الاعتقاد الشعبي الشائع بأنّ الدوائر الحكومية التي يرأسها هي الأكثر ممارسة لهذه المساوئ. كما أنّ تزايد طول فترات غيابه خارج الكويت قد أدّى إلى انكشاف وضعه وتآكل مكانته داخل الأُسرة الحاكمة(١٣٨). وقد قال الوكيل السياسي: «إنّ التواجد في الميدان هو أكثر من نصف (عوامل النصر في) المعركة لدى العرب»(١٣٩). وفي مسعى منه لتعويض نفوذه المُتآكل داخل الأسرة، حاول فهد السالم التقرّب من بريطانيا، لدرجة أنّه صرّح علناً ممتدحاً السياسة البريطانية في الخليج(١٤٠). لم تكن محاولة فهد الممجوجة لاستمالة بريطانيا تناقض ـ فقط وبشكل واضح ـ ما اشْتُهِر عنه من عداء للبريطانيين، ولكنّها أيضاً وفّرت له حماية ضئيلة من الضّغوط المتزايدة التي تتعرض لها مكانته. وقد بلغت الأمور الذروة عندما رفض الرئيس الجديد لدائرة المالية الشيخ جابر الأحمد صرف شيكات دائرة الأشغال العامة التي بلغت حوالى ١٢ مليون جنيه إسترليني، وذلك لحين تقديم فهد السالم دفاتر حسابات منتظمة(١٤١). واستقال الشيخ فهد في منتصف شهر أيار/

---

(١٣٨) Telegram from Halford to the Foreign Office, No. 316, 17 May 1959, FO 371/ 140083.

(١٣٩) Letter from Halford to Beaumont, No. 10112/ 59, 25 June 1959, FO 371/ 140286.

(١٤٠) Minute by W. J. Adams, 19 May 1959, FO 371/ 140083.

(١٤١) *Confidential Annex to Kuwait Diary No. 5*, covering the period 28 April- 25 May 1959, FO 371/ 140067.

مايو ١٩٥٩م من مناصبه الرسمية، وانشغل بحياته الخاصة(١٤٢).

وصف أحد مسؤولي وزارة الخارجية تخلّي فهد السالم عن إمبراطوريته الإدارية الحكومية التي بناها منذ بداية عقد الخمسينيات بأنّه يُعتبر «مؤشّراً مدهشاً على عزم الأسرة الحاكمة جعل نظام حُكْمها أكثر كفاءة وأقلّ عُرضةً للنّقد»(١٤٣). وقد لاحظ هالفورد في سياق مماثل أنّ:

آل صباح يُشبِهون مجموعات طيور البحر أو أي مخلوق اجتماعي يعيش ضمن مستعمرات. فهم لديهم غريزة متطوّرة جدّاً للحِفاظ على بقاء نوعهم كجماعة. فهم يستطيعون تقديم تضحيات، ويقبلون بالقيود حتى لو كان ذلك على حساب حدوث ضرر شخصي لبعضهم، إذا ما استدعى الصالح العام للجماعة ذلك(١٤٤).

ولكن ظلّ هناك خطر في أن يسعى فهد السالم لمحاولة استعادة حظوظه. فقد سبق أن قام الأمير في عام ١٩٥٢م، وبعد تلويح مجلس دائرة الصحة بالاستقالة بإقالة الشيخ فهد، ولكن أُعيد تعيينه بعد فترة وجيزة من ركنه جانباً(١٤٥). لكن وفاة الشيخ فهد السالم المُفاجئة في يوم ١٦ حزيران/يونيو ١٩٥٩م حسَمت هذا الاحتمال وسمحت لآل صباح بتجاوز النّقد العام لنظام الحُكْم الأميري في وقت كانت تتجه فيه الكويت وبسرعة نحو تحقيق الاستقلال.

---

(١٤٢) Telegram from Halford to the Foreign Office, No. 315, 17 May 1959, FO 371/ 140083.

(١٤٣) Minute by Adams, 19 May 1959, FO 371/ 140083.

(١٤٤) Letter from Halford to Beaumont, No. 10112/ 59, 25 June 1959, FO 371/ 140286.

(١٤٥) Crystal, *Oil and Politics in the Gulf*, p. 69.

الفصل الخامس

تقدّم الكويت نحو الاستقلال، ١٩٥٩ ـ ١٩٦١م

> يجب أن يكون الاعتبار الجوهري الواجب استيعابه. . . هو أنّه بحكْم طبيعة الأشياء، فإنّ الكويت، بسبب هويتها السياسية المتجانسة، ولأنّها مسنودة بثروة طائلة، يجب أن تُحقّق الاستقلال الكامل في يوم ما. . . وأنا أقول: إنّ علينا أن نقبل بهذه الحتمية، وأن نكون مستعدّين للتجاوب معها قبل أن تدهَمنا، وأن تصبح سبباً في حدوث شرخ بيننا[١]. (١٣ آب/أغسطس ١٩٥٩م).

لقد تجسّدت المكانة المتنامية للكويت كدولة مستقلّة ليس فقط من خلال عضويتها في هيئات دولية ولكن أيضاً من خلال إصرار الأمير على إقامة علاقات مباشرة مع الدول العربية المجاورة. وكانت بريطانيا مستعدّة للتغاضي عن هذه الممارسة في مسعى منها لكسب ودّ الأُسرة الحاكمة. وعلى الرغم من سقوط النظام الملكي الهاشمي في العراق، فإنّ الأهمية التي توليها بريطانيا فعلاً للحُكْم الأميري في الكويت بقيت دون نُقْصان. وأشار الوكيل السياسي البريطاني في الكويت أُوبْري هالفورد في تقريره لشهر حزيران/يونيو ١٩٥٩م قائلاً: «في التحليل الأخير، فإنّ المصالح البريطانية ستزدهر قطعاً إذا ما

---

(١) Letter from A. S. Halford to Selwyn Lloyd, No. 42, 13 Aug 1959, FO 371/ 140084.

تمّت المحافظة على الاستقرار الداخلي. ولتحقيق هذه الحالة الضرورية فلا خيار أمامنا سوى الاعتماد على أُسرة آل صباح، على الأقل في المستقبل المنظور»[٢]. وأضاف هالفورد، مستحضراً دروس أزمة قناة السويس بالنسبة للكويت، محذّراً: «يجب ألّا نسمح لأنفسنا مطلقاً بأن نُجبَر على أن نكون في وضع قد تكون فيه المصالح البريطانية والمصالح القومية العربية في حالة صدام فيما بينها»[٣]. وحثّت وزارة الخارجية، في سياق مماثل بالنسبة للخليج أنّه: «يجب على المملكة المتحدة أن تظهر بأنّها تأخذ موقف الجالس في المقاعد الخلفية، وأنّ أيّ توجيه ضروري للحُكّام يجب أن يتمّ بشكل غير ظاهر»[٤]. ومع وجود مثل هذه الاعتبارات راسخة في الذّهن، فإنّ بريطانيا أثبتت بأنّها مستعدة لتسهيل تقدُّم الكويت نحو وضع الاستقلال الناجز، بدْءاً بالتنازل التدريجي لبريطانيا عن امتياز ممارسة سُلْطة القضاء لمواطنيها وللأجانب غير المسلمين (والذي بدأ سريانه بصدور أول مرسوم ملكيّ بريطانيّ خاصّ بالكويت في شهر تموز/يوليو ١٩٢٥م... وأُنشأت محكمة لهذا الغرض في دار المعتمد البريطاني في الكويت... وانتهى هذا الامتياز بموجب مرسوم ملكيّ بريطانيّ خاصّ بالكويت صدر عام ١٩٦١م... بحيث تمّ تحويل جميع القضايا إلى المحاكم الكويتية اعتباراً من ١ تموز/يوليو ١٩٦١م. (انظر: د. عثمان عبد الملك، النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت، مؤسسة دار الكتب، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣م، ص٨٦ ـ ٨٧، المترجم) وصولاً إلى إلغاء معاهدة (الحماية) الحصرية لعام ١٨٩٩م بين بريطانيا والكويت.

---

(٢) Letter from Halford to Lloyd, No. 31, 11 June 1959, FO 371/ 140083.

(٣) Letter from Halford to Lloyd, No. 42, 13 Aug 1959, FO 371/ 140084.

(٤) "Points for a Middle East Policy-Part I (Final Version)," Foreign Office paper for the Cabinet Official Committee on the Middle East, 15 Dec 1958, OME (58)56, CAB 134/ 2342.

١

أصبح البريطانيون وكافّة الأجانب بموجب تولّي بريطانيا سلْطة القضاء بالنسبة لهم خارج ولاية المحاكم الكويتية، التي أصبحت ولايتها مقصورة على المواطنين الكويتيين ورعايا الدول الإسلامية باستثناء باكستان. فالقضايا المرفوعة من أطراف غير خاضعين لولاية القضاء الكويتي يتمّ الفصْل فيها من خلال محكمة بريطانية خاصّة. وعلى الرغم من أنّ هذا الوضع كان سِمَةً عامةً للعلاقات البريطانية مع الدول غير الأوربية منذ منتصف القرن التاسع عشر، إلّا أنّه أصبح وضعاً غير مألوف بشكل متزايد منذ منتصف القرن العشرين(٥). وصف أ ك روثني (مساعد الوكيل السياسي البريطاني في الكويت)، منذ وقت مبكر أي في شهر تموز/يوليو ١٩٥٨م، الصلاحيات القضائية الخارجة عن نطاق التشريع الوطني بأنّه ترتيب «عفى عليه الزّمن»(٦). ووصف هالفورد بعدها بسنة الولاية القضائية الباقية لبريطانيا بأنّها «هدْر للجهد»، إضافة إلى تأكيده على «التناقض الحاصل بين دفع الكويت نحو الاستقلال، والتّمسك بأسلوب عتيق لممارسة الهيمنة المُبطّنة»(٧). وعزّز هالفورد موقفه الذي يعكس صدى آراء روثني، بالإشارة إلى الولاية القضائية البريطانية بأنّها «مفارقة تنتمي لزمن مضى ومؤذية للشعور الوطني»(٨). وعلّق د ج

---

(٥) In 1909, Britain agreed to transfer jurisdiction over all British subjects in Siam to Siamese law (David K. Wyatt, *Thailand: A Short History*, New Haven, Connecticut: Yale University Press, 1984, p. 206). Britain's extra-territorial rights in China were resigned in 1942 following the Japanese invasion of China (C. P. Fitzgerald, *The Birth of Communist China*, Harmondsworth: Pinguin Books, 1964, p. 97).

(٦) Minute by C. H. Haines, 1 July 1958, FO 371/ 132611.

(٧) Letter from Halford to Lloyd, No. 31, 11 June 1959, FO 371/ 140083.

(٨) Telegram from Halford to the Foreign Office, No. 40, 17 June 1959, FO 371/ 140244.

ماكارثي (مساعد الوكيل السياسي البريطاني في الكويت) في سياق مماثل قائلاً: «إنّ مصالحنا هنا مع ذلك هي أكبر من الولاية القضائية، وإنّ استمرار المعاناة من إشكالات سياسية بسببها يمكن تلافيها سوف لن تكون، وفق حِسْبة باردة الدم، عقلانية أو مثمرة»(٩). وأكّد ماكارثي أيضاً على أنّ من الحصافة القيام ببادرة مبكرة «وعدم الانتظار لوقت يتمّ فيه انتزاع التنازلات منّا شيئاً فشيئاً باعتبارها انتصارات على «المستعمرين»، كما أنّ الأعداد المتزايدة للأجانب في الكويت في عقد الخمسينيات قد تسبّبت فوق ذلك بجعل هذا النظام عبئاً إدارياً ثقيلاً. فقد زاد عدد القضايا المنظورة أمام المحكمة البريطانية في الكويت في العامين ما بين ١٩٥٣م و١٩٥٥م، على سبيل المثال، من ٤ قضايا ليصل إلى ما فوق ٢٠٠ قضية(١٠). كما أنّ الأمير أيضاً قد أصبح يعتبر ازدواجية الولاية القضائية عبئاً ثقيلاً.

فقد قال الأمير الشيخ عبد الله السالم للوكيل السياسي هالفورد في معرض إشارته إلى وضع ازدواجية الولاية القضائية في نهاية شهر حزيران/ يونيو ١٩٥٩م، بأنّه: «ربّما سيحين الوقت ـ عاجلاً لا آجلاً ـ الذي قد يتحول فيه هذا الترتيب الملائم ليصبح وضعاً أشدّ إزعاجاً للعلاقات بيننا»(١١). وأوضح الشيخ عبد الله وجهة نظره بعدها بأشهر قليلة، واصفاً الولاية القضائية البريطانية بأنّها «مُحْرِجةً له ومُسيئة

---

(٩) Letter from D. J. McCarthy to M. C. G. Man (Bahrain Residency), No. 16427/ 59, 13 Aug 1959, FO 371/ 140245.

(١٠) Jill Crystal, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar*, Cambridge: Cambridge University Press, 1995, p. 72.

(١١) Telegram from Halford to the Foreign Office, No. 43, 30 June 1959, FO 371/ 140244.

للكويت»[١٢]. يبدو من الواضح أيضاً أنّ الأمير كان يتعرّض لضغوط متصاعدة من الشيخين عبد الله المبارك وجابر الأحمد اللذين كانا يعانيان من مشقّة تطبيق نظام الولاية القضائية البريطانية، وانعكاس ذلك على تصريفهما لأعمال دوائرهما[١٣]. واستمر أشرف لطفي مساعد وزير الدولة في الكويت في المحافظة على زخَم مطالب التغيير من خلال تأكيده أثناء اجتماعه مع الوكيل السياسي البريطاني الجديد ج سي ب ريتشموند، على الأهمية التي يوليها الأمير لهذه المسألة[١٤].

وأبدى ر أ بومونت (رئيس الإدارة العربية بوزارة الخارجية البريطانية)، في معرض مراجعته للمسألة برمّتها، ملاحظة مفادها:

> يبدو من المرجّح أنّه سيكون من المستحيل سياسياً بالنسبة لنا أن نقاوم بلا نهاية مطلب الأمير لتقليص نطاق ولايتنا القضائية. وسيكون من شأن ذلك أن يعكّر صفو علاقتنا مع الأسرة الحاكمة لدرجة تكون فيها مصالحنا النفطية، وربّما، استثمار الأمير المستمر لأمواله الفائضة بالجنيه الإسترليني عُرضةً للتأثّر[١٥].

ورأى بومونت زيادة على ذلك إمكان تحقيق ميزات إيجابية في تعزيز وضعية استقلال الكويت في سياق التّهديدات المحتملة

---

(١٢) Letter from McCarthy to Sir George Middleton, No. 16427/ 59, 6 Oct 1959, FO 371/ 140246.

(١٣) Letter from Middleton to Lloyd, No. 87, 29 Oct 1959, FO 371/ 140246.

(١٤) Letter from J. C. B. Richmond to Middleton, No. 16427/ 59, 15 Oct, FO 371/ 140247.

(١٥) "Jurisdiction in Kuwait," Minute by R. A. Beaumont, 23 Oct 1959, FO 371/ 140247.

الموجّهة لوجودها المستقل المتوقّع صدورها من جيرانها الأقوياء. وطرح بومونت وجهة نظره حول إمكانية تحقيق الرّدع إمّا من خلال وجود عسكري بريطاني، وسيكون ذلك خطيراً سياسياً، أو من خلال «تحقيق درجة من الاعتراف الدولي بالكويت كياناً سياسياً تجعل من ينوي الاعتداء عليها يتوقّف أمام المُضاعفات الدولية التي يمكن أن تنجم عن الغزو العسكري لها»(١٦).

وعندما تمّ عرْض الموضوع على مجلس الوزراء البريطاني في بداية شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٩م، حثّ وزير الخارجية سلوين لويْد زملاءه على تأييد تقليص الولاية القضائية البريطانية من أجل كسب ثقة الأمير(١٧). ومع ذلك، فقد عبّر عن الأمل في أنّ التخلّي عن الولاية سوف يصحبه إدخال إصلاحات قانونية في الكويت، تتضمّن سنّ تشريعات مدنية وجنائية ملائمة. واقتنع مجلس الوزراء بطروحات لويْد. وذكر ريتشموند، شارحاً الاعتبارات التي دعت بريطانيا لاتّخاذ قرار بالتجاوب مع طلب الأمير بأنّه:

> لن يكون من المنطقي أن ينشب خلاف مع الأمير بشأن ولاية قضائية عفى عليها الزمن في حين أن همّنا الأساسي، إن لم يكن الهمّ الوحيد لنا، في الكويت هو المحافظة على نصيبنا من أكبر مخزون من سلعة النفط متقلّبة السّعر في العالم وضمان الحصول عليه(١٨).

وحدث أول تحويل للولاية القضائية بتاريخ ٢٥ شباط/ فبراير

---

(١٦) Ibid.

(١٧) Cabinet Conclusions, 3 Dec 1959, CC 61 (59), CAB 128/ 33.

(١٨) Letter from Richmond to Middleton, No. 16427/ 59, 10 Dec 1959, FO 371/ 140248.

ليصادف الذكرى العاشرة لتولّي الأمير مقاليد الحكْم[19]. وعندما تساءل المستشار القانوني لوزارة الخارجية سي هـ هينز عن الحِكْمة وراء انصياع بريطانيا لطلب الأمير، أجاب أ ر والمسلي من الإدارة العربية في وزارة الخارجية مؤكّداً على وجود «ضرورة سياسية» للمُضيّ قُدُماً وبأسرع وقت ممكن في عملية تحويل الولاية القضائية لصالح الكويت[20]. وقد انعكست التطورات في الميدان القضائي على مسار الاستقلال المتنامي للكويت في الأمور المالية.

كانت الروبية الهندية هي عُمْلة التداول المعتاد في كافة أنحاء الخليج. ولكن بدأت تظهر في عقد الخمسينيات عدد من الإشكالات المصاحبة للتّعامل بها. فقد كانت العُمْلة المشتركة على سبيل المثال تُسهّل عمليات التهريب بين الخليج والهند، وخاصة عملية تهريب الذهب[21]. وقال وزير الخارجية منتقداً ذلك الوضع، في عام ١٩٥٤م: «إنّه من غير الملائم على أقلّ تقدير أن تكون السُّلْطة النّقدية التي تُشرف على العُمْلة المتداولة في الخليج تبعد عنه مسافة ألف وخمسمائة ميل، كما أنّها تُعير اهتماماً عارضاً بمصالح إمارات الخليج»[22]. فقد ثبَت عمليّاً أنّ من الصعب استبدال الأوراق النقدية المستهلكة، والتي أخذت حالتها تسوء باستمرار، بأُخرى جديدة من الهند. وقد اتّضح بشكل جليّ عدم منطقية استمرار التّعامل بالروبية

---

(١٩) "Transfer of Jurisdiction in Kuwait," Minute by Beaumont, 26 Sept 1960, FO 371/ 149112. The final transfer of Jurisdiction was made in 1 April 1961 (*Parliamentary Debates, Commons,* vol. 642, 19 June 1961, col. 934.)

(٢٠) Minute by A. R. Walmsley, 25 April 1960, FO 371/ 149115.

(٢١) "Persian Gulf Currency," Draft brief enclosed in W. Armstrong's (Treasury) letter to D. W. S. Hurst (Commonwealth Relations Office), No. OF 89/ 204/ 01 C, 24 Sept 1953, OV 72/ 6.

(٢٢) Letter from the Secretary of State for Foreign Affairs to Bernard Burrows, No. 48, 2 April 1954, OV 72/ 7.

أيضاً من خلال انخفاض حجم التبادل التجاري بين الهند والخليج. ولاحظ سي إ لومب من بنك إنجلترا وهو ينظر إلى المستقبل: «أنّ الروح الوطنية في الكويت قد بدأت في التّعبير عن نفسها، وعلى هذا الأساس فقط فيُتوقّع أن تُطرح بعض الخطط لإصدار عُمْلة خاصّة بها، رغم المعارضة التي يبديها تجّار الذهب لهذا التغيير»(٢٣). وسبق أن تمّت في عام ١٩٥٣م، وبعدها بثلاث سنوات، دراسة مسألة إصدار عُمْلة خاصّة بالكويت في دائرة المالية(٢٤) ولكنّ الفكرة تمّ تأجيلها، ولم يُتّخذ قرار حاسم بالتغيير إلّا في عام ١٩٥٩م وبمبادرة جاءت من الهند.

قدّر بنك الاحتياط الهندي في نهاية عام ١٩٥٨م حجم خسائر احتياطي الهند بسبب عملية تهريب الذهب من الخليج بمبلغ يتراوح ما بين ٣٠ إلى ٣٥ مليون جنيه إسترليني سنوياً(٢٥). وقامت الهند في محاولة منها لوقف هذا النزيف باتّخاذ قرار باستبدال الفئات الورقية من الروبية التي يجري تداولها في الخليج بفئات ورقية جديدة ذات لون مُختلف أُطلِق عليها اسم الروبية الخارجية(٢٦). اتّخذ الهنود هذا القرار رغم معرفتهم التامّة بأنّه سوف يدفع دول الخليج لإصدار عُملات خاصّة بهم. وكان مسئولون في دائرة المالية في الكويت، حتى قبل إنجاز هذا التغيير في ٢١ حزيران/ يونيو ١٩٥٩م، يتحدّثون فعلاً وبشكل علني عن قُرْب إصدار عُمْلة منفصلة(٢٧). وبحلول شهر

(٢٣) Letter from C. E. Loombe to D. R. Serpell, 27 Jan 1954, OV 72/ 7.

(٢٤) "Indian Currency in Kuwait," Memorandum by G. C. L. Crichton, 18 March 1956, FO 371/ 120613.

(٢٥) Telegram from the Foreign Office to Kuwait, No. 2164, 6 Dec 1958, OV 72/ 8.

(٢٦) "Persian Gulf Currency," Minute from Sir Roger Makins to the Prime Minister, 30 Jan 1959, FO 371/ 140154; "Persian Gulf Currency," Paper enclosed in J. E. Lucas' (Treasury) letter to J. A. Snellgrove (Bank of England), 29 Oct 1963, OV 72/ 9.

(٢٧) Telegram from Halford to the Foreign Office, No. 363, 7 June 1959, FO 371/ 140156.

تشرين الأول/أكتوبر، طلب الشيخ جابر الأحمد من بنك إنجلترا تقديم مشورة لدائرة مالية الكويت بشأن استحداث عُمْلة جديدة(٢٨). وقام البنك في استجابة منه لهذا الطلب، بإيفاد لومب مع مسئول آخر هو ره تيرنر إلى الكويت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

عقَد المسئولان البريطانيّان أربعة اجتماعات، مثّل دائرة المالية فيها نائب رئيس الدائرة سيد أحمد. وترأس رئيس الدائرة الشيخ جابر الأحمد اجتماعين منها. وأشار الكويتيون إلى أنّهم يريدون أن تكون العُمْلة الجديدة مرتبطةً بالجنيه الإسترليني، كما أنّهم ينوون أن يبقوا ضمن منطقة الإسترليني النقديّة(٢٩). وقد مثّل هذا الموقف من وجوه عدّة تحقيقاً للآمال البريطانية السابقة. فقد كتب د. واتكنسون من القسم الخارجي في بنك إنجلترا في شهر أيار/مايو ١٩٥٨م، على سبيل المثال، مؤكداً: «أنّ أيّاً ما كان مصدر مبادرة إصدار العُمْلة الجديدة، سواء صدرت من الهند أم من الكويت، فإنّ هدفنا الأساسي سيظلّ كما هو، ألا وهو توجيه المُقترحات باتّجاه عُملة خليجية واحدة مقوّمة بالجنيه الإسترليني»(٣٠). ولكنّ مقترحات الكويتيين كانت مقرونةً برغبتهم بأن تتولّى السُّلْطة النقديّة عن العُمْلة الجديدة مسئولية ضبط عملية التحويل.

وأكّد ريتشموند عند استعراضه لمسألة ضبط عملية تحويل العُمْلة، بأنّ الكويت كانت تحظى فعلاً بمعاملة «حرّة بشكل استثنائي»: فقد كانت بريطانيا تُعامل طلبات الأُسرة الحاكمة من

---

(٢٨) Telegram from Richmond to the Foreign Office, No. 632, 19 Oct 1959, FO 371/ 140157.

(٢٩) "Kuwait Currency," Note by Loombe, 4 Dec 1959 enclosed in J. M. Stevens' (Bank of England) letter to Sir Roger Stevens, 15 Dec 1959, FO 371/ 140157.

(٣٠) "Persian Gulf Currency," Note by D. Warkinson, 22 May 1958, OV 72/ 7.

العُمْلة الأجنبية بسقف عال من الحريّة، في حين أنّ الكويت بمجملها كانت تتمتّع بميزة السوق الحرّة للتعامل بالإسترليني[٣١]. ولاحظ ريتشموند في تحليله للوضع من منظور كويتي من جانب آخر أنّ:

الكويت تمرّ في طوْر الخروج من وضعية الدولة شِبْه ـ المستعمَرة، وأنّ المشاعر القومية العربية كانت تُعزّز رغبتهم الطبيعية لتحقيق الحريّة الكاملة في التصرُّف بأموالهم. فهم يشعرون بحساسية تجاه سُخْرية العرب الآخرين منهم لأنّهم كانوا يؤيّدون الإمبراطورية البريطانية المترنّحة[٣٢].

ومع أخذ هذه الاعتبارات في الحُسبان، فقد رأى ريتشموند أنّ تولّي هيئة النقد الكويتية الجديدة مسئولية الإشراف على ضبط تحويل العُمْلة يعتبر «خطوة منطقية»[٣٣]. وقدّمت دائرة المالية في ٨ شباط/ فبراير ١٩٦١م طلباً غير رسمي لنقل عملية التحويل إليها[٣٤]. وفي شهر نيسان/ أبريل ١٩٦١م، الذي شهِد أوّل تداول لعُمْلة الدينار الجديد في الكويت، أبلغ ريتشموند الشيخ جابر الأحمد استعداد حكومة صاحبة الجلالة (بريطانيا) للتخلّي عن عملية ضبط تحويل العُمْلة. وعبّر الشيخ جابر من جانبه عن الامتنان لقرار بريطانيا، وأكّد لريتشموند بأنّ الكويت ستكون مستعدّة لإدارة النظام وفق المبادئ العامة المعمول بها في بنك إنجلترا[٣٥]. وطرحت حريّة العمل المُتنامية للكويت في الأمور المالية مسألة السياسة المستقبليّة لاستثمار فوائضها المالية.

---

(٣١) Letter from Richmond to Beaumont, No. 1119/ 60, 24 May 1960, FO 371/ 148997.

(٣٢) Ibid.

(٣٣) Letter from Richmond to Beaumont, No. 1119/ 60, 6 Nov 1960, FO 371/ 149001.

(٣٤) Letter from Richmond to Beaumont, No. 1119/ 61, 12 Feb 1961, FO 371/ 156859.

(٣٥) Letter from Richmond to Beaumont, No. 1119/ 61, 12 April 1961, FO 371/ 156860.

٢

سعى ب ج كاين (و) أ ج هوبكنز، في كتابهما ذي المُجلّدين، المُعنون بـ«الاستعمار البريطاني»، إلى تفسير توسّع وانكماش الإمبراطورية البريطانية عبر الإشارة إلى التّغيّرات الحاصلة في الاقتصاد الحَضَري البريطاني. والشخصيّات المحوريّة الفاعلة في تحليلهما هو ما يُطلق عليهم «الرأسماليين النُّبلاء»، وهم مُلّاك الأراضي والمموِّلين المنحدرين من جنوب إنجلترا الذين يشتركون بنفس الخلفيّة والتصوّرات الاجتماعية حول المصلحة الوطنية كونهم يمثّلون الطبقة الحاكمة. رأى كاين وهوبكنز أنّ «مصالح النُّبلاء التي غذّت وحافظت على الإمبراطورية البريطانية حتى الحرب العالمية الثانية، هي التي استطاعت وإلى حدّ ما خطّطت لانهيارها أيضاً بعد ذلك»[٣٦]. وأكّد كاين وهوبكنز على أنّه خلال الحرب العالمية الثانية، وما أعقبها وهو الأهمّ، سعى صُنّاع القرار البريطانيين إلى المحافظة على «دور الجنيه الإسترليني في تمويل التجارة والاستثمار الدوليين والإبقاء معه على قُدرة مدينة لندن على تحقيق المكاسب»[٣٧]. وقد تحقّق ذلك من خلال عمل منطقة الإسترليني، حيث «تتمّ حماية الجنيه ضمن إطار من الضوابط يكون للإمبراطورية فيها. . . دور رئيسي وإن كان أيضاً غير طوعي»[٣٨]. ويرجّح كاين وهوبكنز أنّ الموقف المتغيّر لبريطانيا تجاه أهمية منطقة الإسترليني في أواخر عقد الخمسينيات كان عاملاً محورياً في التسبّب بطيّ صفحة الاستعمار سريعاً في السنوات التالية. ويرى المؤلّفان أنّ

---

(٣٦) P. J. Cain and A. G. Hopkins, *British Imperialism: Crisis and Deconstruction, 1914- 1990*, London: Longman, 1993, p. 265.

(٣٧) Ibid., pp. 265-6.

(٣٨) Ibid., p. 266.

المستثمرين البريطانيين كانوا يسعون وراء فُرَص استثمارية خارج منطقة الإسترليني من جانب، وأنّ تراكم أرصدة ضخمة من الإسترليني لدى الدول الأعضاء في المنطقة قد أصبح يُنظر إليه «كمشكلة وليست مكسباً» من جانب آخر[٣٩]. وهذا الاعتبار الثاني من وجهة نظر كاين وهوبكنز كان مؤثّراً على وجه الخصوص؛ فما أن أصبح الجنيه الإسترليني قابلاً للتحويل في عام ١٩٥٨م «بحيث صار من الممكن سحب الأرصدة بشكل أكثر حريّة»، حتّى زاد احتمال تعرُّض الجنيه الإسترليني لهجوم عليه[٤٠]. وأعاد جيرولد كروزوسكي صياغة خُلاصة أطروحة كاين وهوبكنز، مقترحاً أنّ إغلاق فجوة الدولار والعودة إلى وضع قابلية تحويل العُمْلة في أواخر الخمسينيات «قد قوّض من مبرر وجود منطقة الإسترليني»، وفتح بذلك الطريق أمام نهاية حقبة الاستعمار[٤١]. ويرى كروزوسكي متماشياً مع ما طرحه كاين وهوبكنز، أنّ أرصدة الإسترليني الضخمة قد أصبحت تمثّل «عبئاً»[٤٢].

لم تكن الطروحات التي قدّمها كل من كاين وهوبكنز وكروزوسكي مُقنِعةً عند إسقاطها على حالة الكويت. فهي أولاً تُضفِي أهميةً مُبالغاً فيها على عام ١٩٥٨م بالذّات، كما أنّ أرصدة الإسترليني مثّلت الاحتياطيات الأجنبية للأقاليم الخارجية في منطقة الإسترليني. وقد كانت السُّلُطات النقدية في الكويت، حتى قبل عام

---

(٣٩) Ibid., p. 288.

(٤٠) Ibid.

(٤١) Gerold Krozewski, "Sterling, the "Minor" Territories, and the End of Formal Empire, 1939- 1958," *the Economic History Review*, 46, 2 (1993): 241. See also Gerold Krozewski, "Finance and Empire: The Dilemma Facing Great Britain in the 1950's," *The International History Review*, 18, 1 (1996): p. 49.

(٤٢) Krozewski, "Sterling and the end of Formal Empire," p. 251.

١٩٥٨م، وكذلك مثيلاتها في معظم أقاليم منطقة الإسترليني الأخرى، تتمتع بحرّية حق السّحب من الاحتياطيات المركزية في لندن لتلبية احتياجاتها من العُمْلة الأجنبية[٤٣]. وكانت المكانة الخاصّة للكويت كسوق حرّة ضمن منطقة الإسترليني تعني فوق ذلك إمكان تحويل الجنيه الإسترليني إلى دولار أمريكي بسهولة. لذلك لم تُصبح أرصدة الإمارة بالإسترليني أكثر سيولةً بعد عام ١٩٥٨م مقارنة مع ما قبلها. أمّا بالنسبة لتضخّم أرصدة الكويت من الإسترليني، فرغم أنّها كانت بلا شكّ تمثّل مصدر قلق، إلّا أنّه سيكون من المُبالغة القول: إنّ بريطانيا كانت تعتبرها كمطلوبات بدلاً من اعتبارها موجودات. إنّ تأكيد كاثرين شِنْك في الواقع على أنّ أرصدة الإسترليني لم تكن عامل تقلّب وخطَر ضمن الاقتصاد البريطاني الخارجي[٤٤] هو طرحٌ تؤكده حالة الكويت.

بلغت أرصدة إمارات الخليج بالجنيه الإسترليني في نهاية عام ١٩٥٨م ما مجموعه ٢٦٠ مليون جنيه، وكان معظمها مملوكاً للكويت، ولم يفُقْها سوى أرصدة غرب أفريقيا والملايو وأستراليا[٤٥]. وقُدّرت أرصدة الخليج في عام ١٩٥٩م بأنها تساوي ما يزيد على رُبْع أرصدة بريطانيا من الذهب وما تملكه من أرصدة العملات الأجنبية[٤٦]. ويكْمن الخطر هنا في احتمال أن يُقرّر الحُكّام الحاليّون أو أنظمة حكْم جديدة فيها تكون مُعادية، تنويع ثروتها المتراكمة، ممّا سيعرّض الجنيه الإسترليني لضغوط شديدة.

---

(٤٣) Catherine R. Schenck, *Britain and the Sterling Area: From Devaluation to Convertibility in the 1950's*, London: Routledge, 1994, p. 27.

(٤٤) Ibid., pp. 17- 49.

(٤٥) Ibid., pp. 50- 3.

(٤٦) "Persian Gulf States and the Sterling Area," Draft paper by J. A. Ford, 2 April, 1959, T 236/ 5181.

وفضلاً عن احتمال حدوث نزف للاحتياطيات المركزية لمنطقة الإسترليني، فقد كان يُخشى أيضاً من أنّ أيّ حركة تقوم بها الكويت لإضعاف ارتباطها بالإسترليني، من المحتمل أن تؤدّي إلى التأثير على الثّقة بالإسترليني كعُمْلة دولية. وعلى الرغم من هذه الهواجس، فقد شعرت وزارة الخزانة أنّ كفّة الميزان كانت تميل نحو مِيزة الاحتفاظ بأرصدة الخليج من الجنيه الإسترليني. وقد كتب أحد المسئولين فيها مُعبّراً عن ذلك بقوله: «يبدو لي بأنّ المدير المصرفيّ ضعيف القلب هو الذي لا يشجّع العميل على إيداع مبالغ طائلة في حسابه لشكّه بقدرة البنك على تسديدها عند طلب استرجاعها. إنّ تبنّي هذا الموقف لن يكون داعماً لسُمْعة لندن كمركز مالي، وسيعني أن نيويورك فقط هي التي تستطيع استيعاب تعاملات تجارية بهذا الحجم»[٤٧]. وأعلنت وزارة الخزانة فعلاً:

> إنّ سلبيات استمرار تكديس الكويت لأرصدة ضخمة من الجنيه الإسترليني لا تستدعي بالنسبة للوضع النقدي الخارجي للمملكة المتحدة اتّخاذ أيّ إجراءات لتغيير أو إيقاف الترتيبات الحالية التي يتمُّ بموجبها استثمار الإيرادات الفائضة للكويت في المملكة المتحدة[٤٨].

أمّا من وِجْهة نظر الكويت، فإنّ توصيف كاثرين شِنْك لأرصدة الإسترليني بأنّها: «مصدر إزعاج مُمكن وسخيف» وبأنّها «لا تمثّل عقبةً حقيقيةً بالنسبة للسياسة الاقتصادية البريطانية الخارجية

---

(٤٧) "Kuwait's Sterling Balances," Minute by A. W. Taylor, 22 April 1959, T 236/ 5181.

(٤٨) "The Persian Gulf States and the Sterling Area," Note by the Treasury, 10 Nov 1959, T 236/ 5181.

والمحلّية»[٤٩] هو توصيف يبدو ملائماً. إنّ التغيير الوحيد الذي كانت بريطانيا مستعدّة لدعمه هو استثمار الكويت لأموالها في مشاريع عربية حقيقية، وذلك لأسباب سياسية بالضرورة أكثر منها اقتصادية.

وقد أعطى الشيخ جابر الأحمد تأكيداً لريتشموند في شهر نيسان/أبريل ١٩٦٠م بأنّه لا يوجد هناك أيّ تغيير للسياسة الجوهرية لاستثمار الكويت فوائضها في لندن[٥٠]. وطرحت وزارة الخزانة مع ذلك في بداية الشهر التالي رأياً مفاده:

> من حيث المبدأ... فإنّ حكومة صاحبة الجلالة (بريطانيا) يجب أن تؤيّد أيّ خطوة لاستثمار بعض فوائض الكويت المالية [هكذا] في مشاريع عربية، لأنّ من شأن ذلك أن يُزِيل وصْمة التبعيّة للاستعمار، ويردّ على الانتقاد الموجّه لها بأنّ الأمير لا يهتمّ بالتنمية العربية[٥١].

أخبر سيد أحمد نائب رئيس دائرة مالية الكويت المستشار الاقتصادي للمُقيم السياسي البريطاني و. بي كرانستون، معبّراً عن مثل هذه الضغوط، أنّه تجري دراسة بعض مقترحات تنويع استثمارات الكويت. ولكنّه أسرع في التأكيد مع ذلك على أنّ مثل هذه الاستثمارات سوف «تبقى بأقلّ قدْر ممكن لترضية المنتقدين»[٥٢].

(٤٩) Catherine Schenck, "Finance and Empire: Confusions and Complexities: A Note," *The International History Review*, 18, 4 (1996): 872.

(٥٠) Letter from Richmond to Walmsley, No. 1117/ 60, 26 April. 1960, T 236/ 6314.

(٥١) "Kuwait Investment Policy," Minutes of a meeting held in the Treasury, 5 May 1960, T 236/ 6314.

(٥٢) Letter from W. P. Cranston to Beaumont, No. 1117/ 60, 17 May 1960, FO 371/ 148997.

ففي شهر تموز/يوليو ١٩٦٠م وقّعت الكويت على اتفاقية قرض بمبلغ مليون جنيه إسترليني للأردن(٥٣). وتسارعت وتيرة عملية تقديم المعونات الإنمائية للدول العربية بعد تجدّد التهديدات العراقية للكويت في منتصف عام ١٩٦١م (انظر الفصل السادس). وقد لاحظ كرانستون أنّه:

يبدو أنّ احتمال تقديم الكويت مساهمات مالية سخيّة لمشاريع التنمية الاقتصادية العربية المستقبلية سيكون جزءاً من الثّمن الذي يجب أن تدفعه الكويت لكي تضمن استقلالها المستقبلي، ولإزاحة مشاعر الامتعاض الموجودة حالياً تجاهها بدعوى أنّ الكويت تحتفظ بكلّ ثروتها لنفسها ولا تُشْرك جيرانها بها، علماً بأنّ غالبية هذه المشاعر غير مبرَّرَة(٥٤).

وقد أخبر الملك حسين تحديداً الكويت، في شهر تموز/يوليو ١٩٦١م، بأنّ عليها ألّا تتوقّع الحصول على مساعدة لها من الدول العربية الأخرى ما لم تظهر بأنّها مستعدّة لتقديم مساعدات مالية لهذه الدول(٥٥). وزاد الاستقبال الفاتر الذي لقِيَه الشيخ جابر الأحمد أثناء جولته لزيارة العواصم العربية في أعقاب تجديد العراق لمطالبه تجاه الكويت، زاد من حِدّة هذه المشاعر(٥٦).

واتّفق المشاركون في اجتماع ضمّ مسئولين بريطانيين من وزارة

(٥٣) Letter from Richmond to J. G. S. Beith, No. 1032/ 60, 30 July 1960, T 236/ 6314.

(٥٤) Letter from Cranston to A. Mackay (Treasury), No. 11116/ 61., 16 July 1961, FO 371/ 156860.

(٥٥) Telegram from John Henniker-Major (British Ambassador, Amman) to the Foreign Office, No. 591, 25 July 1961, FO 371/ 156852.

(٥٦) Kuwait: Annual Review for 1961, enclosed in Richmond's letter to Lord Horne, No. 3, 4 Jan 1962, DEFE 7/ 1950.

الخارجية، ووزارة الخزانة، وبنك إنجلترا، على الملائمة السياسية للتمويل الإنمائي المُقدّم من الكويت للدول العربية الأخرى(٥٧). وهكذا أسّست الكويت الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في مطلع عام ١٩٦٢م (انظر الفصل السادس). وقبل ذلك بعام واحد تمّ كسْر قاعدة الاختصاص الحصْري لهيئة الاستثمار الكويتية بإدارة فوائض الكويت المالية، وذلك من خلال تأسيس لجنة استثمار منفصلة في دائرة المالية(٥٨). وكانت بريطانيا مستعدّة للتغاضي عن هذا التطور طالما بقيت أرصدة الكويت موجودة في لندن(٥٩). وأيّدت وزارة الخارجية البريطانية، علاوةً على ذلك، تعيين عضو كويتيّ في مجلس إدارة هيئة الاستثمار الكويتية لكي تبدو بأنّها أكثر استجابة لمبدأ الحوكمة والمحاسبة(٦٠). لكنّ رئيس الهيئة هـ ت كِمب عارض هذا المقترح، متحجّجاً بأنّ الأمير ودائرة المالية لهما فعلاً سلْطة كاملة على السياسة العامة للهيئة إذا ما أرادوا ممارستها(٦١). وكمؤشّر على هذا، فقد تمّ فعلاً سحب نسبة ٤٠٪ من تغطية الإسترليني للدينار الكويتي من موجودات هيئة الاستثمار الكويتية(٦٢). وانعكس تخفيف بريطانيا لسيطرتها في مجال سياسة الاستثمار على علاقاتها مع شركات النفط العاملة في الكويت.

---

(٥٧) Letter from Walmsley to A. K. Rothnie, No. BK 1114/ 32, 8 Nov 1961, FO 371/ 156865.

(٥٨) "Kuwait," Minute by J. E. Lucas, 14 March 1961, T 236/ 6315.

(٥٩) "Kuwait Investment Policy," Note by Lucas, 7 March 1961; "Kuwait Investment Board," Note by Lucas, 6 April 1961, T 236/ 6315; "Kuwait Investment Policy," Foreign Office Note, 28 March 1961, FO 371/ 156864.

(٦٠) Letter from Beaumont to Richmond, No. BA 1114/ 83, 27 July, FO 371/ 148998.

(٦١) "Kuwait Director on the Kuwait Investment Board," Minute by Beaumont, 12 Aug 1960, FO 371/ 148999.

(٦٢) "Kuwait Investment Policy," Bank of England note enclosed in J. M. Stevens' letter to Sir Denis Rickett, 28 March 1961, T 236/ 6315.

كان من المعتاد توقيع الحكومة البريطانية على اتفاقيات سياسية مع شركات النفط العاملة في الكويت، ويُقصد به ضمان اعتراف جميع الأطراف بالحماية البريطانية للكويت. وقد وقّعت شركة نفط الكويت في ٥ آذار/مارس ١٩٣٤م على اتفاقية تلتزم بموجبها ممارسة علاقاتها المحلّية باستثناء ما يخصّ أعمالها التجارية المعتادة، عبر الوكيل السياسي البريطاني. وعلى الرغم من أنّ شركة نفط الكويت كانت تُتّهم بعدم الالتزام دائماً بهذا الترتيب(٦٣) فإنّ الاتفاقية السياسية كانت توفّر الأساس لتنظيم العلاقة الثلاثية بين الأمير وسُلْطة الحماية (بريطانيا) وشركة النفط. إنّ التآكل المُتنامي لوضعيّة التبعيّة بالنسبة للكويت جعلت مع ذلك من عادة توقيع اتفاقيات سياسية أمراً عديم الجدوى.

وعندما كان الأمير على وشك مَنْح امتياز للتنقيب عن النفط في حدود الكويت البحرية في عام ١٩٦٠م، قامت وزارة الخارجية البريطانية بمُعارضة الإصرار على توقيع اتفاقية سياسية مُصاحبة(٦٤). وقد لقِي هذا الموقف تأييداً من وزارات الطاقة والخزانة والدفاع وقيادة البحرية(٦٥). ولذلك فعندما أُعلن عن إرساء امتياز التنقيب البحري على شركة نفط شِل، فإنّ بريطانيا لم تسعَ لإرفاقها بتوقيع اتفاقية سياسية. لقد كان مَنْح الامتياز لشركة ذات مِلْكية بريطانية جزئية باعثاً على رِضَا بريطانيا. وقال أحد مسئولي وزارة الخارجية متحمّساً: «إنّ ذلك يرضينا بشكل تامّ لاعتبارين جوهريين، سواء لما

(٦٣) Letter from W. R. Hay to Burrows, No. 122/ 26/ 49, 2 May 1949, R/ 15/ 5/ 268.

(٦٤) Letter from Beaumont to A. B. Powell (Ministry of Power), No. BA 1536/ 53, 28 Oct 1960, FO 371/ 149092.

(٦٥) Letter from Beaumont to Richmond, No. BA 1536/ 66, 28 Nov 1960, FO 371/ 149093.

يُحقّقه للمصالح البريطانية، وكدليل أيضاً على تفضيل الأمير للأشياء البريطانية (بما فيها الإسترليني)»[٦٦]. وتمّ الترحيب بالامتياز أيضاً لأنّه حافظ على معادلة تسعير تقاسم الأرباح مُناصفة (بنسبة ٥٠/٥٠) والتي تمّ التخلّي عنها في عام ١٩٥٨م عندما منَح الأمير امتيازاً للتنقيب عن النفط في منطقة الحدود البحرية المُحاذية للمنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية لشركة النفط العربية، المملوكة لأطراف يابانية، وفق مقاسمة أرباح بنسبة ٥٧/٤٣ لصالح الكويت[٦٧]. كما تضمّن العرْض الياباني تسديد كلّ الدّفعات بالدولار[٦٨]. وكانت بريطانيا مستعدّة للتغاضي عن هذا الترتيب شريطة أن يستمرّ تسديد الدّفعات من شركة نفط الكويت بالجنيه الإسترليني[٦٩]. وأشار هالفورد إلى: «أنّ السماح بتسديد الدفعات بالدولار هي أداة ضمان وتأمين ضدّ الطّلب لجزء من المدفوعات بالدولار من زبائن شركة نفط الكويت أو تغيير العُمْلة لجزء من استثمارات الكويت بالإسترليني»[٧٠]. وقد قدّم أحد مسئولي وزارة الخارجية تفسيراً لقرار الأمير منح امتياز التنقيب لطرف ياباني بأنّ الأمير: «أراد أن يظهر أنّه عروبي الهوى، وآسيوي التّوجّه» (ورُبّما

---

(٦٦) Minute by W. N. Hillier Fry, 30 Nov 1960, FO 371/ 149093.

(٦٧) Letter from Halford to D. M. H. Riches, No. 10814/ 58, 13 May 1958, T 236/ 5201; Stephen Hemsley Longrigg, *Oil in the Middle East: Its Discovery and Development*, second edition, London: Oxford University Press, 1961, p. 310; George Lenczowski, *Oil and State in the Middle East*, New York: Cornell University Press, 1960, p. 85; Benjamin Shwadran, *the Middle East, Oil and the Great Powers*, third edition, Jerusalem: Israel Universities Press, 1973, p. 424.

(٦٨) "Kuwait/ Saudi Arabian Neutral Zone Seabed Concession," Minute by Mary Hedley-Miller, 9 May 1958, T 236/ 5201.

(٦٩) Letter from N. M. P. Reilly to Hedley-Miller, No. 10814/ 13/ 57, 12 June 1957, T 236/ 5199.

(٧٠) Telegram from Halford to the Foreign Office, No. 3, 5 Jan 1958, FO 371/ 132841.

تأثّر الأمير أيضاً بحقيقة أنّ الملك سعود قد منَح امتيازاً في النّصف التابع له من المنطقة المحايدة لطرف ياباني بنسبة مقاسمة أرباح تبلغ ٥٦/ ٤٤ لصالح السعودية)(٧١). وأضاف هالفورد مسجّلاً: «أن القوميون العرب ينظرون إلى تلزيم الامتياز النفطي لليابان كنكسة كبيرة لشركات النفط الغربية، ويرحّبون باليابانيين كبشائر لعصر ذهبي جديد»(٧٢). إنّ تقويض حماية بريطانيا الرسمية للكويت، الذي جسّده انتفاء دورها في التعامل مع شركات النفط، قد أدّى بالضرورة إلى الضغط لمراجعة معاهدة الحماية لعام ١٨٩٩م ذاتها.

٣

ذكر أحد مسئولي وزارة الخارجية البريطانية في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٦٠م ما نصّه: «يبدو أنّنا سوف نعترف بأنّ الكويت ستأخذ قريباً خطوة أُخرى للأمام (وستكون الخطوة الأخيرة فعليّاً) نحو تحقيق الاستقلال التامّ»(٧٣). وسُرعان ما تحقّقت هذه النبوءة. ففي بداية عام ١٩٦١م، كشف الأمير لريتشموند ليس فقط عن اعتقاده بأنّ بنود اتفاقية عام ١٨٩٩م قد أصبحت منعدمة عمليّاً، بل وعبّر أيضاً عن رغبته في دراسة إمكانية استبدالها باتفاقية جديدة تكون أكثر انسجاماً مع المكانة الصاعدة التي حقّقتها الكويت(٧٤).

---

(٧١) Minute by P. H. Gore-Booth, 12 May 1958, T 236/ 5201. The ruler may also have been influenced by the fact that King Saud has already awarded the concession for his half of the Neutral Zone to the Japanese concern with a 56/ 44 split in profits in favour of Saudi Arabia ("Kuwait Neutral Zone Sea-Bed Oil Concessions," Draft Paper for Official Committee on Middle East (undated), FO 371/ 132841).

(٧٢) Letter from Halford to Riches, No. 10814/ 58, 13 May 1958, T 236/ 5201.

(٧٣) Minute by Hillier-Fry, 20 Sept 1960, FO 371/ 148948.

(٧٤) Telegram from Richmond to the Foreign Office, No. 6, 4 Jan 1961, FO 371/ 156834.

وعبرّ ريتشموند مبكراً، أي في شهر نيسان/أبريل ١٩٦٠م، عن رأيه حيال ذلك بقوله: «لا أرى خسارةً حقيقيةً جرّاء إسقاطنا مبدأ «الحماية»، بل سوف تتحسّن علاقاتنا إذا حدث هذا التغيير من وجوه عدّة. فلدينا الآن في الكويت مسئولية بلا سُلْطة مثلما كان الحال سابقاً في الأردن»[٧٥]. وقامت الحكومة البريطانية في شهر أيار/مايو بتبنّي طلب الكويت الانضمام لعضوية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، حيث أخبرت المدير العام للمنظمة بأنّها «تعتبر الكويت مسئولة عن تصريف علاقاتها الدولية»[٧٦]. وأكّد وزير الخارجية سلوين لويْد، معلّقاً على الشخصية الدولية المتنامية للكويت: «بأنّ من الواضح أنّ معاهدة عام ١٨٩٩م.. لا تتوافق مع المكانة الدولية التي تحظى بها الكويت فعلياً»[٧٧]. ومع ذلك، فقد تقرّر خلال مناقشات لاحقة في مجلس الوزراء البريطاني أنّ تُترك المبادرة لتغيير المعاهدة للأمير[٧٨]. لذا فإنّ مفاتحته لريتشموند بهذا الخصوص في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٦١م قد أفسحت المجال لنقاش وحوار حول الشّكل الذي يجب أن تأخذه علاقات بريطانيا المستقبليّة مع الكويت.

لقد ثبَت من محاولات بريطانيا السابقة لمراجعة تّحالفاتها الدفاعية مع بلدان الشرق الأوسط أنّ ذلك كان أمراً صعباً. فقد أتاحت الاتفاقية البريطانية ـ المصرية لعام ١٩٣٦م لبريطانيا الاحتفاظ

(٧٥) Letter from Richmond to Beaumont, No. 1041/ 60, 18 April 1960, FO 371/ 148948.

(٧٦) Glen Balfour-Paul, *The End of Empire in the Middle East: Britain's Relinquishment of Power in her Last Three Arab Dependencies*, Cambridge: Cambridge University Press, 1994, p. 119.

(٧٧) "Kuwait: The Exclusive Agreement of 1899," Memorandum by the Secretary of State for Foreign affairs, 9 May 1960, C (60), 81, CAB 129/ 101.

(٧٨) Cabinet Conclusions, 17 May 1960, CC 31 (60), CAB 128/ 34.

بقوّات في منطقة قناة السويس لمدّة عشرين سنة أخرى. وقد طلبت مصر في أعقاب الحرب العالمية الثانية مراجعة هذه الاتفاقية. وكان الطرفان يتّجهان في عام ١٩٤٦م نحو توافق أساسه انسحاب القوّات البريطانية من مصر مع نهاية عام ١٩٤٩م(٧٩). ولكنّ رفض بريطانيا تأييد طلب مصر للوحدة مع السودان قد أدّى إلى انهيار المفاوضات في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٦م، كما أنّ بريطانيا عانت أيضاً من تعقيدات في إصلاح علاقتها مع العراق في مرحلة ما بعد الحرب.

حصلت بريطانيا بموجب مقرّرات مؤتمر سان ريمو لقوّات الحُلفاء المنعقد في شهر نيسان/أبريل ١٩٢٠م، على سُلْطة الانتداب في العراق. وتمّ تنظيم العلاقة بين البلدين عبر معاهدة تمّ توقيعها في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٢م أَلزَم بموجبها مَلِك العراق، فيصل، نفسه بقبول التوجيهات البريطانية في كلّ الأمور التي تمسّ المصالح الدولية لبريطانيا. وفي محاولة من بريطانيا لتخفيف الأعباء المالية المُلقاة على عاتقها، فقد أخبرت الحكومة العراقية في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٢٩م باستعدادها تصفية الانتداب البريطاني. ورغم انضمام العراق إلى عُصْبة الأمم في عام ١٩٣٢م، إلّا أنّ استقلاله، كما هو حال استقلال مصر، كان مُحاطاً بعلاقة لصيقة خانقة ما زالت تربطه مع بريطانيا. فبموجب معاهدة التّحالف البريطانية ـ العراقية لعام ١٩٣٠م فقد تمّ الاعتراف بالحقوق السيادية لبريطانيا على القواعد العسكرية في الحبّانية والشعيبة بالقرب من بغداد والبصرة على التوالي. هذا بالإضافة إلى احتفاظ بريطانيا بحقّ

(٧٩) For an account of the negotiations see William Roger Louis, *The British Empire in the Middle East, 1945- 1951: Arab Nationalism, the United States and Postwar Imperialism*, Oxford: Clarendon, 1984, pp. 232- 53.

استعمال كافّة المرافق العسكرية العراقية في وقت الحرب. وكما لاحظ دانيل سلفرفراب: «فإنّه في الوقت الذي أصبح العراق فيه دولة مستقلّة في عام ١٩٣٢م، إلّا أنّه ما زال مُرتبطا ببريطانيا بشكل لا إرادي في علاقة تبعيّة»(٨٠).

سعَت القيادة العراقية إلى مراجعة بنود معاهدة عام ١٩٣٠م بعد الحرب العالمية الثانية، في محاولة منها للتخلّص من كلّ من الانتقادات الداخلية والخارجية حول علاقتها مع بريطانيا. وأظهر وزير الخارجية البريطاني إرْنِست بيفن أنّه حريص على تسهيل طلبهم، وبدأت المناقشات الأوليّة في بغداد في شهر أيار/مايو ١٩٤٧م، وانتهت بتوقيع معاهدة بورتسموث في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨م. وحصلت بريطانيا في هذه المعاهدة على حقوق غير محدودة لاستخدام القواعد العسكرية العراقية في أوقات السّلْم والحرب، في مقابل الموافقة على مشاركة العراقيين فيها بموجب معاهدة عام ١٩٣٠م. كما اشتملت معاهدة بورتسموث أيضاً على صيغة غامضة نصّت على أنّ: «جلالة ملك العراق يوافق على أن يوفّر عند الحاجة والطّلب كافّة التسهيلات الضرورية لتحركات وحدات قوّات صاحبة الجلالة (بريطانيا) أثناء مرورها في العراق»(٨١). كما احتفظت بريطانيا إضافة إلى ذلك بحقّ إرسال سفن حربية إلى شطّ العرب، وهو الممرّ المائي الرئيسي للعراق، دون إذْن مُسبق، كما حصلت بريطانيا على وعْد من العراق بشراء معدّات عسكرية من بريطانيا. ونتيجة لذلك، فإنّ معاهدة بورتسموث قد

---

(٨٠) Daniel Silverfarb, *Britain's Informal Empire in the Middle East: A Case Study of Iraq 1929-1941*, New York: Oxford University Press, 1986, p. 22.

(٨١) Daniel Silverfarb, *The Twilight of British Ascendancy in the Middle East: A Case Study of Iraq*, 1941- 1950, Basingstoke: Macmillan, 1994, pp. 134- 5.

حقّقت القليل لإدخال تغيير جوهري على وضْع بريطانيا المُهيمن في العراق.

أدّى نشر بنود المعاهدة في العراق إلى اندلاع عاصفة احتجاج فورية. ورضَخَ الوصي عبد الإله للاحتجاج الشعبي، حيث أعلن بأنّ: «أيّ معاهدة كانت لا تضمن حقوق البلد وتطلّعاته الوطنية لن يتمّ المصادقة عليها»(٨٢). وأُجبر رئيس الوزراء العراقي صالح جبر على تقديم استقالته يوم ٢٧ كانون الثاني/يناير. وأخبرت الحكومة العراقية بريطانيا بعدها بإسبوع، بأنّ المعاهدة الجديدة «ليست أداةً مناسبة لتقوية روابط الصداقة بين العراق والمملكة المتحدة»(٨٣). وعلى غرار عودة بريطانيا إلى الاتفاقية البريطانية المصرية لعام ١٩٣٦م بعد انهيار المباحثات مع مصر، فإنّ تخلّي العراق عن معاهدة برتسموث اضطّر بريطانيا إلى العودة إلى المعاهدة البريطانية العراقية البغيضة لعام ١٩٣٠م.

ولاحظ ريتشموند مستذكراً السابقة العراقية غير المرغوبة:

إنّ وجودي في بغداد عند انفجار معاهدة بورتسموث في وجهنا، وبعد الملاحظة عن بُعد للنجاح المحدود الذي حقّقه حِلْف بغداد فإنّني ربّما لا يكون تشاؤمي في غير محلّه حيال المعاهدات التي تُبرم بين قوة كُبرى وقوة صُغرى في منطقة تنمو فيها المشاعر القومية لسكّان القوة الصغرى بقوّة وبشكل سريع. ومع إفساح أوسع مجال ممكن لانحيازي الخاص، فإنّني أعتقد أنّ علينا أن ننظر فيما إذا كان بإمكاننا تجنّب المهمة الصعبة في تحديد الالتزامات المتبادلة البريطانية ـ

(٨٢) Ibid., p. 150.

(٨٣) Ibid., p. 154.

الكويتية في وثيقة مكتوبة(٨٤).

وعبّر ر إس كرفورد من وزارة الخارجية عن هواجس مماثلة. فقد أكّد على: «أنّ أيّ إعادة صياغة لالتزاماتنا تجاه الكويت ستؤدّي إلى تعريضنا لهجوم في أماكن أُخرى»(٨٥). وزاد مدير الإدارة العربية ر أ بومونت على ذلك مؤكّداً على الحاجة إلى تجنّب الظهور بمظهر توقيع اتفاقية «غير متكافئة» مع الكويت(٨٦). وأدلى لورد الخاصّة المَلَكية إدوارد هيث برأيه في النقاش محذّراً من:

«أنّ من شأن عقْد اتفاقية جديدة بين المملكة المتحدة والكويت تنصّ على التزام حكومة صاحبة الجلالة بمساعدة الكويت في المحافظة على استقلالها سوف تكون كفيلة بإثارة هجوم على كلّ من حكومة صاحبة الجلالة لفرضها لها، وعلى أمير الكويت لقبوله بما يمثّل علاقة استعمارية تتناقض مع التطورات الحاصلة في العالم الحديث(٨٧).

وقدّم هيث لزملائه خلال مداولات مجلس الوزراء البريطاني في شهر نيسان/أبريل ١٩٦١م، ثلاث بدائل ممكنة لإعادة صياغة العلاقات مع الكويت(٨٨). يتضّمن أولها تبادل رسائل إلغاء معاهدة عام ١٨٩٩م، مصحوباً بتأكيدات شفهية غير مُعلنة بأنّ المملكة المتحدة تعترف بالتزامها المستمر للمساعدة في المحافظة على استقلال الكويت. ويحوي البديل الثاني تبادل الرسائل التي ـ وإن

---

(٨٤) Letter from Richmond to Middleton, No. 1041/61, 18 Jan 1961, FO 371/156834.

(٨٥) Minute by R. S. Crawford, 6 March 1961, FO 371/156864.

(٨٦) Letter from Beaumont to Middleton, 30 March 1961, DEFE 7/1949.

(٨٧) "Kuwait: Future Relations with the United Kingdom," Memorandum by the Lord Privy Seal, 5 April 1961, C (61) 49 CAB 129/104.

(٨٨) Cabinet Conclusions, 13 April 1961, CC 20 (61), CAB 128/35 Part 1.

تضمّنت إلغاء معاهدة عام ١٨٩٩م ـ تنصّ مع ذلك على عدم تأثيرها على مسئولية بريطانيا في الدفاع عن الكويت. ويتضمّن البديل الأخير الإقرار بنفس الالتزامات السابقة، ولكنّ ذلك يكون مُصاغاً في معاهدة رسمية. وطُرحت في سياق مداولات المجلس وجهة نظر مفادها: «إنّ المعاهدة الرسمية سوف لن تخدم مصالح الكويت ولا مصالح حكومة صاحبة الجلالة (بريطانيا). فالتجربة في الأردن[٨٩] والعراق قد أظهرتا أنّ وجود مثل تلك المعاهدات سوف يكون دعوة مفتوحة للمطالبة بإلغائها». ونتيجة لذلك، فقد قرّر مجلس الوزراء البريطاني أن يطرح على الأمير واحداً من البديلين الأولين اللذين اقترحهما إدوارد هيث. وتنطلق كافة الحسابات البريطانية مع ذلك من الإصرار التقليدي على ضمان المحافظة على الوجود المستقلّ للكويت. وأكّد هيث معبّراً عن هذا الهاجس الراسخ لديه بقوله:

> يظلّ الحصول على الإمدادات النفطية من الكويت بأفضل الشروط الماليّة الممكنة من المصالح الحيوية بالنسبة للمملكة المتحدة، وسيتعرّض ذلك الأمر للخطر إذا ما فقدت الكويت استقلالها. ولهذا فسيظلّ في مصلحة حكومة صاحبة الجلالة الاستمرار في تقديم المعونة للكويت للمحافظة على استقلالها[٩٠].

وفي سياق مماثل، سجّل وزير الخارجية اللورد هوم ما يلي:

---

(٨٩) In March 1957, Jordan abrogated the 1946 Anglo-Jordanian treaty of alliance (Kamal Salibi, *The Modern History of Jordan,* London: I.B. Tauris, 1993, p. 191; Naseer H. Aruri, *Jordan: A Study in Political Development, 1921- 1965,* The Hague: Martinus Nijhoff, 1972, p. 135; John Marlowe, *Arab Nationalism and British Imperialism: A Study in Power Politics,* London: The Cresset Press, 1961, p. 144).

(٩٠) "Kuwait: Future Relations with the United Kingdom," Memorandum by the Lord Privy Seal, 5 April 1961, C (61) 49, CAB 129/ 104.

إنّ الحصول على نفط الكويت وفق الشروط الحالية يقوّي وضْع شركات النفط البريطانية والاقتصاد البريطاني في علاقاته مع البلدان الأخرى المنتجة للنفط؛ ويمنع هذه البلدان من أن تبتزّ بريطانيا بل وغرب أوروبا كذلك لتدفع فدية لها في المقابل[٩١].

ففي الوقت الذي أثارت فيه الصيغة المحدّدة لشكل العلاقة البريطانية الكويتية الجديدة نقاشات حامية في الدوائر الحكومية الرسمية البريطانية، فقد كان يجري نقاشها وبشغف كبير بين الكويتيين أيضاً. وانقسم الرأي في المجلس الأعلى في الكويت بشأن مسألة تضمين إشارة خاصة إلى المساعدات العسكرية المستقبلية التي تقدّمها بريطانيا[٩٢]. ودعى رئيس مجلس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان، خلال مداولات المجلس بتاريخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٦١م، إلى: «أنّ أيّ معاهدة جديدة يجب أن تُقِرّ بحقّنا في التدخّل إذا ما تعرّض استقلال الكويت للتّهديد... كما تُقِرّ بنفس القدْر بالتزامنا القيام بذلك»[٩٣]. وكانت وزارة الخارجية متردّدة حيال هذا الجزْم، فقد جاء في محضر كتبه أحد المسئولين ما نصّه: «إنّني أشكّ كثيراً بأنّ الأمير يمكن أن يكون مستعدّاً لتوقيع أيّ معاهدة تعطينا الحقّ في التدخّل في الكويت دون موافقة حكومة الكويت على ذلك»[٩٤]. وقد ثَبَت صحة هذا التوقّع بعد أن أوضح الأمير رغم أنّه

---

(٩١) Letter from the Secretary of State to Sir William Luce, No. 77, 25 May 1961, FO 371/ 156673.

(٩٢) Letter from Richmond to Crawford, No. 10221/61, 9 March 1961, FO 371/ 156834.

(٩٣) Cabinet Conclusions, 13 April 1961, CC 20 (61), CAB 128/ 35 Part 1.

(٩٤) "Anglo-Kuwaiti Relations," Minute by Beaumont, 17 April 1961, FO 371/ 156835.

يوافق على تبنّي المُقترح الثاني الذي قدّمه هيث، بأنّ الكويت لن تُقرّ بحقّ التدخّل بدون دعوة[٩٥]. وتمّ في النهاية إعداد صِيغة تأخذ في الحُسبان الهواجس الكويتية.

وتمّ في ١٩ حزيران/يونيو ١٩٦١م تبادل المذكّرات بين بريطانيا والكويت بهذا الشأن. وبعد الموافقة على إنهاء معاهدة الحماية لعام ١٨٩٩م، والتعبير عن الأمل باستمرار العلاقات بين البلدين محكومة بروح الصداقة الوثيقة، فإنّ المذكّرة البريطانية نصّت على أنّه: «لا شيء في هذه الشروط سيؤثّر على استعداد حكومة صاحبة الجلالة (بريطانيا) في مساعدة حكومة الكويت إذا ما طلبت الكويت مثل هذه المساعدة»[٩٦]. وبعدها بأيام قليلة فقط فعّل الكويتيون هذه الفقرة لردْع المطالب المتجدّدة للعراق بضمّ الكويت إليه.

(٩٥) Telegram from the Foreign office to Bahrain, No. 501, 28 April 1961, FO 371/ 156835.

(٩٦) Exchange of Notes Regarding Relations between the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the State of Kuwait, 19 June 1961, London: HMSO, 1961, Cmd. 1409.

الفصل السادس

الكويت بين التبعيّة والاستقلال، ١٩٦١ ـ ١٩٦٥م

إنّ وجهة نظر الإدارة (بوزارة الخارجية البريطانية). . . كما كانت دائماً هي أنّ من غير المُحتمل أن تبقى الكويت مستقلّة في المستقبل المنظور، ما لم تتمّ حمايتها عسكرياً، وأن يُعرف كذلك بأنّها محميّة عسكرياً من حكومة صاحبة الجلالة (بريطانيا)[١]. (٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٥٩م).

إنّ بُقعةً رمليّة يبلغ دخلها ١٧٠ مليون جنيه استرليني سنوياً هي غنيمة مُغرِية يصعُب مُقاومة الطّمع بها[٢]. (١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦١م).

يجادل البعض بأنّ عملية الانسحاب من (الحالة) الإمبراطورية لبريطانيا في عالم ما بعد الحرب (العالمية الثانية) هو مجرد تعبير عن إعادة صياغة للعلاقة الاستعمارية، وهي محاولة للعودة إلى «الإمبراطورية غير الرسمية»[٣]. إنّ هذا التفسير يُلائم الكويت من بعض الوجوه. على الرغم من أنّ استعمال الكويت لمسمّى إمارة،

---

(١) Minute by A. R. Walmsley, 8 Sept 1959, FO 371/ 140084.

(٢) "Kuwait: Political Situation," Note by C. E. Loombe, 14 Dec 1961, OV 72/ 13.

(٣) William Roger Louis and Ronald Robinson, "The Imperialism of Decolonization'*Journal of Imperial and Commonwealth History*, 22, 3 (1994): pp. 462- 511.

بعد تبادل المذكّرات مع بريطانيا في شهر حزيران/يونيو ١٩٦١م، كان بقصد تأكيد الوضع الجديد للكويت، فقد كان استقلالها مشُوباً بالاعتماد المستمرّ على الدّعم العسكري البريطاني. ومع ذلك، فلم يكن الغطاء الذي توفّره المظلّة العسكرية البريطانية كافياً لضمان بقاء الكويت. فقد كانت الإمارة تحتاج أيضاً إلى الدّعم السياسي العربي. وكان هذا المزيج المتنافر بشكل ظاهر، الذي يجمع بين الدّعم العسكري البريطاني والدّعم السياسي العربي قد أصبح في الواقع يمثّل الركيزتين التوأمين لضمان وجود الكويت المنفصل. وقد تجسّد ذلك فعلياً على أرض الواقع خلال أيام قلائل من إعلان الاستقلال الرمزيّ للكويت.

١

لقد تنبّأ رئيس الإدارة الشرقية في وزارة الخارجية د م هـ ريتشز في ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨م، بأنّ النّظام الجديد في بغداد سوف «يستمر في متابعة المطالب العراقية تجاه الكويت بهمّة أكبر مما قامت به الحكومة العراقية السابقة»[٤]. ورغم أنّ هذه النبوءة قد ثبتت صحّتها على المدى الطويل، فإنّ العلاقات بين العراق والكويت قد شهدت تحسُّنا ملحوظاً على المدى القصير.

بلغت العلاقات بين البلدين الحضيض عشيّة اندلاع ثورة تموز/يوليو ١٩٥٨م، عندما جدّد العراق أطماعه بالكويت في مسعى منه لإخافة الأمير ودفعه لضمّ الكويت إلى الاتّحاد العربي (انظر الفصل ٤).

(٤) "Events in Iraq in relation to Eastern Department countries of Kuwait, Saudi Arabia, and Iran," Minute by D. M. H. Riches, 14 July 1958, FO.371/ 132502.

وعندما زار الشيخ عبد الله السالم بغداد في نهاية شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٨م، رحّب به رئيس وزراء العراق الجديد الزعيم عبد الكريم قاسم بحرارة، وعبّر عن إعجابه بإنجازات الأمير في الكويت[٥]. كما لم يطرح قاسم أيّ مطالب عراقية تجاه الكويت. وذُكر بأنّ الأمير من جانبه كان «مُعجباً جدّاً» بشخصية القائد العراقي الجديد[٦]. كان ذلك مقدار التّحسّن المبدئي الذي طرأ على العلاقات مع العراق، مما جعل ريتشز يشير إلى أنّ الكويت قد تميل إلى الاستغناء كلّيةً عن الحماية البريطانية[٧]. إنّ القبول الواضح للعراق بالوجود المستقلّ للكويت قد تجلّى من خلال تأييده لطلب الكويت الانضمام لعضوية المنظمات الدولية[٨]. بل وصل به الأمر حدّ أن شعر آل صباح بدرجة كافية من الثّقة جعلتهم يفكّرون بدعوة عبد الكريم قاسم لزيارة الكويت لمناقشة مسألة الحدود وذلك في أواخر شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٠م[٩]. وأخبر السفير البريطاني في بغداد السير همفري تريفيليان[١٠] وزارة الخارجية قبل أيام فقط

---

(٥) Telegram from Aubrey Halford to the Foreign Office, No. 645, 4 Nov 1958, FO 371/ 132623. See also Sir Rupert Hay, *The Persian Gulf States*, Washington DC: The Middle East Institute, 1959, pp. 146- 7.

(٦) Letter from Halford to Sir George Middleton, No. 1035/ 58, 18 Dec 1958, FO 371/ 132623.

(٧) "Kuwait/ Iraq," Minute by Riches, 12 Nov 1958, FO 371/ 132623.

(٨) Richard Gott, "The Kuwait Incident," in D. C. Watt (ed.), *Survey of international Affairs 1961*, London: Oxford University Press, 1965, p. 525, n. 1; Ritchie Ovendale, *Britain, the United States, and the Transfer of Power in the Middle East, 1945-1962*, London: Leicester University Press, 1996, p. 228; H. Rahman, *The Making of the Gulf War: Origins of Kuwait's Long-Standing Territorial Dispute with Iraq*, Reading: Ithaca Press, 1997, pp. 238, 240.

(٩) Richard Schofield, *Kuwait and Iraq: Historical Claims and Territorial Disputes*, second edition, London: Royal Institute of International Affairs, 1993, p. 103.

(١٠) Humphrey Trevelyan (1905- 1985); Baron (1968), KG (1974), GCMG (1965), =

من تبادل الكويت مذكّرات الاستقلال مع بريطانيا، بأنّ الزعيم العراقي كان «يتلاعب بورقة علاقات العراق وصداقته الحميمة مع الكويت، وربّما لا يرغب في المغامرة بعلاقاته الودّية مع الأمير من خلال مهاجمة المعاهدة الجديدة التي أبرمها»[١١]. وعبّر قاسم عن ارتياحه لأنباء إلغاء الحماية البريطانية، متماشياً بذلك مع مواقف الدول العربية الأخرى، وإن كان عدم إشارته إلى استقلال الكويت قد مثّلت نذير شؤم[١٢]، لكن هذا التّحسُّن الطارئ في العلاقات الكويتية العراقية كان خادعاً.

اختار عبد الكريم قاسم مؤتمراً صحفياً عقده في بغداد في يوم ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٦١م ليس فقط لإعلان أنّ الكويت «جزء لا يتجزّأ من العراق» ولكن ليُفصِح أيضاً عن نيّته خفْض منصب الشيخ عبد الله السالم ليصبح قائمقاماً أو محافظاً لقضاء الكويت[١٣]. كما أدان رئيس الوزراء العراقي فوق ذلك أولئك الكويتيين الذين تبادلوا المذكّرات مع بريطانيا بتاريخ ١٩ حزيران/يونيو، واصفاً إيّاهم بأنّهم «أشخاص غير مسئولين وخاضعين لهيمنة الاستعمار»[١٤]. وانفجر

KCMG (1955), CMG (1951); entered the Indian Civil Service, 1929; entered Foreign= Service, 1947; Counsellor in Baghdad, 1984; UK High Commission for Germany, 1951-3; Chargé d'affaires, Peking, 1953-5; Ambassador to Egypt, 1955-6; Under Secretary at the United Nations, 1958; Ambassador to Iraq, 1958-61; Deputy Under-Secretary of State, Foreign Office, 1962; Ambassador to the USSR, 1962-5; High Commissioner in South Arabia, 1967.

(١١) Morice Snell-Mendoza, "In Defence of Oil: Britain's Response to the Iraqi Threat towards Kuwait, 1961," *Contemporary British History*, 10, 3 (1996): 45.

(١٢) Schofield, *Kuwait and Iraq*, p. 105.

(١٣) Majid Khadduri, *Republican Iraq: A Study in Iraqi Politics since the Revolution of 1958*, London: Oxford University Press, 1969, p. 166.

(١٤) Abdul-Reda Assiri, *Kuwait's Foreign Policy: City-State in World Politics*, Boulder, Colorado: Westview Press, 1990, p. 19.

قاسم قائلاً بأنّه «ليس من حقّ أيّ شخص في الكويت أو خارجها أن يسيطر على شعب الكويت لأنّه من الشعب العراقي»[١٥]. استند عبد الكريم قاسم، في تبريره لتجديد مطالب العراق تجاه الكويت على الحُجَج التي سبق لتوفيق السويدي أن طرحها قبل ما يقرب من ربْع قرن، وهي أنّ الكويت كانت تاريخياً جزء من ولاية البصرة، وأنّ معاهدة عام ١٨٩٩م مع بريطانيا غير شرعية، لأنّ الشيخ مبارك الصباح وهو قائمقام عثماني ليس لديه سلطة تخوّله عقْد مثل هذه المعاهدة[١٦].

إنّ شرعية إصرار عبد الكريم قاسم على دعواه بامتلاك العراق للكويت أمرٌ مشكوك فيه. أمّا بالنسبة لمسألة وراثة صِفة العراق للحقّ العثماني تجاه الكويت، فيرى موريس مندلسن وسوزان هالتون أنّ الصلة بين الإمبراطورية العثمانية والكويت قد تمّ قطعها في عام ١٩١٤م عندما ثار آل صباح ضدّ أسيادهم السابقين[١٧]. وحتى لو ظلّت هذه العلاقة بين الكويت والعثمانيين قائمةً بعد الحرب (العالمية الأولى) وفق ما يراه مندلسن وهالتون، فإنّ حقّ المطالبة بالكويت سوف ترثه دولة تركيا الحديثة وليس العراق. ومع ذلك، فقد تخلّت تركيا بموجب معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣م عن «كافة الحقوق والمطالب مهما كانت، على أو تجاه كافة المناطق الواقعة خارج حدودها الحالية»[١٨]. وفوق ذلك كلّه، فقد كانت علاقة الإمبراطورية

---

(١٥) John Bulloch, *the Gulf: A Portrait of Kuwait, Qatar, Bahrain, and the UAE,* London: Century Publishing, 1984, p. 62.

(١٦) Schofield, *Kuwait and Iraq*, p. 105.

(١٧) Maurice Mendelson and Susan Hulton, "Iraq's Claim to Sovereignty over Kuwait," in Richard Schofield (ed.), *Territorial Foundations of the Gulf States,* London UCL Press, 1994, p. 127.

(١٨) Ibid., p. 123.

العثمانية مع الكويت توصف تاريخياً بعلاقة معنوية وليست سيادية، ممّا يجعل مطالب العراق بالسيادة عليها لا أساس لها. ويزيد حسين البحارنة بالتأكيد على أنّ تبادل الرسائل بين نوري السعيد والشيخ أحمد الجابر في شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس ١٩٣٢م، التي اعترف العراق فيها بحدود الكويت القائمة وقتها مُلزمة للطرفين(١٩). ورغم التّهافت القانوني لدعاوى عبد الكريم قاسم، فقد استمر في متابعة ادّعاءات بلده بضمّ الكويت.

جاء موقف رئيس الوزراء العراقي هذا مناقضاً بشكل صارخ للتحسّن الذي طرأ على العلاقات بين البلدين بعد قيام الثورة العراقية مباشرة. لقد كانت عدوانية عبد الكريم المتنامية أمراً متوقّعاً منذ يوم ٣٠ نيسان/أبريل عندما حذّر الكويت من الانضمام إلى رابطة الشعوب البريطانية (الكومنولث)(٢٠). ويرى مجيد خدّوري أنّ فكرة ضمّ الكويت وِلِدَت في ذلك الوقت(٢١). ولكن يبدو أنّ المُحرّك المباشر لأفعال عبد الكريم قاسم كان إلغاء معاهدة عام ١٨٩٩م وتبادل مذكّرات الاستقلال في ١٩ حزيران/يونيو ١٩٦١م بين الكويت وبريطانيا. وقد سجّل أحد مسئولي وزارة الخارجية البريطانية ملاحظةً نصّها: «يبدو أنّ توقيع المعاهدة البريطانية الكويتية الجديدة جعلته (أي قاسم) غاضباً جداً، وربّما أقنعته، بالإضافة إلى احتمال انضمام الكويت للجامعة العربية وربّما منظمة الأمم المتحدة، ودفعته لتأكيد

(١٩) Husain M. al-Baharna, *The Arabian Gulf States: Their Legal and Political Status and Their International Problems*, second edition, Beirut Librairie Du Liban, 1975, pp. 256- 7.

(٢٠) Letter from M. C. G. Man to Air Marshal Sir Charles Elworthy, No. 1054, 12 May 1961, FO 371/ 156835.

(٢١) Khadduri, *Republican Iraq, p. 169.*

مطالب العراق بضمّ الكويت قبل فوات الأوان»(٢٢). ويرى بنجامين شوادران فوق ذلك أنّ إعلان عبد الكريم قاسم كان يُقصد به كلٌّ من استباق مطالب الآخرين بها من جهة واختبار ردّ فعل البريطانيين من جهة أخرى(٢٣). وتظلّ مسألة ما إذا كان عبد الكريم قاسم ينوي مطلقاً تنفيذ مطالبه باستخدام القوّة العسكرية مسألةً خلافية.

يجادل جون بالوك بأنّ رئيس الوزراء العراقي لم يكن ينوي مهاجمة أو ضمّ الكويت، ولكنّه كان فقط «يغتنم الفرصة لتأكيد مطالب بلده التاريخية بالكويت»(٢٤). وقد كان عبد الكريم قاسم في الواقع يؤكّد منذ البداية نيّته بتحقيق هدفه من خلال وسائل سلميّة(٢٥). وفي اليوم التالي لمؤتمر عبد الكريم قاسم الصحفي في بغداد، اعترف أحد مسئولي وزارة الخارجية البريطانية بأنّه:

> على الرغم من أنّ احتمال أن يكون الدّم قد طاش في رأسه هو احتمال غير مُستبعَد، لكن يبدو إجمالاً أنّ من غير المحتمل بأن يلجأ إلى عمل عسكري على ضوء القوّة الحالية للمعارَضة في العراق والحاجة إلى إبقاء قسم كبير من الجيش مستعدّاً لحفظ الأمن الداخلي(٢٦).

---

(٢٢) "Qasim's Policy towards Kuwait," Minute by G. F. Hiller, 26 June 1961, FO 371/ 156845.

(٢٣) Benjamin Shwadran, "The Kuwait Incident," *Middle Eastern Affairs*, 13, 1 (1962): 6.

(٢٤) Bulloch, *The Gulf*, p. 62.

(٢٥) Khadduri, *Republican Iraq*, p.166.

(٢٦) "Qasim's Policy towards Kuwait," Minute by Hiller, 26 June 1961, FO 371/ 156845, cited in Snell-Mendoza, "in Defence of Oil," p. 50. Tension between the Kurdish leader, Mulla Mustafa al-Barzani, and Qassem heightened following the former's visit to Moscow in October 1960 to plead the cause of the Iraqi Kurds with the Soviet Union. = Growing disorder culminated the launching of the major military campaign against the

واضطر القنصل العام البريطاني في البصرة للاعتراف في ٢٧ حزيران/يونيو بأنّه: «لم يرَ أيّ مُخْبِر موثوق به أيّ تحرّكات عسكرية غير معتادة أو يسمع شيئاً عنها»(٢٧). كما ذكر القنصل العام أيضاً أنّ الرأي العام العراقي لا يأخذ تهديدات عبد الكريم قاسم تجاه الكويت على محمل الجدّ(٢٨). لكنّ أمير الكويت كان أقلّ استكانةً واطمئناناً وقام في آخر يوم من شهر حزيران/يونيو بطلب دعم بريطاني رسمي بموجب بنود المذكّرات المتبادَلة معها قبل أحد عشر يوماً فقط(٢٩). وقام ممثل العراق لدى الأمم المتحدة كردّ فعل على ذلك بالتأكيد على أنّ بلاده سوف لن تلجأ إلى استعمال القوّة لتحقيق مطلبها بضمّ الكويت(٣٠).

حذّر وزير الخارجية اللورد هوم زملاءه في مجلس الوزراء البريطاني في يوم ٢٩ حزيران/يونيو بأنّ هناك مؤشّرات تدلّ على أنّ رئيس وزراء العراق قد يُحرّك قوّات مدرّعة إلى البصرة استعداداً للهجوم على الكويت، على الرغم من تزايد الأدلّة التي تُشِير إلى

Kurds in September 1961. By the time of Qassem's fall in February 1963, two-thirds of the = Iraqi army was engaged in the struggle with Kurdistan. (see Phebe Marr, *The Modern History of Iraq*, Boulder, Colorado: Westview Press, 1985, pp. 176-9; Uriel Dann, *Iraq under Qassem: A Political History, 1958-1963*, New York: Praeger, 1969, pp. 332-47). In September 1961, Qassem accused the British Embassy in Baghdad of being behind the Kurdish rising and having spent between £400,000 and £500,000 for the purpose. (Telegram from sir Humphrey Trevelyan to the foreign office, no. 1285, 23 Sept. 1961, FO 371/157680).

(٢٧) Telegram from Her Majesty's Consul General (Basra) to the Foreign Office, No. 45, 27 June 1961, DEFE 11/ 411.

(٢٨) British Consulate-General, Basra, monthly summary, July 1961, FO 371/ 157661.

(٢٩) Telegram from Kuwait to the Foreign Office, No. 314, 30 June 1961, FO 371/ 156874.

(٣٠) Telegram from Sir Patrick Dean (United Kingdom Mission to the United Nations) to the Foreign Office, No. 1106, 6 July 1961, FO 371/ 156850.

عكس ذلك[٣١]. وقد أجمع مجلس الوزراء على أهميّة الحصول على «تأييد واضح وعلني» من حكومة الولايات المتحدة في حال نشر قوّات بريطانية، لتجنّب تكرار ما حدث أثناء أزمة قناة السويس (١٩٥٦م) والتي ما زالت دروسها حاضرة في الأذهان.

لم تكن فُرَص حدوث تعاون بريطاني أمريكي جيدة. فقبل شهر واحد من إحياء عبد الكريم قاسم لمطالب العراق بضمّ الكويت، اشتكى وكيل وزارة الخارجية البريطانية الدائم ف ر هوْيَر ميللر من انعدام التخطيط البريطاني ـ الأمريكي في منطقة الخليج، محذّراً من «حدوث عواقب وخيمة في حال وقوع أزمة طارئة في المنطقة»[٣٢]. وأردَف موضّحاً ذلك بقوله: «إنّ من السخيف حقّاً كذلك أن يتواجد قائد بحريّ أمريكيّ مقرّه في البحرين بجوار قائد بحريّ بريطاني. . . وكلاهما يبدوان أنّهما يعملان في مقصورات مُحْكمة الإغلاق، ولا يعلم أحدهما شيئاً عمّا يقوم به الآخر». ولاحظت وزارة الخارجية في معرض مناقشتها لإمكانية الحصول على مساعدة أمريكية في الدّفاع عن الكويت بعد يومين من المؤتمر الصحفي لعبد الكريم قاسم في بغداد، أنّ:

> السُّلُطات الأمريكية أظهرت تردّداً متزايداً حتّى في مسألة مناقشة الخطط العسكرية في المنطقة. وكانت وزارة الخارجية الأمريكية حريصة أشدّ الحرص على تجنّب تقديم أيّ التزام بأن تقدّم حكومة الولايات المتحدة دعماً لحكومة المملكة المتحدة إذا ما قامت الأخرى بعمل (عسكري) في الكويت[٣٣].

(٣١) Cabinet Conclusion, 29 June 1961, CC 36 (61), CAB 128/ 35 Part 1.

(٣٢) Minute by F. R. Hoyer Millar, 25 May 1961, FO 371/ 156694.

(٣٣) "The Possibility of Assistance from the United States in Defending Kuwait," Minute by Walmsley, 27 June 1961, FO 371/ 156874.

ووصفت وزارة الخارجية الأمريكية فوق ذلك مطالب عبد الكريم قاسم بالكويت بأنّها «خِلافٌ عربيٌ داخليٌ بالأساس»(٣٤). وأعربت وزارة الخارجية إضافة إلى ذلك عن الخوف من أنّ «التدخّل المجّانيّ للحكومة الأمريكية في النّزاع سوف يؤدّي فقط إلى إثارة حفيظة عبد الكريم قاسم بشكل أكبر»(٣٥). ورغم صدور إشارات غير مُشجّعة من واشنطن، فقد كان من المأمول الحصول على دعم أمريكي للتدخّل البريطاني المحتمل في الكويت.

وقد تمّ إرسال رسالة بريطانية على ضوء توقّع طلب الأمير للمساعدة إلى وزير الخارجية الأمريكي دين رَسْك للإعراب عن الأمل بأن تعمل الحكومتان البريطانية والأمريكية «بالتعاون لأقصى درجة»(٣٦). وأكّدت وزارة الخارجية البريطانية في سياق طلب «دعم سياسيّ كامل» من وزارة الخارجية الأمريكية، على أنّ: «أهمّية الكويت بالنسبة للعالم الغربي هي بمكان... بحيث تجعلنا لا نُخاطر بالسماح لعبد الكريم قاسم بالاستيلاء عليها دون مقاومة»(٣٧). وردّ رَسْك مؤكّداً لهوم بقوله: «إنّنا نفهم عُمق التزامكم تجاهها، ونوافق على أنّ استقلال الكويت يجب أن لا يتمّ تحطيمه بالقوّة (العسكرية)، وإنّنا مستعدّون لتقديم الدعم السياسي الكامل الذي طلبتَه»(٣٨). وعرَض رَسْك أيضاً جعْل السعودية، التي ليس لبريطانيا علاقات

(٣٤) Foreign Relations of the United States, 1961- 1963. Volume 17: Near East, 1961- 1962, Washington, DC: United States Government Printing Office, 1994, p. 163.

(٣٥) Ibid.

(٣٦) Miriam Joyce, "Preserving the Sheikhdom: London, Washington, Iraq and Kuwait 1958- 1961," *Middle Eastern Studies*, 31, 2 (1995): p. 286.

(٣٧) Ibid., p. 287.

(٣٨) Letter from Alfred W. Wells (United States Embassy, London) to A. C. I. Samuel (Private Secretary to the Secretary of State for Foreign Affairs), 30 June 1961, FO 371/ 156876.

دبلوماسية معها، تتوسّط في النّزاع. وكانت عملية الحشْد البريطانية في هذه الأثناء تجري على قدم وساق. ووصلت طلائع القوات البريطانية المكوّنة من ٦٠٠ جندي إلى الكويت يوم ١ تموز/يوليو ١٩٦١م. وارتفع هذا العدد ليصل إلى ٧٠٠٠ جندي خلال خمسة أيام[٣٩].

وقد أدّى عدم وجود دليل قطعيّ محسوس على التهديد العسكري العراقي إلى أن يشكّ البعض في صدْق الدّوافع البريطانية. فيؤكّد مروان إسكندر على أنّ استعداد بريطانيا لنجدة للكويت هو ناتج عن الإصرار على «الثّأر لفشلهم التّام في أزمة قناة السويس عام ١٩٥٦م»[٤٠]. ويجادل جون بالوك في سياق مماثل بأنّ التهديد العراقي للكويت كان يُعتبر فرصة «لإظهار أنّ بريطانيا ما زالت قوةً لها وزنها في المنطقة الواقعة شرق قناة السويس، وأنّها لا زال لها دور خاص في العالم العربي»[٤١]. وقام مصطفى العاني بالتوسّع في هذا التفسير مقترحاً بأنّ تهديد الكويت من العراق كان مدبّراً من أجل: «تأكيد دور بريطانيا في الشئون الكويتية وللحفاظ على المصالح والمكانة البريطانية هناك»[٤٢]. ويُضيف العاني مجادلاً بأنّ بريطانيا، رغبة منها في استباق الحلّ العربي للمشكلة، حرصت على إضفاء مظهر الصّدام العسكري على نزاع العراق والكويت. وقد تحقّق ذلك من خلال توظيف تقارير استخبارية غير دقيقة، بالغت في حجم الخطر العراقي وتوقع قُرْب حدوثه[٤٣]. ويختم العاني طروحاته قائلاً:

إنّ من الصعب مقاومة الاعتقاد بأنّ «أزمة الكويت» المزعومة

---

(٣٩) Schofield, *Kuwait and Iraq*, p. 108.

(٤٠) Marwan Iskandar: *the Cloud Over Kuwait*, New York: Vantage Press, 1991, p. 54.

(٤١) Bulloch, *The Gulf*, p. 63.

(٤٢) Mustafa M. Alani, *Operation Vantage: British Military Intervention in Kuwait 1961*, Surbiton: LAAM, 1990, p. 133.

(٤٣) Ibid., pp. 108, 250.

كانت محض خيال، ظهر في ثناياه الأبطال والأنذال المزعومون. فبينما تمّ وضْمُ العراق بصفة المعتدي، اكتسبت بريطانيا لقب المُنقِذ، وظهرت الكويت بشكل غير مُبرّر بمظهر الضحيّة المحتمَلة. فبريطانيا لم تخلق التهديد العراقي فقط، بل يعود لها الفضل في ردْع ذلك التّهديد(٤٤).

ورغم حقيقة أنّ بريطانيا كانت تعتبر التهديد العسكري الوشيك من العراق أمراً مُستبعداً، لكنّ التفسير الذي طرحه العاني يدعو للتساؤل. يطرح موريس سْنِل ـ مندوزا من جانب رأياً مُقنعاً، بعد إقراره الكامل بحجم مصالح بريطانيا الاقتصادية في الكويت، مفادُه أنّه إذا كانت دعاوى عبد الكريم قاسم مناورة مكشوفة لا تُشكّل تهديداً عسكرياً حقيقياً، فإنّه: «يكون شخصاً أحمقَ فعلاً إذا ما اعتقد أنّ بريطانيا يسعُها التصرّف بناء على تلك الفرضية»(٤٥). وقال نايجل جون آشتون مثل ذلك، حيث أوضح أنّه على الرغم من أنّ الأدلّة على أنّ التّحرّك العراقي تجاه الكويت كان تحرّكاً غير مدروس، فقد شعرت بريطانيا بالاضطرار للقيام بعمل استباقي بسبب وجود شكوك حول قُدْرتها العسكرية على دحْر الغزو بعد وقوعه(٤٦).

وكانت بريطانيا من جانب آخر واعيةً جداً للضّرر المحتمل الذي يمكن أن يسبّبه الاحتلال المتطاول للكويت، ليس فقط على شرعية نظام أُسرة آل صباح،(٤٧) ولكن أيضاً على مكانتها وسُمعتها في

---

(٤٤) Ibid., p. 254.

(٤٥) Snell-Mendoza, "In Defence of Oil," p. 40.

(٤٦) Nigel John Ashton, "A Microcosm of Decline: British Loss of Nerve and Military intervention in Jordan and Kuwait, 1958 and 1961," *The Historical Journal,* 40, 4 (1997): 1073- 4; Nigel Ashton, "Britain and the Kuwaiti Crisis, 1961," *Diplomacy and Statecraft,* 9, 1 (1998): p. 166.

(٤٧) Ashton, "Microcosm," p. 1080.

العالم العربي. كما استذكرت السفارة الأمريكية في بغداد: «أنّ وزارة الخارجية وأعضاء آخرين في الحكومة البريطانية كانوا دون شكّ مُتردّدين فعلاً في نشر قوّات على الأرض، بسبب النتائج السياسية العكسية التي يُمكن أن تنجم عن مثل هذا التصرّف»(٤٨). وكان السفير البريطاني في بغداد السير همفري تريفيليان مع ذلك يُضفي تأثيراً معتدلاً على مسار السياسة البريطانية طوال أمَد هذه الأزمة. فقد أكّد على سبيل المثال في ٢٧ حزيران/يونيو، على أنّه:

يبدو من المُفضّل من وِجْهة نظر سياسية وبشكل جلي أن تتولّى الدول العربية موقع الصّدارة في الدفاع عن الكويت. فلا يُمكن أن نتوقّع منهم أن يقبلوا بوجود قوّات بريطانية في الكويت، كما أنّ إرسال قوات بريطانية سوف يمكّن عبد الكريم قاسم من القيام بحملة دعاية مؤثّرة ضدّ الاستعمار، وأن يزعم أنّ استقلال الكويت هو استقلال صوري(٤٩).

وحذّر تريفيليان أيضاً، مُشيراً إلى الأثر المتوقّع للعمل العسكري البريطاني على العالم العربي، قائلاً: «إنّنا سنكسب الكثير من التّعاطف إذا ما أحبطنا التكتيكات الفجّة لعبد الكريم قاسم، بينما سنكسب القليل منْه إذا ما لجأنا إلى استخدام القوّات البريطانية لمدّة أطول من فترة وجيزة»(٥٠). وكان المقيم السياسي البريطاني السير ويليام لوس مُتّفقاً تماماً معه، حيث لاحظ أنّه: «يبدو من المُحتّم أنّه كلّما طال أمد بقاء قواتنا في الكويت فسيصبح الضّغط علينا أكبر

(٤٨) Nigel John Ashton, *Eisenhower, Macmillan and the Problem of Nasser: Anglo-American Relations and Arab Nationalism, 1955-59*, Basingstoke: Macmillan, 1996, p. 227.

(٤٩) Telegram from Trevelyan to the Foreign Office, No. 644, 27 June 1961, PREM 11/3427.

(٥٠) Telegram from Trevelyan to the Foreign Office, No. 939, 17 July 1961, DEFE 11/413.

لإجبارنا على مغادرة منطقة الخليج بكاملها»(٥١). وجاء في تقرير مبكر قدّمه لوسي وذلك في نهاية الأسبوع الأول من شهر تموز/ يوليو، ما يلي: «إنّ شُقّة الخِلاف بين الآراء العربية بدأت تضيق وبدأ كامل ثقل الدعاية القومية العربية يعود الآن مجدداً إلى هدفها التقليدي، وهو محاربة الاستعمار البريطاني»(٥٢). وقال مكميلان مردّداً صدى ذلك الرأي: «إنّ كافة الضّغوط سوف تنقلب لتصبح ضدّنا»(٥٣). وفي مثل هذه الظروف، وعلى العكس من التفسير الذي قدّمه العاني، فإنّ بريطانيا كانت حريصة على دعم حلّ عربيّ للنّزاع.

وقام الأمير الشيخ عبد الله السالم في مسعى لحشد تأييد عربي للكويت، بتكليف الشيخ جابر الأحمد بالقيام بجولة تشمل العواصم الإقليمية مزوّداً بتعليمات يقدّمها لمضيفيه، مفادُها أنّ الكويت مستعدّة لأن تطلب من بريطانيا الانسحاب بشرط انضمام الكويت إلى الجامعة العربية، والالتزام بنشر قوّة ردع عربية أو قوة تابعة للأمم المتحدة تحلّ محلّ القوّة البريطانية(٥٤). وكانت بريطانيا إجمالاً مُستعدّة لتأييد مثل هذه المساعي. وقد أصرّ لوسي على رأيه: «بأنّه في الوقت الذي يظلّ فيه استمرار استقلال الكويت مبدءاً أساسياً لسياستنا، فإنّ علينا أن نسعى لتحقيق ذلك عبر الخروج من الوضع الحالي بطريقة لا تجعل الكويت تنسلِخ عن العالم العربي، ولا تجرُّنا

(٥١) Letter from W. H. Luce to Sir Roger Stevens, No. 1035/ 61, 16 July 1961, FO 371/ 156884.

(٥٢) Telegram from Luce to the Foreign Office, No. 422, 7 July 1961, FO 371/ 156880.

(٥٣) Macmillan diaries, volume 15 second series, 8 July 1961, MSS Macmillan dep. d. 42. See also Harold Macmillan, *Pointing the Way, 1959- 1961,* London: Macmillan, 1972, p. 385.

(٥٤) Telegram from J. C. B. Richmond to the Foreign Office, No. 436, 10 July 1961, FO 371/ 156850.

نحو التزامات عسكرية متزايدة»(٥٥). وكتب تريفيليان: «إنّني أتّفق تماماً مع تأكيد لوسي على خطر عزْل الكويت عن العالم العربي»(٥٦). ولكنّه أضاف: «إنّ الأمر الذي يوازي ذلك أهميةً هو أن ننسحب من صدارة المشهد، وأن لا نُدمّر موقعنا القوي عبر الدخول في نزاع مع الدول العربية التي تؤيّد استقلال الكويت». وزاد اللورد هوم بأن توقّع أنّ بقاء القوّات البريطانية لمدّة طويلة «ربّما سوف يتسبّب بحدوث توتّرات داخل الكويت ومع الدول العربية الأخرى»(٥٧). وعلّق مكميلان، متفقاً تماماً مع ذلك، بقوله: «كلّما أسرعنا في خفض وجودنا إلى بعثة (في المطار) أو انسحبنا كليّةً كلّما كان ذلك أفضل»(٥٨). وأكّدت لجنة الشرق الأوسط الرسمية بمجلس الوزراء البريطاني فوق ذلك على: «أنّ هدفنا المباشر يجب أن يكون نشر قوّة عسكرية فاعلة من الجامعة العربية تتواجد في الكويت بأقرب وقت ممكن لضمان الدفاع عنها»(٥٩).

انضمّت الكويت إلى جامعة الدول العربية بتاريخ ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٦١م. وأشارت لجنة الدفاع بمجلس الوزراء البريطاني قبلها بيومين إلى أنّ: «الوجود المستمر للقوّات البريطانية في الكويت يعرّضنا لانتقادات سياسية متزايدة، خصوصاً من الدول العربية الأخرى، ومن شأن ذلك أن يؤدي مع مُضيّ الوقت إلى إضعاف

(٥٥) Letter from Luce to Stevens, No. 1035/ 61, 16 July 1961, FO 371/ 156885.

(٥٦) Telegram from Trevelyan to the Foreign Office, No. 976, 24 July 1961, FO 371/ 156896.

(٥٧) Minute from Lord Home to the Prime Minister, PM/ 61/ 99, 21 July 1961, FO 371/ 156886.

(٥٨) Minute by Harold Macmillan, 23 July 1961, FO 371/ 156886; Rahman, *Making of the Gulf War*, p. 253.

(٥٩) Minutes of a meeting of the Cabinet Official Committee on the Middle East, 26 July 1961, OME (61) 2nd meeting, CAB 134/ 2345.

وضع الأمير داخلياً»(٦٠). وطرحت عضوية الكويت بالجامعة العربية إمكان تولّي الجامعة مسئولية الدفاع عن الإمارة. وقد رحّب تريفيليان بهذا الاحتمال مؤكّداً على أنّه:

يبدو أنّ الأمر الأكثر احتمالاً من أيّ وقت مضى من هُنا أنّه إذا ما تمّ اقتراح تشكيل قوّة عربية لا ترقى إلى أن تكون مجرد تعبير عن عجْز الجامعة العربية عن توفير قوّة ردع فاعلة، وقُمْنا بنُصح الأمير برفضها، فإنّ ذلك سيكون مُدمّراً لمكانتنا، وستخدم مباشرة عبد الكريم قاسم وتعزّز موقفه وطروحاته. ومن المؤكد أنّ ذلك هو عين ما يأمل عبد الكريم قاسم أن يحدث لتُخرِجه من وضعه الحالي غير الملائم ولتؤلّب مُعظم الرأي العام العالمي وكلّ الرأي العام العربي ضدّنا وبحقّ(٦١).

وتمّ في ٢ آب/أغسطس التوصّل لاتفاق لتشكيل قوّة عسكرية تابعة للجامعة العربية تتولّى مسئولية الدفاع عن الكويت(٦٢). وبعد استكمال تنفيذ الاتفاق طلب الأمير انسحاب القوّات البريطانية(٦٣). وحلّت محلها قوّة مؤلّفة من ٣٣٠٠ جندي من الجمهورية العربية المتحدة والسعودية والأردن وتونس خلال الأسابيع التالية(٦٤). وكانت بريطانيا مستعدّة للتجاوب مع هذا التطور، لأنّها تعتبر القوّة التابعة للجامعة أداة ردع سياسي بقدر ما هي قوّة ردع عسكري(٦٥).

---

(٦٠) Cabinet Defence Committee, note of a meeting, 18 July 1961, D (61) 48 CAB 131/ 26.

(٦١) Telegram from Trevelyan to the Foreign Office, No. 1024, 3 Aug 1961, DEFE 11/ 414.

(٦٢) Schofield, *Kuwait and Iraq*, pp. 108- 9.

(٦٣) Telegram from Rothnie to the Foreign Office, No. 595, 12 Aug 1961, FO 371/ 156887.

(٦٤) Assiri, *Kuwait's Foreign Policy*, p. 23.

(٦٥) Telegram from Luce to the Foreign Office, No. 587, 9 Sept 1961, PREM 11/ 3430.

وغادرت كافّة القوّات البريطانية الكويت بحلول ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر، ما عدا قوّة صغيرة بقيت لمساعدة الجيش الكويتي في صيانة معدّاته[٦٦].

أوصى السفير تريفيليان في أوْج الأزمة بأن: «يكون موقفنا المُعلَن هو أنّنا مهتمّون بمنع اغتصاب الكويت، لا أن نضمن عنوستها الدائمة»[٦٧]. لقد جسّدت مغادرة القوات البريطانية واستبدالها بقوّات عربية الوضع المتغيّر للكويت، إقليمياً ودولياً، الذي مهّدت له عملية إنهاء الحماية البريطانية الرسمية بتاريخ ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٦١م. وقد أقرّ أحد مسئولي وزارة الخارجية في مطلع العام: «بأنّ من الصعب علينا ذِهنيّاً، وإن كان ذلك ضروري سياسياً، أن نوقف التفكير بالكويت «كإمارة خليجية»، وأن نُعاملها كدولة أجنبية، حتّى وإن كانت كياناً عربياً صديقاً، وهي كذلك»[٦٨]. ومع ذلك، فقد ظلّ التزام بريطانيا تجاه منطقة الخليج لا يتزعزع. واستخلص لوسي في سياق مراجعته لأحداث عام ١٩٦١م، ما يلي:

> ليس من المُبالغة القوْل بأنّ بريطانيا في هذه اللحظة تقف بالتزام أشدّ عُمْقاً في منطقة الخليج، سياسياً وعسكرياً معاً، أكثر من أيّ وقت مضى منذ الحرب العالمية الأخيرة، وهذا الوضع يتناقض بوضوح مع الانكماش العظيم لالتزاماتنا السياسية والعسكرية في مناطق أخرى من العالم خلال الخمسة عشر عاماً الماضية[٦٩].

---

(٦٦) "Withdrawal of British forces from Kuwait," Minute by Walmsley, 10 Oct 1961, FO 371/ 156893.

(٦٧) Telegram from Trevelyan to the Foreign Office, No. 939, 17 July 1961, DEFE 11/ 413; Ovendale, *Transfer of Power in the Middle East*, p. 234.

(٦٨) Minute from Walmsley, 2 Feb 1961, FO 371/ 156672.

(٦٩) Letter from Luce to Home, No. 98, 22 Nov 1961, FO 371/ 156670.

وأكّد مسئولو وزارة الخزانة ووزارة الطاقة عند إشارتهم إلى مخاطر احتكار إنتاج النفط في الشرق الأوسط من قوىً مُعادية للغرب، على أنّ «بقاء الكويت ككيان مستقل، وأن تكون سياستها النفطية غير خاضعة لجيرانها الأكثر قوّة، تمثّل ضمانة أساسية (لمصالحنا)»[٧٠].

تسبّب عُمق التزام بريطانيا تجاه الخليج بشكل عام والكويت بشكل خاص بحدوث مشكلة للكويت. فيستذكر ريتشموند أنّه: «قد واجهت الكويت في مطلع عام ١٩٦٢م مهمّة إثبات أنّها شيء أكثر من مجموعة من آبار النفط التي تحتمي بشكل جديد من أشكال الاستعمار البريطاني»[٧١]. وفي مسعى من أسرة آل صباح لصياغة هويّة مميزة للكويت كدولة مستقلّة فقد تبنّت الأسرة برنامجاً للإصلاح الداخلي والاعتراف الخارجي. ورغم أنّ بريطانيا قد أيّدت محاولات آل صباح توسعة القاعدة السياسية للنّظام، فإنّ الارتباط المتزايد للكويت بقضية القومية العربية قد سبّب قلقاً كبيراً لها. وبحلول عام ١٩٦٥م، بدأت بريطانيا تشكُّ بقيمة علاقتها القائمة مع الكويت. ولكن مع وفاة الشيخ عبد الله السالم في نهاية العام، فإنّ الهواجس البريطانية لم تكن وصلت بعدُ إلى درجة القيام بإجراء إعادة تقييم جوهريّ للعلاقات البريطانية الكويتية. ولم يحدث ذلك التقييم الجوهري إلا بعد مرور ثلاث سنوات، وأمْلَت القيام به اعتبارات بريطانية محليّة بشكل أساسي.

---

(٧٠) "Kuwait and Middle East Oil," Note by officials of the Treasury and Ministry of Power attached to Selwyn Lloyd's minute to the Prime Minister, 2 Aug 1961, PREM 11/3452.

(٧١) Letter from Richmond to Home, No. 2, 2 Jan 1963, FO 371/ 168726.

٢

تمّ في بداية النصف الأول من عام ١٩٦١م تخفيف القيود المُشدّدة المفروضة على النشاط السياسي في الكويت تدريجياً، وهي التي تمّ تطبيقها في أعقاب الاضطرابات التي حدثت في شهر شباط/ فبراير ١٩٥٩م (بعد مهرجان الاحتفال بالذكرى الأولى لقيام الوحدة بين مصر وسوريا في ثانوية الشويخ). فقد أقنع تجدّد التهديد العراقي (في شهر حزيران/يونيو ١٩٦١م) آل صباح بالحاجة لتسريع وتيرة هذا التوجّه التصالحي؛ نظراً لأهميّة تعزيز الجبهة الداخلية وتأمين الدّعم الشعبي في هذا الوقت العصيب. فعاودت أولى الصحف الموقوفة الصدور في شهر آذار/ مارس[(٧٢)]. وصدر قانون في ١٢ آب/أغسطس يسمح بإعادة فتح الأندية والجمعيات[(٧٣)]. ولكن، كان قرار إجراء انتخابات المجلس التأسيسي أكثر التطوّرات أهميّة، وقد صدر هذا القرار أيضاً في شهر آب/أغسطس. أُجريت انتخابات المجلس التأسيسي بتاريخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١م، وشارك فيها فقط الكويتيون بالولادة، ووصفَتْها السفارة البريطانية بأنّها «خطوة إسكات حصيفة»[(٧٤)]. وأدلى ١٢,٠٠٠ ناخب بأصواتهم لاختيار عشرين نائباً من إجمالي أربعة وسبعين مرشّحاً خاضوا غِمار الانتخابات. ورغم أنّ المجلس عمِل كسُلْطة تشريع انتقالية إلّا أنّ وظيفته الأساسية كانت إعداد مسودّة دستور للبلاد. عقَد المجلس أول اجتماع له في ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٦٢م، وتم حلّه بعد إنجازه لمشروع دستور

---

(٧٢) *Kuwait: Annual Review for 1961* enclosed in Richmond's letter to Home, No. 3, 4 Jan 1962, FO 371/ 162879.

(٧٣) Letter from M. W. Errock to J. A. Snellgrove, No. 1735/ 64, 22 March 1964, FO 371/ 174620.

(٧٤) Letter from British Embassy to the Arabian Department, No. 10123/ 61, 31 Dec 1961, FO 371/ 162881.

الكويت وتقديمه للأمير، الذي بادَر بالموافقة عليه وتوقيعه بتاريخ ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٢م.

وصَفَ الدستور النّظام السياسي للكويت بأنّه إمارة وراثية في (ذريّة مبارك) الصباح، ولكنّه وضع قيوداً على صلاحيات الأمير. وأُسندت السلْطة التنفيذية إلى الأمير ومجلس الوزراء، الذي حلّ محلّ المجلس الأعلى؛ أمّا السلْطة التشريعية فيشترك فيها الأمير مع مجلس الأمة الجديد(٧٥). أُجريت أول انتخابات لمجلس الأمة في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٦٣م، ويضمّ المجلس خمسين نائباً، إضافة إلى أعضاء مجلس الوزراء غير المُنتخَبين. وعلى الرغم من أنّ إشهار الأحزاب السياسية ممنوع رسمياً، إلّا أنّ تجمُّعاً مُعارضاً قاده د. أحمد الخطيب سُرعان ما تشكّل. وحدث واحد من أوائل الصّدامات في شهر نيسان/ أبريل عندما حثّ إثنا عشر نائباً الحكومة على الانضمام لمحادثات حول الوحدة مع مصر وسوريا والعراق(٧٦). وتجلّت حيويّة المجلس أيضاً في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٤م عندما عارض التشكيلة الوزارية المقترحة، انطلاقاً من أنّ بعض المرشّحين للحقائب الوزارية لديهم أعمال تجارية، ممّا يتعارض مع نصوص الدستور(٧٧). وقد تقبّل الأمير اعتراضات المجلس، وتمّ تشكيل حكومة جديدة في عام ١٩٦٥م. وعلّق السفير البريطاني في الكويت جي ن جاكسون على هذه الأحداث الجديدة ملاحظاً أنّ: «الأمير قد حافظ في الحقيقة على انسحابه المُنظّم من

(٧٥) J.E. Peterson, *The Arab Gulf States: Steps Toward Political Participation*, New York: Praeger, 1988, p. 36.

(٧٦) Jill Crystal, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar*, Cambridge: Cambridge University Press, 1995, p. 86.

(٧٧) Peterson, *The Arab Gulf States*, p. 38.

الحُكْم المُطلق، رافضاً السّماح لحُكْم الأقليّة (أوليغاركية) أن يحلّ محلّه»[٧٨]. وامتدّت الأعمال الإصلاحية لآل صباح لتشمل أيضاً مجال السياسة الخارجية.

كان أحد الدّروس الرئيسية التي استوعبها آل صباح من أزمة عام ١٩٦١م هو الحاجة إلى تعزيز مكانة الكويت في العالم العربي. وقد تكشّف مقدار عدم الاحترام الذي تُكنّه الدول العربية لإمارة الكويت بشكل مؤلم خلال جولة الشيخ جابر الأحمد على العواصم العربية في شهر تموز/يوليو ١٩٦١م (انظر الفصل ٥). وقد علّق القائم بالأعمال البريطاني في الكويت أ ك روثني على هذه التجربة مستذكراً:

> لقد شكّل ذلك نوعاً من الصّدمة للشيخ جابر الأحمد عندما اكتشف أنّ الدول العربية الشقيقة كانت أقلّ حرصاً على التجاوب، وأكثر ميلاً نحو تبنّي موقف سلبي، مفاده أنّه لا يوجد سبب يدعوها لتقديم شيئ لمُساعدة دولة قدّمت القليل لمساعدتهم في الماضي رغم ثرائها[٧٩].

وفي مسعى لتصحيح هذا الانطباع، وحشْد تأييد إقليمي عربي، قام وفد اقتصادي كويتي بزيارة سبعة دول عربية (هي: الجمهورية العربية المتحدة، السودان، ليبيا، تونس، المغرب، لبنان، والأردن) في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١م بغرض دراسة مشاريع يمكن للأموال الكويتية أن توجّه إليها. وأعلن الشيخ جابر الأحمد في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١م أنّ الحكومة تنوي تأسيس صندوق

---

(٧٨) Letter from G. N. Jackson to P. Gordon Walker, No. 4, 17 Jan 1965, FO 371/ 179834.

(٧٩) Letter from A. K. Rothnie to Home, No. 78, 8 Nov 1961, FO 371/ 156894.

متخصّص لهذا الغرض هو الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية[٨٠]. وكشف الشيخ جابر عن مقترحات مفصّلة بشكل أكثر في بداية عام ١٩٦٢م، ومنها تحديد رأسمال الصندوق بمبلغ ٥٠ مليون دينار كويتي[٨١]. وقد تمّ تسديد الخمسين مليون دينار من الاحتياطيات، نظراً لأنّ الكويتيين قد وجدوا أنّ من المستحيل الحصول على وفورات ماليّة كافية في الميزانية، بسبب الإنفاق الجاري الضخم، لتوجيهها لسداد رأسمال الصندوق الإنمائي المخصّص للعالم العربي.

وأصبحت بريطانيا في بداية عقد الستينيات أكثر استعداداً للتغاضي عن تآكل استثمارات الكويت في لندن بعد أن كانت خلال عقد الخمسينيات تتشدّد في حراستها. وقد تمّ اتّخاذ هذا القرار بشكل رئيسي لأسباب سياسية وليست اقتصادية. وقد علّق ريتشموند على ذلك قائلاً:

> بما أنّنا جميعاً متّفقون على أنّ الكرَم الإنمائي للكويت لصالح شقيقاتها العربيّات هو مُكمّلٌ ضروريٌ لاعتمادها على الجامعة العربية لدعمها في وجه الدعاوى العراقية، وأنّنا سوف نكسب فقط، سياسياً على أية حال، إذا ما تمّ سحب مبلغ الخمسين مليون من الأرصدة الفائضة ذائعة الصّيت في لندن وتوجيهها إلى العرب[٨٢].

---

(٨٠) Letter from Richmond to Walmsley, No. 11115/62, 4 Jan 1962, FO 371/ 162906.

(٨١) Telegram from Richmond to Foreign Office, No. 1, 8 Jan 1962, FO 371/ 162906. The Fund's capital was raised to KD 100 million in 1963, KD 200 million in 1966, and KD 1 billion in 1974 (Soliman Demir, *The Kuwait Fund and the Political Economy of Arab Regional Development*, New York: Praeger Publishers, 1976, p. 6).

(٨٢) Letter from Richmond to Walmsley, No. 11115/ 62, 4 Jan 1962, FO 371/ 162906.

وكتب مدير الإدارة العربية في وزارة الخارجية أ. ر. والمسلي مُضيفاً بصراحة: «إنّنا لا نستطيع حقيقة فِعْل أيّ شيء على الإطلاق لمنع الكويتيين من أخْذ مبالغ من أرصدتهم في لندن لهذا الغرض (أو لأيّ غرض آخر)»(٨٣). وأكّدت اللجنة الرسمية بمجلس الوزراء، في أعقاب إعلان عبد الكريم قاسم لمطالبه تجاه الكويت، على أنّه: «من المرغوب سياسياً أن يتمّ تشجيع الكويتيين بشكل سرّي لزيادة تمويلهم الإنمائي لصالح الدول الأعضاء في الجامعة العربية»(٨٤). إنّ الواقعية (البراغماتية) التي اتّصفت بها طريقة تعاطي بريطانيا مع الاستثمارات الكويتية الإنمائية قد انعكست على النّقاشات الدائرة حول إصلاح هيئة الاستثمار الكويتية.

لقد اقترحت وزارة الخارجية في عام ١٩٦٠م تعيين شخص كويتيّ عضواً في هيئة الاستثمار الكويتية (في لندن)، ولكن هذا المقترح تعثّر أمام ناظريها بسبب معارضة رئيس الهيئة هـ ت كِمب له (انظر الفصل ٥). وحظي موضوع التمثيل الكويتي في مجلس إدارة الهيئة بزخم جديد بعدها بسنة واحدة، وقد أحدثت بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير هذا الزخم عندما قدّمت تقريراً عن الكويت في نهاية عام ١٩٦١م. فقد اقترح وفد البنك بعد أن امتدح عمل هيئة الاستثمار الكويتية، اختيار شخص أو شخصين كويتيين، بصفة متدرّبين مبدئياً، للمشاركة في إدارة أعمال الهيئة(٨٥). وقد دعمت وزارة الخارجية هذه التوصية بشدّة قائلةً:

---

(٨٣) Minute by Walmsley, 13 Feb 1962, FO 371/ 162906.

(٨٤) Minutes of meeting of the Cabinet Official Committee on the Middle East, 21 Aug 1961, OME (61) 3rd meeting, CAB 134/ 2345.

(٨٥) Extracts from the IBRD Report on Kuwait, 28 Nov 1961, pp. 205- 6, FO 371/ 162905.

إنّنا نشعر منذ مدّة طويلة بأنّ العضوية البريطانية الحصْرية لعضويّة مجلس إدارة الهيئة التي تُدير جزءاً كبيراً من استثمارات الكويت الخارجية هو مدعاة للانتقاد، وأنّ من مصلحة الكويت والمملكة المتحدة أن تكون عضوية مجلس إدارة الهيئة ذات قاعدة وتمثيل أوسع[٨٦].

وقد أيّدت وزارة الخارجية لاعتبارات مشابهة المقترح الرئيسي الآخر الذي قدّمه وفد البنك، وهو تأسيس هيئة استثمار مركزية في الكويت، تكون هيئة الاستثمار الكويتية (في لندن) ممثّلَةً فيها، وذلك لتنسيق السياسة العامة للاستثمار.

وقد تمّ تطبيق أوّل توصية للبنك الدولي للانشاء والتعمير في شهر أيار/مايو ١٩٦٢م، حيث تمّ تعيين سفير الكويت في لندن خليفة خالد الغنيم عضواً بمجلس إدارة هيئة الاستثمار الكويتية[٨٧]. ومع ذلك فقد ظلّ كِمب رئيساً للهيئة، نتيجة لإصرار الأمير على ذلك. وقد تأخّر مع ذلك إصلاح مؤسسات الاستثمار الكويتية. وقد أوضح ريتشموند الوضْع بقوله: «يبدو أنّ الكويتيين يدركون الحاجة إلى التخطيط والتنسيق، لكنّهم يحاولون القيام بالكثير من الأعمال في الوقت الحالي، من خلال عدد محدود جدّاً من المسئولين الكويتيين من ذوي الخبرة، لذلك فإنّ حجم العمل المطلوب يفوق قدرتهم على السيطرة»[٨٨]. ومع ذلك فقد تمّ تأسيس مجلس استشاري برئاسة الشيخ جابر الأحمد في بداية عام ١٩٦٣م. وضمّ هذا المجلس

---

(٨٦) Telegram from the Foreign Office to Kuwait, No. 84, 19 Jan 1962, FO 371/ 162906.

(٨٧) "Kuwait Investment Board," Note by Loombe, 2 May 1962, FO 371/ 162908.

(٨٨) Letter from Richmond to Walmsley, No. 11116/ 62, 30 June 1962, FO 371/ 162908.

الاستشاري (للاستثمار) كلاً من اللورد بيرسي (من هيئة الاستثمار الكويتية)، يوجين بلاك (الرئيس السابق للبنك الدولي للإنشاء والتعمير)، د. هيرمان ج. أبس (رئيس بنك دويتشة الألماني) د. صامويل شوايتزر (رئيس مؤسسة البنك السويسري)، د. ماركوس والِنبرج (من البنك المركزي السويدي)، وخليفة خالد الغنيم سفير الكويت في لندن. وبدأ المجلس أعماله بزيارة الكويت في شهر نيسان/أبريل، حيث توصّل لنتيجتين اثنتين هما: أهميّة خفض إنفاق الحكومة على تثمين واستملاك الأراضي، (وقد صرفت الحكومة فعلاً في الستّة الأشهر الأولى من عام ١٩٦١ مبلغ ٤٣ مليون جنيه إسترليني على استملاك الأراضي في الكويت)(٨٩)، والنتيجة الثانية هي: أفضلية تخصيص نسبة تُضاف للاحتياطيات تبلغ ١٠ بالمائة من إجمالي الإيرادات النفطية السنوية(٩٠). وقد ظهرت صعوبة في تطبيق التوصية الثانية على ضوء تزايد المطالبات المالية للدول العربية الأخرى، وانعكاس ذلك على الموارد المالية للكويت.

كان الأردن أوّل دولة عربية استفادت من المِنَح المالية السخيّة للكويت، حيث حصل على قرض مقداره ٧,٥ مليون دينار كويتي من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في شهر نيسان/أبريل ١٩٦٢م(٩١). وتبع ذلك بسرعة تقديم منحة قدرها ٧ مليون دينار

---

(٨٩) In the first six months of 1961, the government spent £43 million on the purchase of land in Kuwait ("Kuwait: Economic Situaton," Note by Loombe, 14 Dec 1961, FO 371/ 162904).

(٩٠) Letter from Richmond to R.S. Crawford, No. 11116/ 63, 13 April 1963, FO 371/ 168755.

(٩١) Telegram from Richmond to the Foreign Office, No. 211, 4 April 1962, FO 371/ 162907.

كويتي للسودان(٩٢). وقد أُعلن فوق ذلك في شهر آب/أغسطس عن تأجيل سداد الفائدة على القرض المقدّم إلى الأردن في عام ١٩٦٠م وقدره مليون جنيه استرليني، وذلك للتّخفيف من المصاعب المالية التي تواجهها الحكومة الأردنية(٩٣). ولاحظ ريتشموند في معرض إجابته على استفسار مُقدّم من حاكم عدن السير تشارلز جونستون عن مدى استحقاق محميّة غرب عدن الحصول على مساعدة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، قائلاً:

> إنّ رأيي المبدئي هو أنّ اتّحاد محميّة عدن سوف يكون ترتيبه قريباً من ذيل قائمة الدّول ذات الأولوية التي يضعها الكويتيون للمتقدّمين للحصول على معونة من صندوقهم للتنمية العربية. إنّ هدف الكويتيين من وراء إنشاء هذا الصندوق، وأقولها بصراحة، هو شراء أصدقاء، والتّأثير على الناس. إنّ الدّعم السياسي الذي تستطيع محميّة غرب عدن تقديمه للكويت يبدو من المرجّح أن يكون كمّاً سالِباً خلال السنوات القليلة القادمة على الأقل"(٩٤).

ويمكن رؤية محاولات الكويت لاستخدام ثروتها كأداة للسياسة الخارجية بوضوح شديد فيما يتّصل بعلاقتها بالعراق.

فقد لاحظ ريتشموند في أوائل عام ١٩٦٣م أنّه: «لمدّة عام ونصف تمتّعت الكويت بميزة الحصول على نوعين من الدعم، غير

(٩٢) Letter from W. P. Cranston to G. L. Hobbs, No. 470, 15 April 1962, FO 371/ 162907.

(٩٣) Letter from Cranston to M. A. Marshall (Foreign Office), No. 1124/ 62, 8 Aug 1962, FO 371/ 162909.

(٩٤) Letter from Richmond to Sir Charles Johnston, No. 11115/ 62, 11 March 1962, CO 1015/ 2419 CAA 89/ 726/ 03 Part A.

متجانسين بطبيعتهما، لاستقلالها؛ هما الدّعم السياسي العربي، والدّعم العسكري البريطاني، ويعود الفضل في ذلك إلى عبد الكريم قاسم»[٩٥]. لكنّ الإطاحة بعبد الكريم قاسم عبر ثورة دموية في شهر شباط/ فبراير ١٩٦٣م أتاحت للكويت فرصةً للقيام بدور أكثر نشاطاً لضمان وجودها المستقل.

حدّدت الحكومة العراقية الجديدة بقيادة عبد السلام عارف، في شهر آذار/ مارس ١٩٦٣م شرطَين مُسبقين ممكنين لاعتراف العراق باستقلال الكويت، هما: إمّا إلغاء المُذكّرات البريطانية الكويتية المتبادلة في عام ١٩٦١م، أو تشكيل نوع ما من الارتباط بين البلدين[٩٦]. وكان من الطبيعي أنّ يكون كِلا الشرطين غير مقبولين لدى الأمير. وعزّز من الوضع التفاوضي للكويت، ليس فقط انتخابها كعضو في الأمم المتحدة في ١٤ أيار/ مايو، ولكن أيضاً الوضع الماليّ الخطير الذي يمرّ به العراق. ونتيجة لذلك، فقد اقترحت الكويت اعتراف العراق باستقلالها، والقبول بالحدود التي رُسمت في عام ١٩٣٢م كأساس للمفاوضات[٩٧]. كما رفض الأمير أيضاً الخضوع لضغوط إلغاء مُبكر لمذكّرات الاستقلال المتبادلة مع بريطانيا في عام ١٩٦١م. وقد وقّع ممثلون عن الحكومتين العراقية والكويتية في ٤ تشرين الأول/ أكتوبرعلى محضر مُتّفق عليه يعترف بموجبه العراق «باستقلال دولة الكويت وسيادتها الكاملة ضمن حدودها، كما حدّدتها رسالة رئيس وزراء العراق المؤرخة في ٢١

---

(٩٥) Letter from Richmond to Crawford, No. 1035/ 63, 7 March 1963, FO 371/ 168738.

(٩٦) Telegram from Richmond to the Foreign Office, No. 138, 24 March 1963, PREM 11/ 4359.

(٩٧) Letter from Errock to Home, No. 76, 3 July 1963, FO 371/ 168739.

تموز/يوليو ١٩٣٢م»[٩٨]. كما وافق البَلَدان على تبادل التمثيل الديبلوماسي. لكنّ موقف العراق التّصالحيّ هذا كان له ثمن. فقد وافقت الكويت في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر على منْح العراق قرضاً بدون فائدة بمبلغ ٣٠ مليون جنيه إسترليني يتمّ سداده على مدى خمسة وعشرين عاماً[٩٩].

رحب البريطانيون بالتّعزّز المشهود لوضع الكويت المستقل. واعترف ر. س. كروفورد (وكيل الوزارة المساعد بوزارة الخارجية البريطانية) قائلاً:

إنّ مصلحتنا الخاصّة في استقلال الكويت عظيمة كما كانت دائماً، ويبدو أنّها ستظل كذلك بالنّظر إلى الكمّيات المتزايدة من الواردات النفطية المطلوبة من الشرق الأوسط في السنوات القادمة. إنّ الكويت هي الضمانة الكُبرى ضدّ تعرّض الغرب للضّرر نتيجة للمشاكل الكبرى في البلدان الأخرى المنتجة للنفط. إنّ مصلحتنا مرتبطة ليس فقط في التدفُّق المستمر للنّفط، ولكن أيضاً في توفّره بشروط معقولة[١٠٠].

ولكن سُرعان ما أصبح الثّمن الذي أُجبرت الكويت على دفعه مقابل الاعتراف العراقي بها موضع تساؤل.

كان القصْد من وراء إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية هو إقراض المال لمشاريع تنموية محدّدة. لكنّ مِنْحة الثلاثين مليون جنيه المقدّمة للعراق كانت غير مشروطة، وتمّ سحبها مباشرة

(٩٨) Telegram from Sir Roger Allen to the Foreign Office, No. 1037, 5 Oct 1963, FO 371/ 168740.

(٩٩) Letter from Jackson to Home, No. 112, 16 Oct 1963, FO 371/ 168741.

(١٠٠) "Iraq-Kuwait Agreement," Minute by Crawford, 1 Oct 1963, FO 371/ 168741.

من الاحتياطيات بدلاً من الصندوق. وبسبب تسليف العراق هذا المبلغ وبهذه التسهيلات، وجد الكويتيون أنفسهم عُرْضةً لطلبات مماثلة من البلدان العربية الأخرى. فقد وافقت الكويت في شهر آذار/مارس ١٩٦٤م على منْح قرض حكومي قدره ٢٥ مليون جنيه إسترليني إلى مصر بنسبة فائدة قدرها ٤ ٪ يُسدّد على مدى خمسة عشر عاماً[١٠١]. وقد تذمّر أحد مسئولي وزارة الخارجية قائلاً: «بما أنّ الكويتيين الآن قد أظهروا أنفسهم بمظهر الخاضِع لابتزاز الجمهورية العربية المتحدة والعراق، لذا يبدو أنّه لا يوجد سبب يمنع استمرار تلقّيهم طلبات أُخرى للمعونة»[١٠٢]. وقد ثبتت صحّة هذا التوقّع. فخلال الفترة ما بين شهري آذار/مارس وآب/أغسطس ١٩٦٥م تمّ تقديم رزْمة من القروض الجديدة لكلّ من مصر والجزائر والمغرب ولبنان والسودان؛ مما دعا أحد مسئولي وزارة الخارجية البريطانية لوصْف الكويت بأنّها «البقرة الحلوب للعالم العربي»[١٠٣]. إنّ الجهود المتواصلة للكويت لكسْب تأييد العالم العربي لها من خلال العَطايا المالية كان لها انعكاس على المجال الديبلوماسي.

فقد أوضحت وزارة الخارجية البريطانية في مطلع عام ١٩٦٥م أنّ: «سياسة الكويت الخارجية مبنيّة على ركيزتين توأمين، هما ضمانة دفاع بريطانيا عنها... والتّأييد الديبلوماسي المصري لها»[١٠٤]. إنّ هذين الداعمين الواضح عدم تجانسهما لاستقلال الكويت قد وضع الأمير وحكومته في موقف يلفّه الغموض، وقد أحسن السفير البريطاني في الكويت جي ن جاكسون تلخيص ذلك

---

(١٠١) Telegram from Jackson to the Foreign Office, No. 69, 11 March 1964, FO 371/ 174605.

(١٠٢) Minute by Snellgrove, 9 Sept 1964, FO 371/ 174605.

(١٠٣) Minute by M. S. Berthoud, 16 Sept 1965, FO 371/ 179846.

(١٠٤) "The Situation in Kuwait," Foreign Office Brief, 11 Feb 1965, FO 371/ 179834.

عندما قال: «إنّ نمط العلاقات مع حكومة صاحبة الجلالة (بريطانيا) بدت النقيض تماماً، أو صورة مرآة، لتلك التي تربطها مع الجمهورية العربية المتحدة: دفءٌ في السرّ، وبرودٌ في العلَن، بل قد يصل الأمر إلى حدّ التّطاول عليها»(١٠٥). كان الأمير، في الواقع، عندما يتحدّث مع العاملين في السّلْك الديبلوماسي البريطاني في الخليج يعبّر ليس فقط عن دفء مشاعره تجاه بريطانيا، ولكنّه يعبّر أيضاً عن عزمه الأكيد على المحافظة على ما تمّ من تبادل مذكّرات الاستقلال الكويتية البريطانية(١٠٦). بل وقد اعترف الأمير في المجالِس الخاصّة بأنّ أعضاء أُسرته «يضعون ثقتهم في الله وفي البريطانيين»(١٠٧). بينما تمّ في العَلَن تبنّي موقف مُخالف لذلك تماماً.

ذكر جاكسون، مُشيراً إلى حالة الكويت في عام ١٩٦٤م، ما نصّه: «أن تكون رجلاً غنيّاً يعيش في وسط عالم فقير فإنّ ذلك يعني أن تعيش حياةً خطِرة»(١٠٨). وفي محاولة من الكويتيين لتقليل الخطر عليهم فقد شعروا بالحاجة إلى التفاعل مع القضايا العربية الشعبية. ونتج عن ذلك أن أصبحت الكويت نوعاً من الملاذ الآمن للجماعات المُعارضة للأنظمة المدعومة بريطانياً في الجزيرة العربية. فقد لجأ إلى الكويت المنفيّون البحرينيون، والثوّار من عُمان، وقياديون في الجبهة القومية لتحرير الجنوب العربي(١٠٩). وقد نُشرت أيضاً تقارير صحفية زعمَت أنّ الكويت قد تبرعت بمبلغ ٨٠,٠٠٠ جنيه استرليني

---

(١٠٥) Letter from Jackson to Gordon Walker, No. 1, 7 Jan 1965, FO 371/ 179833.

(١٠٦) Minute by Walmsley, 4 Jan 1963, FO 371/ 168784; Telegram from Jackson to the Foreign Office, No. 471, 6 Oct 1963, FO 371/ 168740; Letter from Luce to Crawford, No. 1042/ 64, 13 April 1964, FO 371/ 174595.

(١٠٧) Minute by Allen, 27 May 1965, FO 371/ 179834.

(١٠٨) Letter from Jackson to Gordon Walker, No. 75, 11 Nov 1964, FO 371/ 174595.

(١٠٩) "Anglo-Kuwait Relations," Minute by T. F. Brenchley, 26 March 1965, FO 371/ 179839.

لصندوق الجامعة العربية لتحرير الجنوب العربي، وقد نفى الأمير بشدّة حدوث ذلك[110]. ولم تؤدّ التقارير بشأن استخدام مكتب الكويت في دُبي لأغراض الجامعة العربية إلى تبديد الشكوك البريطانية[111]. ومما زاد الطين بلّة أنّ العداء تجاه بريطانيا قد تجلّى في مجلس الأمّة الكويتي كذلك، حيث تمّ التّنديد بقمع الاحتجاجات في البحرين التي تقع حدثت في شهر آذار/مارس ١٩٦٥م وتمّ وصفها ووصمها «بالتصرّفات الاستعمارية». كما أصبح هجوم الصحافة على بريطانيا أمراً شائعاً أيضاً، لا سيّما الصحف التي تقع تحت تأثير الهيمنة المصرية مثل جريدة «الطليعة»[112]. ورغم أنّ هذه الانتقادات لبريطانيا في مجلس الأمة والصحافة لم تكن بأيّ حال من الأحوال مُنسّقة من حكومة الكويت، إلّا أنّ الحكومة بذلت القليل من الجهد لكبح جماحها. وعندما حثّ جاكسون الأمير لاتّخاذ إجراء حيالها، أجابه الأمير أنّ من شأن ذلك فقط أن يوفّر «مادة جاهزة لحملة دعائية مضادّة للاستعمار»[113]. و قد كتب جاكسون في مسعىً لشرح مثل هذه المواقف، ما نصّه:

يحاول آل صباح، المحشورون بين الاعتماد على كلّ من

---

(١١٠) Letter from A. T. Lamb to M. S. Weir, No. 1695/ 65G, 10 April 1965, FO 371/ 179741. The Foreign Office was particularly concerned at the reported existence of a National Liberation Front Office in Kuwait. A. T. Lamb (consul, Kuwait) was asked to inform the Kuwaitis that "any support for the N. L. F. is all the more illogical, to say the least, in that Kuwait is the main beneficiary from the Aden base which the N. L. F. are out to destroy'. (Letter from Weir, to Lamb, BM 1041/ 365, 19 Jan 1965, CO 1055/ 75 AND 58/ 7/ 021.)

(١١١) Telegram from the Foreign Office to Kuwait, No. 383, 8 June 1965, FO 371/ 179839.

(١١٢) Letter from Luce to Crawford, 15 March 1965, FO 371/ 179741.

(١١٣) Letter from Jackson to Crawford, No. 1011/ 65G, 8 April 1965, FO 371/ 179741.

الجمهورية العربية المتحدة وعلينا نحن، أن يكونوا كلّ شيء لكلّ الناس. فهم يستخدمون الكلام الخادع، الذي رفعوا منزلته إلى مصافّ السياسة والحِكْمة التي يقولون إنّهم مؤمنون بها، بدلاً من أن تكون ممارسة ذلك من باب الحِيلة والخِداع(١١٤).

إنّ ارتباط الكويت المتنامي بقضايا القومية العربية دفعت بعض الدوائر البريطانية إلى اقتراح القيام بإعادة تقييم للعلاقات البريطانية الكويتية، على الرغم من تعبير آل صباح عن الولاء والطاعة لبريطانيا في السرّ.

وقد جادل لوسي مُعترضاً على ذلك، حيث قال في شهر آذار/ مارس ١٩٦٥م:

يبدو لنا من هُنا أنّ الوقت قد حان لتقديم اعتراضات قويّة لأمير الكويت بشأن المدى الذي يتمّ به استخدام بلده لأغراض تُمثّل تهديداً خطيراً، ليس فقط لاستقرار أنظِمة الحُكْم في الخليج ولمصالح حكومة صاحبة الجلالة (بريطانيا)، ولكن أيضاً لمصالح الكويت ذاتها(١١٥).

وحدّد المقيم السياسي بعد ذلك بشهور قليلة «فوائد معيّنة» للتخلّي عن الالتزام العسكري البريطاني تجاه الكويت، مُشيراً بشكل خاص إلى المصاعب الاقتصادية والمالية الداخلية لبريطانيا(١١٦). كما تمّ التعبير أيضاً عن شكوك بريطانية حيال كلّ من: جدّية التهديد العراقي، واحتمالية طلب الكويت تفعيل بنود المذكرات المتبادلة بشكل عملي مرّة أُخرى. واستنتج أحد مسئولي وزارة الخارجية،

---

(١١٤) Letter from Jackson to Michael Stewart, No. 32, 30 May 1965, FO 371/ 179839.

(١١٥) Letter from Luce to Crawford, 15 March 1965, FO 371/ 179741.

(١١٦) Letter from Luce to Brenchley, No. 1072, 31 May 1965, FO 371/ 179839.

واضعاً هذه الاعتبارات في ذهنه: «بأنّنا ندفع تكلفةً مرتفعة مضاعفة بنسبة ١٠٠٪ مقابل غطاء لا معنى له ضدّ خطر مُستبعد»(١١٧). وقد تمّ طرح عدد من الاعتراضات ضدّ إجراء تغيير جوهري على العلاقات البريطانية الكويتية من الطرف الآخر المشارك في النقاش الدائر.

وعلى الرغم من أنّ السفير جاكسون كان يتذمّر من تفضيل آل صباح «دفْع إتاوات ماليّة للّصوص مقابل الحماية، بينما ينتقدون الشرطة علناً في الوقت نفسه»، إلّا أنّه لم يكن مؤيّداً لإعادة رسم مسار العلاقات مع الكويت(١١٨). ويستطرد جاكسون مؤكّداً على أنّ «أيّ نظام آخر في الكويت من المحتمل أن نحصل عليه سيكون أسوأ بكثير، ويمكن أن يتسبّب بحدوث تداعيات سياسية في كافة أرجاء الخليج، بل وأبعَد منه، وذلك فضلاً عن الاعتبارات المتعلّقة بالنفط». ومع إقرار جاكسون بأنّ بريطانيا يمكنها أن تشتري النفط من النّظام البديل أو من غيره، إلّا أنّه ذكر أنّه «سيكون بالكاد بنفس السعر». وصرّح السفير أيضاً أنّ كلّاً من الشيخ عبد الله السالم ووليّ العهد المُعيّن، الشيخ صباح السالم، سيحرصان على الإبقاء على المذكّرات المتبادلة.

وقد ثبت أنّ وجهات نظر جاكسون كانت مُقنعة. فقد أكّدت وزارة الخارجية على: «أنّه إذا نفّذنا تهديداتنا وألغينا المذكّرات المتبادلة في عام ١٩٦١م نتيجة «لسوء سلوك» الكويتيين والفشل في التجاوب مع شروطنا فيبدو من الواضح أنّنا سوف نجني عداء الكويتيين الدائم، وسوف يلجئون إلى الجمهورية العربية المتحدة،

---

(١١٧) "A Heresy," Minute by D. C. P. Gracie, 13 July 1964, FO 371/ 174610.

(١١٨) Letter from Jackson to Stewart, No. 32, 30 May 1965, FO 371/ 179839.

وسنخسر بهذا كلّ الفوائد الحالية الناتجة عن ارتباطنا الوثيق بالكويت»[١١٩].

وتوصّلت لجنة مجلس الوزراء الرسمية للدفاع وسياسة أعالي البِحار إلى استنتاج مُشابه في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥م[١٢٠]. وأكّدت اللجنة في معرض تقييمها لالتزامات بريطانيا تجاه الكويت في سياق مُراجعة الإنفاق العسكري البريطاني في الشرق الأوسط، على أنّه:

على الصعيد السياسي فإنّ استقلال الكويت، خصوصاً عن العراق، هو أمرٌ ضروري لاستقرار الخليج واستمرار العلاقات الطيّبة بين المملكة المتحدة من جهة وإيران والسعودية من جهة أخرى؛ وهذان البلدان سوف يعتبران أنّ وضعهما سيتم إضعافه بشكل خطير في حال استولى المتطرّفون على الكويت ومواردها وثروتها الضخمة.

وكانت اللجنة حريصة على التأكيد من وجهة نظر اقتصادية على أنّ:

للكويت أهمّية خاصّة بسبب مواردها النفطية الهائلة، التي تملك فيها شركة النفط البريطانية حصة قدرها خمسون بالمائة، وبسبب وضعها كبلد مستقلّ مُنتج للنفط. وطالما بقيت هذه الأوضاع محتفظة بقيمتها كما يبدو، ومن المؤكّد أن تظل كذلك حتى عقد السبعينيات، فإنّ الأساس لتأييد حكومة صاحبة الجلالة (بريطانيا) للكويت سوف يبقى.

(١١٩) Draft Foreign Office despatch to Kuwait, 22 Oct 1965, FO 371/ 179839.

(١٢٠) The following is based on "Defence Review Study Middle East: Persian Gulf and South Arabia," Note by the Secretaries, 27 Oct 1965, Annex A: United Kingdom Commitments in the Persian Gulf, OPD (O) (65), CAB 148/ 45.

كان يُعتقد أنّ أكثر التهديدات التي تواجه الكويت خطراً هو حدوث انقلاب داخليّ مدعوم من العراق. وقد دعَت اللجنة، على ضوء احتمال انسحاب بريطانيا الكامل من القاعدة العسكرية في عدن، إلى: «أنّ من الضروري أن تكون قوّاتنا والمَرافق في الكويت على أُهبة الاستعداد لردع العراق، وأن يتمّ بيان ذلك وإعلانه بدرجة كافية، وبالقدْر المطلوب للتعامل مع خطر حدوث انقلاب في الكويت». وقد واست اللجنة نفسها بفكرة مفادها «أنّه طالما بقي الأمير الحالي حيّاً فلن يكون هناك صعوبة في المحافظة على الخطوط العريضة للتعاون البريطاني الكويتي». ورغم أنّ وفاة الأمير الشيخ عبد الله السالم في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥م قد تسبّبت في إطلاق فورة من التخمينات، لكنّ ذلك لم يستدعِ إجراء أيّ تغيير فوري في العلاقات البريطانية الكويتية، فقد تعهّد الشيخ صباح السالم الصباح بمواصلة الارتباط مع بريطانيا فور تولّيه منصب الأمير(١٢١). واستمر الحال على ما هو عليه فعليّاً حتى شهر تموز/يوليو ١٩٦٨م عندما أعلن وليّ العهد ورئيس مجلس الوزراء الجديد الشيخ جابر الأحمد الصباح أنّ الكويت سوف لن تسمح بأيّ وجود أجنبيّ في المنطقة، سواء كان بريطانياً أو غيره(١٢٢). ومع ذلك، فإنّ انتهاء سريان مذكّرات الاستقلال المتبادلة لم يحدث إلّا في عام ١٩٧١م. ورغم البهرجة الرنّانة التي أحاطت إعلان الشيخ جابر، فإنّ الزّخم والدفْع لإلغاء الحِلْف الدفاعي البريطاني الكويتي قد جاء من بريطانيا.

---

(١٢١) Telegram from Jackson to the Foreign Office, No. 53, 13 Dec 1965, FO 371/179839.

(١٢٢) J. B. Kelly, *Arabia, the Gulf and the West*, London: Weidenfeld and Nicolson, 1980, p. 172.

وعَد رئيس الوزراء البريطاني الجديد هارولد ويلسون فور عودة حزب العمّال البريطاني للحكْم في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤م، بالمحافظة على دور بريطانيا في منطقة «شرق قناة السويس»[١٢٣]. وسُرعان ما تمّ تجسيد هذا الالتزام وتضمينه في الورقة الحكومية البيضاء المنشورة حول الدّفاع في شهر شباط/فبراير ١٩٦٥م، التي وصفَت مساهمة بريطانيا في المحافظة على السّلْم والاستقرار بأنّها «حيوية في مناطق عدّة تقع في دول شرق قناة السويس»[١٢٤]. وذكر وزير الخارجية مايكل ستيوارت مُشيراً بشكل خاص إلى منطقة الخليج أنّه:

سيكون هناك فراغ أمني في حال غيابنا، من المرجّح أن يكون من شأنه إحداث ضرر جسيم بالاستقرار السياسي في أرجاء المنطقة ولعمليّة إنتاج وتصدير النفط، كما أنّه سيشجع على تجديد الضّغط السوفياتي باتّجاه الجنوب[١٢٥].

لكنّ الحقائق الاقتصادية القاسية التي واجهت وزارات ويلسون سُرعان ما حتّمت القيام بعمليات إعادة تقييم بعيدة الأثر لالتزامات بريطانيا العالمية.

اتّسمت السنوات الأولى من فترة تولّي ويلسون لرئاسة مجلس الوزراء بحدوث عجوزات ضخمة في ميزان المدفوعات، تجعل الناظر إليها فاغراً فمه (من الدهشة)، مصحوبةً بضغط مستمرّ على

---

(١٢٣) Phillip Darby, *British Defence Policy East of Suez, 1947- 1968,* London: Oxford University Press, 1973, p. 284.

(١٢٤) Statement on the Defence Estimates 1965, London: HMSO, Feb 1965, p. 9, Cmd, 2592.

(١٢٥) "The Middle East," Memorandum by the Secretary of State for Foreign Affairs, 24 March 1965, C. (65) 49, CAB 129/ 120 Part. 2.

الجنيه الإسترليني[١٢٦]. ومع نهاية عام ١٩٦٥م تمكّنت وزارة الخزانة من فرْض مبدأ يقضي، ليس فقط بأن يبقى سقف ميزانية الدفاع ثابتاً عند مبلغ ٢٠٠٠ مليون جنيه إسترليني، ولكن أيضاً أن «يُفَصّل الغِطاء الاستراتيجي البريطاني في المستقبل بحسب قماشها المالي» (أي أن تمدّ رجليها استراتيجياً بقدْر لِحافها المالي)[١٢٧]. وبحسب رأي جون دارونِ، فإن انتصار وزارة الخزانة قد نتَج عنه «حدوث تغيير هو الأوسع مدىً في الوضع الدولي لبريطانيا منذ انسحابها من الهند قبل عشرين عاماً»[١٢٨]. وقد بدأت هذه المتوالية في الحدوث بنشر الورقة الحكومية البيضاء بشأن الدفاع عام ١٩٦٦م والتي كرّست قرار الحكومة بعدم تجديد أسطول بريطانيا المُتهالك من حاملات الطائرات التي تُعدّ العمود الفقري لوجودها في منطقة شرق قناة السويس[١٢٩]. كما مهّدت ورقة الدفاع البيضاء أيضاً للتخلّي عن القاعدة البريطانية في عدن عندما يصبح الجنوب العربي مستقلّاً في عام ١٩٦٧م أو عام ١٩٦٨م[١٣٠]. وجاء في الورقة، إضافة إلى ذلك، أنّ المعونة العسكرية للكويت سيتم قصْرها على توفير غطاء جويّ، مع توفير قوّات أرضية عندما يطلب الأمير ذلك فقط، على أن يتمّ ذلك قبل وقت كاف لنقلهم من بريطانيا أو الشرق الأقصى[١٣١]. بل وصل الأمر بوزير الدفاع دينيس هيلي إلى حدّ

(١٢٦) Alec Cairncross, *the British Economy since 1945*, Oxford: Blackwell, 1992, p. 151.

(١٢٧) John Darwin, *Britain and Decolonisation: the Retreat from Empire in the Post-War World*, Basingstoke: Macmillan, 1988, p. 291.

(١٢٨) Ibid.

(١٢٩) Statement on the Defence Estimates 1966. Part I: The Defence Review, London: HMSO, Feb 1966, p. 10, Cmd. 2901.

(١٣٠) Ibid., p. 8.

(١٣١) "Kuwait," Minute by T. F. Brenchley, 23 May 1966, FO 371/ 185420.

التساؤل حتّى في هذا الالتزام المُخفَّض، مقترحاً حصْر المعونة البريطانية على الإسناد الجوي فقط[١٣٢]. وقد تعرّضت العلاقات البريطانية الكويتية لضغوط متجدّدة في أعقاب الحرب العربية الإسرائيلية في عام ١٩٦٧م أو المسمّاة حرب الأيّام الستّة.

لم يؤدّ الانتصار الإسرائيلي في الحرب، المُدهش بسرعته، إلى حدوث صدمة لأعدائها فقط، ولكنّه غذّى الشائعات بشأن تلقّيها مساعدةً خارجية. واتّجهت هذه الشكوك بشكل غير مُستغرب نحو بريطانيا والولايات المتحدة، مما أسفر عن فرض الدول المنتجة للنفط في العالم العربي حظراً على الصادرات النفطية إلى هذين البلدين. وفي الوقت الذي كان فيه وزير الخارجية البريطاني جورج براون يتوقّع بثقة بأنّ السعودية وليبيا وإمارات الخليج سوف تحاول إعادة العلاقات الطبيعية مع الغرب، فقد اعترف بأنّ: «الكويت هي الأقلّ موثوقية بسبب انحياز [هكذا] النّظام فيها للقضايا القومية»[١٣٣]. كما نُقِل عن الوزير براون أيضاً قوله: «إنّه غير راض عن الوضع الحالي الذي ينحاز فيه الكويتيون باستقلالية ضدّ المصالح البريطانية، بينما نظلّ ملتزمين بالدفاع عنهم»[١٣٤]. ورغم أنّ مؤتمر الخرطوم للدول العربية، الذي عُقد في شهر آب/ أغسطس قد وافق على رفع الحظْر النفطي، إلّا أنّ مزيداً من الكآبة الاقتصادية لا زالت تخيّم على وضعِ بريطانيا في الخليج.

---

(١٣٢) "Military Assistance to Kuwait," Minute from Denis Healey to the Foreign Secretary, MO/ 3/ 7/ 3, 30 Sept 1966, FO 371/ 185420.

(١٣٣) Annex to "Arab Attitudes and British Economic Interests in the Middle East," Memorandum by the Secretary of State for Foreign Affairs, 7 July 1967, CAB 129/ 132 C (67) 123.

(١٣٤) Letter from D. M. Day (Assistant Private Secretary to the Secretary of State for Foreign Affairs) to R. M. Hastie-Smith (Assistant Private Secretary to the Secretary of State for Defence), 14 Aug 1967, DEFE 11/ 548.

أكّدت الحكومة البريطانية في بداية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧م لحُكّام الخليج القلقين بأنّ مُغادرة بريطانيا الوشيكة من عدن ليست مؤشّراً على تخلّيها عن مسئوليّاتها تجاههم[١٣٥]. ولكن تعويم الجنيه الإسترليني بتاريخ ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر وما تلاه من حاجة لخفض الإنفاق الحكومي كشف عن خواء التّطمينات البريطانية التي قدّمتها لهم قبل أيام قلائل فقط. وأعلن رئيس الوزراء بتاريخ ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨م، بعد صراع مرير داخل مجلس الوزراء، أنّ القوّات البريطانية سوف يتمّ سحبها من الخليج بحلول نهاية عام ١٩٧١م[١٣٦]. ولذلك فقد جاء إعلان الشيخ جابر الأحمد إلغاء مذكّرات الاستقلال المتبادلة مع بريطانيا لوضْع نهاية فعليّة للوضع الخاص لبريطانيا في الكويت على ضوء هذه التطورات. وعندما تطلّع آل صباح مرّة أخرى للدّعم الخارجي بعد الغزو العراقي للكويت في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠م، تصدّت الولايات المتحدة الأمريكية للغزو ولعب دور الضامن لاستقلال الكويت بدلاً من بريطانيا.

---

(١٣٥) Kelly, *Arabia, the Gulf and the West*, pp. 47- 8.

(١٣٦) Glen Balfour-Paul, *The End of Empire in the Middle East: Britain's Relinquishment of Power in her Last Three Arab Dependencies*, Cambridge: Cambridge University Press, 1994, p. 125.

خاتمة

أقولها كنقطة بداية: إنّني أفهم أنّ سياستنا في الكويت هي ضمان تدفّق متزايد وغير منقطع للنفط إلى العالم الغربي، وإنّ كافة الاعتبارات الأخرى يجب أن تتنحّى أمام هذه الحاجة الماسّة[1]. (١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٧م).

يعتمد وضعنا في الكويت على علاقاتنا المبنيّة على الثّقة المتبادلة مع الأسرة الحاكمة[2]. (٨ آب/ أغسطس ١٩٥٨م).

كتب هارولد ماكميلان في شهر تموز/ يوليو ١٩٥٨م أي في أوْج أزمة الشرق الأوسط بعد اندلاع الثورة العراقية، أنّ: «الكويت بإنتاجها النفطي الضّخم هي المفتاح لحياة بريطانيا الاقتصادية»[3]. إنّ أيّ انخفاض في الأهمية الاستراتيجية للكويت لدى بريطانيا بعد

---

(١) Letter from Aubrey Halford to Sir Bernard Burrows, No. 1034/ 6/ 57, 14 Nov 1957, FO 371/ 126905.

(٢) Telegram from the Foreign Office to Bahrain, No. 1459, 8 Aug 1958, FO 371/ 132786.

(٣) Macmillan diaries, volume 5 second series, 18 July 1958, MSS Macmillan dep. d. 32. See also Harold Macmillan, *Riding the Storm, 1956- 1959*, London: Macmillan, 1971, p. 523.

استقلال الهند في عام ١٩٤٧م قد تمّ تعويضه فعليّاً وبشكل أكبر عبر النمو المُذهل في إنتاج النفط فيها في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. فقد تمّ تقدير احتياطيات الكويت من النفط في بداية عقد الخمسينيات بنحو ١٦ بالمائة من إجمالي الاحتياطيات العالمية(٤). ووفّرت الكويت وحدها في عام ١٩٥٣م ما نسبته ٥٨ بالمائة من احتياجات بريطانيا النفطية(٥). إنّ قيمة الإمارة لدى بريطانيا تُقاس ليس فقط بكميّات صادراتها من النفط، ولكن أيضاً بالشروط والتسهيلات التي يتمّ بموجبها شراء النفط منها. إنّ قُدرة بريطانيا على الحصول على نفط الكويت مقابل الجنيه الإسترليني قد سمحت لها بالمحافظة على احتياطياتها الضئيلة من الدولار الأمريكي في فترة ما بعد الحرب، كما أنّ النفط المستورد من الكويت قد عوّض توقّف واردات بريطانيا من النفط الإيراني بعد تأميم شركة النفط البريطانية ـ الإيرانية في عام ١٩٥١م.

إنّ استعداد الأمير لاستثمار أمواله بالجنيه الإسترليني قد أسهم أيضاً في تحقيق الاستقرار في منطقة الإسترليني. وقد علّق أحد مسئولي وزارة الخارجية البريطانية، مشيراً إلى ذلك في عام ١٩٦١م، بقوله: «إنّ المحافظة على التسهيلات التي نحصل بموجبها على النفط من الكويت تضمن أنّ سياسة الاستثمار الكويتية تكون مفيدة من وجهة نظر منطقة الإسترليني، وهذان الأمران هما المحور الذي يقوم عليه الترتيب الكامل لوضعنا في الخليج»(٦). إنّ المحافظة على

(٤) William Roger Louis, "Musaddiq and the Dilemmas of British Imperialism," in James A. Bill and William Roger Louis (eds), *Musaddiq, Iranian Nationalism and Oil*, London: I. B. Tauris, 1988, p. 247.

(٥) Mustafa M. Alani, *Operation Vantage: British Military Intervention in Kuwait 1961*, Surbiton: LAAM, 1990, p. 36.

(٦) Minute by R. S. Crawford, 6 March 1961, FO 371/ 156834.

الكويت في مثل هذه الظروف كمُنتِج مستقِلّ للنفط قد أصبح الهاجس المُهيمن على السياسة البريطانية. وقد دوّن أحد مسئولي وزارة الخارجية ما يراه في ذلك، في أعقاب تجديد عبد الكريم قاسم لدعاوى العراق تجاه الكويت، حيث قال:

> إنّ مصلحتنا الأساسية في الكويت (وفي سائر الخليج) هو استمرار استقلال الكويت (والإمارات الأخرى)، بمعنى أنّه يجب أن يكون لها سياسة نفطية مستقلّةً خاصّة بها، وأن لا تخضع سياستها لهيمنة أيّ قوّة تكون مُعادية لنا بشدّة، أو يُحتمل أن تكون كذلك(٧).

كانت هذه الهواجس في البال عندما قامت بريطانيا بإرسال قوّات عسكرية للكويت في صيف عام ١٩٦١م. وعندما أكّد وزير الخارجية اللورد هوم في يوم ٣ تموز/ يوليو على: «أنّ هدفنا هو ضمان استقلال الكويت»(٨)، فإنّه لم يجافِ الحقيقة. وقامت بريطانيا بعدها بثلاثة أيام بتقديم مشروع قرار إلى مجلس الأمن في منظمة الأمم المتحدة يدعو كافّة الدول إلى احترام استقلال الكويت ووحدة أراضيها(٩).

كما أنّ بقاء أسرة آل صباح كان يُنظر إليه أيضاً باعتباره أمراً ضرورياً في الحفاظ على مصالح بريطانيا في الكويت. وقد أعلنت وزارة الخارجية البريطانية في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٦١م: «إنّ أفضل فرصة لنا لحماية مصالحنا الاقتصادية تكْمُن في الحفاظ على الكويت

---

(٧) Minute by A. R. Walmsley, 5 July 1961, FO 371/ 156883.

(٨) Parliamentary Debates, Lords, Vol. 232, 3 July 1961, col. 1199.

(٩) Foreign Relations of the United States, 1961- 1963. Volume 17: Near East, 1961- 1962, Washington DC: United States Government Printing Office, 1994, p. 179.

مستقلّة تحت حُكْم النّظام الحاليّ إن أمكن، واستمرار التعاون بين حكومة صاحبة الجلالة (بريطانيا) وحكومة الكويت»[١٠]. وبخِلاف النظام الملكيّ الهاشميّ في العراق، الذي اعتمدت عليه بريطانيا أيضاً اعتماداً كبيراً، فإنّ أُسرة آل صباح أثبتت أنّها تتمتّع بقدرة فائقة على البقاء. ويمكن تفسير عوامل بقائها بطُرُق عدّة.

إنّ إصرار الشيخ عبد الله السالم على إنفاق عوائد النفط على مشاريع التّنمية المحليّة، وخلْق دولة رفاه حديثة قد زاد بوضوح من أعداد الذين من مصلحتهم بقاء النظام واستمراره. ففي نهاية عقد الخمسينيات أصبح أكثر من ٢٧,٠٠٠ ولداً وحوالى ١٨,٠٠٠ بنتاً منتظمين في المدارس[١١]. وشكّل افتتاح أول مستشفى حكومي في عام ١٩٤٩م بداية برنامج توفير الرعاية الصحية الشاملة. وقد لاحظ هـ جي جاكنز في عام ١٩٥١م أنّ: «الكويتيين عازمون على تأسيس خدمة صحية ستكون نموذجاً يُحتذى في الخليج»[١٢]. وذكرت روزماري سعيد زحلان في معرِض إشارتها إلى نتائج سياسات الشيخ عبد الله السالم: «أنّ الأمير قد وفّر لشعبه دولة رفاه لم تبلغ مداها حتى أكثر البلدان الأوربية تقدّماً»[١٣]. لقد أتاحت إيرادات النفط المجال للدولة لتقدّم مثل هذه الخدمات السخيّة دون فرْض أيّة ضرائب. كما تمّ أيضاً توفير فُرص عمل وافرة ومُغرية لدرجة أنّه في عام ١٩٥٥م أصبحت ما نسبته ٥٥,٦ بالمائة من قوّة العمل تعمل في

(١٠) "Kuwait," Report by Officials Sept 1961, C (61) 140, CAB 129/ 106.

(١١) Jill Crystal, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar*, Cambridge: Cambridge University Press, 1995, p. 78.

(١٢) Ibid.

(١٣) Rosemarie Said Zahlan, *The Making of the Modern Gulf States: Kuwait, Bahrain, Qatar, the United Arab Emirates and Oman*, London: Unwin Hyman, 1989, p. 36.

القطاع الحكومي(١٤). وقد بلغ الأمر بالسفير البريطاني ن جي جاكسون أن وصف الخدمة المدنية بأنّه «نظام رعاية داخليّ للكويتيين»(١٥). وبيّن م ر أسمر أنّ توجيه الكويتيين نحو الوظائف في قطاعات بيروقراطية غير مُنتجة قد أصبح مُمْكناً بسبب وجود عدد ضخم من العمالة المُهاجرة التي تسدّ بها الدولة حاجتها لمن يشغّل بقيّة النشاط الاقتصادي(١٦). ولاحظ محمد الرميحي في سياق مماثل: «أنّ القوّة الدافعة في المجتمع ليست إنتاج الثروة، بل توزيعها من خلال الدولة؛ إنّ الإنتاج الفعليّ للنفط يقوم به الأجانب بشكل كامل، ويلعب المجتمع المحلّي دوراً هامشياً تماماً في العملية الإنتاجية»(١٧). وتدعم ملاحظة جاكسون في عام ١٩٦٤م هذا التفسير، فقد قال: «لو أنّ مرضاً غامضاً قضى على كلّ الكويتيين غداً فإنّ الاقتصاد سوف يستمر كما هو في الوقت الحالي دون انقطاع»(١٨).

لقد ساعدت سياسات توزيع الثروة التي انتهجها الشيخ عبد الله السالم في تحصين أُسرة آل صباح ضدّ أيّ تحدّ جدّي لمكانتها المتميّزة. وقد عبّر الوكيل السياسي أوبري هالفورد عن ذلك في عام

---

(١٤) Jaqueline S. Ismael, *Kuwait: Dependency and Class in a Rentier State,* Gainesville, Florida: University Press of Florida, 1993, p. 106.

(١٥) Letter from G. N. Jackson to R. A. Butler, No. 129, 24 Dec 1963, FO 371/ 174584. By 1963, over half current government expenditure was absorbed by the civil service (Letter from M. W. Errock to Lord Home, No. 85 (E), 17 July 1963, FO 371/ 168751).

(١٦) M. R. Asmar, "The State and Politics of Migrant Labour in Kuwait," PhD. Thesis, University of Leeds, 1990, pp. 226- 7.

(١٧) Muhammad Rumaihi, *Beyond Oil: Unity and Development in the Gulf,* London: Al Saqi Books, 1986, p. 138.

(١٨) Letter from Jackson to P. Gordon Walker, No. 75, 11 Nov 1964, FO 371/ 174595.

١٩٥٩م بقوله: «لو لم تكُن سفينة الكويت مرْكباً مريحاً لكل رُكّابها لتسبّب ثقل حمولتها في جنوحها فعلاً»[١٩]. ودوَّن أحد مسئولي وزارة الخارجية البريطانية رأياً مشابهاً قبل ذلك بثلاثة أعوام، ونصّه: «إنّ الكويت مزدهرة، ومعظم الكويتيين مشغولون بجمع المال عن اعتناق أفكار سياسية (معارِضة)»[٢٠]. ومع ذلك فهناك عدد من الاعتبارات التي يمكن إيرادها لتفسير بقاء الأسرة الحاكمة، علاوة على سياسة آل صباح القاضية بتوزيع الثروة، وأوّل هذه الاعتبارات يتعلّق بالقيمة الرمزية للأسرة.

فقد كتب السفير البريطاني في الكويت ج. سي. ب. ريتشموند، واصفاً الشيخ عبد الله السالم بعد مرور عام على تحقيق الكويت استقلالها الناجز ما نصّه: «يُمثّل الشيخ عبد الله السالم جوهر ورمز الوجود السياسي للكويت، ومن الصّعب تصوّر استمرار هذا الوجود المستقلّ بدون حاكم من آل صباح»[٢١]. بل وذهب ريتشموند إلى حدّ القول بأنّ: «الأمير يُعتبر النموذج المثالي لما يريد أن يصبح عليه كلّ كويتي: بأن يكون كبيراً بالسّنّ، وحكيماً، وميّالاً للتوافق والتصالح، وغنيّاً، وفوق ذلك كلّه أن لا تجري في عروقه أيّ قطرة دماء غير كويتية». كان الشيخ عبد الله السالم في الحقيقة يمثّل قوّة توازن فاعلة في وسط الضغوط والمصاعب التي صاحبت عملية التّحديث السريع التي مرّت بها الكويت منذ أوائل عقد

---

(١٩) Letter from Halford to Sir George Middleton, No. 6, 11 Feb 1959, FO 371/ 140081.

(٢٠) Minute by C. T. E. Ewart-Biggs, 18 April 1956, FO 371/ 120550. See also Sir Rupert Hay, *The Persian Gulf States*, Washington, DC: The Middle East Institute, 1959, pp. 104-5.

(٢١) Letter from J. C. B. Richmond to Lord Home, No. 40, 6 June 1962, FO 371/ 162882.

الخمسينيات. ومع ذلك فإنّ شخصيّة عبد الله السالم التي لا مطْعن فيها (وقد كتبت زوجة المُقيم السياسي مارجريت لوسي عن الشيخ عبد الله السالم، بعد زيارتها للكويت في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٦٢م: «إنّه غير مهتّم حقيقةً بالمال، وكان يتعجّب بشكل بديهي من أنّه قد أصبح فجأة أحد أغنى الناس في العالم، وهو عازمٌ تماماً على عدم تبديد هذه الثروة الجديدة»)[٢٢] لم تحم أسرة آل صباح من الانتقاد الشعبي؛ فقد كان جَشَع وأنانية أفرادَ معيّنين من الأسرة الحاكمة محطّ استنكار محلّي واسع[٢٣]. ورغم ذلك، فإنّ الكويتيين الذين يشكّلون بالكاد أكثر من ٥٠ بالمائة من إجمالي تعداد السكّان البالغ ٣٢١,٦٢١ نسمة[٢٤] كانوا واعين بالقيمة المستمرّة لأسرة آل صباح.

ذكر ريتشموند في عام ١٩٦٢م بأنّه: «يُحسَب لآل صباح أنّهم كويتيون حتى النُّخاع، وأنّ من الواضح أنّهم يمثّلون صمّام الأمان الرئيسي لاحتفاظ سائر الكويتيين الأصليين بوضعهم المتميّز الذي لا

---

(٢٢) Following a visit to Kuwait in January 1962, Margaret Luce, wife of the Political Resident, wrote of Shaikh Abdullah: "he is genuinely unimpressed by money, only faintly amused at suddenly having found himself one of the richest men in the world and he has been absolutely firm about not squandering the new wealth" (Margaret Luce, *From Aden to the Gulf: Personal Diaries, 1956- 1966*, Salisbury: Michael Rusell, 1987, p. 138).

(٢٣) Letter from Sir Rupert Hay to A. D. M. Ross, 18 Oct 1952, FO 371/ 98333; Letter from Halford to Burrows, No. 1,5 Jan 1958, FO 371/ 132757.

(٢٤) Richard Gott, "The Kuwait Incident," in D.C. Watt (ed.), *Survey of International Affairs 1961*, London: Oxford University Press, 1965, p. 523, n. 2. In 1960, Richmond had remarked on the Kuwaitis' determination to "remain a privileged minority in a growing community in which their numbers and to which their contribution grow less and less" (Nigel John Ashton, *Eisenhower, Macmillan and the Problem of Nasser: Anglo-American relations and Arab Nationalism, 1955- 59*, Basingstoke: Macmillan, 1996, p. 222.

جِدال فيه»[٢٥]، كما أنّ الأُسرة الحاكمة قد أظهرت أيضاً استعدادها لحماية المكانة النُّخْبوية التي يتمتّع بها الكويتيون الأصليون. ففي شهر كانون الأول/ديسمبر من عام ١٩٥٩م صدَر قانون الجنسية الكويتية بمرسوم أميري، حيث حصَرَ المواطَنَة الكويتية على من كان مُقيماً في الكويت بشكل مستمر منذ عام ١٩٢٠م وفروعهم[٢٦]. وسمَح تعديل أُجْرِيَ على قانون الجنسية في عام ١٩٦٠م بتجنيس المُقيمين العرب ممن أمضوا عشر سنين ليصبحوا مواطنين كويتيين على ألّا يتجاوز عدد من يكتسب الجنسية عن هذا الطريق الخمسين شخصاً في العام الواحد. ووصفت الوكالة السياسية البريطانية في الكويت هذا التعديل بأنّه «رجعيّ» وأنّه يشير إلى أنّ الكويتيين قد أدركوا بأنّ «من المُفيد والمُريح لهم بشكل أكثر ألّا يكونوا عروبيين»[٢٧]. وقد عزّزت طاقة آل صباح على ضبط النفس والإصلاح من قدرتهم على تجاوز التحدّيات التي تعترض حكْمهم.

إنّ الانتقاد الموجّه لآل صباح خلال الاحتفال بذكرى الوِحْدة وتأسيس الجمهورية العربية المتحدة في ثانوية الشويخ في ١ شباط/فبراير ١٩٥٩م، كانت لدغةً دفعت الأُسرة الحاكمة إلى القيام بطفرة من النشاط الإصلاحي؛ وكان أبرز مثال على ذلك هو عزْل الشيخ فهد السالم سيئ السّمعة. وقد كتب هالفورد ما نصُّه: «إنّ صدمة يوم ١ شباط/فبراير قد أعادت الجميع إلى صوابهم. فقد أدركت الأُسرة بكاملها كيف أنّ أساس وجودها قد تعرّض للخطر بسبب سوء

(٢٥) Letter from Richmond to Home, No. 40, 6 June 1962, FO 371/ 162882.

(٢٦) Kamal Osman Salih, "Kuwait: Political Consequences of Modernization, 1750- 1986," *Middle Eastern Studies*, 27, 1 (1991): p. 50.

(٢٧) Letter from the Political Agency, Kuwait, to the Political Residency, Bahrain, No. 1609/ 10, 17 Feb 1960, FO 371/ 149101.

تصرّفات قلّة من أفرادها»[٢٨]. و ورد في يوميات الوكالة السياسية البريطانية لشهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٥٩م، ما يعكس المزاج الجديد حيث جاء فيها ما نصّه:

يبدو أنّ الأُسرة الحاكمة بأسرها عازمةٌ على أن تضع نفسها فوق الشُّبُهات، وأن تكون في مصافّ المستبدّين الكُرَماء. وقد صدَرَت تشريعات عدّة وبسرعة مُربِكة على طريقة خضّ اللّبن واستخلاص الزبد؛ وعلى كلّ شيخ ألّا يأمل في أن يُسمح له بأن يغيب عن عمله هذا الصيف (وقد سبق لهالفورد أن كتب في بداية عام ١٩٥٨م: بأنّ الشيوخ كانوا يميلون لقضاء إجازاتهم بشكل أكثر فأكثر في الخارج، ولا يبدو أنّهم يأخذون مسئولياتهم كرؤساء للدوائر الحكومية، أي وزراء الدولة، على محْمل الجدّ كما يجب. كما لايُبْدون في نفس الوقت ما يشير إلى قدرتهم أو رغبتهم لتفويض مرؤوسيهم لممارسة صلاحيّاتهم في فترة غيابهم. والنتيجة هي توقّف الأعمال وعدم تحقيق أيّ تقدّم بشأنها لصالح الشعب الكويتي بأسره)[٢٩] كما يجب القضاء على كلّ أشكال الإسراف والفساد. وكان الشيخ فهد السالم، رغم كلّ ما يتمتّع به من صفات، مكشوفاً جداً،

---

(٢٨) Letter from Halford to R. A. Beaumont, No. 10112/ 59, 25 June 1959, FO 371/ 140286.

(٢٩) At the beginning of 1958, Halford noted: "the Shaikhs are tending to spend more and more time on their holidays abroad and do not seem to be taking their responsibilities as Presidents of the Government Departments and, therefore, as Ministers of State, as seriously as they should. At the same time they show little or no sign of being able, or willing, to delegate responsibility to junior officials during their absences. The result is, therefore, that development tends to stagnate and little progress can be made on these matters which are of general interest and benefit to the people of Kuwait as a whole" (Letter from Halford to Burrows, No. 1, 5 Jan 1958, FO 371/ 132757).

ومتّصفاً بهذه الخِصال الذميمة، لذا فقد بدا من المناسب التضحية به[٣٠].

كما لاحظ هالفورد إضافة إلى ذلك:

أنّ الأُسرة الحاكمة تعيش بمرحلة مُشبعة برغبة عارمة لترتيب بيتها من الداخل لكي تكون في وضع أفضل لمقاومة الهجوم الذي تتعرّض له من كل حدب وصوب، سواء بتحريض من الشيوعيين بدفع ومساعدة من العراق وغيره في الخارج أو من تبِعات مطالب الإصلاح في الداخل[٣١].

لقد دفعَت محاولات الإصلاح هذه أحد مسئولي وزارة الخارجية البريطانية إلى تدوين رأيه قائلاً: «إنّني لا أعرف أيّ أُسرة حاكمة في الجزيرة العربية يُمكن أن تكون قادرةً على اتخاذ إجراءات إصلاحية مماثلة بعيدة النّظر تتّصل بموقعها في الدولة»[٣٢]. إنّ الإصرار على التخلّص من النماذج الصارخة للفساد الذي تجلّى إبّان عزْل الشيخ فهد السالم في عام ١٩٥٩م يمكن مقارنته بالظروف المُحيطة بتنحية الشيخ عبد الله المبارك التي تمّت بعدها بعامين.

وقد كتب مساعد الوكيل السياسي د ج ماكارثي في شهر آذار/ مارس ١٩٦٠م تقريراً جاء فيه: «أنّ بذخ وإسراف الشيخ عبد الله المبارك كان محطّ استنكار عام ومتصاعد»[٣٣]. وكتب ج سي ب

---

(٣٠) Confidential Annex to Kuwait Diary No. 5, covering the period 28 April- 25 May 1959, FO 371/ 140067.

(٣١) Telegram from Halford to the Foreign Office, No. 316, 17 May 1959, FO 371/ 140083.

(٣٢) Minute by W. J. Adams, 19 May 1959, FO 371/ 140083.

(٣٣) Letter from D. J. MacCarthy to Walmsley, No. 13836/ 60, 31 March 1960, FO 371/ 149056.

ريتشموند، رئيس ماكارثي بعدها بعام مُشبّهاً عبد الله المبارك «بأحد النّبلاء الأعضاء في مجلس الإمبراطورية الرومانية المقدّسة، الذي يُنتخب من بينهم الإمبراطور، والذي يئس من فرصة انتخابه إمبراطوراً، فانسحب إلى محميّته ليُخطّط كيف يُمكنه أن ينقضّ على الإمبراطورية ويستولي عليها بالقوّة»(٣٤). وكان توجّس المجلس الأعلى في الكويت واضحاً من نوايا عبد الله المبارك، لذلك فقد بدأ المجلس في قصقصة أجنحته. وقد حانت فرصة لتحقيق ذلك عندما زار الكويت وفدٌ تمثيليٌّ من البنك الدولي للإنشاء والتعمير في الشهور الأولى من عام ١٩٦١م. وقد أكّد تقرير وفد البنك على الحاجة إلى وضع أنظمة ملائمة لقواعد الميزانية والمحاسبة في الدوائر الحكومية(٣٥). وقد كانت هذه التوصية تنطبق تماماً، وتشخّص خصوصاً الوضْع السائد في الدوائر الحكومية التي يرأسها عبد الله المبارك، التي لا توجد فيها قيود محاسبية نظامية لضبط مصروفاتها. وبعد نقاش نقديّ مفصّل وصريح لنشاطاته وأسلوب إدارته لمسئوليّاته في جلسة للمجلس الأعلى، قدّم الشيخ عبد الله المبارك استقالته من كلّ مناصبه(٣٦). وسُرعان ما تمّ تعيين الشيخ سعد ابن الأمير عبد الله السالم رئيساً لدائرة الشرطة والأمن العام(٣٧). هذا، ويُعزى بقاء أُسرة آل صباح كذلك إلى أنّ العسكر لم يصبحوا لاعباً مُهمّاً في العملية السياسية في الكويت، بالإضافة إلى استعداد الأسرة الحاكمة لترتيب بيتها من الداخل.

---

(٣٤) Letter from Richmond to Beaumont, No. 10112/ 61, 12 March 1961, FO 371/ 156825.

(٣٥) "Internal Situation in Kuwait," Minute by Beaumont, 12 May 1961, FO 371/ 156825.

(٣٦) Letter from Richmond to Walmsley, No. 10112/ 61, 11 June 1961, FO 371/ 156825.

(٣٧) Letter from Richmond to Walmsley, No. 10112/ 61, 18 June 1961, FO 371/ 156825.

استولى اللواء حُسني الزّعيم على السلْطة في سوريا في عام ١٩٤٩م بانقلاب عسكري. ورغم قِصَر فترة حكْم الزعيم، فإنّ انقلابه العسكري قد أصبح سنّة وسابقةً جرى الاقتداء بها وتكرارها بشكل واسع في العالم العربي. وقد قامت في عقد الخمسينيات مجموعات صغيرة من ضُبّاط الجيش بالانقلاب على أنظمة الحُكْم القائمة في مصر والعراق، والسودان والإطاحة بها[٣٨]. وفشلت محاولات الانقلاب العسكري في كلّ من الأردن واليمن فقط. وبحلول عقد الستينيات أصبح معظم العرب يعيشون في ظلّ أنظمة أسّسها وقادها عسكريّون[٣٩]. وحرص آل صباح في الكويت على إِحْكام قبضتهم على الجيش فيها؛ حيث تمّ في عقد الخمسينيات تشكيل جيش صغير ذي تجهيز جيّد تحت قيادة أفراد من الأُسرة الحاكمة[٤٠]. وقد قلّل الشيخ عبد الله المبارك عند اندلاع الثورة العراقية من احتمال حدوث محاولة انقلاب قد يقوم بها الجيش الكويتي؛ مؤكّداً بأنّ هذا الجيش قوّة صغيرة، ومقاليده في يديه[٤١]. وكان الهاجس الوحيد هو احتمال أن يقوم عبد الله المبارك نفسه في وقت ما مستقبلاً بمحاولة استخدام

---

(٣٨) Eliezer Be'eri, 'The Waning of the Military Coup in Arab Politics," *Middle Eastern Studies*, 18, 1 (1982): p. 69.

(٣٩) For accounts of the role of the military in Arab countries, see Eliezer Be'eri, *Army Officers in Arab Politics and Society*, New York: Praeger, 1970; George Haddad, *Revolutions and the Military in the Middle East: the Arab States*, 2 Parts, New York: Robert Speller and Sons, 1971 and 1973; P. J. Vatikiotis, *the Egyptian Army in Politics*, Westport, Connecticut: Greenwood Press, 1975 (first published by Indiana University Press, 1961).

(٤٠) "The Kuwait Army," Memorandum by J. L. Christie, 27 Feb 1960, enclosed in Richmond's letter to Middleton, No. 5, 7 March 1960, DEFE 11/ 409. See also Roger Owen, *State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East*, London: Routledge, 1992, p. 210.

(٤١) Telegram from A. K. Rothnie to the Foreign Office, No. 334, 17 July 1958, FO 371/ 132761.

القوّات المسلّحة لتحقيق طموحه بتولّي الحكْم بالقوّة[٤٢]. لكنّ تنحيته التي تمّت في عام ١٩٦١م قد استبَقت هذا الاحتمال وحسمته. وقد تمّ تعيين الشيخ اللواء مبارك العبد الله خلَفاً له كقائد للجيش، لأنّه صريح الولاء، وليس لديه طموح لتولّي الإمارة لكونه من فرع هامشيّ من أفرع أُسرة آل صباح.

جرى نقاشٌ في بريطانيا حول إمكانية زيادة حجم الجيش الكويتي ليصبح مكوناً من مجموعة ألوية ومزوّداً بكتيبة من ٥٠ دبابة؛ وتمّ ذلك النقاش في أعقاب تجديد عبد الكريم قاسم المطالب العراقية بضمّ الكويت[٤٣]. لكنّ رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان كان متشكّكاً تماماً بجدوى هذا المُقترح. فبالإضافة إلى شكّه بأنّ يكون عدد الكويتيين كافياً لاستخلاص عدد منه يُناسب حجم الجيش المقترح هذا، فقد صرّح بقوله: «إنّني أشكّ في أنّ من الحِكْمة أن نأتمنهم على هذه الكمّيات الكبيرة من الأسلحة الحديثة، فالدبّابات التي بِعْناها إلى العراق كانت هي، في نهاية المطاف، ما تمّ استعماله للانقلاب على الهاشميين»[٤٤]. وقد أجْمَع كلٌّ من الشيخ جابر الأحمد (وزير المالية) والشيخ سعد العبد الله (وزير الداخلية) والشيخ محمد الأحمد (وزير الدفاع) ورئيس الوزراء الشيخ صباح السالم، في عام ١٩٦٤م، على أنّ وجود جيش كبير سوف يُشكّل خطراً على الأُسرة الحاكمة. وذَكَر الشيخ محمد الأحمد: «أنّه نظراً لِكوْن جمال عبد الناصر قدوة للعسكر، فإنّ كلّ ضابط شابّ في

---

(٤٢) "The Supply of Arms for the Forces of Shaikh Abdullah al-Mubarak at Kuwait," Minute by D. H. M. Riches, 7 June 1956, FO 371/ 120623.

(٤٣) Minute from Harold Watkinson (Minister of Defence) to the Foreign Secretary, 5 July 1961, FO 371/ 156883.

(٤٤) Minute from Harold Macmillan to the Foreign Secretary, No. M 221/ 61, 6 July 1961, FO 371/ 156883.

العالم العربي يتصوّر نفسه الرئيس القادم للجمهورية»(٤٥). وعلى الرغم من ذلك فقد أدّى قرار آل صباح بالإبقاء على حجم القوات المسلحة الكويتية صغيراً إلى تعريض الكويت لمخاطر الهجوم الخارجي. وفي مثل هذه الظروف فقد أصبحت الحماية التي توفّرها القوى الأجنبية ذات أهمية خاصة.

لقد وفّر النّمو السريع لمصالح بريطانيا النفطية في دول الخليج، وخصوصاً في الكويت، حافزاً جديداً ومؤثّراً للمحافظة على استقلالها؛ كما أنّ ثروة النفط التي تمّ اكتشافها مؤخّراً جعلتها صيداً ثميناً ومُغرياً لجيرانها الأكبر حجماً. فقد ذكر وزير الخارجية سلوين لويْد، مشيراً إلى دول الخليج في شهر أيار/مايو ١٩٥٦م، ما نصُّه: «إنّ إدراك الحُكّام، أكثر من إدراك رعاياهم الأكثر تقلّباً، بأنّ الفضْل في ضمان الوجود المستقلّ لدولهم يعود لحمايتنا هو أمرٌ يصبُّ في مصلحتنا»(٤٦). وقد دوّن أحد مسئولي وزارة الخارجية في معرض بيانه للدّعم الضّمنيّ الذي تلقّته بريطانيا إبّان أزمة قناة السويس ما نصّه: «إنّ أسرة آل صباح تدرك أنّ وضعها في الكويت يعتمد في المآل الأخير على المحافظة على العلاقة القائمة مع حكومة صاحبة الجلالة (بريطانيا)»(٤٧). وكتب المُقيم السياسي البريطاني السابق رابرت هاي بعدها بثلاثة أعوام، : «أنّ كُلّاً من الحُكّام وشعوبهم يدركون في الوقت الحالي أنّهم مدينون باستقلالهم للحماية البريطانية، التي لولاها لكان جيرانهم الأكثر قوّة قد ابتلعوهم

(٤٥) Letter from Jackson to T. F. Brenchley, No. 1205/ 64G, 28 May 1964, FO 371/ 174595.

(٤٦) "Persian Gulf," Note by the Secretary of State for Foreign Affairs, 14 May 1956, CP (56) 122, CAB 129/ 81.

(٤٧) Minute by J. C. Moberly, 28 Nov 1956, FO 371/ 120684.

فعلاً»[٤٨]. إنّ استعداد الشيخ عبد الله السالم في عام ١٩٦١م لاستبدال معاهدة عام ١٨٩٩م بتبادل مذكّرات الاستقلال التي تُلزم بريطانيا نفسها بموجبها بتقديم المساعدة إذا ما تمّ طلبها، قد أظهر الأهمية المستمرّة للحماية العسكرية البريطانية للكويت.

إن الاعتماد النهائي لآل صباح على بريطانيا في الدفاع عنهم لم يعنِ أنّ الأسرة الحاكمة قد دخلت في علاقة لصيقة خانِقة مع القوة الحامية لها. إنّ الوعي بقوّة المشاعر القومية العربية المتنامية جعل آل صباح حريصين على تجنُّب أن يُصبحوا مرتبطين بشدّة مع بريطانيا المُستعمِرة. وعلى الرغم من استقدام خبراء بريطانيين للعمل لدى حكومة الكويت، فقد ظلّ هؤلاء يمارسون دوراً استشارياً، ولم يتمتّعوا بصلاحيات تنفيذية واسعة رسمياً. وقد دافع آل صباح بشراسة في الواقع عن استقلالهم الداخلي. فقد كتب سلوين لويْد في عام ١٩٥٦م مؤكّداً على: «أنّ الأمير وأُسرته في الكويت غيارى على صلاحياتهم في الشئون الداخلية، ويبدون امتعاضاً تجاه أيّ شيء قد يبدو فيه شُبْهة تدخّل من جانبنا»[٤٩]. وكتب السفير البريطاني في الكويت جي ن جاكسون، في معرض تقييمه لفترة حكْم الشيخ عبد الله السالم بعد وفاته مباشرة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥م، ما نصّه: «إنّ قيمة مشاعره الودّية تجاه بريطانيا تكون أكبر عندما لا يتمُّ الإعلان عنها، ولأنّها تدلّ على عدم وجود اعتماد خطِر وانحياز أعمى أو خضوع غير لائق»[٥٠]. وختَم جاكسون تقريره بقوله: «كان

---

(٤٨) Hay, *Persian Gulf States*, p. 69.

(٤٩) "Persian Gulf," Note by the Secretary of State for Foreign Affairs, 14 May 1956, CP (56) 122, CAB 129/ 81. See also "An analysis of the Position and Problems of the United Kingdom Government in the States of the Persian Gulf," Commonwealth Relations Office Memorandum, 6 June 1956, DO 35/ 10065.

(٥٠) Letter from Jackson to Michael Stewart, No. 56, 5 Dec 1965, FO 371/ 179854.

عبد الله السالم في علاقاته مع بريطانيا يبدو قد استوعب بحِكْمة الدّرس ممّا حدث في العراق والأردن، لا سيما منذ عام ١٩٤٨م وفحواه: أنّه إذا ما اشتُهِر عن حاكم عربي أنّه «صديق لبريطانيا» فإنّ ذلك لن يجلب أيّ فائدة للحاكم المعنيّ أو لبريطانيا ذاتها على السواء».

الملاحق

الملحق (١)

إنتاج النفط وإيراداته، ١٩٤٦ ـ ١٩٦٥م

السنة	إنتاج النفط (مليون برميل)	الإيرادات (ألف دينار كويتي)
١٩٤٦	٥,٩	٢٠٠
١٩٤٧	١٦,٢	لا توجد بيانات
١٩٤٨	٤٦,٥	٣٤٢٥
١٩٤٩	٨٩,٩	٢٩٥٠
١٩٥٠	١٢٥,٧	٣١٠٠
١٩٥١	٢٠٤,٩	٧٥٠٠
١٩٥٢	٢٧٣,٤	٣٤٨٥٠
١٩٥٣	٣١٤,٦	٦٠١٦١
١٩٥٤	٣٤٩,٨	٦٩٣٠٢
١٩٥٥	٤٠٢,٨	١٠٠٤٩٨
١٩٥٦	٤٠٥,٥	١٠٣٩٢١
١٩٥٧	٤٢٤,٨	١١٠١٦١
١٩٥٨	٥٢٢,٤	١٤٩٧٣٤
١٩٥٩	٥٢٥,٩	١٤٦٨٤٣

السنة	إنتاج النفط (مليون برميل)	الإيرادات (ألف دينار كويتي)
١٩٦٠	٦١٩,٢	١٦٨٦٠٥
١٩٦١	٦٣٣,٣	١٦٤٧٠٢
١٩٦٢	٧١٤,٦	١٨٨٨١٤
١٩٦٣	٧٦٥,٢	١٩٨٧٧٢ (٦٣ ـ ١٩٦٤)
١٩٦٤	٨٤٢,٢	٢٥٨٤٠٠ (٦٤ ـ ١٩٦٥)
١٩٦٥	٨٦١,٥	٢٧٩١٨٠ (٦٥ ـ ١٩٦٦)

المصدر: Y.S.F.al-Sabah, *The Oil Economy of Kuwait*, London: Kegan Paul International, 1980, pp. 52, 47.

الملحق (٢)
الوكلاء السياسيون البريطانيون في الكويت

١ ـ **هيربرت جورج جاكنز**: الوكيل السياسي المعتمد لدى الكويت (١٩٤٩ ـ ١٩٥١م).

٢ ـ **كورنيليوس جيمس بيللي**: الوكيل السياسي المعتمد لدى الكويت (١٩٥١ ـ ١٩٥٥م).

٣ ـ **قوين وستري بِل**: الوكيل السياسي المعتمد لدى الكويت (١٩٥٥ ـ ١٩٥٧م).

٤ ـ **أوبري سيمور هالفورد**: الوكيل السياسي المعتمد لدى الكويت (١٩٥٧ ـ ١٩٥٩م).

٥ ـ **جون كريستوفر بليك ريتشموند**: الوكيل السياسي المعتمد لدى الكويت (١٩٥٩ ـ ١٩٦١م) القنصل العام البريطاني في الكويت (١٩٦١م)، سفير بريطانيا لدى الكويت (١٩٦١ ـ ١٩٦٣م).

الملحق (٣)
المقيمون السياسيون البريطانيون في الخليج

١ ـ وليام رابرت هاي: (١٩٤٦ ـ ١٩٥٣م).

٢ ـ برنارد ألكسندر بروكاس باروز: (١٩٥٣ ـ ١٩٥٨م).

٣ ـ جورج همفري مِدلتون: (١٩٥٨ ـ ١٩٦١م).

٤ ـ ويليام هنري تَكَر لوسي: (١٩٦١ ـ ١٩٦٦م) ممثل شخصي لوزارة الخارجية والمستعمرات «الكومنولث» ووزير لمنطقة الخليج (١٩٧٠ ـ ١٩٧٢م).

الملحق (٤)
السياسيون البريطانيون

١ ـ **ر. أنطوني إيدن**: وزير دولة للشئون الخارجية ونائب رئيس الوزراء (١٩٥١ ـ ١٩٥٥م)، رئيس الوزراء (١٩٥٥ ـ ١٩٥٧م).

٢ ـ **إدوارد هيث**: وزير العمل (١٩٥٩ ـ ١٩٦٠م)، لورد الخاصّة المَلَكية وموكل له مسئوليات وزارة الخارجية (١٩٦٠ ـ ١٩٦٣م)، وزير دولة للصناعة والتجارة والتنمية الإقليمية، ورئيس هيئة التجارة (١٩٦٣ ـ ١٩٦٤م)، زعيم المعارضة (١٩٦٥ ـ ١٩٧٠م)، رئيس الوزراء (١٩٧٠ ـ ١٩٧٤م)، زعيم المعارضة (١٩٧٤ ـ ١٩٧٥م).

٣ ـ **ألكسندر فردريك دوغلاس ـ هوم**: وزير دولة للعلاقات مع المستعمرات «الكومنولث» (١٩٥٥ ـ ١٩٦٠م)، وزير دولة للشئون الخارجية (١٩٦٠ ـ ١٩٦٣م)، رئيس الوزراء (١٩٦٣ ـ ١٩٦٤م)، زعيم المعارضة (١٩٦٤ ـ ١٩٦٥م)، وزير دولة لشئون المستعمرات «الكومنولث» (١٩٧٠ ـ ١٩٧٤م).

٤ ـ **م هارولد ماكميلان**: وزير دولة للشئون الخارجية (١٩٥٥م)، وزير الخزانة (١٩٥٥ ـ ١٩٥٧م)، رئيس الوزراء (١٩٥٧ ـ ١٩٦٣م).

٥ ـ **جون سلوين بروك سلوين لوْيد**: رئيس مجلس العموم

(١٩٧١ ـ ١٩٧٧م)، وزير دولة بوزارة الخارجية (١٩٥١ ـ ١٩٥٤م)، وزير التموين (١٩٥٤ ـ ١٩٥٥م)، وزير الدفاع (١٩٥٥م)، وزير دولة للشئون الخارجية (١٩٥٥ ـ ١٩٦٠م)، وزير الخزانة (١٩٦٠ ـ ١٩٦٢م)، لورد الخاصّة المَلَكية، رئيس مجلس العموم (١٩٦٣ ـ ١٩٦٤م).

الملحق (٥)
أُمراء الكويت

١ ـ **الشيخ أحمد الجابر الصباح** (١٨٨٥ ـ ١٩٥٠م): ابن الشيخ جابر مبارك الصباح (حكَم، ١٩١٥ ـ ١٩١٧م)، ابن أخ الشيخ سالم مبارك الصباح (حكَم، ١٩١٧ ـ ١٩٢١م)، زار بريطانيا في عام ١٩١٩م، تولّى الحكم في شهر آذار/مارس ١٩٢١م (حتى ١٩٥٠م)، وقّع اتفاقية امتياز النفط مع شركة نفط الكويت في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣٤م، واجه معارضة داخلية واسعة لحُكمه (١٩٣٨ ـ ١٩٣٩م).

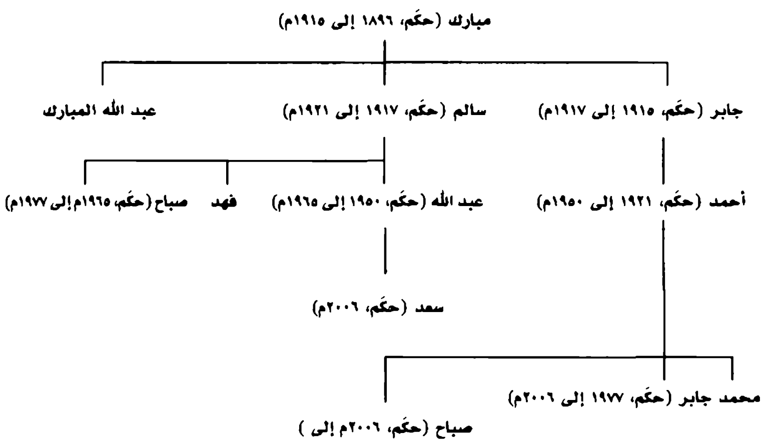
٢ ـ **الشيخ عبد الله السالم الصباح** (١٨٩٥ ـ ١٩٦٥م): ابن الشيخ سالم مبارك الصباح (حكَم، ١٩١٧ ـ ١٩٢١م)، وابن عم الشيخ أحمد الجابر الصباح (حكَم ١٩٢١ ـ ١٩٥٠م)، تولّى الحكم مؤقتاً بعد وفاة والده، رئيس مجلس الكويت (التشريعي) (١٩٣٨ ـ ١٩٣٩م)، ترأّس دائرة المالية في الأربعينيات، أمير الكويت (١٩٥٠ ـ ١٩٦٥م).

٣ ـ **الشيخ صباح السالم الصباح** (١٩١٣ ـ ١٩٧٧م): ابن الشيخ سالم مبارك الصباح (حكَم ١٩١٧ ـ ١٩٢١م)، وأخ غير شقيق

للشيخ عبد الله السالم (حكَم، ١٩٥٠ ـ ١٩٦٥م)، ترأس دائرة الشرطة حتى عام ١٩٥٩م، ترأس دائرة الصحة (١٩٥٩ ـ ١٩٦١م)، وزير الشئون الخارجية ونائب رئيس الوزراء (١٩٦٢م)، تمّ تعيينه وليّاً للعهد في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢م ورئيساً للوزراء (١٩٦٣ ـ ١٩٦٥م)، أمير الكويت (١٩٦٥ ـ ١٩٧٧م).

٤ ـ **الشيخ جابر الأحمد الصباح** (١٩٢٦ ـ ٢٠٠٦م): ابن الشيخ أحمد الجابر الصباح (حكَم ١٩٢١ ـ ١٩٥٠م)، ابن عمّ الشيخ عبد الله السالم (حكَم ١٩٥٠ ـ ١٩٦٥م)، رأس الأمن العام في الأحمدي (١٩٤٩ ـ ١٩٥٩م)، ترأس دائرة المالية منذ عام ١٩٥٩م، وزير المالية والاقتصاد (١٩٦٢ ـ ١٩٦٣م)، نائب رئيس الوزراء ووزير المالية والصناعة (١٩٦٣ ـ ١٩٦٥م)، وزير التجارة (١٩٦٥م)، وليّ العهد ورئيس الوزراء (١٩٦٥ ـ ١٩٧٧م)، أمير الكويت (١٩٧٧ ـ ٢٠٠٦م).

الملحق (٦)
مشجّرة أسرة آل صباح



المراجع

Unpublished Sources (مصادر غير منشورة)

Official Documents (وثائق رسمية)

Public Record Office, London

Cabinet office

CAB 128 Cabinet Minutes

CAB 129 Cabinet Memoranda

CAB 130 Ad-Hoc Committees: General and Miscellaneous Series

CAB 131 Defence Committee

CAB 134 Cabinet Committees: General Series from 1945

CAB 148 Defence and Oversea Policy committee and Sub-Committee: Minutes and Papers, 1964-70

Colonial Office

CO 1015 Aden: Original Correspondence

CO 1055 Aden: Original Correspondence

Ministry of Defence

DEFE 7 Registered Files: General Series

DEFE 11 Chiefs of Staff Committee: Registered Files

Commonwealth Relation Office

DO 35 Original Correspondence: General

Foreign Office

FO 371 Political Departments: General Departments

FO1016 Embassy and Consular Archives: Persian Gulf Residencies and Agencies

Ministry of Fuel and Power

POWE 33 Petroleum: Correspondence and Papers

Prime Minister's Department

PREM 11 Prime Minister's Office: Correspondence and Papers, 1951-64

Treasury

T 231 Exchange Control Division: Files

T 236 Overseas Finance Division: Files

India Office Library and Records, London

R/15/1 Political Residency: Bushire, 1763-1947

R/15/5 Political Agency: Kuwait, 1904-1947

Bank of England, London

OV 72 Persian Gulf

OV 73 Middle East

EC 5 Exchange Control Act

Company Records (سجلات شركات النفط)

BP Archive, University of Warwick

Records of the Kuwait Oil Company

Private Papers (أوراق خاصة)

Bodleian Library,Oxford

MSS Macmillan dep.d.32 Macmillan diaries, volume 5 second series

MSS Macmillan dep.d.42 Macmillan diaries, volume 15 second series

Middle East Center, St Antony's College, Oxford

Papers of H.R.P. Dickson

Papers of Sir Rupert Hay

Churchill Archives Centre, Cambridge

HSTD 2/2 papers of W.F. Hasted: Letters relating to development in Kuwait, 1952-4

Published Official Papers (أوراق رسمية منشورة)

Exchange of Notes regarding Relations between the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the State of Kuwait, 19 June 1961, London: HMSO, 1961, Cmd. 1409.

Foreign Relations of the United States, 1958- 1960. Volume 11: Lebanon and Jordan. Washington, DC: United States Government Printing Office, 1992.

Foreign Relations of the United States, 1958-1960.Volume 12: Near East Region; Iraq, Iran, Arabian Peninsula, Washington, DC: United States Government Printing Office, 1993.

Foreign Relations of the United States, 1961-1963. Volume 17: Near East, 1961-1962, Washington, DC:United States Government Printing office, 1994.

Parliamentary Debates, Commons, Volume 642 (1960-1).

Parliamentary Debates, Lords, Volume 232 (1960-1).

Statement on the Defence Estimates 1965, London: HMSO, Feb 1965, Cmd. 2592.

Statement on the Defence Estimates 1966. Part I: The Defence Review, London: HMSO, Feb 1966, Cmd. 2901.

Books and Articles (كتب ومقالات)

Abir, Mordechai, *Saudi Arabia in the Oil Era: Regimes and Elites; Conflict and Collaboration,* London: Croom Helm, 1988.

Abu-Hakima, Ahmad Mustafa, *History of Eastern Arabia 1750-1800: The Rise and Development of Bahrain and Kuwait*, Beirut: Khayats, 1965.

Abu-Hakima, Ahmad Mustafa, *The Modern History of Kuwait, 1750-1965*, London: Luzac and Company, 1983.

Ahmed, A. Ahmed, "Kuwait Public Commercial Investment in Arab Countries," *Middle Eastern Studies,* 31, 2 (1995): 293-306.

Alani, Mustafa M. *Operation Vantage, British Military Intervention in Kuwait 1961*, Surbiton: LAAM, 1990.

Alghanim, Salwa, *The Reign of Mubarak al-Sabah: Shaikh of Kuwait 1896-1915,* London: I.B. Tauris, 1998.

Anderson, Ewan W. and Rahidian, Khalil H., *Iraq and the Continuing Middle East Criss,* London: Pinter Publishers, 1991.

Anderson, Ivrine H., *Aramco, the United States and Saudi Arabia: A Study of the Dynamics of Foreign Oil Policy, 1933-1950,* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1981.

Anderson, Ivrine H., "The American Oil Industry and the Fifty-Fifty Agreement of 1950," in James A. Bill and William Roger Louis (eds), *Musaddiq, Iranian Nationalism and Oil*, London: I.B. Tauris, 1988, pp. 143-63.

Aruri, Naseer H., *Jordan: A Study in Political Development, 1921-1965*, The Hague: Martinus Nijhoff, 1972.

Ashton, Nigel John, *Eisenhower, Macmillan and the Problem of Nasser: Anglo-American Relations and Arab Nationalism, 1955-59*, Basingstoke: Macmillan, 1996.

Ashton, Nigel John, "A Microcosm of Decline: British Loss of Nerve and Military Intervention in Jordan and Kuwait, 1958 and 1961," *The Historical Journal*, 40, 4 (1997): 1069-83.

Ashton, Nigel, "Britain and the Kuwaiti Crisis, 1961," *Diplomacy and Statecraft*, 9, 1 (1998): 163-81.

Assiri, Abdul-Reda, *Kuwait's Foreign Policy: City-State in World Politics*, Boulder, Colorado: Westview Press, 1990.

Balfour-Paul, Glen, *The End of Empire in the Middle East: Britain's Relinquishment of Power in her Last Three Arab Dependencies*, Cambridge: Cambridge University Press, 1994.

Bamberg, J. H., *The History of the British Petroleum Company: Volume 2: The Anglo-Iranian Years, 1928-1954*, Cambridge, Cambridge University Press, 1994.

Al-Baharna, Husain M., *The Arabian Gulf States: Their Legal and Political Status and Their International Problems*, second edition, Beirut: Librairie Du Liban, 1975.

Bar-On, Mordechai, "David Ben-Gurion and the Sèvres Collusion," in William Roger Louis and Roger Owen (eds), *Suez 1956: The Crisis and its Consequences*, Oxford: Clarendon Press, 1991, pp. 145-60.

Be'eri, Eliezer, *Army Officers in Arab Politics and Society,* New York: Praeger, 1970.

Be'eri, Eliezer, "The Waning of the Military Coup in Arab Politics," *Middle Eastern Studies,* 18, 1 (1982): 69-81.

Bell, Sir Gawain, *Shadows on the Sand,* London: C. Hurst and Company, 1983.

Bulloch, John, *The Gulf: A Portrait of Kuwait, Qatar, Bahrain, and the UAE,* London: Century Publishing, 1984.

Burrows, Bernard, *Footnotes in the Sand: The Gulf in Transition, 1953-1958,* Salisbury: Michael Russell, 1990.

Busch, Briton Cooper, *Britain and the Persian Gulf, 1894-1914,* Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1967.

Busch, Briton Cooper, "Britain and the Status of Kuwayt, 1896-1899," *Middle East Journal,* 21, 2 (1967): 187-98.

Cable, James, *Intervention at Abadan: Plan Buccaneer,* Basingstoke Macmillan, 1991.

Cain, P. J. and Hopkins, A. G., *British Imperialism: Crisis and Deconstruction, 1914-1990,* London: Longman, 1993.

Cairncross, Alec, *The British Economy since 1945,* Oxford: Blackwell, 1992.

Carlton, David, *Anthony Eden: A Biography,* London: Allen Lane, 1981.

Carlton, David, *Britain and the Suez Crisis,* Oxford: Basil Blackwell, 1988.

Chisholm, A. H. T., *The First Kuwait Oil Concession Agreement: A Record of the Negotiations, 1911-1934,* London: Frank Cass, 1975.

Cohen, Michael, *Palestine and the Great Powers, 1945-1948,* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1982.

Cohen, Michael J., *Palestine to Israel: From Mandate to Independence,* London: Frank Cass, 1988.

Cohen, Michael, "A Note on the Mansion House Speech, May 1941," *Asian and African Studies,* 11, 3 (1977): 375-86.

Crystal, Jill, *Kuwait: The Transformation of an Oil State,* Boulder, Colorado: Westview, 1992.

Crystal, Jill, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar,* Cambridge: Cambridge University Press, 1995.

Crystal, Jill, "Abdullah al-Salim al Sabah," in Bernard Reich (ed.), *Political Leaders of the Contemporary Middle East and North Africa,* New York: Greenwood Press 1990, pp. 8-14.

Dann, Uriel, *Iraq Under Qassem: A Political History, 1958-1963,* New York: Praeger, 1969.

Dann, Uriel, *King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism, Jordan, 1955-1967,* New York: Oxford University Press, 1989.

Darby, Phillip, *British Defence Policy East of Suez, 1947-1968,* London: Oxford University Press, 1973.

Darwin, John, *Britain and Decolonisation: The Retreat from Empire in the Post-War World,* Basingstoke: Macmillan, 1988.

Darwin John, *The End of the British Empire: The Historical Debate,* Oxford: Blackwell, 1991.

Dawisha, A. I., *Egypt in the Arab World: The Elements of Foreign Policy,* London: Macmillan, 1976.

Dekmejian, R. Hrair, *Egypt under Nasser: A Study in Political Dynamics,* London: University of London Press, 1972.

Demir, Soliman, *The Kuwait Fund and the Political Economy of Arab Regional Development*, New York: Praeger Publishers, 1976.

Devereux, David R., *The Formulation of British Defense Policy Towards the Middle East, 1948-56*, London: Macmillan, 1990.

Al-Ebraheem, Hassan A., *Kuwait: A Political Study*, Kuwait: Kuwait University Press, 1975.

Elliot, Matthew, *"Independent Iraq": The Monarchy and British Influence, 1941-58*, London: Tauris Academic Studies, 1996.

Elliot, Mathew, "The Death of King Ghazi: Iraqi Politics, Britain and Kuwait in 1939," *Contemporary British History*, 10, 3 (1996): 63-81.

Elm, Mostafa, *Oil, Power and Principle: Iran's Oil Nationalization and its Aftermath*, Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1992.

El-Rayyes, Riad N., "Arab Nationalism and the Gulf," in B.R. Pridham (ed.), *The Arab Gulf and the Arab World*, London: Croom Helm, 1988, pp. 67-94.

Eppel, Mihael, "Iraqi Politics and Regional Policies, 1945-9," *Middle Eastern Studies*, 28, 1 (1992): 108-19.

Farouk-Sluglett, Marion and Sluglett, Peter, "The Social Classes and the Origins of the Revolution," in Robert A. Fernea and William Roger Louis (eds), *The Iraqi Revolution of 1958: The Old Social Classes Revisited*, London: I.B.Tauris, 1991, pp.118-41.

Finnie, David H., *Shifting Lines in the Sand: Kuwait's Elusive Frontier with Iraq, London: I.B. Tauris, 1992.*

Fitzgerald, C. P., *The Birth of Communist China*, Harmondsworth: Penguin Books, 1964.

Fullick, Roy and Powell, Geoffrey, *Suez: The Double War*, London: Leo Copper, 1990.

Gangal, S. C., "India and the Commonwealth," in M. S. Rajan (ed.), *India, Foreign Relations during the Nehru Era,* Bombay: Asia Publishing House, 1976, pp. 77-102.

Gott, Richard, "The Kuwait Incident," in: D. C. Watt (ed.), *Survey of international Affairs 1961,* London: Oxford University Press, 1965, pp. 519-45.

Haddad, George, *Revolutions and the Military in the Middle East: The Arab States,* 2 parts, New York: Robert Speller and Sons, 1971 and 1973.

Hahn, Peter L, *The United States, Great Britain, and Egypt, 1945-1956: Strategy and Diplomacy in the Early Cold War,* Chapel Hill, NC: The University of North Carolina Press, 1991.

Halliday, Fred, *Arabia Without Sultans,* Harmondsworth: Penguin Books, 1979.

Halliday, Fred, "The Gulf Between Two Revolutions: 1958-1979" in Tim Niblock (ed.), *Social and Economic Development in the Arab Gulf,* London: Croom Helm, 1980, pp. 210-38.

Hay, Sir Rupert, *The Persian Gulf States,* Washington D. C., The Middle East institute 1959.

Holden, David, and Johns, Richard, *The House of Saud,* London: Sidgwick and Jackson, 1981.

Holland, R. F., *European Decolonization: An Introductory Survey,* Basingstoke: Macmillan, 1985.

Hollier, Anita, "The BP Archive," *Contemporary Record,* 7, 3 (1993): 654- 62.

Hopwood, Derek, *Egypt: Politics and Society, 1945- 90,* third edition, London: HarperCollins, 1991.

Iskandar, Marwan, *The Cloud Over Kuwait,* New York: vantage Press, 1991.

Ismael, Jaqueline, S., *Kuwait: Dependency and Class in a Rentier State*, Gainesville, Florida: University Press of Florida, 1993.

Jasse, Richard L., "The Baghdad Pact: Cold War or Colonialism?," *Middle Eastern Studies*, 27, 1 (1991): 140- 56.

Joyce, Miriam, *Kuwait, 1945- 1996: An Anglo-American Perspective*, London: Frank Cass, 1998.

Joyce, Miriam, "Preserving the Sheikhdom: London, Washington, Iraq and Kuwait, 1958- 1961," *Middle Eastern Studies*, 31, 2 (1995): 281- 90.

Katouzian, Homa, "Oil Boycott and the Political Economy: Musaddiq and the Strategy of Non-Oil Economics," in James A. Bill and William Roger Louis (eds), *Musaddiq, Iranian Nationalism and Oil*, London: I. B. Tauris, 1988, pp. 203-27.

Kelidar, A. R., "The Arabian Peninsula in Arab and Power Politics," in Derek Hopwood (ed.), *The Arabian Peninsula: Society and Politics*, London: George Allen and Unwin, 1972, pp. 145-59.

Kelly J. B., *Arabia, the Gulf and the West*, London: Weidenfeld and Nicolson, 1980.

Kerr, Malcolm H., *The Arab Cold War: Gamal 'Abd al-Nasir and His Rivals, 1958- 1970*, London: Oxford University Press, 1971.

Khadduri, Majid, *Independent Iraq, 1932- 1958: A Study in Iraqi Politics*, second edition, London: Oxford University Press, 1960.

Khadduri, Majid, *Republican Iraq: A Study in Iraqi Politics since the Revolution of 1958*, London: Oxford University Press, 1969.

Khadduri, Majid, "Iraq's Claim to the Sovereignty of Kuwayt," *New York University Journal of International Law and Politics*, 23 (1990); 5-34.

Khalidi, Rashid, "Consequences of the Suez Crisis in the Arab World," in William Roger Louis and Roger Owen (eds), *Suez 1956: The Crisis and its Consequences,* Oxford: Clarendon, 1991, pp. 377- 92.

Khalidi, Rashid, "The Impact of The Iraqi Revolution on the Arab World," in Robert A. Fernea and William Roger Louis (eds), *The Iraqi Revolution of 1958: The Old Social Classes Revisited,* London: I.B. Tauris, 1991, pp. 106-18.

Khouja, M. W. and Sadler, P. G., *The Economy of Kuwait: Development and Role in International Finance,* London: Macmillan, 1979.

Kingston, Paul W. T., *Britain and the Politics of Modernization in the Middle East, 1945- 1958,* Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

Krozewski, Gerold, "Sterling, the "Minor" Territories, and the End of Formal Empire, 1939-1958," *The Economic History Review,* 46, 2 (1993): 239-65.

Krozewski, Gerold, "Finance and Empire: The Dilemma Facing Great Britain in the 1950s," *The International History Review,* 18, 1 (1996): 48- 69.

Kyle, Keith, *Suez,* London: Weidenfeld and Nicolson, 1991.

Kyle, Keith, "Suez and the Waldegrave Initiative," *Contemporary Record,* 9, 1 (1995): 378- 93.

Lacouture, Jean and Simonne, *Egypt in Transition,* London: Methuen, 1958.

Lapping, Brian, *End of Empire,* London: Guild Publishing, 1985.

Lenczowski, George, *Oil and State in the Middle East,* New York: Cornell University Press, 1960.

Little, Douglas, "A Puppet in Search of a Puppeteer? The United States, King Hussein, and Jordan, 1953- 1970," *The International History Review*, 17, 3 (1995): 512-44.

Little, Douglas, "His Finest Hour? Eisenhower, Lebanon and the 1958 Middle East Crisis," *Diplomatic History*, 20, 1 (1996): 27-54.

Lloyd, Selwyn, *Suez 1956: A Personal Account*, London: Jonathan Cape, 1978.

Longrigg, Stephen Hemsley, *Oil in the Middle East: Its Discovery and Development*, second edition, London: Oxford University Press, 1961.

Lorimer, J. G., *Gazetteer of the Persian gulf, Oman and Central Arabia*, vol. 1, Part 1B, Westmead, Farnborough: Gregg International Publishers Limited, 1970 (first published Calcutta, 1915).

Louis, William Roger, *The British Empire in the Middle East, 1945-1951: Arab Nationalism, the United States, and Postwar Imperialism*, Oxford: Clarendon, 1984.

Louis, William Roger, "Musaddiq and the Dilemmas of British Imperialism," in James A. Bill and William Roger Louis (eds), *Musaddiq, Iranian Nationalism and Oil*, London: I. B. Tauris, 1988, pp. 228-60.

Louis, William Roger, "The British and the Origins of the Iraqi Revolution," in Robert A. Fernea and William Roger Louis (eds), *The Iraqi Revolution of 1958: The Old Social Classes Revisited*, London: I. B. Tauris, 1991, pp. 31- 61.

Louis, William Roger, "The Tragedy of the Anglo-Egyptian Settlement of 1954," in William Roger Louis and Roger Owen (eds), *Suez 1956: The Crisis and its Consequences*, Oxford: Clarendon, 1991, pp. 43-71.

Louis, William Roger and Robinson, Ronald, "The Imperialism of Decolonization," *Journal of Imperial and Commonwealth History,* 22, 3 (1994): 462- 511.

Love, Kennett, *Suez: The Twice-Fought War,* London: Longman, 1970.

Lucas, W. Scott, *Divided We Stand: Britain, the United States and Suez Crisis,* London: Hodder and Stoughton, 1991.

Lucas, W. Scott, "The Path to Suez: Britain and the Struggle for the Middle East, 1953-56," in Anne Deighton (ed.), *Britain and the First Cold War,* Basingstoke: Macmillan, 1990, pp. 253-72.

Lucas, W. Scott, "Redefining the Suez "Collusion," *Middle Eastern Studies,* 26, 1 (1990): 88-112.

Luce, Margaret, *From Aden to the Gulf: Personal Diaries, 1956-1966,* Salisbury: Michael Russell, 1987.

Macmillan, Harold, *Riding the Storm, 1956- 1959,* London: Macmillan, 1971.

Macmillan, Harold, *Pointing the Way, 1959- 1961,* London: Macmillan, 1972.

Maddy-Weitzman, Bruce, "Jordan and Iraq: Efforts at Intra-Hashimite Unity," *Middle Eastern Studies,* 26, 1 (1990): 65-75.

Mansfield, Peter, The Arabs, London: Penguin Books, 1985.

Mansfield, Peter, *Kuwait: Vanguard of the Gulf,* London: Hutchinson, 1990.

Marlowe, John, *Arab Nationalism and British Imperialism: A Study in Power Politics,* London: The Cresset Press, 1961.

Marlowe, John, *The Persian Gulf in the Twentieth Century,* London: The Cresset Press, 1962.

Marr, Phebe, *the Modern History of Iraq,* Boulder, Colorado: Westview Press, 1985.

Mendelson, Maurice and Hulton, Susan, "Iraq's Claim to Sovereignty over Kuwait," in Richard Schofield (ed.), *Territorial Foundations of the Gulf States,* London: UCL Press, 1994, pp. 117-52.

Morris, Benny *The Birth of the Palestine Refugee Problem, 1947-1949,* Cambridge: Cambridge University Press, 1987.

Al-Mughni, Haya, *Women in Kuwait: The Politics of Gender*, London: Saqi Books, 1993.

Morsy, Laila Amin, "Britain's Wartime Policy in Egypt, 1940- 42," *Middle Eastern Studies,* 25, 1 (1989): 64- 94.

Newton, C. C. S., "Sterling Crisis of 1947 and the British Response to the Marshall Plan," *The Economic History Review,* 37, 3 (1984): 391- 408.

Oren, Michael B., "A Winter of Discontent: Britain's Crisis in Jordan, December 1955- March 1956," *International Journal of Middle East Studies,* 22 (1990): 171- 84.

Ovendale, Ritchie, *The Origins of the Arab-Israeli Wars,* London: Longman, 1984.

Ovendale, Ritchie, *Britain, the United States and the Transfer of Power in the Middle East, 1945- 1962,* London: Leicester University Press, 1996.

Ovendale, Ritchie, "Great Britain and the Anglo-American Invasion of Jordan and Lebanon in 1958," *The International History Review,* 16, 2 (1994): 284- 303.

Owen, Roger, *State, Power and Politics in the Making of the Modern Middle East,* London, Routledge, 1992.

Penrose, Edith and E. F., *Iraq: International Relations and National Development*, London: Ernest Benn, 1978.

Petersen, Tore Tingvold, "Anglo-American Rivalry in the Middle East: The Struggle for the Buraimi Oasis, 1952- 1957," *The International History Review*, 14, 1 (1992): 71- 91.

Peterson, J. E., *The Arab Gulf States: Steps Toward Political Participation*, New York: Praeger, 1988.

Podeh, Elie, *The Quest for Hegemony in the Arab World: The Struggle over the Baghdad Pact*, Leiden: E, J. Brill, 1995.

Podeh, Elie, "The Struggle over Arab Hegemony after the Suez Crisis," *Middle Eastern Studies*, 29, 1 (1993): 91- 110.

Podeh, Elie, "Ending an Age-Old Rivalry: The *Rapprochement* between the Hashemites and the Saudis, 1956- 1958," in Asher Susser and Aryeh Shmuelevitz (eds), *The Hashemites in the Modern Arab World: Essays in Honour of the Late Professor Uriel Dann*, London: Frank Cass, 1995, pp. 85- 108.

Podeh, Elie, "The Drift towards Neutrality: Egyptian Foreign Policy during the Early Nasserist Era, 1952- 55," *Middle Eastern Studies*, 32, 1 (1996): 159-78.

Porter, A. N., and Stockwell, A. J., *British Imperial Policy and Decolonization, 1938-1964*, 2 vols, Basingstoke: Macmillan, 1987 and 1989.

Pridham, B. R. (ed.), *The Arab Gulf and the West*, London: Croom Helm, 1985.

Raad, Zeid, "A Nightmare Avoided: Jordan and Suez 1956," *Israel Affairs*, 1, 2 (1994): 288-308.

Rahman, H. *The Making of the Gulf War: Origins of Kuwait's Long-Standing Territorial Dispute with Iraq*, Reading: Ithaca Press, 1997.

Rahman, Habibur, "Kuwaiti Ownership of Warba and Bubiyan," *Middle Eastern Studies*, 29, 2 (1993): 292- 306.

Rathmell, Andrew, *Secret War in the Middle East: The Covert Struggle for Syria, 1949- 1961*, London: Tauris Academic Studies, 1995.

Richmond, J. C. B., *Egypt 1798- 1953: Her Advance towards a Modern Identity*, London, Methuen, 1977.

Rumaihi, Muhammad, *Beyond Oil: Unity and Development in the Gulf*, London: Al-Saqi Books, 1986.

Rush, Alan, *Al-Sabah: History and Genealogy of Kuwait's Ruling Family, 1752- 1987*, London: Ithaca Press, 1987.

Al-Sabah, Y. S. F., *The Oil Economy of Kuwait*, London: Kegan Paul International, 1980.

Safran, Nadav, *Saudi Arabia: The Ceasless Quest for Security*, Ithaca, NY: Cornell University Press, 1988.

Salibi, Kamal S., *The Modern History of Lebanon*, London: Weidenfeld and Nicolson, 1965.

Salibi, Kamal, *The Modern History of Jordan*, London: I. B. Tauris, 1993.

Salih, Kamal Osman, "Kuwait: Political Consequences of Modernization, 1750- 1986," *Middle Eastern Studies*, 27, 1 (1991): 46-66.

Salih, Kamal Osaman, "The 1938 Kuwait Legislative Council," *Middle Eastern Studies*, 28, 1 (1992): 66-100.

Satloff, Robert B., *From Abdallah to Hussein: Jordan in Transition*, New York: Oxford University Press, 1994.

Schenk, Catherine R., *Britain and the Sterling Area: From Devaluation to Convertibility in the 1950s*, London: Routledge, 1994.

Schenk, Catherine R., "Closing the Hong Kong Gap: The Hong Kong Free Dollar Market in the 1950's," *The Economic History Review*, 47, 2 (1994): 335-53.

Schenk, Catherine R., "Finance and Empire: Confusions and Complexities: A Note," *The International History Review*, 18, 4 (1996): 869- 72.

Schofield, Richard, *Kuwait and Iraq: Historical Claims and Territorial Disputes*, second edition, London: Royal Institute of International Affairs, 1993.

Schofield, Richard (ed.), *Territorial Foundations of the Gulf States*, London: UCL Press, 1994.

Schofield, Richard, "The Kuwaiti Islands of Warbah and Bubiyan, and Iraqi Access to the Gulf," in Richard Schofield (ed.), *Territorial Foundations of the Gulf States*, London: UCL Press, 1994, pp. 153-75.

Seale, Patrick, *The Struggle for Syria: A Study of the Post-War Arab Politics, 1945- 1958*, new edition, London: I. B. Tauris, 1986.

Shwadran, Benjamin, *The Middle East, Oil and the Great Powers*, third Edition, Jerusalem: Israel Universities Press, 1973.

Shwadran, Benjamin, "The Kuwait Incident," *Middle Eastern Affairs*, 13, 1 (1962): 2-13.

Silverfarb, Daniel, *Britain's Informal Empire in the Middle East: A Case Study of Iraq*, 1929- 1941, New York: Oxford University Press, 1986.

Silverfarb, Daniel, *The Twilight of British Ascendancy in the Middle East: A Case Study of Iraq, 1941- 1950*, Basingstoke, Macmillan, 1994.

Silverfarb, Daniel, "The Revision of Iraq's Oil Concession, 1949-52," *Middle Eastern Studies*, 32, 1 (1996): 69- 95.

Smith, Simon C., "British Records on Kuwait," *European Review of History,* 2, 2 (1995): 273-4.

Smith, Simon C., "Rulers and Residents: British Relations with the Aden Protectorate, 1937- 59," *Middle Eastern Studies,* 31, 3 (1995): 509- 23.

Snell-Mendoza, Morice, "In Defence of Oil: Britain's Response to the Iraqi Threat towards Kuwait, 1961," *Contemporary British History,* 10, 3 (1996): 39- 62.

Strange, Susan, *Sterling and British Policy: A Political Study of an International Currency in Decline,* Oxford: Oxford University Press, 1971.

Al-Tajir, Mahdi Abdulla, *Bahrain 1920- 1945: Britain, The Shaikh and the Administration,* London: Croom Helm, 1987.

Tal, Lawrence, "Britain and the Jordan Crisis of 1958," *Middle Eastern Studies,* 31, 1 (1995): 39- 57.

Terry, Janice J., *The Wafd, 1919- 1952: Cornerstone of Egyptian Political Power,* London: Third World Centre for Research and Publishing, 1982.

The GCC Border Disputes Seminar: With Special Reference to Iraq and Kuwait, London: Gulf Centre for Strategic Studies, 1992.

Tibawi, A. L., *A History of Modern Syria including Lebanon and Palestine,* London: Macmillan, 1969.

Tomlinson, B. R. "Indo-British Relations in the Post-Colonial Era: The Sterling Balances Negotiations, 1947- 49," *Journal of Imperial and Commonwealth History,* 13, 3 (1985): 142- 62.

Townsend, John "Some Reflections on the Life and Career of Sir Percy Cox," *Asian Affairs,* 24, 3 (1993): 259- 72.

Trevelyan, Humphrey, *The Middle East in Revolution,* London: Macmillan, 1970.

Tuson, Penelope, *The Records of the British Political Residency and Agencies in the Persian Gulf,* London: India Office Library and Records, 1979.

Tzahor, Zeev, "Holocaust Survivors as a Political Factor," *Middle Eastern Studies,* 24, 4 (1988): 432- 44.

Vatikotis, P. J., *The Egyptian Army in Politics,* Westport, Connecticut: Greenwood Press, 1975 (first Published by Indiana University Press, 1961).

Vatikotis, P. J., *Nasser and His Generation,* New York: St Martin's, 1978.

Vatikotis, P. J., *The History of Modern Egypt: From Muhammad Ali to Mubarak,* fourth edition, London, Weidenfeld and Nicolson, 1991.

Vaïsse, Maurice, "France and the Suez Crisis," in William Roger Louis and Roger Owen (eds), *Suez 1956: The Crisis and its Consequences:* Oxford: Clarendon Press, 1991, pp. 131- 43.

Warburg, Gabriel, "Lampson's Ultimatum to Faruq, 4 February 1942," *Middle Eastern Studies,* 11, 1 (1975): 24- 32.

Warner, Geoffrey, "Review Article: The United States and the Suez Crisis," *International Affairs,* 67, 2 (1991): 303- 17.

Wilkinson, John C., *Arabia's Frontiers: The Story of Britain's Boundary Drawing in the Desert,* London: I. B. Tauris, 1991.

Winstone, H. V. F. and Freeth, Zahra, *Kuwait: Prospect and Reality,* London: George Allen and Unwin, 1972.

Wyatt, David K, *Thailand: A Short History,* New Haven, Connecticut: Yale University Press, 1984.

Yapp, M. E., *The Making of the Modern Near East, 1972- 1923,* London: Longman, 1987.

Yapp, M. E., *The Near East since the First World War*, London: Longman, 1989.

Yapp, Malcolm, "The Nineteenth and Twentieth Centuries," and "British Policy in the Persian Gulf," in Alvin J. Cottrell (ed.), *The Persian Gulf States: A General Survey*, Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1980, pp. 41-100.

Zahlan, Rosemarie Said, *The Making of the Modern Gulf States: Kuwait, Bahrain, Qatar, The United Arab Emirates, and Oman*, London: Unwin Hyman, 1989.

Zahlan, Rosemarie Said, "Hegemony, Dependence and Development in the Gulf," in Tim Niblock (ed.), *Social and Economic Development in the Arab Gulf*, London: Croom Helm, 1980, pp. 61- 79.

Theses (رسائل دكتوراه)

Asmar, M. R., "The State and Politics of Migrant Labour in Kuwait," PhD. thesis, University of Leeds, 1990.

Gargash, A.M., "Political Participation in Kuwait and the Arab Emirates: 1938-1979," PhD. thesis, University of Cambridge, 1989.

Hashim, Saeed Khalil, "The Influence of Iraq on the Nationalist Movements of Kuwait and Bahrain, 1920- 1961," PhD. thesis, University of Exeter, 1984.

Al-Madairis, Falah, "The Arab Nationalist Movement in Kuwait from its Origins to 1970," PhD. thesis, University of Oxford, 1987.



الثمن: ١٤ دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN 978-614-431-777-8

9 786144 317778

جسور للترجمة والنشر